



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء الثلاثون

عَدْل - عَمَّة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن
كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ خَآئِمَةٌ يَتَزَلَّلُونَ فِي الذِّينِ وَلِيُنذِرُوا
قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾

(سورة التوبة آية ١٧٣)

ومن بُرد الله به خيرا يفقهه في الدين :

(المرجع البغدادي ومسلم)

الوزارة العامة
الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الطبعة الأولى

١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

مطابع دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع ج. م. ع

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص. ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - الكويت

الألفاظ ذات الصلة :

أ. القسط :

٢ - القسط في اللغة : العدل والجور فهو من الأصدقاء ، وقسط بالالف عدل فهو منسط إذا عدل ، فكان العبرة في قسط للمطلب كما يقال شكاً إليه فاشكاه .

فَقَسَطَ وَأَقْسَطَ فَعَدَلَ فِي الْعَدْلِ ، وَمَا فِي الْجَوْرِ فَالْفُغَةُ وَاحِدَةٌ هِيَ قَسَطٌ بِغَيْرِ الْفُ .
والقسط باضلاحيه أعم من العدل .

ب - الظلم :

٣ - أصل الظلم : الجور ومجاوزة الحد ، ومنه قوله **يَقُولُ فِي الرُّضَا** : بَعَثَ زَادَ عَلَى هَذَا لَوْ نَفَسَ قَدْ أَسَاءَ وَظَلَمَ ^(١) .
وهو عند أهل اللغة وكثير من العلماء : وضع الشيء في غير موضعه المختص به ، والظلم في الشرع : عناية عن التعدي عن الحق إلى الباطل ^(٢) .

(١) لسان العرب . والقامع المعجم .

(٢) حديث : «مَنْ يَزِدْ عَلَى حُدُودِ اللَّهِ يَخْسِفْهُ اللَّهُ» ، وقسطه :
تصريح ابن تيمية (٢٤/١) «وَلَوْ بَدَأَ (١١٩/١) مِنْ حُدُودِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْ حُدُودِ اللَّهِ» ، وقسطه :
مَرْقُوعٌ صَحِيحَةٌ كَمَا قَالَ أَبُو جَعْفَرٍ فِي الْمَجْمُوعِ (٩٣/١) -
وَصَدَقَ - بِحَاجَةٍ مِنْ لُغَاةٍ لَفْظٌ وَأَوْ نَحْوَهُ كَمَا فِي حَقِّهِ
لِغَتِهِ (٢٩٩/١)

(٣) لسان العرب . والقامع المعجم .
والعبريات المعجمية .

عَدْل

التعريف :

١ - العدل خلاف الجور ، وهو في اللغة :
القصد في الأمور ، وهو عبارة عن الأمر
للتوسط بين طرفي الإلزام والتعريض ، والعدل
من الناصر : هو المُرْضِي قَوْلَهُ وَحُكْمَهُ ، وَرَجُلٌ
عَدْلٌ : بَيْنُ الْعَدْلِ ، وَالْعَدَالَةِ وَصِفٌ بِالضَّمِّ
معناه : ذو عدل .

والعدل يطلق على الواحد والاثني
والجمع ، ويهوز أن يطابق في الشبهة والجمع
فَيُقَالُ : عَدْلَانِ ، وَعَدْلَوْنِ ، وَفِي الْفَتْحِ :
عَدْلَةٌ .

والعدالة : صفة ترجب مرءاتها الاحتراز
عما يخل بالزوجة خاصة في الظاهر .

والعدل في اصطلاح الفقهاء : من تكون
حسناته خالصة على سيئاته ^(١) . وهو ذو
للزوجة غير الختم ^(٢) .

(١) لسان العرب . اصطلاح الفقهاء للعدل : من
المعروف في ترتيب القصر ، والبركات في حريب القرائ
الأصغر ، ومنه الختام (٤٣٤/٤) ، كتاب القامع
٢١٨/١ . العبريات المعجمية ص ٣٠٣ ، وعنه لأحكام
المذيلة ص ٣١٤ ص ٧٠٥ .

(٢) من أحكام ص ٨٧ ط . لمحة في سنن ١٣٤٠ هـ .

وذهب الحنابلة وهو المشهور عند المالكية إلى اشتراط كون الإمام عدلاً، فلا يصح إمامة الفاسق لقلبه تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَانُوا يُؤْمِنُوا بِمَا كُنَّا نُنَزِّلُ مِنْ قَبْلِهِ لَا يَسْتَوُونَ﴾^(١) ولقلبه ﷺ: «لَا تَوْتَمُّ أَمْرُهُ وَجَلًا، وَلَا يَزِمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ جَرًّا، وَلَا فَاجِرٌ مِثْلَهُ»^(٢) وحديث: «اجعلوا أئمتكم خيركم»^(٣).

وانظر مصطلح: (إمامة الصلاة) ف ٢٤.

في عامل الزكاة :

٧ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في عامل الزكاة العدل، وأنه يجرم تولية الفاسق رجعله عدلاً للزكاة، لأن هذا نوع ولاية فاشترط فيها العدل كسائر الولايات، ولأن الفاسق ليس من أهل الأمانة.

إلا أن المالكية قالوا: المراد بالعدل أن يكون غير فاسق في عمله، وليس أن يكون عدلاً بذل الشهادة.

وبعبر الحنابلة في غالب كتبهم بالأمانة،

ج - الفسق :

٤ - الفسق هو: الخروج من الطاعة، وأصله خروج الشيء من الشيء، على وجه الفسد، ومعنى فلان فاسق: خرج عن حجر الشريعة، والظلم أهم من الفسق^(١).

أحكام العدل :

٥ - العدل من أسماؤه الحسن، وبه فُهِمَت السموات والأرض، وانتظم أمر الخليقة، وقد وردت أحكام العدل في أبواب عديدة من كتب الفقهاء منها :

في إمام الصلاة :

٦ - اختلف الفقهاء في اشتراط كون الإمام في الصلاة عدلاً^(١).

فذهب الحنفية والشافعية وهو خلاف المشهور عند المالكية إلى عدم اشتراط كون الإمام عدلاً، لحديث: «صلوا خلف كل ير وقاجر»^(٢).

(١) تصحيح الترمذي، والبيهقي في غريب الحديث.

(٢) الترمذي ١٠٦٤، حاشية ابن عثيمين ٣٦٨/٦، صحيح الإكمال ٧٢/٦، تمحيض الفقهاء ص ٤٥، المجموع للسبكي ٢٣٣/٦، معجم المصنفين ٢١٤/٦ الأحكام السلطانية للعلاني من ١١٠٥، روضة الطالبين ٣٥١/٦.

(٣) حديث: «صلوا خلف كل ير وقاجر»

أخرجه أبو داود ١٠٦٤/٦، وقد رفضه (٥٧/٢) من حديث أبي هريرة، والمصنف للعلاني، وأعله ابن حجر بالاضطراب كذا في المنجم ٣٥١/٦.

(١) سورة الجمعة ١٨/١.

(٢) حديث: «لَا تَوْتَمُّ أَمْرُهُ وَجَلًا، وَلَا يَزِمُ أَحَدٌ مِنْهُمْ جَرًّا، وَلَا فَاجِرٌ مِثْلَهُ»

أخرجه ابن ماجه ٣٤٤/١٦ من حديث حابر، ويضعف إسناده الترمذي في الزكاة ٢٧٠٣/١.

(٣) حديث: «اجعلوا أئمتكم خيركم» أخرجه البيهقي (٢٠٧/٢) والدارقطني (٢٨٨/٢) من حديث أبي هريرة، وضعفه البيهقي إسناده.

إلا أنهم صرحوا بأن مرادهم منها العدالة^(١٠) وفي رؤية دلال شوال وفي الحجة وغيرها من الشهور تفصيل ينظر في مصطلح (رؤية أهلال ف ٦).

في القبلية :

٨ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن من شروط من يقبل خبره عن القبلة أو يثبته غيره في تدلالة عنيها أن يكون عدلاً، وأنه لا يقبل فيها خبر الفاسق، لعلته دونه ونظروا التهمة إليه، ولعدم الاعتماد بإخباره فيها هو من أسوأ الأدب.

وفي قول عند الشافعية يقبل خبر الفاسق في شأن القبلة لعدم التهمة فيها، كما أن بعض الحنابلة ذهب إلى أنه يصح التوجه إلى قبلة الفاسق في بيته إن لم يكن هو الذي عملها أما إذا عملها هو فكأنه جاهل^(١١).

في نجاسة الماء أو طهارته :

٩ - ذهب الفقهاء من الحنفية والشافعية والحنابلة إلى أن من شروط من يقبل خبره عن نجاسة الماء أو طهارته أن يكون عدلاً، فلا يقبل خبر الفاسق لأنه ليس

٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط فيمن يرى أهلال رمضان أن يكون عدلاً، إلا أنهم اختلفوا في العدالة المعنية؛ فذهب الحنفية والشافعية إلى أن العدالة المشروطة في رائي أهلال رمضان هي العدالة الظاهرة، ولهذا يشترط عندهم برؤية العيد والرمضان ويرى مالكية والحنابلة أن العدالة مقصورة هي العدالة الباطنة، فلا يقبل قول مسرور الحال لعدم الثقة به، كما لا تقبل من الناسي.

ولكن الفقهاء قالوا بوجوب التمسك على من أخرجه عن ريق به مؤثته خلال رمضان وإن كان فاسقاً غير عدل، كما أن عل رائي لا يقبل أن يصوم عدلاً أو فاسقاً، شهد عند الحاكم أو لم يشهد، قبلت شهادته لو دلت، لأنه يجب أن هذا التيمم من رمضان^(١٢).

(١٠) حاشية في غرر الحديث ١٧٧:١، جواهر الإكليل ١٣٥/١، تحصيل الموعود ١٦٧:٢، روضة الطالبين ٣٣٥/٢، كشف القناع ٣٦٥:٢، طهارة ٢٠٦:٢، الأحكام لقاعدة كأي خلق ص ١١٢.

(١١) حاشية ٨٩٠-٨٩١، مواهب ١٨٤:١، الإكليل ٣٥١:٢، جواهر الإكليل ١٦٤:٢، مواهب ١٨٤:٢، كشف القناع ٣٣٥:٢، تحصيل الموعود ١٦٧:٢، طهارة ٢٠٦:٢، الأحكام لقاعدة كأي خلق ص ١١٢.

(١٢) حاشية في غرر الحديث ١٧٧:١، جواهر الإكليل ١٣٥/١، تحصيل الموعود ١٦٧:٢، روضة الطالبين ٣٣٥/٢، كشف القناع ٣٦٥:٢، طهارة ٢٠٦:٢، الأحكام لقاعدة كأي خلق ص ١١٢.

وهذا الخلاف عتصم في غير السطحا
الذى يزوج من لا ولي لها، أما هو فلا يشترط
عدالة الشاحنة، كما لا يشترط العدالة في
سبب يزوج ابنته لأنه تصرف في ملكه كما لو
أجرها^(١).

في الوصى :

١٢ - اختلف الفقهاء في اشتراط كون
الوصى عدلاً :

فذهب الشافعية وهو رواية عن أحمد إلى
اشتراط ذلك .

وقال الحنفية : لا يشترط فيه ذلك ،
ووضعهم المذكية في ذلك إلا أنهم قالوا : إن
المراد بكونه عدلاً هنا أن يكون له ما يحسن
التصرف حفاظاً للمال العيسى .

وتفصيل ذلك في مصطلح . (إيضاح
ف (١) .

في ناظر الوفاء :

١٣ - اتفق المتفقاء على أن ناظر الوفاء إذا
كان معيناً من قبل الحاكم فيجب أن يكون
عدلاً ، لأن النظر في الوفاء ولاية كإلصاقه .
وقد أجازوا إذا عين قاصد ثم يصح تعيينه
بقرائن يده من الرقيب ، وإن ولأه الحاكم وهو

من أهل الرواية ولا من أهل الشهادة .
والعدالة المشروطة هنا هي العدالة الظاهرة .
إلا أن الشافعية صرحوا بأنه : لو أخبر
جماعة من الناسق لا يمكن توافيقهم على
الكذب عن نحاسة الماء لو طهارته قبل
خبرهم ، وكذا لو أخبر الناسق عن فعل نفسه
في الماء^(٢).

في ولي الشكاح :

١١ - اختلف الفقهاء في اشتراط أن يكون
الولى في الشكاح عدلاً .

فذهب الحنفية وهو المشهور عند المالكية ،
وهو رأى عند الشافعية ورواية عن أحمد إلى
عدم اشتراط أن يكون الولي عدلاً في
الشكاح .

وقال الشافعية والحنابلة : يشترط أن
يكون عدلاً .

وقال المذكية في غير المشهور : إنه شرط
كذلك يستحب وسوجه ، ويكره تزويج
الولى القاصق^(٣).

١١١ المدعي ١١٢١ . جوامع الإكثار ١١٢١ . مدعي ١١٢١ .
١١٢١ . من المدعي ١١٢١ . المدعي ١١٢١ .

(١) - راجع ١١٢١ . بعضه ابن عسك ١١٢١ .
ومراجع الإخير ١١٢١ . بعضه الخليل ١١٢١ .
ومراجع المدعي ١١٢١ . مدعي ١١٢١ .
ومراجع المدعي ١١٢١ . مدعي ١١٢١ .
ومراجع المدعي ١١٢١ . مدعي ١١٢١ .

قال: قلت: من تأسر؟ قال: أصل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك غافلة^(١٦).
 (١) مصطلح: (فضاء) ومصطلح: (ولابة).

في الشهود:

١٧ - اختلاف الفقهاء في اشتراط كون الشاهد عدلاً:

فذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أنه بشرط في الشهود أن يكونوا عدلاً في التحصيل والأداء لقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا قَوْلَىٰ عَدْلٍ بَيْنَكُمْ﴾^(١٧)، ولأن الله سبحانه وتعالى أمر بالتوقف عن نيا القاسق في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنِ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِیَا فَعَبُّوهُ﴾^(١٨).

والشهادة تأجيل التثبت

ولفظة ﴿عَدْلٍ﴾ لا يجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا محدود في الإسلام، ولا ذي عجز عن تحييه^(١٩)، ولأن دين القاسق لم يزقه من

ذهب المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية إلى اشتراط العدالة فمن يقول القضاة أو يصدى للفقوى، فلا يجوز تولية الفاسق للقضاء ولا من فيه نقص يمنع قبول شهادته.

أما الحنفية فذهبوا إلى أن العدالة ليست شرط صحة في تولية القضاء، وأن الفاسق أهل للقضاء ويجوز تقليدنا له وتعد قضائه إذا لم يعاوز فيه أحد الشرع، لأن العدالة عندهم ليست إلا شرط كمال، ولذلك ينقض عددهم ألا يقلد الفاسق، لأن القضاء أمانة عظيمة، وهي أمانة الأموال والأبضاع والنفوس، فلا يقوم بوفائها إلا من كمل ورعه وتم تقوله، إلا أنه لو قلد القاسق مع هذا جاز التقليد في نفسه وصار قاضياً، لأن الفساد المحض في غيره، فلا يمنع جواز تقليده القضاء، وحكى عن الأصم مثل هذا حيث قال: يجوز أن يكون القاضي فاسقاً^(٢٠)، نفيه^(٢١) لا يفي قولاً وكيف أنت إذا كانت عليك امرأة يؤخرون الصلاة عن وقتها، أو يمتنون الصلاة عن وقتها.

(١٦) الحديث (كتاب الوصايا ٥٠٦) طبعك أمره ٩٠
 شرحه سبكي (١٤٨٢/١)

(١٧) سورة طه ١٢

(١٨) سورة محمد ١٦

(١٩) الحديث (الأخلاق تهذيبه ٤٠)

شرحه ابن ماجة (٢٩٢/٢٩) من حديث عطاء بن حمره، وصنفه بسنده أحمد بن حنبل في مصابح الراجحة (٢٧٢٢)

(٢٠) الحديث ٣٢٧، حاشية ابن عابد ٢٩٩/٤، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥

الاجعية عما لا يمكن الوصول إليها فيجب
الإنكار بالظاهر
ودعت صاحبها إلى اشتراط العدالة
الناطقة^(١)
وتظهر مصطلح (شهادة ٢٢)

في رواية الحديث

١٨ - ذهب نعمة الحديث والتمتع إلى أنه
يشترط عمر يفتق برائة - في الحديث - أن
يكون عدلا مسلما من سبب الصق وغيره
لأنه - في قوله تعالى ﴿وَيُؤَيِّدُ الْفَتَىٰ لِقَوْمِهِ﴾^(٢)
حيث أنه سابق ﴿يَتَشَوَّطُ﴾^(٣) وقوله بعد
﴿وَيُؤَيِّدُ الْفَتَىٰ لِقَوْمِهِ﴾^(٤) وفي
الحديث (أن أحد العلم إلا عن عبور
شهادته^(٥) ، ولا يرى عن ابن سيرين إلا
العلم دين فاسطروا عن صاحبون
ديكم ، ومن انحنى قل كسوا به انوا
لرجل لاحتوا عنه نظروا بن سمه وإلى
صلاته وإلى حاله ثم يأمنون به

او كتاب محظور في تقديره ، فلا يؤمن أن لا
يرعه عن الكذب فلا يخصص لفته
شهادته^(٦)

ودعت الجمعية إلى أن الفعل ليس شرط
في نعمة الشهادة ، وأن انقاس خبر له أن
يتمتع بالشهادة ، ولأنه يوافقهم في هذه
الحزبه ، فإذا تمحل الشهادة ومن فسق ثم
ناب من فسقه ثم شهد قبلت شهادته ، أم
إلا لم يتم جمع من الأدب لثمة الكذب

والعدالة لشرطه عند الجمعية ، أم
الشهادة هي الظاهرة ، أم العدالة الحقيقية
وهي باطنة الناشئة بالسواب عن حال الشهود
بالتدليل والتدريج فليست بشرط منته
عالم بعض الخصم في الشهود ، أي كانت
الشهادة في الحدود والنقصان ، صحته يجب
على القاضي أن لا يكتفي بالعدالة الظاهرة ،
بل يساند عن حال الشهود ، لأنه خلوة

وخلوة في معنى خلوة والنقصان ؛
لم يطمع الخصم ، فقال (وحيثه لا يسأ)
القاضي عن حال الشهود ، بل يعتمد على
العدالة الظاهرة لفته تعالى ، وكذلك
جعلنا كة أمه وسطا^(٧) ، ولأن العدالة

١ - مبداء ٢٢٦/٢٩ ٣٩٨ ، ٢٧٠ فتاوى المفت

٢ - ٢٦/٢٧ والقرآن العظيم ص ٣٠٢ ، ٢ - ٢

٣ - سورة البقرة ١٢

٤ - سورة البقرة ٢٢

٥ - حديث (أن أحد العلم إلا عن عبور شهادته

المرجع الحديث في توبع مائة ٩) ٣٠ - من حديث

ابن عباس (أن أحد العلم إلا عن عبور شهادته) وفي ذلك عهد في

الحديث (أن أحد العلم إلا عن عبور شهادته) وفي ذلك عهد في

الحديث (أن أحد العلم إلا عن عبور شهادته)

٦ - المدايح ٢/ ١٩ وجوه الإقرار ٢٢٢ ومن

استخرج ٢٠٢٢ ، وكذا المدايح ٢/ ١

١٧) ص ٢٢٢

الصحيح - ويؤكد، لأن العدد لم يشترط في
مسؤول آخره فلم يشترط في جرح راويه أو
عدليه، وقيل لا بد من اثنين كما في
الشبهة^١

ويجرح واللعن من إني اجتمعوا في شخص
بالصحيح أن الجرح مقدم على التعديل،
لأن المعدل يجوز عنه ظهور من حاله، وإخراج
كثير عن بعض شخص على المعدل، ولأن
الخارج يكون - رأيه يعمل كذا وكذا، وسعد
مستند أنه لا يراه يعمل كذا وكذا، سواء كانوا
مسؤولين أو كان عدد المعتدين أكثر

وقيل إن كان عند المعتدين أكثر فالتعديل
هو

ويزن عن بعض المذكورة فوهم إذا كان
مخرجاً من المعتدين مسؤولين يظهر أنهم
عند ما خرج حديثهم سواء أكانوا في
المعدن أم في التخرج

والجواب العظم، في حصول رواه يسوع
، لا يلائم في مدعاه فذهب من روايته
مستقلاً لأنه قاموا بعده، وكما ليس في
آخر ما رواه بعد ما رواه - يروي في المسبب
بأنه لا يعدل

ويجب من عمل رواه إذا لم يذكر هو

ويثبت عدالة الراوي إما بتخصص
معدون، وإما بالاستدانة، فمن أشهر
عدالته بين أهل الفكر والعلم، وشاع إنشاء
عليه للفتنة والأفالة استغنى فيه بذلك عن
ما شاهدته عدالته بتخصصها

ونال ابن عبد البر كل حلق من
معرفة العبد به فهو عدل محمول في أمره
أبداً، عن المعدلة حتى يتبين جرحه، فهو
يحمل على عدم العلم من كل خلاف عذره
سواء من تحريف المعاني والتعدي، المعتبر
وإلا في الحقيقة^٢

ويشمل التعديل سواء في الراوي أو
الشاهد من غير ذكر من غير الصحيح
المشهور لأن أسانده كثيرة يصحب ذكرها
أما الشرح فإنه لا يصل إلا مقرر من
السبب، لأن الأسس المختصين بها يخرج وما
لا يخرج، عند بطلان أحدهم الخرج بناء على
ما احتج به جرحاً وليس مخرج في نفس
المرء، فلا بد من بيان منه الخطر هل هو
قاصح أولاً، أو من الصلاح. وهذا ظاهر
مقرر في الفتنة، أصولاً

ويجرح سروي أو بحديثه يثبت - في

^١ يذهب إلى تعديل الحديث من كل ما عده

مروسة للمبطل في الخطأ، ١/١٦١ من مدرج في

مادة وثق: ر كذا في علم صنعة في "المعتمد" لعبد

ص ١٢٠

^٢ ١١ مقدمة من تصانيفه، ص ٩٠، في باب من في

سواء، الإكثار ١/١٣١ ليس لأمر فذهب ١/١٣

١١ ١٨ ١٩

عدوان

العدوان.

١ - العدوان بمعنى التجاوز عن الحد .
فصلوا عدداً يفعلوا يقال عد الإمر بعدوه
وبعد كالألها غلبوه ، وعدا عن فلان عدواً
وعُدواً وعدوان وعداء أي ظم ظلم جاور
فيه الظلم ، وبه كلمة المثلث وقول العرب :
فلان عدو فلان معناه يمدو عليه بالكرو
ويظلمه^(١)

ويستعمل العدوان بمعنى السيل إليها ،
كما في قوله تعالى : ﴿فَلَا تُدْرِكُهُ الْبَصِيرَةُ﴾^(٢) أي لا عين^(٣) وتقول
الفرطية : اعدوا الإنفاذ في الظلم^(٤)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة
عن معنى يلحقه
وأغلب أسماء المفاهيم هذه الكلمة في
المتن على أنفس أو لأل يعبر عن ، كما
يجب القصد من أو الضمير^(٥)

ذكر المعناه كذلك مراعاة العدل في
أصناف ، والمطالع بين الأولاد وعدم مقبل
بعضه عن بعض الحديث المعاني في بشر
رضي الله عنها أعطاني أبي عطية
فدالت عمدة من راحة لا أرض حتى
شهد رسول الله ﷺ فأتى رسول الله ﷺ
فقال : إني أعطيت أبي من عمري ست
راحة عطية ، فأمرني أن أشهدك بأمر رسول
الله ﷺ فقل وأعطيته سائر ذلك مثل هذا^(٦)
وال لا قال ، فأنعم الله وأعدوا في
الآخرة قال يرجع مرد عطية^(٧)
وتعجيل ذلك في مصطلح (تسوية)



(١) اصطلاح طبر ، وساد العرب

(٢) سورة الفرق ١٩٢

(٣) لغة العرب

(٤) تفسير الفرطية ٤٧/١

(٥) فتح القدير مع اللطيف ٤٣٢/٢ الرافعي عن منصور

(٦) حديث المعاني من ساد معاني أثر حجة

شيخه جلال الدين (فتح سادى ٢١١/٢) وشيخ

٢٥٦/٢ ، ١٢٢٣ ، والمطالع للمعاني

والفاظ ذات الصلة

من ' و' سطره رور عتيهم بالانتم
 'العدول' ' الإند انقل الى يستحو
 عبه الدم '، ومثله ملوكه الأكرسي^(١).
 وقيل ما تكرر منه القمى، ولا يطمش إليه
 قنب^(٢)، وفي الحديث 'الانتم ماحظه
 صدره^(٣)'

وعل ذلك فالانتم أهم من العدول

الحكم الإجمالي

١ - يختلف حكم العدولان حسب اختلاف
 منطقه، فقد قرر علماء الأصوليون أن
 حفظ الدين والتشر والعقل والتسروا
 من الضرورات التي لا بد منها في جميع
 مصالح الدين والدنيا، بحيث إذا فقدت لم
 تجر مصالح الدين على استقامه، بل على
 هلاكه وبطلان، وفي الأثرى رور الجمله
 'الانتم'^(٤)

رواورد في الحديث الصحيح أن النبي
 يخطب الناس في خطبة المشهورة في حجة الوداع،
 'ان صلاتكم وأقول لكم وأمر صمكم عبيكم

١ - انظروا

٢ - سطره اسم من ظلمه ظلماً ومظلمة،
 وأصل الظلم وضع الشيء في غير
 موضعه^(٥)

يعود الأصمعي انظروا يقال لي يجاوره
 الحق الذي يجري مجرى شقعة الدائرة، ويعد
 فيها يكثر فيها يقل من الاحرف^(٦)

وبقول الأكرسي في معنى قوله تعالى
 'وَأَمَّا نَقُصُّ عَلَيْكَ ذَلِكَ عَذَابٌ صَحِيلًا مَكُونًا
 نَصَبَ بَارًا'^(٧)

الظلم والعدوان بمعنى، وقيل 'ريد
 بالعدوى، ثم عدى عن غيره، وبالظلم
 انظروا على الناس بغيرها للعدو^(٨)

ب - الانتم

٣ - 'انتم لغة، انفس، وقيل ' هو أنه يعمل
 ما لا يحل له

وعنه الجرجاني بأنه 'يتبني سحره
 شرعاً وحجاً' قال الفرغسي في تفسير قوله

١ - جده ٧٤٨ وسرايت حيا للحضار ١٠٠٤
 والعدول = ٢٦٠

٢ - اصحاب له

٣ - قوله في حرف اللام لراعت الأصمعي

٤ - سورة البقرة ٢٠٠

٥ - معجم رور القمى للأكرسي ١٦

٦ - انظر في المعجم

١ - سورة البقرة ٢٠٠

٢ - الفرغسي ٢٠٠

٣ - جده ٧٤٨ وسرايت حيا للأكرسي ١٠٠٤

٤ - معجم القمى ١٦

٥ - حديث 'الانتم ماحظه صدره

٦ - معجم رور القمى للأكرسي ١٦

٧ - معجم

٨ - جده ٧٤٨ وسرايت حيا للأكرسي ١٠٠٤

تعدى بها وإن جهلها^(٦٦)
 يتضمن ذلك في مصطلحات
 (عصب ، هيب ، إنلاف ط ٣٤)

5 - وتضيق يكون برد العين إذ كانت
 موحية ، ولا فعل العاصب مثلها إن كانت
 عليه لو فبعتها إذ لم تكن مثبة ، فإن لم
 انجم رد لخل هو الأصل في صلب العدوان
 حتى صار بمسألة الأصل (أي أصل الشيء
 بعصب) ، أما القيمة فتعتبر مثلاً معي
 ولا تكون مشروطة مع احتمال الأصل
 فلا الله تعالى فممن اعتدى عليكم^(٦٧)
 فاعتقلوا عنه شيئاً ما اعتدى عليكم^(٦٨)
 والعدوان على الأبرار بالرضا أو العطف
 موجب لتحده ، وبما دون ذلك موجب
 بتعزير ، يتضمن ذلك المسائل في مصطلح ،
 (دبي ، عطف)

عدول

انظر وجوع

- (٦٦) فتح الباري ٥ / ٣٩٦ ، ولائحه ٢٩ / ٣ ، والشرح
 ١٧٤ / ٣ ، الفيلوي ٣٩ / ٣
 (٦٧) فتح الباري ٥ / ٣٩٦ ، ٢٩٧ / ٣ ، مع شرح في
 شجرة الجمع في ص ١٠٣ ، والشرح في شرح
 الشكر ٢ / ٣٧٧ ، ومعنى المصطلح ١ / ٣٤٢
 (٦٨) سورة حود ١٩٩

حرم كجوف يوحكم هذا في شهركم هذا في
 لحكمكم هذا^(٦٩)
 وعلى ذلك فالعدوان على النفس عدوا
 حرام وموجب للعصا^(٧٠) ، وكذلك العدوان
 على الأعظم ، وهذا
 وقد ذكر الفقهاء ، أن من شروط الفعل
 العبد الموجب للعصا العدوان ، قال
 الشافعي - العصا من العدوان ، العبد العدوان ،
 والعدوان ما كان عصب لا عيب ولا أوبى^(٧١)
 وشبهه بذكره ، لأن الأذى^(٧٢)

وتنصلي - موضوع في مصطلح
 (فتي - قساص)

والعدوان على الأموال بالسرقة أو الخربة
 موجب للعصا ، كما فصل في مصطلح
 كما أن العدوان على الأموال بالعصا
 واجب والاحتياط بالأختيا وبمحوها موجب
 للتعزير ، وقد ذكر فقهاء في تعريف
 العصب - الاستيلاء على حق الغير
 عدوان ، فإن الفقهاء يدخل فيه أضرار

- (٦٩) حديث في معانيه يوحكم ، بفتح الكاف ، هذا
 - الحديث في معانيه يوحكم ، بفتح الكاف ، هذا
 (٧٠) ١٢٠ / ٣ ، من حيث أي كبر ، والعصا
 (٧١) من حيث أي كبر ، من حيث أي كبر ، والعصا
 الإكليل ٣ / ١٠٠ ، ومن حيث أي كبر ، والعصا
 (٧٢) من حيث أي كبر ، من حيث أي كبر ، والعصا
 (٧٣) من حيث أي كبر ، من حيث أي كبر ، والعصا
 (٧٤) من حيث أي كبر ، من حيث أي كبر ، والعصا

البدن جنور الأعضاء، وفي الفلب، فتور
عن الخاص^(١).

وفي اصطلاح الفقهاء، المرض هو
ما يمرض للبدن، فيخرج من الاعتدال
الخاص^(٢).

وعلاقة المرض بالعدوى أن المرض قد
يكون سببا في اسباب العدوى وبالعكس

ما يمتنع بالعدوى من أحكام
ينطبق بالعدوى أحكام منها:
نفي العدوى أو إثباتها

اختلف الفقهاء في إثبات العدوى
بها من انفصال ذاتي:

٣ - أولا ذهب جمهور الفقهاء إلى أن المرض
لا يحد بطبعه، وإنما يفعل الله وقدره، وقد
ورد في **العدوى** ولا طيرة ولا هامة
ولا قصير، وفرد من المجتهد كذا نهر من
الأسد^(٣) كما ورد عنه قوله **لا يورث**
مرض من مرض^(٤).

ثانيا - ثوري قال بجمهور الفقهاء يجب
الجميع بين هذين الحدين وهذا صحيح.

(١) هذا صحيح والصحيح أنه

(٢) في غير ذلك من الأمراض

بما سببها، والله ولي التوفيق

فرد، ثمرد، الله لا ينزل

٤ - هذا - لا يورث مرض من مرض

مجرد سببه في ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥

عدوى

التعريف

١ - العدوى هي انتقاله أصله من عدة يحدو
إد حاور الحد، الأعضاء من عته وحلقه وأعداه
به جواره إلى

والعدوى أن يكون بعير جرب مثلا
فتنتي حالته بإبل أخرى حمار أو شتر،
ما به من الجرب إليها فبصيرها ما أصابه^(١)

وفي اصطلاح عال الطب العدوى
تجديد النعلة صاحبها إلى غيره^(٢)

الأنفاذ ذات الصلة

المرض

٢ - المرض في النعنة، النعنة، المرض
الصحة، يكون للإصابة والحبوب، والمرض
حده خارجة من النعنة صلاها بعمل قال
ابن الأعرابي أصل المرض النقص وهو
نقص مريض - نقص القوة، وذلك مريض
نقص الدين، وقال بن عويمة المرض في

(١) هذا صحيح والصحيح أنه

(٢) في شرح صحيح مسلم ٢١١ - ٢١٢

محذوم هزرك من الأسد، مصون المفسر
ولاجسام وانسجع والأعضاء والاموات
والاعراض عن لأسباب تفسدة وجب^١
لموله تعالى ﴿وَلَا تَقْنَعُوا آلِيَكُمْ إِلَى
الْمَهْلِكِ﴾^٢

عَذْر

العريف

١ - عذر له - هو الحق الذي يعتذر به،
والصحيح اعذاره يقال لي في هذا الأمر عذر
لبي خروج من الذنب، وفي نصيب
عذاره عذار من باب ضرب، وفات عنه
الظلم، فهو معدود لبي غير ملوم^١
ولا يجرى بهي الاصطلاح في عني

الاسي، القسوى

الاصطلاحات العينة

٢ - الرخصة

٣ - الترخيص ل انتب هي اسم من
(رخص) تمول رخص له الأمر أي ادن
فه بعد انسي عنه، وتنبى بمعنى ترخيص
له بعد في أشياء، حققه عنه^٢ هي دن
بمعنى اليسر والتخفيف

ول الاصطلاح هي دخرج من الأحكام
لعدر مع قيام المسب المحرم^٣ وبولا لعدر
نسب اخره

هرل المروج الرخيص عن الصحيح

٤ - إذا أصيب أحد الزوجين بمرض معد،
في الحرام، فيرى الجمهور ثبوت حبار الفسخ
بكل واحد من الزوجين، لإثارة العرة بينهما إن
كان ذلك قبل العقد

فما يز حصل بعده، فهي ثبوت الحبار في
الفسخ خلاف وتفصيل ر: (ح د م ف ١)



^١ - لعدر مع قيام المسب المحرم

^٢ - لعدر مع قيام المسب المحرم

^٣ - الإحكام - من دسكارا لانس ١

١ - لعدر مع قيام المسب المحرم

٢ - لعدر مع قيام المسب المحرم

منه الى الله

ولم يرحب النبي لأمره^١ وأمره^٢ لم يرحب^٣ به
 هكذا سلمت مصاب بعدد من هذه الأعداء
 فكانت بعددنا، والموتى بها، لا عسى هو
 الذي لا يلقى فيه وقت صلاة ولا تحدث
 الذي ابتلى به موحيد

أثر عمله لإعداد المصاحف

١٠ في الوصوة والعمل والشم

أقسام الهندسة -

٦- اتفق الفقهاء على أنه المستحب على من له إسهال أو أيام لعدة حبس واجب عليها الإحسان من الحظر، ثم لا يجب عليها العمل بعد ذلك في أي يوم، ولكن صلاته يجب حرم دم لاحتجابه إلا

[illegible]

٦- فليطلب 'مقدموا' في كتيبه وتسويها.

تسمى به سائر البقول وانقلاب الريح.
بطلان طين والحرج حتى لا يرقا

الحبيب احمدية ابي ان شوقا، بنوهمان

یونیکس کی پہلا، "بھارتی" کتاب،
 یہ ہے، اور "بھارتی" اور "بھارتی"۔

وَمَدَّ الْمَوْفِقُ^{٢٤} حَتَّى حَرَجَ الْبَيْتَ مَاءً

١٧- المعصوم في الثلثة هو غير المدسوس وهو
 'بص' - انجلوس عن الدرس وتزل العقاب
 عليه، وهو أيضا غير المدسوس في الحمد

في الاصطلاح هو التصحیح والمطابق
للهاء والدرس في الجداول هو المطابق
والمقصود ان يكون على المثال

‘العقود الأربعة’

أولاً : المصدر الخاص بأحكام العبدان
وهو على وجه

٥. مشروع الأول: محمد علي بن عبد الله

١) منكم للقاء في القاعة ٢٣٥

[illegible]

1. 1955-1956 年 度 的 工 作 总 结 和 1956-1957 年 度 的 工 作 计 划

انسانی داسی، فطرتاً ہی ہے کہ وہ اپنے لیے سب سے زیادہ اہم چیزوں کو اپنے لیے رکھ دے اور دوسروں کو ان سے محروم کر دے۔

الحمد لله رب العالمين

— 2 —

۴) مؤلف: الامام ابو یوسف

1992, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 26

أكثر من فقدها، بحيث لا يفيض وقت صلاة إلا والحديث الذي أتى به موجود ولا يرد له غالباً

أب شرط زيارته : فهو انقطاع العذر كالفقه وشبهه، وخروج صاحبه عن كونه معذوراً، وحل وقت كالمس عن لأن طهارة أصحاب الأعداء طهارة عذر وضرورة فتفيد بالوقت كاشهم^(١)

بطلان طهارة صاحب العذر

٩- خيف الغتفاء في وقت بطلان طهارة صاحب العذر، فذهب أبو حنيفة ومحمد إلى أنها تنحل بحروج الوقت من بطراً عندها في الوقت ما قضى آخره وهو كان مثلاً للعذر الأول، كما لو سال أحد محرره جنواً له، ثم سال الآخر في الوقت بنقض رضوه بالثاني، لأنه حدث حديثاً ولا علة بالثاني، ولأن الحدث محل للطهارة، وعند الإتمام أحد محل بحروج الوقت كم سفل بدخوله^(٢) وهو ما ذهب إليه أبو يوسف من الخفية^(٣) فالحدث الأكثر بحروج الوقت أو دخوله بطلان طهارة صاحب العذر

الحديث ياب ويكثر^(٤) مستدين بما روي عن علي بن ثابت عن أبيه عن جده عن النبي ﷺ في المشحاضة وتدع الصلاة أيام ثقلها، ثم يقتصر ويتوسل بكل صلاة، وتصوم وتصل^(٥).

هذه أحكام العمل والوضوء لأصحاب الأعداء، ووجبة التطهر في كتيها عن الماء، ولكن هذا مشروط بالقدرة على استعماله ووجوبه

ولا يختلف حكم التيمم بالنسبة للمشحاضة ومن في حكمها من أصحاب الأعداء، فقد قس الغتفاء التيمم على الوضوء والعس في جميع أحوالها، بشرط فقدان الماء أو العجز عن استعماله مع وجوبه، فالتيمم مشروع عند بطلان الصلاة وتشدان الماء، وهو حنف عن الوضوء والعمل، ويختلف لا يختلف الأصل، بل يشترطه

شرط ثبوت العذر وزواله

٨- سره ثبوت عذر هو استمرار الحدث وعدم تمكن من حفظ الطهارة، أو استمراره

(١) الأعلام، ٢٩٦، ٢، الفروع، ١، ٢٤١، ٢٠ كتاب طلاق، من مس الإجماع، ٢٢٢، ٢١، ٢٢

(٢) لأب، ٢٩

١٠- مقتصد، ٨، وليس لأن بهنية، ٣٠
(٢) عده، عتوس، ٢١، من جوده، ١٠٠، ١٠٠
بأنه لا يرد، سره، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠، ١٠٠
(٣) ١، ٢، ٣

طَرَفِهِ الْعَمَرُ فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ :

١٠ - إِذَا تَخَفَ فِي مُكَلَّفٍ وَحِيدٍ الْعَمَلُ قَبْلَ
الْعِبَادَةِ مَرَضًا وَبَعْلًا وَبَنَى طَاهِرًا قِيَامًا
الْمُؤَقَّتِينَ، فَيُصَلِّي وَإِنْ اسْتَمَرَ الْعَمَلُ مَعَهُ فِي
أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ، فَلَا تَطُلُ حَبَانَتُهُ لِقَبْرِهِ
لِلرَّصِ الَّذِي سَعَدَ مِنْ الْخِدْمَةِ الْبَيْتِ بِهِ

أَمَّا إِذَا دَخَلَ الْعِبَادَةَ صَاحِبًا سَلِيمًا، ثُمَّ
دَخَلَ الْعَمَلُ فِي أَثْنَاءِهَا، وَتَأَكَّدَ لَدَيْهِ اسْتِرَاةٌ،
فَهَلْ يَنْقُضُ وَصْرَهُ وَيَطُلُ صَلَاتَهُ لَمْ ٢٧
يَخْتَلَفِ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ عَلَى التَّحَرُّ الثَّلَاثِ

٢٦ - أَوَّلًا إِذَا مَرَحَ مَا مَقْدُورُهُ مِنْ أَحَدِ
السَّائِلِينَ، كَأَنَّ الْخُرُوجَ حَتَّى يَطُلَ الْوُضُوءَ
كَمَا يَطُلُ الْمَصَلَّةَ، وَهَذَا عِنْدَ الْحَنَبِيَّةِ
وَالشَّافِعِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ^(١) الَّذِينَ قَالُوا، حَرَجِيْبٌ
أَوْصُوهُ عَلَى أَصْحَابِ الْأَعْدَالِ نَوَقْتُ كُلِّ
صَلَاةٍ، سَوَاءٌ أَكَادَ الْعَدْرَ مَعْتَدًا، نَقُولُهُ بِمَعْنَى
لِلْمُسْتَحْدِمِ، «تَوْصِيِي بِكُلِّ صَلَاةٍ، وَصَلِّ
وَلَوْ قَطْرَ سَدَمٍ عَلَى الْخَصْرِ»^(٢) وَلَمَّا رَوَاهُ
الْبُخَارِيُّ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ،
«أَعْمَكْتُكَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَمْرًا مِنْ

أَرْوَاحِهِ، فَكَانَتْ بَرَى أُنْذِمَ وَالصَّغِيرَةُ وَالطَّعْبُ
تَحْتَهَا وَهِيَ مَصْلُةٌ^(٣) أَمْ كَانَ غَيْرَ مَعْتَدًا، بَ
رَوَاهُ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ فِي
الْمَدِينَةِ «يُعْمَلُ ذِكْرُهُ وَيَتَوَصَّاهُ»^(٤) بِمَا رَوَى
عَنْ أَبِي عَاصِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَ: (بِ) فِي
السُّنَنِ الْمَوْصُوعِ^(٥)، وَالْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ غَيْرِ
مَعْتَدِينَ، وَقَدْ حُجِبَ فِيهَا الْوُضُوءُ، وَلَئِنْهَا
خَارِجِيَانِ مِنَ السَّيْلِ مَعْتَدِيَانِ كَالسَّرِيعِ
وَالْعَاطِلِ، وَهَذِهِ الْمَالِكِيَّةُ إِنْ أُنْخَارِجَ مِنْ
هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِذَا كَانَ مَعْتَدًا، يَطُلُ الْوُضُوءَ
وَالْعِبَادَةَ، أَمْ إِذَا كَانَ غَيْرَ مَعْتَدٍ كَسَلَسَ
الْبُرْءَ، وَلَئِنْهُ نَصَبَ الرِّبَا فَاكْثَرَ فَإِنَّهُ
لَا يَنْقُضُ وَصْرَهُ، وَلَا يَطُلُ صَلَاتَهُ إِلَّا إِذَا كَانَ
أَقْبَلَ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَيَطُلُ الْعِبَادَةَ^(٦)

٢٧ - ثَانِيًا، إِذَا كَانَ مَا يَطُرُ بِهِ خَطَرًا مِنْ عَمَلِ
السَّيْرِ كَالدَّاءِ وَالْقَيْحِ وَالزَّعْفِ، فَإِنَّهُ يَنْقُضُ
الْوُضُوءَ عِنْدَ الْحَنَبِيَّةِ، وَلَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ عِنْدَ
الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ قَلِيلًا

(١) حَدِيثٌ وَاعْتَصَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا رَوَاهُ مِنْ

أَبُو حَنِيفَةَ

حَدَّثَ السَّيْرِي وَصَحَّ حَقْلِي ١١٦٠ مِ خَلِصَ
عَائِشَةَ وَهِيَ لَمْ يَكُنْ لَا يَدْرِي

(٢) حَدَّثَ عَلَى بَعْضِ ذِكْرِهِ وَهِيَ، عَمْرُو بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ
الْبُخَارِيُّ (٣٧٩/١) وَجَدَهُ (٣٧٩/١)

(٣) طَابَتْ ١١٦٢/١ وَهِيَ أَيْ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ
الْبُخَارِيُّ (٣٧٩/١) وَجَدَهُ (٣٧٩/١)

(٤) حَدَّثَ وَهِيَ الْمَدِينَةِ وَالْمَدِينَةِ مَعْتَدًا
(٥) طَرَحَ الْعَمَلُ عَلَى الْقُرْبِ الْمَالِكِيَّةِ (١٣٦/١) ١٣٦

(١) الْفَتْوَى ١١٦٢/١ وَهِيَ الْفَتْوَى ١١٦٢/١ وَالْفَتْوَى ١١٦٢/١

(٢) حَدَّثَ الْوُضُوءَ بِكُلِّ صَلَاةٍ وَهِيَ أَيْ عَمْرُو بْنُ أَبِي حَنِيفَةَ
الْبُخَارِيُّ (٣٧٩/١) وَجَدَهُ (٣٧٩/١)

(٣) طَرَحَ الْعَمَلُ عَلَى الْقُرْبِ الْمَالِكِيَّةِ (١٣٦/١) ١٣٦

عبد الحامد أما يز كان كتبه قرب بعض
الاصوات

وتعبر تلك في مصطلح (د ف م)

النوع الثامن مقدار طارئة

۱۴ هناك مقدار يرفع عن المكسب الحري
وتدفع عنه القبح في علاقته وبكاليته في
احواله كافة، مما هو مسمى عيه كندرس
مثلا، وما ماهر يختلف فيه كاللذة ومطر
والخوف

عند الذكوة يكون فيه من مقدار لرك
صلاة الحقة والخمعة وتلك مدة الفرج
سبيل لا يالهو، كالكون الخوف على مال
من ظالم أو لص أو ملو أو أخيف من
حرص، أو الدين، كالخاف لرد حد
من استياء له، أو إثم قتل شخص أو
صره صبا، أو إثم بيعه عقال لا يقدح في
خاصته، وكذلك الخوف من الخوف أو برد
الضاريين^{۱۵}

وعند ساجد بعد في ترك الحقة في
اليلة المقلدة واية الساجدة في الفرج

۱۵ مارج احاديث ۲۹۶/۲، الفرج احاديث من
قرب المصنف ۲۹۶، ۲، والمصنف احاديث - ج
مختصر جليل ۲۹۶، ۲
۱۶ الفرج المصنف ج ۲، المصنف ۲۹۶، ۲

والجمع بين الصلاتين سبب والانشاء
وعند احكامه بعد في ترك الحقة
والخامسة اختلف من صياح ماله، كعنه في
بانيها، وزياد اعدام لاحاطة به، أو تنبه لور
قواته، كمن صاع له كسر يهود وهو يرجو
وجود، أو حاش من ضرر في ماله أو في
معيته تخاضع إليها، وكذلك يطر في ترك
احمده، حياضه ملك مطر شديد أو رجل أو
نفس، أو حيلة، أو ربح مبددة في ليلة مظلمة
يقول من عمر صلى لله عتير، وكان النبي
يؤكل من التمرين، وكان ليلة رنية، لودت
من في الفجر أن يكون إلا صلو في
حفاظكم^{۱۶}
وكذلك تخوف على ولده وأهله أو
نصبه^{۱۷}، وكذلك بعد عده من صلاة
الحرص وهو لادو على القيام لتفلا على
الولادة وقمة أو سببه خشية الأذى يرحل أو
مطر ويحرق، وجمع في الصلاة بين لغيره
والنفس، لغير من اثبات^{۱۸}

۱۶ عام تحقيقي ۲۹۶
۱۷ الفرج ۲۹۶، ۲، والمصنف المصنف
۱۸ ۱۹۷ بحث أبي عبد الله التي في ج ۲
قوله إذا كانت به ضرورة
أمره الضمير، ومع مازي ۲۹۶، ۲ - ۲۹۷، ۲
۱۹ الفرج المصنف ۲۹۶، ۲
۲۰ الفرج المصنف ۲۹۶، ۲

الأعداد المبيعة للقهر في وضعات وتفصيل ذلك في مصدح (صدم)

استعداد مدة المسح على الخطين

١٧ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن السعر يطيل مدة مسح على الخطين إلى ثلاثة أيام ليليتها

وتفصيل ذلك في مصطاح (مسح عن الخطين) -

سقوط وجوب الجمعة

١٨ - انقضى الصلاه على أن الإكراه من شروط وجوب الجمعة، وعن ذلك يكون السعر بشرطه من أسباب سقوط وجوب الجمعة عن المسافر

وتفصيل ذلك في مصطاح (صلاة الجمعة)

سقوط القسم من الرواحات

١٩ - انقضى القسم من وجوب الطل في القسم من الرواحات في بيت، ويسقط هذا في السعر، على تفصيل ينظر في مصطاح (قسم بين الرواحات)

ب - المهرج

ومن الرخص المتعلقة بالمهرج ما يلي

أما الجمعة فلم يعتبروا واحد من هذه الأسر عذر ببيع مكلف الحلف من صلاة الجماعة في المسجد، ولا عن صلاة الجمعة

القسم الثاني أعداد علة تنهمل بأحكام العبادات -

١٤ - ضد بني الإسلام أحكامه على السر والسهولة، فشرع ألوان من الرخص لفرض توجد للمكلف نوعاً من الشقة تنقل كاهنه في القيام ببعض العبادات - - ومن أسباب هذه الرخص -

أ - السعر

وهو السعر الذي تضاف به الرخص ومضمونه في مصطاح (سعر ٦ وسبعهما) وهي في أحملها كما يلي

قصر الصلاة وجمعها

١٥ - أجمع الفقهاء على مشروعية قصر الصلاة في سعر، وذهب جمهورهم إلى أن السعر من الأعداد لعدة فتح الصلوات وتفصيل ذلك في مصطاح (صلاة المهرج)

جوار الفطر ل رمضان

١٦ - معنى القهر من أن السعر شروط من

في مصاد عن تحصيل بطر في مصطلح.

(صوم).

خروج للمكثف من المسجد .

٢٥ - يجوز للمكثف الخروج من المسجد

حالة المرض

وتنصلي بطر مصطلح (اعتكاف

ف ٣٦ وما بعدهم) .

الاستنابة في الحج والعمره وفي رمي

الحمرات :

٢٦ - ذهب الفقهاء إلى مشروعية الإتيان في

الحج ، وفي رمي الحمر بعد العذر عليها على

خلال وتصيب بطر في مصطلح

(حج ف ٦٦ ، ١١٥)

استباحة محظورات الإحرام مع الغلبة

٢٧ - حظر النواحي لحكيم بعض المباحث

على محرم ذكرها لها أقدم على من سن ،

لكن الشرح يبيح لأعداء التي قد نعيم

مطلوب . فأصبح بعض المخطوطة ، وشرع

الغلبة جازا ، قد يكون في إحرام المحرم من

عقده

وتنصلي ذلك ، بطر في مصطلح (إحرام

ف ٥١ وما بعدهم)

التدوى بالمحرم .

٢٨ - تفق الفقهاء من حيث الحطة على

النهم عند المعجر عن استعمال الماء شرعا

٢٠ - إذا حاد المريض عن استعمال الماء على

نفسه ، أو عصوم من أعضائه التلف ، أو زيادة

المريض أو تأخر البرء جاز له التيمم على

تحصيل بطر في مصطلح . (تيمم ف ٢١)

المعجر عن أداء رمي من لو كان الصلاة

٢١ - إذا عجز المريض عن أداء الصلاة

بلوكانها أو حاد زيادة مرهه بذلك من على

قدر استطاعته

وتنصلي ذلك بطر في مصطلح

(صلاة المريض)

الجمع بين الصلاتين

٢٢ - احتلف الفقهاء في جواز الجمع بين

الصلوات بسبب مرض ، فذهب المالكية

إلى الحطه ، في جواز الجمع خلافا للحنفية

والشافعية من تحصيل بطر في مصطلح

(جمع الصلوات ف ٩)

التخفيف عن الحمة

٢٣ - ذهب الفقهاء إلى جواز تخلف المريض

عن صلاة الحمة للمعجر أو المشقة على

تحصيل بطر في مصطلح . (صلاة

الحمة)

الافطر في رمضان .

٢٤ - اتفق الفقهاء على جواز النظر للمريض

يُحَرِّمُ الْإِكْرَاهَ عَلَى الْإِكْرَاهِ الْمَحْرُومِ لِتَحْرِيمِ
رَسُولِهِ وَتَحْرِيمِ الْمَطْلُوبِ بِهِ

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي الْإِكْرَاهِ بَيْنَ أَكْرَاهٍ مُلْجِيٍّ
وَهُوَ الَّذِي يَكُونُ بِالْإِكْرَاهِ، بِإِتْلَافِ النَّفْسِ أَوْ
عَصْوِ مَنَاءٍ أَوْ بِإِتْلَافِ جَمِيعِ الْخَالِ، أَوْ
الْإِكْرَاهِ بِحُكْمِ الْمَرْصُوفِ، أَوْ بِعَقْلِ مَنْ يَمِ
بِإِكْرَاهِ مُرَوِّعٍ، وَإِكْرَاهٍ غَيْرِ مُلْجِيٍّ، وَهُوَ
الَّذِي يَكُونُ بِمَا لَا يَمُوتُ النَّفْسُ أَوْ بِعَقْلِ
لَا عَصْوَ، كَأَخْصِ ثَلَاثَةِ قَصَصَةٍ بِالنَّصْرِ
الَّذِي لَا عَصْوَ مَعَهُ الْقَتْلُ أَوْ إِتْلَافُ بَعْضِ
الْأَعْضَاءِ، وَالْإِكْرَاهُ بِجَمِيعِ أَنْصَابِهِ مُعْتَدٍ
لِلْمَرْصُوفِ فِي الْحَقِّقَةِ، وَبَعْضُهُ مُعْتَدٍ بِالنَّصْرِ،
عَلَى خِلَافِ مَا فِي ذَلِكَ، وَفِي أَحْكَامِ الْإِكْرَاهِ
بِأَنْصَابِهِ الْخَفِيفَةِ، وَفِي فَائِزِ كُلِّ قِسْمٍ عَلَى
الْأَخْبَارِ وَالْمَرْصُوفِ، وَيَسْطَرُ الْفَصْلُ فِي
مَصْطَحِ، (إِكْرَاهُ ف ١٠ وَمَا يَتَّبَعُهُ).

د - الْإِكْرَاهُ وَالنَّصْرُ

٣١ - الْإِكْرَاهُ هُوَ عَقْلُ الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِ مَاهُوٍ
عِنْدَهُ، وَالنَّصْرُ هُوَ مَعَايِهُ تَرْكُ النَّفْسِ
عَنِ ذَهْوِ وَجْهِهِ، وَالْإِكْرَاهُ وَالنَّصْرُ يَحْتَرِضَانِ
عَشْرِينَ مَقْطَعِيْنِ لِلْإِثْمِ فِي الْخَفِيفَةِ، عَنْ
تَكْصِيلِ بَيْتِ الْمَصْطَحِ، (جَهْلِي ف ١)

وَمَا يَتَّبَعُهُ وَمَا يَتَّبَعُهُ

١١ - الْإِكْرَاهُ وَالنَّصْرُ

١٢ - الْإِكْرَاهُ وَالنَّصْرُ

عَلَى جَوَازِ الشَّيْءِ فِي الْمَحْرُومِ وَالْمَحْرُومِ، بِقَوْلِ
لَيْسَ بِهِ، وَإِنْ تَقَدَّرَ عَلَى تَحْرِيمِهِ، كَمْ فِي حَرَمِ
عَلَيْهِ، بَلْ يَكُونُ حَرَمُ الْفَعْلِ، أَوْ حَرَمُ
تَحْرِيمِهِ، أَوْ حَرَمُ مَعْنَاهُ، عَنْ تَكْصِيلِ بَيْتِ الْمَصْطَحِ، (نَدَوِي ف ٨ و ٩)

إِبَاحَةُ النَّظَرِ فِي الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا

٢٩ - اتَّفَقَ الْمُتَأَنِّهُونَ عَلَى تَحْرِيمِ نَظَرِ الْإِنْسَانِ
إِلَى الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا مِنْ التَّدَاكُرِ أَوْ الْأُنْثَى،
تَكْنِيْهَا أَمَّا حُرْمَةُ النَّظَرِ أَوْ الْعَوْرَةِ كَمَا فِي
وَفِي ذَلِكَ تَكْصِيلُ بَيْتِ الْمَصْطَحِ، (نَظْبِيبُ
ف ١، وَنَدَوِي)

ج - الْإِكْرَاهُ

٣٠ - الْإِكْرَاهُ الَّذِي تَحْتَرِضُهُ بَعْضُ الْأَحْكَامِ
هُوَ، حِينَ الْقَبْرِ عَلَى أَمْرٍ يَمْتَنِعُ عَنْ تَحْوِيلِهِ
يَقْتَضِي الْخَفِيفَ عَلَى إِبْذَالِهِ وَبَعْضُ الْمَطْلُوبِ خَافِئًا
بِهِ، وَفِي الْإِكْرَاهِ نَفْسَتَانِ يَحْتَرِضَانِ مَحَلَّةً
وَعَصْوًا أَوْ عَصْوًا، وَالْإِكْرَاهُ وَالنَّصْرُ
الَّذِي لَا عَقْلَ فِيهِ وَلَا نَسْأَ، وَفِي الْإِكْرَاهِ بَعْضُ حُرْمِ

(١) حُرْمَةُ النَّظَرِ فِي الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا

حُرْمَةُ النَّظَرِ فِي الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا

حُرْمَةُ النَّظَرِ فِي الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا

حُرْمَةُ النَّظَرِ فِي الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا

حُرْمَةُ النَّظَرِ فِي الْعَوْرَةِ وَنَسْأِهَا

هـ - اجتناب وإحياء ونوم

و - الاضطراب

٣٢ - نومه هو احلال الفصل يسبح حرمان
الانسان والاداء على نهي العمل لا يحذر
والعيب هو وفاة في الحب أو الدماغ
محطى الذي لم يدرى عن اولها مع بقائه
العقل معنوي^١ واليوم معروف، وقد عرف
أنه هتور يعرف للإنسان مع قيام عقل
يوحنا المحصر عن إدراك المحسوسات
والأعمال الاحيائية واستعمال العقل^(٢)

ز - الحاجة

٣٣ - والحسنة عذر وعاجب من عوارض
أهل الأداء وهو يريد بها من صلها لأن
تأسيها فعل والتعبير ونحوه عديم
تفعل والمسر ولا يفسر الحد في أهله
الموجود لأن أساسها الإنسانية، فما أثر
الحسنة في العبادات والتصرفات والحيات
فهي تفصل بغير مصطلح (جوزي ٩
وما بعدها وأهله ١٧)

ح - القصر

٣٤ - وكل من الإعراب واليوم عذر، وهي لا
ساعة لها، ألوحظ، لعدم حلاها
بالذمة، لا سيما بوجوب تأخير بوجه الخطأ
بالأداء إلى حال الخطأ، حتى ذلك تعفين
بغير مصطلح (علاء ٢٠ وما بعدها،
وأهله ٢١ - ٢١ وما بعدها)

٣٥ - الاضطراب طلب قدم بصلح أن يكون
عذرًا يجوز به ركنه المحذور شرعًا
محافظة على حدود الضرر والحق
وهي النفس والمال والعرض والعقل
والدين، وهذا ما دعا الفقهاء خاصة إلى هذه
الموضوع يحصل بغير مصطلح
(مسئولة)

٣٦ - الحاجة هي التي لا تسوف عنها
صالحه لأصول أحسن المتبعة ولا حمايتها
لكن تحقيق بلوغ مع الصبر والخرج، فهي
بما ما يفتى على عدم استعانة المكلف إليها
عمر وصموده وتخصيص ذلك بتفريق
مصطلح (حاجه ٢)

٣٧ - اضطراب من من عوارض الأمانة، لما
الاضطرار من بعض في بعض والعقود
المحمية، والنسبي قبل أن يجر كالحقوق،
لما بعد التعبير فحدث به صواب من أهله
الأداء^٣

١ - عذر، ما عذر

٢ - عذر، ما عذر

٣ - عذر، ما عذر

١ - عذر، ما عذر

٢ - عذر، ما عذر

أعذر لها أحكام خاصة :

أ - الإحصار باللعين والتلف

٣٨ - إذا عجز الزوج عن الإنفاق على زوجته لإعساره، وضمت التصريف جاء على عجزه عن وجب لها ونحوها تشدّد به الضرورة، فهل يعتبر الإعسار بأندين والتفقة عدلاً لعدم تلبية طلبها^(١)، اختتم الفقهاء في ذلك

ذهب المالكية والشافعية وأحمد بن حنبل إلى أن للعاصم أن يهرق بين الزوجين لإعسار الزوج وعجزه عن النفقة^(٢)

وذهب الحنفية إلى أن الإعسار باللعين والنفقة ليس عدلاً، فلا يجوز للعاصم التصريف بين الزوجين إذا عجز الزوج عن النفقة، وهو أقوى عن عطاء والزهري وابن شربة وابن يasar، وأخس الثوري، والثوري، وابن أبي بطة، وعبد بن سبيان، والمزني عن الشافعية؛ لأن العسر عرض لا يرد، وقال عاصم وإمام، ولأن التصريف ضرر بالزوج لا يمكن تفاديه، ثم عدم الإنفاق هو ضرر بالزوجة يمكن علاجه بالاستئذان على الزوج، فيردك حب للمزني^(٣)

ب - العسر في تأخير رد المهر للمهر

٣٩ - اتفق الفقهاء على أن رد المهر للمهر يكون بعد العلم بالمهر إذا لم يوجد منه ما يدين على المرأة^(٤) ويجب المصلحة وأصله إن أن عجز الزوج بالمهر على التراضي ولا يشترط أن يكون رد المهر بعد العلم بالمهر على القدر، فمن علم المهر فأجر المهر لم يطل حيله، حتى يوجد منه ما يدين على المرأة^(٥) وبعد الملكية إذا علم بالمهر فسكت الزوج أو يومئ من غير عذر يستحق حيله، وإن كان له عذر لم يستطع حيله منها سكت عن المطالبة بالرد، فهو معذور بها طالبت المدة^(٦)

وقال الشافعية لو علم المشتري بالمهر فلا يجوز تأخيريه، لا يضمن ومن العسر عنهم، انشأه صلاة دخل وقتها، وكل وصوه

وكذا لو علم بالمهر ثم تراخى لم يرضى و خرف لمر أو جهل عفتين أو رد المهر تأخير، لأن الرد واجب عنهم عن القدر، الأصل في البيع المهر والمهر عارض، وإنه حيارت بائع المهر عن

(١) رد المحتار، ٩٣/٤، دس، ١٥٥، وهو احتكام
٥٢

(٢) رد المحتار، ٩٣/٤، دس، في النص الكبير ٤/٤
(٣) المحققين في شرح الكبير ٢٠١٤

(٤) الشافعية في المعنى ١٥٥، وهو ١٠٠٠
وأنس ١٠٠٠، وهو ١٠٠٠

(٥) رد المحتار، ٩٣/٤، دس، وهو ٣٢٥/٣، وهو
المحقق ٣٠٢، رد المحتار ١٥١

إلى لقاضي فهو عذر في تأخير التضييع طلق
وانصلافة الفروضة على عذر في تأخير طلب
الشعنة^(١)

وأما الملكية فيعذر عن طلب المشتري
من التضييع نفسه طلب الشعنة لم
يسمهاها، وهو لا يقدم بالشراء، عذرا
فيكون. عند الشرع يطلب المشتري من
التضييع طلب الشعنة أو يسقطها، فإذا
رفض إصدار أحدهما حكم المحكم
بإسقاطها، ولا عذر له متأخر اختيار أحد
الأمريين، إلا بقدر ما يطلع به على الشيء
المنوع به كساعة مثلا، وبه على هذا إذا
لم يطلب من المشتري التطلب أو الإسقاط -
وهو لا يقدم بالشراء - يكون عذرا
لتضييع^(٢)

وأما الضامية فعذر: الأظهر أن السعة
عن لغوها فإذا علم التضييع بالبيع ليسافر
على حاله، فمكّن كل مريضا أو عاجلا عن ملك
المطري أو عاجلا من عدم تدبيره إن دفعه
وإذا فليشهد على العتق فإن مرّ به عذره
على منها على حقه في الأظهر^(٣)

أما، فكان فورها كالشعنة، فيقبل الرد
بالتأخير بغير عذر^(٤)، وفي الأصح عند
الشعنة أن المشتري يترجم للإشهاد على
الصحيح إذا أمكنه وهو في حال عذر لا للترك
يحتمل الإضرار، ولحسن البيع التزيم،
معنى الإشهاد، ومقابل الأصح لأجله
إشهاد

ج - العذر في تأخير طلب الشعنة

٤٠ - اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على أن
عدم العلم بالبيع أو الفتره بعد عذرا في
تأخير طلب الشعنة^(٥)، وتكفي احتجوا في
صوره بعد الفتره بعد العلم على التحرر
الأي

والشعنة يعتون التأخير في طلب الشعنة
جائزا للأعذار الآتية

المعسر، كذا سمع التضييع بالبيع فيحتد
يطلب طلب الزاوية، ثم يشهد أنه لم ير وإلا
وقس، أو كتب كتابا، ثم يرسله إن فلتع
على أمسي أن طلب الشعنة موزي
عندهم

ومن الأعذار عند الحنفية معسر الوصول

(١) عن التوضيح ٢٩٣

(٢) الأشبه بالخالف الأمر مجموع ص ٢٨٠ ج ٢، ٤٠٠

(٣) رد المحتار ١٠٠٠ ص ١١٠/٣ وصححه

٢٢٢ ٢٠٠ مع السرخ الكبير ٢٧٧

١ - الأظهر بخلافه ج ٢ ص ٢٨٠ و٢٨١

٢٨

٢٩ - منه الدساري ١٨٨/٣

٣٠ - منه التوضيح ٢٢٦

والتعصیل بقدر مصطنع (شعفة ٣٦) هـ - العنوة في ترك الجهاد

١٢ - الجهاد فرض كفاية إذا تم يكن هناك تغير عام، وقد قام به البعض سقط الإثم عن الباقيين، أما إذا كان التعبير عاماً، فالجهاد يصبح فرض على كل فرد من المسلمين، وهذا الحكم في فريضة الجهاد مسمى عليه بين الفقهاء^(١) ولكن من لا كونه له فلا يطالب بالجهاد لأنه معذور، وقد تبارح سبحانه وتعالى في كتابه إلى أصحاب الأعداء فقال ﴿لَسْ عَزَىٰ لَأَعْمَىٰ خَرْجٌ﴾، ولا من الأثم ج خَرْجٌ ولا من الموبص خَرْجٌ^(٢)

والآية نزلت في هؤلاء حين هموا بالخروج مع لسيس قتلة حين ردت أمة الشيعية عن الجهاد، وقد سبحانه أيضاً ﴿يَتَنَبَّأُ عَنِ الْغَيْبِ وَلَا عَلَى الْمُرْصِي وَلَا عَلَى الْمُنْزِلِ لَا عَجْرُونَ مَيْسُغُونَ خَرْجٌ إِذَا مَضَوْا بِهِ وَرَسُولُهُ﴾^(٣) فظاهر الآية يدل على أن الخرج مرفوع في كل ما يصطرونه إنه العذر، وتعصیل ذلك ينظر في مصطلح (جهاد)

وعند احتالة على الرأي المصحيح يكون تشجيع أو يوقر حبيب الشفعة بعد العلم بها نفسه، وذلك كان يحسن لئلا يفتخره إلى الصبح، أو لشدة جوع أو عطش حتى يأكل أو يشرب، أو لظهاض أو عساق باب أو يخرج من الجاه، أو ليقين ريقه ويألي من صلاه وسهله، أو ليهدها في جماعة بجاف موب... لأن العادة بتقديم هذه الخواتم على غيرها، فلا يكون الاستعانة به رضى برك الشفعة^(٤)

د - أثر العنوة في العنوة

١١ - العنوة اللازمة يجب الرد، بها، بقوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الصَّالِحِينَ﴾^(٥) لكن قد نظر أحدنا لا يمكن معها البقاء بها، أو يمسر معها ذلك، وعاشقة بحل الإلزام وينصح العقد، وفي ذلك يقول ابن عابد بن كل عذر لا يمكن معه استيفاء تعذره عليه، لا حصر بلحده في منه أو ماله يثبت له حق الصنع^(٦)

(١) - راجع المصنف ١٨٧٢ راجع الحديث ١٢٠

(٢) - سورة الفتح ٢٤

(٣) - سورة الفتح ٢٤

(٤) - راجع المصنف ١٨٧٢ راجع الحديث ١٢٠

(٥) - راجع الفتح ١٨٧٢ راجع الحديث ١٢٠

(٦) - راجع الفتح ١٨٧٢ راجع الحديث ١٢٠

(٧) - الفتح والفتح الكبير ١٨٧٢

(٨) - سورة الفتح ٢٤

(٩) - سورة الفتح ٢٤

البحر^١، ول الاصطلاح هو علم يعرف به الاستدلال بالمشكلات التي يكون على الحدوث السببية^(٢)

ب- الكهانة

٣- الكهانة، هي تعاطي الخدم من الكائنات في المستن، وتعلم معرفة الأضرار^(٣)

والعرف، والكلم، والعرف أن الكهني من بحر بواسطة التجم عن خفيات في المستن، بعدل، يعرف فيه الذي يخرج عن خفيات بوضعه^٤ أي في الماضي، من الكهني أهم من لعرف أن يعرف بحر عن الماضي، وتكهر بحر عن الماضي والمستقبل^(٥)

ج- السحر

٥- سحر في اللغة كل ما يظلم ما فيه ود، ويأتي معنى السحر بهال سحره أي خدعه، فالتمار خفائر بما أنت من السحر^(٦) أي السحر

لن الاصطلاح له تعريفات مختلفة، منها: أوله لغوي بمعنى السحر شرعا، برأيه لغوي الخفية لأفعال أو أفعال يتأعب لمر خلقه للعدو^٧ وعرفه أي علمه بأنه علم يستفاد منه حصول ملكة نفسية يعلم بها عن أفعال غريبة لأصعب حكمة^(٨)

عكس تكلمي

٥- معرفة حرام من الخفية السحر، نفس أي هربه، نفس له عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبى الله أن يذهب أو عرفه فضله بها يقول، فقد كفر به»^(٩) يقول عن محمد^(١٠)

قال من حجر، الأصل فيه سحر، أي نسمع من كلام ملائكة، فليس في أدن تكهر، وكلمة اسم يظلم عن التمراف^{١١} وقد استوى لهذا التمراف من جهة الكهان^{١٢} والتعريف تسمى كل من يعطى علما دفعا كعب^(١٣) إلى حديث

١- السحر في اللغة كل ما يظلم ما فيه

٢- من السحر

٣- حديث أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أبى الله أن يذهب أو عرفه فضله

معرفة عدو^٧ وعرفه أي علمه بأنه علم يستفاد منه حصول ملكة نفسية يعلم بها عن أفعال غريبة لأصعب حكمة^(٨)

٩- من السحر

١٠- فتح الباري شرح الحديث ١/ ٢٢٦

١١- صحيح مسلم شرح الحديث ١/ ١٧٧

١٢- من السحر

١٣- السحر في اللغة كل ما يظلم ما فيه

١٤- من السحر

١٥- من السحر

١٦- من السحر

١٧- من السحر

١٨- من السحر

أما التعرف بالضمى الثانى فانه بعد ما
استكملنا معرفة تحت هذا المعط ونوجد
لذلكها من مصطلح (عرايا)

مستم عن حقيقة رضى الله عنها عن النبى
ﷺ قال: «من أتى عرايا» أى عن شيء
لم يبق له صلاة أربعين ليلة»^(١)
قال النووي: عدم كون صلاته معناه
انه لا يثبت له فيها، وإن كانت شربة في
منوط الفرض عنه^(٢)

٦- واختلاف اليهودين - الكفر وعده قبول
الصلاة، واختلاف حال من أتى لتكفير أو
التعرف من أتى كانه لا عرفه وصدها في
قوله بكفر، لإشراكه في كفر مع الله في علم
العب الذى أسأله الله، ومن كذا لم يعرف
القول ولم يصلها لم يكفر، بل يجرى من
نوب صلاته أربعين يوما رحر^(٣)

وهذا ما يدل عنه حديث أنس رضى الله
عنه: «رجعنا بسقط امرئ كانه عصفه ما
يشوب عند برء» أى مؤثرا على علمه من أنه
غير مصلح به لم تعين صلاته أربعين ليلة^(٤)
بعضيل بوضع في مصطلحي (محرر
تدبره)

عراة

انظر محورا

عرايا

انظر بيع العربا

عربون

انظر بيع العربون

(١) - انظر في عرايا في قوله: «من أتى عرايا» أى عن شيء لا يثبت عليه

(٢) -

(٣) - انظر مصطلح مسلم ٧٧٤

(٤) - انظر قوله ٦٠

(٥) - انظر قوله ٦٠

(٦) - انظر قوله ٦٠

(٧) - انظر قوله ٦٠

(٨) - انظر قوله ٦٠

(٩) - انظر قوله ٦٠

الألفاظ ذات الصلة

أ - عجمية

٢ - في اللغة العجم والعجم حلات العرب
وعجم، يقال عجمي وعجمي وعجم
والعجم مع الأعجم السدي لا يصح،
والعجمي السدي من جسر العجم أصح
أو لم يصح

ورجل أعجمي وأعجم، إذا كان في
لسانه عجمة وإن أصبح بالعجمية
ويقال لسان أعجمي، إذا كان في لسانه
عجمة^{٢١}، وهل ذلك فائضه والمعجمة
حالات العربية.

ب - لغة

٣ - اللغة العجمية هي أصوات يعبر بها كل
بشر عن أغراضهم، والجمع لغات ولغات،
وإن تشبهت لغة فلان عن العرب وعن
غيرهم، إذا علم أنه، قال من الأعجمي^{٢٢}
واللغة أحدث من هذا، لأن هؤلاء يكلموا
بكل لغة ما عدا لغة العرب^{٢٣}
وعن ذلك فاللغة أعم من العربية، لأنها
تشمل العربية وغيرها

عربية

التعريف

١ - في اللغة عربية لسانه عرب، إذا كان
عرباً نصيحاً، ويحل عربي، ثاب النسب
في العرب وإن كان غير نصيح، ورجل
عربي، إذا كان بقوى صاحب لغة ولغة
فكلاً وتبع مبادئ اللغة، وأعرب إذا
كان نصيحاً وإن لم يكن من العرب، وعرب
منطقه أي هذه من النحى، وعرب عنه
العرب

ولغة العربية عانطق به عرب، قال
قادة كانت قريش تشارك فضل لغات
العرب حتى عهد الخليل لغاتها لغتها عرب
القرآن بها

قال الأزهري وجعل الله عز وجل القرآن
للعرب على رسول الله كذا عربياً، لأنه سببه
إلى العرب الدين أنزل سبحانه^{٢٤}

ولا يخرج استعمال العهداء لهذا اللفظ عن
اللسان العربي^{٢٥}

(٢١) لغة: عرب ونصيح الذي يربطه الأسلاف ٢٢٩

(٢٢) لغة: عرب

(٢٣) لغة: لغة، وللصالح كذا

(٢٤) من يارب ٢٠٩

مبشروط معرفة من العربية مألوفة للمجتهد

٦ - جده في البحر المحيط من شروط المجتهد أن يكون عارفاً لسان العرب وموسوعاً في علمهم لغة وحقاً وصرفاً، عديم الغش الذي يهجم به على علمهم وعلمهم في الاستعانة، إلى حد يسير به مروج الكلام وطاهره، ويحمله وسببه، وهامه ونصاه، وحقيقته ونحوه

قال أبو إسحاق ويكفيه من اللغة أن يعرف غالب المستعمل ولا يشترط البحر، ومن البحر الذي يهجم به التعبير في ظلم الكلام كالمفعل والمفعول والمفعول والفاعل^(١)

وفي إرشاد النحوي: يشترط في المجتهد أن يكون عالماً بلسان العرب بحيث يمكنه تفسير ما ورد في الكتاب ولغة، من العرب ونحوه ولا يشترط أن يكون حافظاً لها عن ظهر قلب، بل انصهر أن يكون متمكناً من استخراجها من مصادرات الأئمة للشعوب بذلك^(٢)

الاحتجاج بالعربية

٧ - قال أبو فارس لغة العرب يتنج بها

فضل اللغة العربية

٤ - لغة العرب فضل على سائر اللغات، لأنها سائر أهل اللغة، وبثاب الإنسان على علمها وعلى تعميمها عرب^(١)، وفي الحديث الشريف وأحبوا العرب ثلاث لأبي عربي، والبراء عربي، ولسان أهل اللغة في اللغة عربي^(٢)، وفي رواية: هو كلام أهل لغة عربي^(٣)

فيكم التكليم

٥ - قال الشافعي: يجب على كل مسلم أن يتعلم من لسان العرب ما يملكه جهده في أداء عرضه، قال في القواطع: معرفة لسان العرب فرض على العموم في جميع الحكام إلا أنه في حق المجتهد من العصور في إشرافه على اللغة لتفانها ومعانيه، أما في حق غيره من الأمة فمعرض فيما ورد التعميد، به في اصطلاح من القراء والأدكار، وأنه لا يجوز تعير العربية^(٤)

(١) عبد الجبار ٢٦٩

(٢) حاشية: أشعر العرب ثلاث، لأبي عربي - العرب حاكم ١٠٦٧/٤ من حديث أبي حنيفة وذكره القيس في جميع عروته ١٠٦٧/٤ - رواه عنه في الحكم والأوسط - ربه الصلاة من سورة القصص وهو يجمع علم

(٣) البحر المحيط ٢٠٩ (٤) راجع البحر ١٥٩

(١) البحر للبيه ٢٥٦
(٢) إرشاد النحوي ص ٢٥٦

احدث في اماكن الشارع في سنة
 و سنة ، كما جعله العرب من سنة في
 حلقه و محاربه و هو في سنة
 السنين و ما فيه من اكل في حلقه ، و
 العرب و هي في سنة

وأما ثلاث المنها في الفقر، والعمد في الظهور، وحده، فله ما يصلح في الاحتجاج فيه بلمعة مبررة، ومنه ميكن أن لا يرد ذلك. ثم ويقع في الكلمة الواقعة لسان كنهه، وقيل ثلاث كما شرح، ولا يصح كنهه، بل هو واحد كائنه، ومنه كالصغار ولا يكون أكثر من ذلك.^(١)

ما يشترط به العربية ومالا يشترط

۸ - بشرط انقضائه - في حملته - الحرمة في مسائلها

حرره، انظر ، بالألف: كاري اتصال من
 السبيد، السبيح، والشكيب في اتصاله بالألف،
 وخطه احمدة

والاعتساف في مصطبح (برقة و د
(بالمعنى)

تخلف المرويس عن الخدمة والجماعة

٣٤ ذهب ملكية إلى المشهور عنهم
والشاعية بن أنه لأجور للعروس النخعت
عن الخروج لطهور الخجعات وسائر
أعمال الزنا، كميانه بمرعى، وتشييع الحيات
مادة الزفاف بسبب الفرس، ولاحق لروحة
المنه من شهود ذلك، قال الشاعية إلا
ليلاً فاحت عليه استخف تفديدهم لزوج
على السنة، وتخالصهم في هذا بعض
التأخرين من الشاعية

وهي أحذلة وهو قول عبد الملك إلى
 أنه يجوز له الخلف عن حضور دنث كفه
 باب العرس، لأنني على بروحة وأنا بها
 والله أعلم (١)

وليلة العرس

٤- أجمع العلماء على أن وثيقة موسى مشروعة، «روى من أن النبي ﷺ عنها» وأنهم بها، قال أنس رضي الله عنه: أفلم يلى ﷺ بين جبر وإتيه نلتايسى عليه صفيه
سب حتى لدعوت، مسلمين، و، فمسته، فها

١) سورة الكافى : ١٠٠ - ١٠١
٢) سورة الكافى : ١٠٢ - ١٠٣
٣) سورة الكافى : ١٠٤ - ١٠٥

كأن فيها خبر ولا حجة. أمر بالاطاع فالقضى
بها من التمسر والأقط والسحق فكانه
وحيه ^(١٦) وقال النبي ﷺ تعبد الرحمن بن
عرف رضى الله عنه حين قال له تزوجت .
ألازم ولو بهاءه ^(١٧) ورواية العرس سنة
مؤكدة. وبنت واجهه في يوم جهور
النفقاه. لأب ضعم سرور حادث. عاشيه
سائر الأضعمه. وفي قول عند الشافعية أنها
واجهه عينا. لظاهر أمره فذلكا عبد الرحمن بن
عرف رضى الله عنه. ولأن لإحابة إليه
إحابه. فكان وجهه

أما إجابة الوليعة فهي واحدة هي عن كل
من يدعي (أيها) ^(٢١) لقوله ﷺ: «إني أدع
أهلكم إلى النجعة فاجابوا» ^(٢٢) وفي بعض
رواياتها: «الدعوة إني دعيت إليها» ^(٢٣)
والحديث: «من لم يجب الدعوة فقد

[illegible]

(۱) سے (۱۱) تک کے احکامات اور (۱۲) سے (۱۴) تک کے احکامات

(٢) جوامع اسلامیہ ۱۹۵۱ء سے محتاج ۱۹۵۱ء
 سے لے کر ۱۹۵۱ء، ترمیم الی الخ
 ۱۹۵۱ء

(3) مديون واجب⁹ هذه الدفعة قبل (تاريخ حسابها) آخره
سواء في (تاريخ حسابها) 1731 أو 1732.

المادة ١٠٠: لا يجوز للمحكمة أن تصدر حكمًا بغير ما تقدمت به النيابة العامة.

يقول بطريرك القسوس: لأنه من أقوال
أحاديثه. وقد سمي عبد الله ربي أن عبد
الله أبي طائف رضى الله عنه دبرج مرة
من حشمه. فحدث عليه الفوج فقالوا ما نراه
بالقسي، فقال لا تفعلوا ذلك قالوا فما نراه
بما نراه؟ قال قولي يا ربك الله لكم ويرك
عليكم، يا ربك الله لكم ويرك

دعاء العروس لنفسه وعروسه

۱- ذهب القديس إلى ما يسحب لعروس
أولاً قالت إليه زوجته أول مرة أن يا رب
سأصليته، ويسعدني ببارك الله لكل مني في
صباحي^١ من شدة عناء المأثر في ذنب
الظلم من أديب حريف رجع ما جلتها عنه
وأغوى به من شرهاوس شر ما جلتها عنه
لقد كنت في هذا غزو- أحذرك مرلة، كو

عسى الله ويسوله
والتمصيل في مصطلح (وسيلة)

هذه العروس

۲- ذهب القديس في مستحبات هبة
لعروس وأسد له سواء كان ذكراً أو أنثى،
فإذا - لربور عليه عقب خطه وأباه،
ليقول له يا ربك الله لك، ويرك عليك وجمع
سكن في حرمه، فاعلمه، فمروى من أن سى
سيرة رأى على حد فرمى من هوى، رضى
له من أن صيرة فقال ما بعد^٢ فقال إني
تزوجت امرأة على ووب بوة من ذهب، قال
دار- من لك، قولي ولو بة^٣ ولا روى أب
مروى من الله من أن القسي^٤ في هذا
قيا (يا ربك) يا تروح الله يا ربك الله بك،
۳- عشت، وجمع سكر في حيرة^٥

قال ابن حبيب من القسوس ولا سى
ما نراه، عو حاد، رد المستعده، هذا أحب
من حيرة (يا ربك) بك، عو حاد القسوس

١- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
مروى من ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٢- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٣- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٤- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٥- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠

١- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٢- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٣- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٤- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٥- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠

١- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٢- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٣- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٤- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٥- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠

١- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٢- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٣- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٤- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٥- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠

١- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٢- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٣- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٤- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠
٥- ذهب القديس ٢٠٠٠ عو حاد من ٢٠٠٠

سبع لسانيه^(٢٦)

وبعد عليه و أنه لا فصل لجديده
في القسم على القديمه - لإطلاق عوبه تعالى
«وإن تشبهتموها ب يفتلوا بين النساء وب
خرعتن هلا يملوا كل فتى»^(٢٧) وبك
تعالى «وعاشروهن بالمعروف»^(٢٨)
وقال صبيد بن الحبيب والخس البصري
وباسع والأرواح ليكر ثلاث وللثب
ليل^(٢٩)
نصف ذلك في مصطلح قسم
- بروجاب



وساقه والميله إلى - أن صاحب السره
إذا تروح مره جديده وأعرسها فصح اندور
وأنم بعدها سبع لك كات بكرا، وثلاث إن
كانت ثيبا، ونكسون البع وثلاث
متنابات، ولا يقصها لزوجته الديف ثم
يعود للدر بين روحك، لا ورد عن أنس
وصي الله عنه ذب - من أئسه إذا تروح
الرجل المكر على الثب أنم بعدها سعا
وقسمه وإذا تزوج الثب على البكر أقام
عندها ثلاثا ثم قسمه^(٣٠) ويل هذا ذهب
الشعي، والحصى، وإسحق

وقال الجمهور إن ذلك حق للمرأة
سب الرفاه، وإن الثب المورس إذا
شأت أن يقم بعدها سعا قبل، وقص
لسواني من صراعيها، ورد عن لم عليه
وصي الله بها أن التي هه ب بروجها أنم
عندها ثلاثا وقال «إنه يس لك على امك
هوان: إن شئت سبعت لك، وإن سبعت
لث سبعت لسانيه» وفي رواية «وإن شئت
ودتلك وحيلتلك به، ليكر سبع ولذيب
ثلاث» وفي نطق: إن شئت أقمك ثلاثا
حائعه لك، وإن شئت سبعت لك شو

(١) حديثه في السنن للشيخ الألباني رحمه الله تعالى
خرجه مسلم (١٠٣٠) - التلخيص للأمر - أخرجه

البيهقي ٢٩٤

(٢) مرزوق السد ٢٩

(٣) مرزوق السد ٢٩

(٤) حاشية في حاشية ١٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠

مؤلف في حاشية ٢٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠

٧ - مؤلف في حاشية ٢٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠

المؤلف في حاشية ٢٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠

(٥) حديث في حاشية ٢٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠
مؤلف في حاشية ٢٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠
١٠٠ - مؤلف في حاشية ٢٠٠

هذه الأرض أو الساحة أو العرصة أو العنفة، وفيها بناء، يدخل في سيج دور الأرض قال الشرح لم يستعملوا العرصة والساحة في معانهم لغوي، بل أشاروا إلى ن الألفاظ لأربعة (الأرض - الساحة - العرصة - العنفة) وهذا يسمى وهو المقتطع من الأرض لأجهد كوكب بين الدور^(١)

الألفاظ ذات صلة

أ - الحريم

١ - الحريم لغة: محرم فلا تنهك، وهو أيضا بناء الدور أو المسجد، ويأتي كذلك بمعنى الخيم^(٢).

وقد استدلوا: حريم الشيء: ما حوله من حقوقه وموافقه، وبمعنى الشاعية بأنه: ما ليس الحاجة إليه لتسام الانساع، وإن حصل أصل لانتعاج بدونه^(٣)

ب - البناء

٣ - بناء الشيء في اللغة: ما حصل به معذا لصاحبه، وقال الكميت بناء الدور هو:

عرصة

التعريف

١ - عرصة الدور في اللغة: ساحتها، وهي العنفة أو الساحة التي بين بيتين أو مجمع عرصة وعرضات، وقيل: هي كل موضع يوسع لأبناء فيه^(٤).

ومعناها يستعملون لفظ العرصة بالمعنى كما جاء في لغة:

أ - معنى الأنصهر، وموافق العرصة اسم لساحة الدور وسطها، وما كان بين الدور من حلاء، فقد قال الدوسقي في باب الشفعة: لا شفعة في عرصة، وهي ساحة الدور التي بين بيتين، وهي المسماة بدخوش^(٥). وفي حاشية المحمدي: فالعرصة اسم للحلاء بين الدور^(٦).

ب - المعنى الأعم، وهو أن العرصة يطلق على القسطة من الأرض، سواء أكانت بين الدور أم لا

جاء في هدية المحتاج توافقك بذلك

(١) هدية المحتاج ١/١٢٢ - ١١٦

(٢) سائر المعجم، والمصباح

(٣) من جملتين ١٩٩/٤، هدية المحتاج ١/٣١٦ ط

معنى الخيم

(٤) صاحب البر والبيت العرب

(٥) حاشية المحمدي ١٨٢/٣

(٦) حاشية المحمدي ٧٩/٣

عرضة ٣ - ٥

واحد الفقهاء، فالبيع كل ما يملك الملك
من نحو حبه وزيت ووصفه بصفته^(١)

ومن باع ٥٠ ثوباً مع ثابته وجاهده،
لأن الباع اسم يساء والأرض

قال الحنفية ولا يضمن له العرضة أصري
الشاذل، لأن حرار النساء عليها، وإياها دخل
النساء وساكنات متصلاً بالنساء في بيع الباع
بظروف العفة لا اتصال بين العرضة والبيع
فيكون بغيرها^(٢)

ب - السعة

٥ - يفسد الفقهاء في الأحكام بالشفعة في
العرضة، تنافي لاختلافهم فيما يكون به
الحق في الشفعة، وفيما يكون فيه للشفعة
بشر ترمية أحكيه بركات أصحاب
الشفعة في استعمال الأحكام بالشفعة، في
العرضة المسعة، أو التنازع له هو بيع
قتل الكافر في الشفعة، والشفعة يستحق
عند أصحابنا حرمه بقتله، بغيره بالشرع فيما
وقع عنه عقد بيع، لا يشارك في حصول

(١) في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

ما يملك من حوائجها، وهو كسب من
أصلها^(٣)

في الاصطلاح من احتساب عن الأثر
في شرح مسلم الفقه، ما يملك من
الشرع المانع^(٤)

ما يمتنع بالعرضة من أحكام

يذكر الفقهاء ما يملك من العرضة من
الحكم في عقد الزواج، ومن ذلك المهر

أ - السعة

٥ - قال سحر لمرء حدث هذه الأرض
أو الساحة، والعرضة أو العرضة هي
وشرع بغيره يدخل في البيع ولا يترك، أي
في بيع الساحة والساحة، بعد عدها
بالأكثرية واحتماله، يساهم في التمسك
لكن ما يملكه قبلها، أي ما يملكه بغير
أو عرضة، فرد أحد طرفي عقد البيع به،
ويجوز الساحة بغير الساحة

والفقيهين الساحة عند التمسك بالشفعة
مسعة المدعوى، وطرحها عن مسعى أو من
ولاديه على نفسها، ما من عرق ولا عرق، وتأثر
وحسب المدعوى

(١) في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

١٨٤٠ في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠، في البيع ٣٠٠

شعته في لمر من النصفه التي لا تنقسم إذا
باع أحد الشركاء نصيبه فيها ، وهذا عند
القشائرية ، وهو ظاهر المذهب عند الحاشية
وبنك لقول النبي ﷺ : لا شراكة في داء ولا
طريق ولا نصيب^(١) وفي رواية عن أحمد أنه
فيها الشعته بمصرع قول النبي ﷺ : شعته
فيها م يشبه^(٢) ولأن الشعته ثبتت لإزالة
حرر المشاركة ، والضرر في حد البيع أكثر
لأنه يتزايد ضرراً ، أما ما أمكن قسمته ،
بحيث لا قسم لم يستمر بالقسمه فإن
الشعته تنب عنه

٦ - وإذا بيع بيب من دارها صح ، ولا
طريق فليس إلا من حد الصح ، ولا
شعته في الصح ، لأن ذلك بضر بالشري ،
وفي قول عند الحاشية : ثبت فيه الشعته ،
والشري هو لمر شعته

وإن كان لميث باب آخر يتطرق منه ،
لو كان له موضع يفتح منه باب إلى طريق
خاص ، ففي هذه الحالة إن كان الصح
لا يمكن قسمته فلا صدقة فيه عند الحاشية وهو

ذلك ، لو بالجنوز الأقرب للأقرب ، ويعسر
ذلك - وإن كان مع فيها منار قسم فيها شركة
بين بعضهم ، وفيها ماضي ممرها لبعضهم ،
مساحة الدار موصوفة بينهم بغير عرف ، من
مصرفه فيها ، وإن الدار التي فيها ، لا تزال
في رفق غير مطلق ، فاع بعض الشركاء في
المرل نصيبه من شركته ، لو من رجل نجسي
بحقوقه من المهرن في المساحة وميرها ،
فالشريك في المرل الحق بالشعته من
الشريك في المساحة ، وهو الشريك في الترفق
الذي فيه باب الدار ، فإن ساء الشريك في
شري الشعته فالشريك في المساحة الحق
بشعته

وإن سلم الشريك في المساحة للشريك
في شري الذي لا يملك له الذي يبيع فيه
ب - لدر الحق بعده بالشعته من الجار
المر

ب - المساحة والحاشية فإنهم يترن حكم
ب حد مساحته في العرصه على يمكن
تسلياً أو عده ، وعلى يمكن إيجاد بدل
ب - بحث الدار التي تنسبها العرصه ، كما أنه
لا ب - يكون بين شريكتين لو أكثر إذ
لا شعته إلا بشرط عصبه وعلى هذا فلا

١ - من يبيع بيب من داره بغير إحصاء (١) ، وكذلك
ب - العرصه ١٠ ٢٠ ٣٠

١١١ - مذهب الحاشية في داء الطريق بالمشقة ١٠ ١١٢
بأنه في المسمى (٣١٣-٣١٤) وهو أن المصنف في رواية
السلي - وهو أن المصنف في رواية السلي - (٣١٣-٣١٤)
١١٣ - حديث ١١٤٠ - وهو في رواية السلي - (٣١٣-٣١٤)
١١٤ - الحديث ١١٣١ - وهو في رواية السلي - (٣١٣-٣١٤)
١١٥ - حديث ١١٣٢ - وهو في رواية السلي - (٣١٣-٣١٤)

فوق حد التصاحبة، والصحيح عند الشافعية: أن الشععة ثبت فيه، وإن كان الصحيح يمكن قسمته بحيث في الشععة، لأنه أخص مشتركة تحتل القسمة، فوجبت في الشععة، فذكر مال ابن قدامة، ويحكم أن لا يجب فيه الشععة محال، لأن المبرر يلحق المشتري بحول الطريق إلى مكان آخر مع ماقى الاتحاد بالشععة من ضوت صفه المشتري وأحد يحضر البيع من الغفار دون غيره، فلم يجر، كما لو كان شريك في المصحر شريكاً في بدوه، فأراد أحد المصحين وحده

وإن كان نصيب المشتري من المصحر أكثر من حاجته لذكر الشافعية، والفاطسي من المصلحة أن شععة تجب في الرائد بكن حاله، لوجبه لفتنضي وعدم المنقح، وقال ابن قدامة والصحيح أنه لا شععة فيه، لأن له ثبوتاً ببعض صفه المشتري، ولا يغلو من المصحر^(١)

أما فالكية على المصحر عددهم أنه لا شععة في العروة، سواء بيعت وحدها أو مع ماقى تبع له من بيوت، جاء في المشرح المصحر

لاشععة في عروة، وهي ساحة الدار التي بين بيوتها، أو على حدة من بيوتها، وتسمى في عرف السامة بالحنوش، ولا في غيرها طريق إذا كانت البيوت التي تتبعها العروة أو المصحر قد صمدت بين الشركاء وبقيت الساحة مشتركة بينهم، فإذا باع أحدهم حصه من العروة مع ما حصل له من البيوت، أو باعها منفردة، فلا شععة فيها للأشتر، لأنها لما كانت تابعة لا لشععة فيه وهو البيوت لنفسه، كانت لأشعته فيها وقيل إن باعها وحدها وجبت الشععة^(٢)

إلا أن القلحي من المالكية له معصيل آخر، قال: إن قسمت بيوت الدار دون مرافقها من ساحة وطريق ثم باع أحد الشركاء حظه من بيوت بمرافقها فلا شععة في البيت، لأن القسمة قد تمت ولا شععة بالحارة وكذلك لا شععة في الساحة مشتركة، لأنها تابعة لا لشععة فيه، ولأنها من منفعة ما قسم ومصدقته، وإن باع أحد الشركاء حصه من الساحة فقط وكان السبع يدخل في البيوت من الساحة كان للشركاء أن يردوا بيعه، لأن في ذلك ضرراً لهم، وإن كان لبايع عد سقط مضرته، وكان يصل إلى

(١) يعني لاحتاج ٢٩٨/٢ وأما ١/١ فشرحه مشير إلى أن الشععة لا تجب في المصحر ٢٩٨/٢ والفاطسي ٢٩٨/٢ والقبلي

(٢) شرح المصحر ٢٩٨/٢ والقبلي وحاشي الإقبال ١١/٢

عرضة ٦-٨

للتعريف، وحدث الدار قائمة بعد الإهدام.
لأن الدار في اللغة اسم للعرضة والعرصة
قائمة وللثلاثين على أن الدار اسم للعرضة
بغير البنية قول القليعة .

يادارية بالعلماء والسند .

سماحة دار بعد ما خلعت من أهلها
وخرب، أما لو حلف، لا يدخل داراً،
فدخل داراً خربة لم يحث، لأن قوله ' داراً'
وإن ذكر معطوف، لكن الظاهر ينصرف إلى
المتطوع، وهي الدار التي، فبراعى به
الاسم والصحة، مما لم يوجد لا يحث^(١)

د- الوصية

٨- ذهب جمهور الفقهاء إلى، أن من أوصى
بعرصة بيتها أو فوس فيها، فإن ذلك يعتبر
رجوعاً عن الوصية، وهذا عند الحنفية
والشافعية وفي أصح الوجهين عند المالكية
والشعب من المالكية

أما لو زوجها فلا يعتبر ذلك رجوعاً عند
الشافعية والمالكية، ذكر قال الشافعية إن
كان المزوج ما تبقى أصوله فالأقرب، كما قال
الأندلسي إلى كلامهم في بيع الأصول والشتر
أنه كالغراس، لأنه يرد للقيام

أما عند المالكية غير كسب فلا ينطل

البيت من طريق آخر، فإن ياعها من أهل
الدار جاز ليقبض الشركاء الشفعة على أحد
الفرسين في الشفعة مما لا ينقسم، وإن ياع من
غير أهل تلك الدار كان لهم رد بيعه، لأن
صدد الساكن أحق من صدد غير الساكن،
ومع أن يجبروا به، ويأخذوا بالشفعة^(٢)

ج- الأمانة :

٧- ذهب للمالكية والشافعية والمالكية إلى أن
من حلف ' لا يدخل هذه الدار ما يعلف'
وصارت ساحة، فدخلها لم يحث، لأنه رآه
عياً اسم الدار، ولأن اسم الدار يشمل
الساحة والبيان .

قال الخطيب هذا إذا قال: لا أدخل
هذه الدار، فإن قال لا أدخل هذه حث
بالعرصة، وإن قال: داراً، لم يحث بضمها
ما كان داراً^(٣)

وقال الحنفية: لو عمن وقال: لا أدخل
هذه الدار فذهب ببنائها بعد، بمعنى ثم دخلها
يحث، لأن قوله هذه الدار إشارة إلى المدين
الحاضر فبراعى أنه ذات المدين، لاصته،
لأن الموصوف لتعريف، والإشارة كافية

(١) متع مجلد ١/٢٤

(٢) الفتاوى ٣٧/٣، وضع كالمجلد ١/٢٤ نشر دار الفرس

والشعب ١/٢٤

(٣) متع مجلد ١/٢٤، وضع كالمجلد ١/٢٤ نشر دار الفرس
الإشبات ١٣٧/٣، والشعب ١/٢٤

القرصة بينا، العرصة، ولو نوصى بعرصة ثم
منه، فلان مثلاً فلا يطل القرصة بينها،
ويشترك الموصى والمرص له فيسمى العرصة
والب، قاله، ولو أوصى له مدار فهدمها
فليس يوجع، ولو وصيه له في النقص الذي
نقص، وإذا تكون له القرصة فقط، وقال
لس انصدم، إذا هدم المدار فالعرصة
والنقص للموصى له

والهدم لا يعدل القرصة أبداً عند الختم،
وتبقى العرصة للمرص له، لأن المدار اسم
للعرصة، والبناء بمره الصفة، فيكون ثمة
للمدار، والنقص في النقص لا يدل على الرجوع
عن الأصل

أما عند الشافعية فإن الهدم يمتنع ويوجع
في النقص من العرصة، وإذا هدمها
الموصى، أو إذا هدمها غيره فإن القرصة
تعدل في النقص لبيان الاسم، ولا يطل في
العرصة^(١)

هـ - مواطن البحث

٩ - يد جكر العرصة في غير مذكور من أبواب
الحقه مثل



(١) نسخة فتح اللهد، ٢٢٦/٢، مشر به احيا المؤلف

(٢) حاشية التطوير ٢٦/٢

(٣) الرزائي ٢٥/٦، ٦٦

(٤) الإيجار ١٦/٢، ٧٧

(٥) البهجة ٣٢٩/٧، والأختصار ١/٥، ويوجع الإكمال
٣٢٩/٢، يحسن للحجاج ٧٩/٧، صرح سكين
الإيجار ٢٥/٢، ٥٤٩

إسلامه، ويكون ذلك مسلماً لا ظاهراً^(١)
وقال مالك: إن كانت من المسلمة عرض
عليه، للإسلام، فإن أسلم، وإلا وقعت العرقه،
وإن كان هو المسلم سمعت الثوري^(٢)

أما إذا كان إسلام أحدنا بعد الدخول
عبري شافعيه وأحمد في رواية أنه ينف على
نقص العدة، فإن أسلم الآخر قبل
تقصها فهو على ذلك، وإن لم يسلم
حتى انقضت العدة وقعت انفردت منه
احتلف الطيبان، فلا مجال إلى استئناف
العدله، وهذا قول الثوري ومالك والحسن بن
صالح والأوزاعي وإسحاق، ويحرم على
محمد وعبد الله بن عمر وعبد بن الحس،
وقال أحمد في الرواية الثانية: تنجس المرأة
وهو اختيار الخليل وهو للحسن والطاوس
وعكرمة وقتادة وأحمد، وروى ذلك عن عمر
ابن عبد العزيز^(٣)

وقال الحنفية: إن كان في دار الإسلام
عرض للإسلام من الآخر، فإن أبي وقعت
العرقه حيث إن أسلم، وسميت أروجه،
وإن كان في دار الحرب وقع ذلك على
نقص ثلاث خيول أو مضي ثلاثة أشهر،

عرض

التعريف -

١ - العرض - منتج العين ويكون الثاني في
الثقة يأتي ثلث منها لإظهار والكشف،
بعد العرض الشيء، أظهره قال الله
تعالى: ﴿وَعَرَّضْنَاهُمْ لِئَلَّا يُفِرُوا﴾
عرضاً^(٤) قال الثوري في معنى الآية
أبرئها حتى يهرأ الكفار ومنها الخراج -
ولا يخرج لغير المظنة لهذا لا ينفذ عن
معنى العلوي^(٥)

الحكم الإجمالي

أ - عرض الإسلام على من لم يسلم من
الزوجين

٢ - ذهب الشافعي وأحمد إلى أنه إذا
أسلم أحد الزوجين الوثنين أو الزوجين أو
أسلم كسبي زوج زوجته أو زوجة بعل
الآخر، معجب المصنف بينهما من حين

(١) طائفة ١٤٤٦ ط الرضا ١ وقصة الطائفة
١٢٢ ٢

(٢) طائفة ١٤٤٦ ط الرضا ١ وقصة الطائفة

(٣) طائفة ١٤٤٦ ط الرضا ١ وقصة الطائفة

(٤) طائفة ١٤٤٦ ط الرضا ١ وقصة الطائفة

(٥) طائفة ١٤٤٦ ط الرضا ١ وقصة الطائفة
طائفة ١٤٤٦ ط الرضا ١ وقصة الطائفة

فإن لم يسلم بالأحر وقت الفرة^(١)
 ويرى الحمى: أنه إذا أسلم السروج
 وأمرته من أهل الكتاب يبي الخراج يبي
 ولا يترى من لها أن ابتداء السرح صحيح
 بعد إسلام الرجل فلا يبقى ألى، وإن
 كانت من غير أهل تلكت هي امرته حتى
 يعرض عليها "الإسلام، وإن أسمت وإلا
 فرق بينها، وكذلك إن كانت المرأة هي التي
 أسلمت والزوج من أهل الكتاب أو من غير
 أهل الكتاب هي امرته حتى يعرض علي
 الإسلام، فإن أسلم وإلا فرق بينها،
 ويسرى إن كان دخل بها أول بدخل بها،
 وحدهم في ذلك ما روى في دفعة الملك
 أسلم فأمر عمر رضي الله تعالى عنه أن
 يعرض الإسلام على زوجها عن أسلم وإلا
 فرق بينها، وإن دخلها أسلم في عهد من
 رضي الله عنه فعرض الإسلام على امرته
 فأنف ففرق بينها، وهذا الحكم به إذا كان
 المروءة في دار وحده، أما إذا اختلفت
 الدار فلا يحكم به خلاف

ويعرض عند الخطبة استحساناً، ويعرض
 عن الآخر الإسلام إن كان يهفل، فإن سمع
 منها عن نكاحها، وإن لم يسمع أن يسلم فإن
 كان السرح هو الذي أسلم بالمرأة كنية لم
 يفرق بينها كما لو كان بالغ، وإن كان
 خلاف ذلك حتى يقاس لا يفرق بينهما
 أبداً، لأن إياه (م) ينفق موحياً للفرقة من
 يكون شافط بالأداء والذي لم ينفق وإن كان
 حاداً هو غير مخاطب بذلك، إلا أنه يفرق
 سبباً استحساناً، إذ لأصل عند الخطبة أن
 كل من صح به الإسلام إذا أنى به صح به
 الإساءة إذا تعرض عليه، وبعد فقرر السبب
 الموجب للفرقة، فلهذا يسنو بالبالغ كما
 لو رجع امرته بمحو^(٢) هذا ويتنظر عقل
 غير مبر، وأن المصون لا يتنظر بعدم مابته،
 يعرض الإسلام على امرته فأنف سبب
 بعه فيبقى النكاح، وإن لم يكن به أب
 نصه الأصلي به عيا يلحق عليه
 بالفرقة^(٣)

وهو بالكية إلى الله: إذا أسلم الزوجان
 معاً ثبت نكاحهما إذ خلا من الموانع، وإن
 سبب الزوج إلى الإسلام ذكر عن الكنية،
 وفسر على غيرها إذا أسلمت بالمرأة، وإن

ورد عقد نكاح حيين من أهل الأئمة ثم
 أسلم أحدهما وهو يأنل الإسلام صح

الحمد للسر ١٤٧ ٧ ١٤٧

٢٨٩/١

١٤٧/١٤٧

(١) سورة

فان أبو بكر فإنه لم يصعب أن يرجع إليك
مهما عرجت على إلا أني كنت عظم أن
رسول الله ﷺ قد ذكره، فمضى إلى النبي
رسول الله ﷺ وأمر بركتها رسول الله ﷺ
سما

عرض

المختار

وأما المَرَضُ بِمَعْنَى الْكَلَمِ

بہارِ تفسیر فی مہاجر (عربی)

١٠ من معاني العرس - النكس - النقص
والحب يدل على العرس - أن يرى
من العيب وفلان كريم عرس أي كريم
الحسب، ويقال عرس عرسه أي وقع به
بضمه ثوبه أو سواه في حب
العرس عرسه، كمن ردى حبيب
الصبيح عن نسبي بركة وال
وإلا فكم وأمرهم بكم بكم حرام كحرمه
بكم هذا

وإذ ذكر مع النبي أو بعده ما كان له
به حبيب فقد كان له في ذلك حبيب
أخرى لكل العلم على نفسه خبره
بما به وعرضه ؟ وهذا المعنى الذي



١٢١ | فصل في بيان ما في رواية حماد

۱۲۸ - حضرت علیؓ سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ نے فرمایا:

گنجینه پرستش : مدد : نغمه الحزن : م. ط. بی

15. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

(F) \mathcal{H}_1 is a Hilbert space and \mathcal{H}_2 is a Banach space.

أحمد بن محمد بن أحمد

1998

[illegible]

442 45. 8

فهو شهيد - ومن قبل ١٢ - فيه فهو شهيد ،
 من قبل دون دمه فهو شهيد ، من قبل دمه
 فهو شهيد^(١) ، ويؤيد على مقبول فيه
 صواب ، يختلف من النفس لمحال في حالة
 دفاع ، إذا لم تكن مثلاً وسيلة أخرى ، خفف
 من ذلك^(٢) .

٤ - وآخر للمعصاة على أن الدفاع من
 عزم من بعض النصح واجب ، فيأنتم
 إنسان بركة ، لأن الشريعة اختلعت لأنه
 لا ميل إلى إباحته ، وسواء بفتح أمه لم
 غيره ، ومن الضح مقدمته^(٣) .
 وقال المعصاة من وجه وحلا يرى لمعصاته
 دونه ولا تعاصر عليه ولا بد ، يقول عمر
 بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله
 (إن عاذاً فهدى)

٥ - واحتسبوا في الدفاع عن النفس والمال ،
 فقال جمهور الفقهاء بوجوب الدفاع عن
 النفس ، ويجوز له عن المال

الحسب من المصالح في اسمه حال المعصاة ،
 حكمة عزم

الألفاظ ذات الصلة .

الحسب

١ - الحسب هو الكرم والشرف ثبت في
 الأنساب ، وقيل هو الثقل الصحابة من
 الشجاعة ، والحدود ، وحسن الخلق ، والوفاء ،
 وقال الأزهري الحسب هو الشرف والنجس
 الشخص والآله^(٤) .

ويستعمل الفقهاء غالباً الحسب بالنفس
 الأول ، أي مقرر الأبناء والأجداد ومعرفة
 النسب^(٥) .

الحكم الإجمالي

٣ - فصلت الشريعة الإسلامية المحافظة على
 النفس والأعراض والأموال ، وشربت لذلك
 عسود والقصاص ، والنفس المعصاة ، عن
 مشروعية دفاع عن النفس والعرض والمال
 في حلقه نصيب نصيبه نصيب في نفسه
 أعني عليه فاعتقدوا عليه بمثل ما اعتدى
 عليكم^(٦) ، وقوله يجوز ومن قبل دون ماله

(١) سديد - من قبل دون ماله فهو شهيد ، جواز شهيد
 ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ -

وذهب بعضهم بالخوار في الصوتين (١).
وتعريف الموصوع في مصطلح (صباح ف
١٦، ٥)

عرش

التعريف

١ - العرش لغة: كل ما يرفع النفس من
الحزن وتطمئن إليه، وهو ضد النكر، والعرش
والعرش ' الجود'

وهو اصطلاحاً ما استمرت النفوس عليه
بشهادة الممول، وتلقته الطائفة بالعرش (٢)

الألغاز ذات العشرة

١ - العادة

٢ - العادة في اللغة المبدأ بعد إليه،
صبي بذلك لأن صاحبها يمدحها أي
يرجع إليها مرة بعد أخرى (٣)

في الاصطلاح هي: ما استمر الناس
عليه على حكم يقول، وعادوا إليه مرة
بعد أخرى (٤)

وقال ابن عاتق: العادة والعرش بمعنى



(١) مدار العرب، الصباح (٢)

(٢) الزمخشري، العرش (٣)

(٣) مدار العرب، الصباح (٤)

(٤) الزمخشري، العرش (٥)

(٥) فتح القدير مع البداية، ١٦٨/٥، ٢٣٩، القسوس مع
شرح المصنف، ٢١٥، مدار الصباح، ١٩١/٢،
١٩، المعنى لأن قوله ٨، ٣٢٢، ٣٢٣

أقسام العرف

أولاً. العرف لقولي والعرف العملي

ينقسم العرف حسب اسمي ثلاثة
المعارف عليها في بعض النسخ. أو حسب
الأعمال التي يقوم بها الناس إلى قسمين
عرف لولي (اللفظي)، وعرف عملي

أ - العرف الشرقي -

١ - العرف العرفي، أن يعترف قوم بطلاق
نقطة على معنى، بحيث لا يبدل عند سياقه
إلا ذلك المسمى، كالشهر على عقد
اللعاب^(١)

معنى العرف في اصطلاح أن يقرر إطلاق
لفظ يستعمل في معنى، حتى يصح هو
العرف. من ذلك عند إطلاق مثل ذلك
إطلاق لفظ مذابة عن دوت الأربع من
في اللغة تكلي ما يربط

وكما ينقل العرف، ينقل المبدأ ينقل التركيب،
فالعرف فهو لا يكون إلا إذا تدب (اللفظ)
عن معناه اللغوي، أو خصصت ببعض
أمر واحد، أبداً استمرار المعنى اللغوي
متعارفاً، فلا يسمى عرفاً مطلقاً أو حقيقة
عرفاً، وإنما هو حقيقة لغوية مشهورة^(٢)

واحد من حيث انه صدق وإن أخذ من
حيث المفهوم

وسبق بعضهم بين العرف والمادة بأن
العدد هي عرف العمل، بينما المراد بالعرف
هو العرف لقولي^(٣)

ب - الاستعمال

٢ - الاستعمال في اللغة عند الشيء، كما
واهتمامه كدست^(٤)

وهو معناه في الاصطلاح المقبول عن
الدليل أن مادة للمصلحة، كدخول الخمر
من غير تعويل بين ذلك وهو الماء والآخر
فيه مع على خلاف الدليل^(٥)

٣ - من عرف الاستعمال إن كان
شخصي دليل على طريق الأسماء
والأصناف، معارضة ما يعارض به في بعض
مادة ٢٤٠، راجع إلى أقسامها توكيد
الدليل المعروف، يتركه للمصلحة، يتركه
للتبعية لوضع الشك وإزالة التوضيح^(٦)

٤ - العرف من حيث الاستعمال

١ - العرف من حيث الاستعمال - عامي ٢٢ ٢١ - من العرف

٢ - العرف من حيث الاستعمال - عامي ٢٢ ٢١ - من العرف

٣ - العرف من حيث الاستعمال - عامي ٢٢ ٢١ - من العرف

٤ - العرف من حيث الاستعمال - عامي ٢٢ ٢١ - من العرف

(١) العرف العرفي ٢٢ ٢١ - من العرف

(٢) العرف العرفي ٢٢ ٢١ - من العرف

في معاملاتهم نفوس مقام النطق بالألفاظ، قال
عمر بن الخطاب من عبث السلام فصل في تنزيل
دلالة العلامات وقرائن الأحوال منزلة صريح
الأشكال في تخصيص العمام وتقييد الطفل
وعبرها، ومن الأمثلة في ذلك التوكيد في
البيع المطلق، فإنه يقيّد بشئ مثل وغالب
نفس البلد، نسرياً للعادة التجارية في
العلامات منزلة صريح اللفظ، وكذلك من
الإذن في السكاح على الكف، ومهر المثل، لأنه
الناسد إلى الأتمام فيمن وكل آخر يروج
ابنته، وقال بين الغنم. وهذا أكثر من أن
يحصى، وفيه يخرج حديث عمرو بن الحمز
الباري رضى الله عنه حيث أعطاه إلى
ديكرا يصرى به شاه، فشرى شاتين بدينار،
فباع إحدىهم بدينار وحده بالدينار والشاه
الأخرى^(١) فباع وأبى وفسخ بغير إذن
أبى اعتاداً به من الإذن العرفي، الذي
هو أقوى من اللفظي في أكثر المواضع^(٢)
فالعرف العمل أو العادة في العمل هي
الحكمة في مجرى بين الناس في معاملاتهم،
لا يجب من ولا يجب، نعم للعرف الجلوى

وقد اصابه تنفهاه العرب القوي، حملوا
عنه الفاظ التصرفات، ولاحظوا ذلك في
القضاء والشورى ونصروا عن أي ذكر متكلم أنها
يحمل لفظه عن غيره، فإذا كان لتكلم
اللفظ هو الشارع فإنه يحمل على الحقيقة
الشرعية، وإذا كان لتكلم من أهل اللغة
فإنه يحمل كلامه على غيره، وتحمل الفاظ
الناس التي تدور عليها الحضرة والتصرفات
عن عرفهم في مذهبهم، ويجري ما يترتب
عن ذلك من التزامات هي حسب ما بعده
(اللفظ، العرف) ١

ب. الحروف المتصلة

• العرف العمل هو ما جرى عليه الناس
ويعتادوه في معاملاتهم وتصرفاتهم كعقود
الناس البيع بالتعامل والاستصناع
قال ابن عابدين: العرف عمل وثيق،
فالأول كعقوده، فوج علم أكثر القبول
الصانع، فإذا قال اشترى في عتمة أو حيا
أعبروه، في غير ذلك لغير العمل (٢٦)

والأعراف والعادات التي تجري بين الناس

(٦) حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تفسيره ١/ ٢٢٢، ص ٢٢٢، ط ١٩٩٧، دار الحديث، بيروت.

المكتبة الخاصة ٢٤٥ ط الأميرية ١٣٦٦ هـ أمكنة
المتنوعة في المكتبة المتروكة ٢٨٦ ط در فخر الإسلام
١٩٧٦ مؤلفه المرحوم ٢ ص ١٤٢ شرح سليم

١٦٢

ثالث الحرف الصحيح والحرف الفاسد

٧- ينقسم الحرف إلى صحيح وفاسد

والصحيح هو ما تعارفه الناس وليس فيه مخالفة لبعض شري، ولا تعريف لصحة ولا جلت المسئلة، كتبهم نفهم الهدايا من خطيب الخطيب وعدم اعتبار من الغير.

والحرف الفاسد ما خالف بعض أدلة الشرع أو بعض قواعد، كتعارفهم على بعض المصود الروية^(١).

رابع الحرف الثابت والحرف المتبدل

٨- ينقسم الحرف باعتبار ثبوته وتبدله إلى ١ حرف ثابت، وحرف متبدل

والحرف الثابت هو الذي لا يختلف باختلاف الأزمان والأمكن والأشخاص والأحوال، لأنه يعود إلى طبيعة الإنسان وقطرته، كشهوة الطعام والشراب وغيره والفرج، من المعروف الثبات الحرف الشرعي وهو ما كلف به الشرع وأمر به أو نهى عنه أو أذن فيه

والحرف المتبدل هو الذي يختلف باختلاف الأزمان والأمكن والأحوال، وهو

بينهم، وما يدخل في العقود بما ولا لا يدخل

وتعد ذكر القالباء أن الشرط المرفق كالنقطة،^(٢) كون الأفراد المقهية في ذلك: (المعروف كالمشروط) والمعروف بين التجار كالمشروط بينهم، قال السرخسي: والمعلوم بالمعروف كالمشروط، وفيه أيضا. الثابت بالمعروف كالثابت بالصحة^(٣)

وتعريف ذلك في الملحق الأصول

ثانيا : الحرف العام والحرف الخاص

٩- الحرف العام هو ما تعارفه عامة الناس كمن حلف لا يضع قدمه في دار فلان، فهو في المعروف العام بمعنى المدخول، سواء دحها ما نيا أو وراك.

والحرف الخاص هو ما لم يتعارف عامة الناس بل بعضهم، كالإلفظ للصطلح عني في عرف الشرع أو عرف المحاط، أو في عرف طائفة خاصة، ومن ذلك اصطلاح التوقيع عند النحلة، واشترط الخفية في الحرف العام استمرار العمل به بين الناس^(٤). وتعريف ذلك في: الملحق الأصول.

(١) إعلام القارئ ٣/٣ ط ١٤٥٥

(٢) مسوط ١/١٥ ط ١٣٣٢

(٣) مسوط رسائل ابن عديم ١/١٠٦ - الكتب والظفر

لأمر حجم ٩٣ - شرح التلخيص ٣٠ - المواقف

٢/٢٩ ط الملكية التجارية الفكرية

(٤) مسودة وسائل ابن عديم ١/٢٢٤ - المواقف
لنظامي ٢/٢٨٣ ط المصرية الفكرية

أحد منهم^(١) وقد قدم الدليل من الكتاب والطلب والإجماع على اعتبار العرف فمن الكتب قوله تعالى ﴿لِيُحْكَمَ مِنْهُمُ﴾ ^(٢) فَوَصَّيْنَاهُ مِنْ سَفَتِهِ وَمَنْ أَدْرَاكَ عَلَيْهِ رِفْقَهُ فَلْيَصْ عِمَّا آتَاهُ ثَلَاثًا لَا يَكْتَلِفُ اللَّهُ نَفْسَ إِلَّا بِمَا تَنَاهَى سَيِّئُهَا اللَّهُ تَعَدَّ عَشْرَ نِسْرًا^(٣)

فإن أبو بكر بن العربي: إن الإنفاق ليس له تقدير شرعي، وإنما أحاطه الله تعالى من العادة، وهي دليل أصولي، بين الله تعالى عليه الأحكام، وربط به الحلال والحرام^(٤) قال ابن قدامة والصحيح رد حقوق الطهارة في الشرع إلى العرف فيها بين الناس في خصائصهم، في حق المومر والمعر والشروط، كما ردواهم في الكسوة إلى ذلك^(٥) ومن أنه حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن حديد بن عتيبة رضي الله عنها قالت قال يارسول الله، إن لنا سبيل رجل شحيح، وليس يعطيه وليلتي إلا ما يحدث منه وهو لا يعلم، فقال وتعدى ما يكفيك ووددت بالمعروف^(٦) قال ابن حجر فيه اعتباره

ثمناؤه فمعه ما يعود إلى اعتبار الباع، والبنات من حسن شيء أو قبحه، فيكون في مكان محسب، وفي مكان آخر قبيحا، مثل كثيف الرأس فهو مدوى الروايات قبيح في البلاد الشرقية، وصغير غنح في البلاد المغربية^(٧)

وتفصيل ذلك في الملحق لأصول

اعتبار العرف

٩ - يقدم العرف من حيث اعتباره في الأحكام - إلى ثلاثة أقسام -

أ - ما قام السبيل الشرعي على إحصائه كمرعاة الكفاية في السكاح، ووضع لدية على العقالة فهذا يجب اعتباره والأخذ به

ب - ما قام الدليل الشرعي على به، كعادة أهل المطهرة في التخرج، وطوائفهم في البيوت عراة، ولجمع بين الأحبار، وغير ذلك من الاعترايف التي هي عرفا الشارع، فهذا لأعراف لا يعتد

ج - ما لم يقدم الدليل الشرعي على إحصائه أو به، وهذا هو مرصع نظر الفقهاء.

١٠ - وقد ذهب الفقهاء إلى اعتباره بصرعائه وبسوا عليه الكثير عن الأحكام ولم يذكر ذلك

(١) فيسوره يثقل بن عاصم (٢) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٣) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٤) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٥) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٦) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٧) ١٤٣ ٢ ٢٢

(١) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٢) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٣) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٤) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٥) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٦) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٧) ١٤٣ ٢ ٢٢

(١) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٢) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٣) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٤) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٥) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٦) ١٤٣ ٢ ٢٢ (٧) ١٤٣ ٢ ٢٢

عاده في الجملة^(١١) وهذا الشرط يخرج
العرف المشترك - هو ما تشارى العمل به
وسريه - من الاعتبار فلا يصحح ان يكون
سندا أو دليلا يرجع إليه في تحديد المعنى
والواجبات الصفة^(١٢)

الشرط الثاني أن يكون العرف حائما

١٢ - هذا الشرط محل خلاف بين المتب -
ذهب جمهور الفقهاء وإشاعره إلى أنه يعتبر
في ساء الأحكام العرف العام دونه
الخاص^(١٣)

ون ذلك تفصيل في الملحق لأصول

الشرط الثالث ألا يكون العرف مخالفا
للنص الشرعي

١٣ - بشرط أن العرف لا يعتبر شرعي إلا
بمخالفة المذهبين الشرعة، بمعنى أن لا
يكون ما يعرف عليه الناس مخالفا للأحكام
الشرعية المنصوص عليها، وإلا فلا غلظ
للعرف، كنعرف الناس شرع فحرم ونعرج
لله وإشاعره بالاعتدال لرواية وجود ذلك.

العرف في الأمور التي لا تحدد بها من
هل الشارع^(١٤)

شروط اعتبار العرف

الشرط الأول أن يكون العرف مطردا أو
عائلا

١٤ - بشرط لا اعتبار بعرف ان يكون مطردا
أو عائلا. بمعنى الأول أن يكون العرف
مستمرا بحيث لا يتخلل في جميع المحررات،
ومعنى المس - ان يكون العمل بالعرف
درا، ولا يتخلل إلا قليلا، ذلك أن الاطراد
أو بعينه يعمل بالعرف مقطوع بوجوده، وفي
السيوطي (إنما تعتبر العادة إذا طردت، فإذا
انقطعت فلا).

وبالمراسل من حليم إننا معنى للعادة إذا
طردت أو عشت، وبما حلت أو دافع لمذهبهم
أن دينهم وكذا في ساء اختلاف فيه المذهب مع
الأحلاف في المالية والرواح، انصرف الصبح
إلى الغلبة، قال في الحداية لأنه هو
استعار فيصرف إليه

قال الشافعي: وإذا كانت العوائد معتبرة
شرعا فلا بدح في اعتبارها انحرافها ما يقب

(١١) الرسالة في الفقه المسمى ٩٢ ص ٢٢٠ مكتب المدونة
١٩٨٢ هـ - ١٤٠٣ - بطهران لا يي مديم ٤ - دار الخلال
١٩٨٤ لمرعة الشافعي ١ ١٦٨ مكتبة الصحابة
(١٢) حاشي الخ خادير ٢ ٢٣١

(١٣) مكتبة ومطبع دار الخادير ١ ١٢٢ ١٦٥ ١٩٣
الأسنة في الفقه لا م مديم ٢ ١٣ الأسنة
مطبعة السبيل ٩ مطبعة الكبرى
المنهجة ٨

استاذان حصل تخرج، مديرة مديرة (فتح
المراد ١ ٢٣٦ مطبعة ١٩٣٨
١٩ مطبعة ١٩ ٢٠ مكتبة الزمزم الحديثة

بـخلاف العرف فلا اعتبار للعرف، لأن من القواعد العامة أنه لا عبرة للدلالة في مسألة التصريح لك العرب من عهد السلام كل ما ثبت في العرف إذا صرح المتعاقدان بتخلله في بعض مقصود العقد ويمكن أدوله به صريح، فلو شرط بشقصر على الأجير، يسوغب أنهار بالعقل من غير أكل يقطع المنفعة له ذلك، ولو شرط عليه أن لا يصلح السرقة، وأن ينصر في المراتب على الأركان، صرح ووجب الرقعة بذلك، لأن تلك الأركان إنما هي حرج من الاستحقاق بالعرف، فقام مقام الشرط، وإذا صرح بخلاف ذلك مما يجوز النشر ويمكن الرد، به حار^١

الشرط الخامس أن يكون العرف نقياً عند إنشاء التصرف

١٥ - يشترط لأصدار العرف أن يكون عاماً عند إنشاء التصرف، وذلك لأن يكون العرف عاماً أو يندرج بالتصرف عند إنشائه، لأن كل من يقع بتصرفه سواء كان فرداً أو صلياً إن يتصرف بحسب ما جرى به العرف، لمصح العمل عن العرف القديم، فلا عبرة بالعرف

ثم إن خلافة عرف شخص ثاني على وجهين^٢

أولاً: حاتف قعر العرف النص الشرعي من كل وجه، فهو يعمل بالنصر، ولا اعتبار للعرف؛ لأن النص أقوى من العرف، ولا يترك الأخرى ما هو أضعف منه، سواء كان العرف عاماً أو خاصاً^٣

ثانياً: حاله العرف النص في بعض الوجوه؛ فذهب الجمهور إلى أنه لا يصلح العرف تمصيصاً ولا مقيناً للنصر، ويجب التمسك به إلى أن العرف يحصر النص ويبيده^٤، أي ذلك تحصيل بظن في النص الأصولي.

الشرط الرابع - ألا يخلو العرف نصريح بخلافه.

١٤ - يشترط لأصدار العرف ألا يحد نصريح بخلافه، فإذا صرح المتعاقدان مثلاً

(١) مع القدر ١/٥ ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤

الطاريء بعد التصرف

قال الترمذي: العوائد الطارئة بعد النطق لا يقضى بها على النطق، فإن النطق سالم عن معاصيتها، فيحصل على القنعة وظليته، إذ وضع العقد في البيع فإن الثمن يحصل على العادة المعاصرة في القنعة، وما يضربا بعد ذلك من العوائد في التقوى لا عبرة به في هذا البيع القديم، وكذلك التمس والإلزام والوصية إذا تلخصت العوائد عنها لا تعبر، وإنما يعتبر من العوائد ما كان مقارنا لها.

عُرُفات

التعريف .

١ - عُرُفات وعرفة، المكان الذي يؤتى فيه الحجاج ركع الحج وهو الوقوف بها^(١)

حنوة عرفة

٢ - قال الشافعي هي ما جاور وادي عرة - بمرير مضمومة ثم راء مفتوحة ثم نون على الحبال القابضة مما يلي بساقي ابن حجر، وقد وضعت الآن علامات حول أرض عرفة تبين حدودها ويجب على الحجاج أن يتبه لها، لتلا بقع وقوفة خارج عرفة، فيلويه الحج، أما جبل الرحمة فهي وسط عُرُفات، وليس نهاية عُرُفات، ويجب التمس إلى مواضع ليست من عُرُفات يقع فيها الإنسان للحجاج وهي:

أ - وادي عرة .

ب - وادي عرة

ج - المسجد الذي سواه الأقدمون مسجد إبراهيم - ويسمى مسجد سورة ومسجد عرفة، قال الشافعي: إنه ليس من عُرُفات،

وقال السهرطى: العرف الذي تحمل عليه الألفاظ إما هو المكان السابق دون الشجرة ولان ابن نجيم بعد أن ذكر عبارة السهرطى ولدها قالوا، لا عبرة بالنظرية^(٢) وقد سبق مفصل بعض مسائل العرب في مصطلح: (عبادة)، كما سأنس الكلام مفصلا على سياحت العرب ومثله هي، الملحق الأصولي



(١) شرح صحيح الترمذي للعلامة ٢١٦ طه القدر ١٤٢٣ هـ
الكتب والمخطوطات السنية ٩٩ الأمانة والنظر لآل

في اللعاب

٣ - اللعاب في الفم : ما حاله من الدم ، يقال لعب الرجل إذ ساق لعنه ، ولعب لى . حاله لعاب سهل من لعه ، ولعب الحبة . سدد ، ولعب التخل العسل ولا يخرج لحي الأصفلاحي عن لحي المعوى^(١)

الحكم الإجمالي

١ - العرق بمعنى ما وضع من البدن

٤ - ذهب الفقه إلى طهاره عرق الإنسان مطلقاً ، لا فرق في ذلك بين المسلم والكافر ، الصالح والفساد ، والظاهر والخائض والخبث^(٢)

٥ - واحتفظوا بحكم طهاره عرق الحيوان .

فقسم الحنفية عرق الحيوان إلى أربعة أصواع : طاهر ، وجس ، ومكروه ، وشكوك فيه ، وذلك لأن كل واحد منها يتولد من اللحم متحد حكمه

والظاهر عرق ما يؤكل لحمه من (الحيوان ، وعرق الفرس ، أما عرق ما يؤكل لحمه فلا يتولد من لحم ما يؤكل لحمه

حكمه ، وأما طهاره عرق الفرس فلا عرق يتولد من لحمه وهو طاهر ، وحديثه لكثرة أنه خضاد لا يحل

والجس : عرق الكلب والخنزير وسباع بهائم ، أما الكلب فلهجاسة سزا لقول أبي بصير^(٣) : «طهور إذا أهدكم إله ويغ فيه الكلب أنه يمسح مبرق»^(٤) فهذا الحديث بعد الجحاسة ، لأن الطهور مصدور بمعنى الشبهة فيسددى صافية فليس هو الحدث ، ولأنه منصف ، فمن الأول ، ولما اختصم فلاه مجس العين بقوله بعد «فإنه رجس»^(٥) «وأما سباع البهائم فإنه يتولد من اللحم ، ولحمها حرام مجس ، إذ ورد أن النجس^(٦) من كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من الطير»^(٧)

والمكروه : عرق الحرة والمدحجة والمطاة وسباع لغر وسواكم الميت ، قال الكرخي كراهية عرق الحرة لأجل ما لا تتحلل النجاسة وقال ضحوى الكراهية لحرمه

(١) حديث : «طهور إذا أهدكم إله ، ولم فيه الكلب»
مصحف البخاري (ص ١٠٠) (٢) (٢٧٠) وسف (٢٢١) في حديث أبي حنيفة «لا تقطع»

(٣) سيرة الأمام (١٤٥)

(٤) حديث : «من شرب من لبن الكلب»

(٥) مصنف البخاري (ص ١٢٢/٩) وسف (١٢٢/٩) وسف (١٥٢/٩) في حديث من سافر ولقطه

(٦) المصنف المبرور وصحاح المصنف : «ود المحتل على نذر المختار» ٩٢

(٧) ابن المبرور (١/ ٩٠) حاشية المصنف (١/ ٩٠) كتاب النجاس (١/ ١٢٢) ، الفرس (١/ ١٢٢)

من مثل الخيل فيكون معزلة، قال ابن
عديس: قيل سبه تعارض الاختيار في
خسه، وقيل لاختلاف الصحابة في سؤره،
والأصح أن الخيل شبه مرة لوجود في
الدور والأهمية، لكن الضرورة فيه دون
الضرورة هنا لدخول مضايق ليت تأسيه
الكسب والباع، مما نسب الضرورة من وجه
دون وجه، عسى ما يوجب الطهارة والسجدة
مسألة للسؤال، يصير إلى الأصل، وهو
أن شئنا الطهارة في الله، وانتصاب في
الانتصاب، ويسر أحدهما ماوى من الآخر
بعض الأمر شكلا، جسا من وجه، طاهر من
آخر

ودعيت لألكنية إلى طهارة عرق كل حيوان
حي، يحترق كالي أو يربا، ولو قلنا أو
خمر

ودعيت الشافية ولما يله إلى أن العرق له
حكم حيوان طهارة وجاسة، فعرق الخوي
الطاهر طاهر، وعرق الحيوان النجس
نجس، وعند الشافعية كل حيوانات طاهرة
ما عدا الكلب والخنزير ما يخرج من
أحدهما، وعند الحنابلة النجس من الحيوان
ما لا يؤكل من الطير والبهائم مما عوى طر

لحم، قال الرمي: لو لم يفتدى يد
على أنه إلى الذموم تقرب كساع ليهنكم،
لأن نجس للكرامة لازم غير عارض، وهو
لكرمي يد عن النور، وهذا الأصح والأقرب
إلى مراجعة الحديث، فإنه عليه المنصلا
والسلام قال فيها، فإنها لو كانت نجس إلى
هي من الطوفير عليكم والعصوات (١)
وأما كراهة عرق الدجاجة المحلاة فمقدم
لحمها النجاسة، ويصل مقارن في ما عجب
رحمها، ويحذر بها الإبل والبقر خلالا،
وأما كراهة عرق سباع الطير وسواكن البيوت
فمستحبنا لظهوره وعدم الطوى، فبمع
الطير تقتصر من علوه، فلا يمكن صول
الأوامر عنها لا سواكن البيوت، وسواكن
البيوت فذاهب أسرم من الحفرة، لأن المارة
تدخل ما لا تندد طيرة دعوته وهو الفعة في
الناف تسقط النجاسة، والتفليس أن يكون
نجس، لأن حنبا محس وحرام والعرق
للتكسوك فيه عرق الخيل والبعس يتلوص
الأدنة، لأنه قد ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر
يوم خيبر بإكف، القذور من عرق الخيل
الأهنة وقال: إنما نجس (٢) وأما الفيل فهو

(١) حديثه، فإنها ليست نجس

رواه الترمذي (١٥١٤) من حديث أبي ذر، وقال

حديث حسن صحيح

(٢) حديثه، عرقه خير من الماء القذر

أمره، حذري وضع الدوى ٢٩، ٦١٣ - ٦٥٠ - ٦٥٠

١٩، ٢٠ - ١٩، ٢٠ - ١٩، ٢٠

بجمعه كثير الخمر، والعند الخمر به . أن
العرق لم يخرج بالطح والتصفيد عن كونه
حرًا، فيحد يشرب قطره منه وإن لم يسكر،
ولما إذا سكر منه فلا شبهة في وجوب الحد
به، وقد صرح في صفة المصل بسجسته
ليف^١.

خلفه كالصبر والبنج والعلقات والحداء، ونسج
والسرحم وعرب الزبي والأبقع والبنج والخبث
والأشنة والسرير وفيه الذئب والكلب
والخسيرة والى أبوى وأندب والعداء، قال
صاحب الفنى والصحيح عدى ضلوه
العمل والخمر، لأن اللى لله كان يركبها
ويركها في ربه في عصر الصحابة لم تكن
حجبت تبيح هذه اللى لله فالك ولأبها لا
يمكن التحرر منها لنفسه، فأنشأها
السور^٢.

والتفصيل في مصطلح (عرق)
وبحسبه.

ب- العرق يسمى الخمر

٦- العرق نوع من المبكرات ينظر من
احمر، وحكم حكم الخمر، فهو نجس
ويحد ضلوه قال ابن عديس: لا شك أن
العرق المستخرج من الخمر هو عين الخمر،
تصاعده مع استخرا ونظر من الطلق
بحيث لا يبقى بها إلا أجزء المتبقية، وإذا
يعمل القليل منه في الإسكاز أضاع ما



١٠١- يجوز شطري ١٠٠ وما بعده، حقه من عديس
١٠٠، وما بعده حقه ١٠٠، حقه من عديس
المعالي ١٠٠، حقه من عديس ١٠٠، حقه من عديس
مطالع، حقه من عديس ١٠٠، حقه من عديس ١٠٠، حقه من عديس
كتاب الشاع ١٠٠، حقه من عديس ١٠٠، حقه من عديس ١٠٠

والعقار وسائر المال، ويضعها: كثره المال
والمتاع، فسعى عرضاً لأنه يعرض ثم يرد
أيضاً، ويقل: لأنه يعرض ببيع ويشترى
تسميه للمعقول باسم المعسر كتسميه
مطلوع علياً^(١).

عروض

التعريف .

١ - العروض: هي الملقاة بجميع عرض، ومن
معاني العرض: بالسكون في الدعة للمتاع،
قالوا: الدوام والسماح عن وسواهما
عرض، وقال أبو سعيد: العروض هي
الامتعة التي لا يدخلها كيل، ولا وزن، ولا
يكون حيوياً ولا عقاراً.

والمرض - بالصح - يطلق على معاد

سما مباح الدنيا، وعظامها، فهي الأثر
والدنيا عرض، حاصر يأكل منه البر والفاجر،
وفي الترمذي: **يَأْخُذُونَ عَرَضَ دُنْيَا**
وَيَقْرَبُونَ مَيْتَتَهُنَّ لَنَا وَلَهُنَّ عَرَضٌ مِثْلُهُ
يَأْخُذُونَهُ^(٢).

وفي الاصطلاح: عرض: التفتت، يتميمت

لا تخرج عن الحس البصري له، وخص:
العروض بالسكان الزاوية - هم جماعة، الأثبات من
المال عن اختلاف أنواعه من الساب والحيوان

اللفظ ذات الصلة:

البضاعة

٢ - من معاني البضاعة في اللغة: النقطة
من المال بعد تلتعانة

ويطلق المصنف لفظ البضاعة عن المال
المعروض لا يبيع^(٣)

الحكم الإجمالي.

٣ - ذهب المصنف إلى وجوب الزكاة في
عروض الصحابة، إذا تحققت شروطها
واستوفوا لذلك قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ**
آمَنُوا أَنْفَقُوا مِنْ حَتَمَاتِ مَا كَسَبْتُمْ^(٤)

وتحقيق صحبة وهي الله عنه قال: **وَكَانَ**
النَّبِيُّ ﷺ يسرنا أن يصرح الصفة من
الذي بعد البيع^(٥) وحديث أبي دريس
الله عنه مردها قال: **أَنَّ الْإِبْرَاهِيمَ صَدَّقَهَا** وفي

(١) كتاب الطلاق / ١٣٩ / ١ / ٢٣

(٢) التبعيض للبر والفاخر ص ٢٧ / ١٧

(٣) سورة البقرة / ٢٢٢

(٤) حديث مسند (كتاب ما رواه ابن عمر الصفة)

كثيره يرد في ٢٦ / ٢١١ وفيه من خبره في التبعيض

(٥) ١٧٩ / ٢٢ وفي (سنة جهالة)

(٦) سورة الأنعام / ١١٩

الضم صمدتها وفي السر صمدتها
ولها معدة لسهاء بإعداد صاحبها فأشبهت
المعدة لذلك خيفة كالسوتة ، والتفهم
والتمصيل بغير مصطلح : (ركاة ٧٧
وما بعدها)

عُرَيَّان

تعريف

١- العُرَيَّان في اللغة شجرة من ثيابه،
مأخوذة من العري، وهو خلاف الخسوع
عري الرجل مر ثيابه يعري من يلبس ثوب
عرياً فهو عار وكس، والسرقة عُرْيَه
وعُرِيته^(١) ، يقرن بين مظهر أو الثعريان
مأخوذة من لبث الذي هو عري عرياً إذا
استل^(٢)

ولا يختلف معناه في الاصطلاح عن العرس

العمري

للفظ دابة الصفة

المعنى

٢- انكشف من كشف الشيء أي مع
عنه م يوريه وبسطيه، وكشف الله عنه
معنى أنزله، وانكشف المثلث بالثقل
فظهر عرسها^(٣)

والكشف أعبر عن العري



(١) فتح المعاني ١/ ١٠٠

(٢) فتح المعاني ١/ ١٠٠

(٣) فتح المعاني ١/ ١٠٠

(١) حبيب أبي نوار، الأثر صمدتها، ج ١
رسالة الفقه (١) ١٠٠، وفيه من حشر في
التعريف ٢ (١٧١) إن شاء الله تعالى

وَيُفَصِّلُ فِي مَصْطَحِ (حَرَامِ)
(الْمَعْرُوفِ)

ج - الصلاة غُرَبَانًا

٦ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية
والمالكية والشافعية) وهو المشهور عند
المالكية (إلى أن ستر العورة شرط لصحة
الصلاة^١ وغير بعضهم بأنه فرض^٢) فلا
يصح الصلاة دونه، إن عُرِيت ولا فُرِيت
دُتْ بِي من يصلح معفوا أو مجامعة، في
خلوه و بين الناس، في ضوء رأي طلام^٣
وهذا الشرط لم يكون قادرًا على ستر العورة
وواجب^٤ منجاب، فهو صلى مكنون العورة
فأمر بواجب، لتساير عقلت صلاته، وعليه
الإجماع، والدليل على انشراط ستر العورة
وعدم صحته صلاة العريان بولته معار

﴿مُحَدِّدٌ رِيَّتَكُمْ عَنْ كُلِّ مَشْجِدٍ﴾^٥، قال
ابن تيمية رحمه الله عليها «مُرَادُهُ التَّجَانُّبُ
فِي الصَّلَاةِ»^٦ وإليه لم يجد لنفسه ما يستره

عورته، عاتق الفقهاء على أنه يجب عليه أن
يصل غُرَبَانًا، لأن انشراط الستر في صحة
الصلاة معبد بالعرف، وهو خارج عنه^٧
ويفصيل ذلك في مصصح (عور)،
وصلاة

كيفية الصلاة غُرَبَانًا

٧ - ذهب الحنفية والمالكية إلى أن من لم يجد
ثوبًا يستره عورته صلى غُرَبَانًا ناعداً يومئذ،
بالركوع والسجود، وتبين المسحود الخفض
من الركوع^٨، وإن صلى قائمًا أو حالسًا
وركع وسجد بالأرض حُرِّمَ له ذلك إلا أن
يُكْمَلَ، لأن التمسك واجب عن الصلاة
وتحت يديه^٩

ويفصيل ذلك في مصصح (عور)
ف (٣٥)

٨ - ثم اختلف الحنفية والمالكية في مشروعية
المجامعة للمعدة

فذهب المالكية إلى جوازها ومشروعية الشعر،
وبه ناهى قتادة، لأن قول النبي ﷺ «صَلَاةٌ
أَتْرَحِلُ فِي بِحْبَعَةٍ يَرِيدُ عَلَى صَلَاتِهِ وَحْدَهُ»

١ - صحيح مسلم من صحيح الإمام أحمد
٢ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
٣ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
٤ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
٥ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
٦ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد

١٦٦ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٦٧ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٦٨ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٦٩ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧٠ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧١ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد

١٧٢ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧٣ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧٤ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧٥ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧٦ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد
١٧٧ - صحيح الإمام أحمد من صحيح الإمام أحمد

سبح، أو خوف على ملك من المصباح، أو
بصيرتك بكار كعبته، صلوًا قبله اراكمين
ساجدين صفا واحد عاصين ابصارهم،
منهم وسطهم في الصف غير مقدم
عليهم^(١)

وعند الشاهية في صلاة العريان العاجز
عن ستر الصورة فولان ووجهه وقيل ثلاثة
وجهة لصحتها، بقول كالب، وشتم السركوع
بالسجود، واثنان بهل لاصدا، وهل يتم
ركوع والسجود لم يميء؟ فيه قولان: وان كانت
بتحريك من الأرض، ولو حصر جمع من
حرارة، فلهما يصنع جماعة، ويصنع
بماهم ومنهم، وهل يسلم الجماعة أم
لا يصح أن الأول أو يصلوا بولان؟ قولان
تقديم الاعتداد بأصل، والجمعة الجماعة
فصل، قال السوكي، وسخيل ما حكاه
لمحققون عن الخليل، أن الخليفة ولا يقرأ
سواء^(٢) وهذا إذا كانوا بحيث ينأى نظر
بعضهم بل بعض، فلو كانوا جمع، أو في
طرفة استحيب عن الجماعة بلا خلاف^(٣).

ويان ما يصبر سائدا للمعوية عن الثياب

صبا وعشرين درجة^(٤) علم في كل مصباح
ولا سقط جماعة لتدبر سببه في الموقف،
كأن كانوا في مكان قريب لا يمكن أن
يتقدمهم إمامهم، بل في الجهتين وتصل
للمعوية جماعة رجونا^(٥)

أما الختبه فقد صرحوا بكرامة جاعتهم
كرامة شريفة، ومع ذلك إذا صلوا ما الجماعة
يوسفهم إمامهم، كفي قول ابن عجلون وابن
قدامة وغيرهم^(٦) قال من المصباح ولو
ضد منهم جاز، ويوصل كل واحد وحده نحو
الطبعة، ويضع يديه يمينه وقدمه يمينه
إيما،^(٧)

ما المذكية فقالوا إن العريان يصل دائما
بركع ويسجد، وإن جماع المراء العاجزون
عن ستر عزارهم بظلام الليل أو نحو يصنون
جماعة كالتسويبين في تقديم إمامهم
واحد طائفتهم خطبة، والتسويج والتسجود
والتيهم، وإن لم يجتمع بظلام عزموا للصلاة
وجونا وصلوا بولان، ولا أعاد بركع، وإن
لم يمكن تفرقتهم خوف على عس من نحو

(١) حديث (صلاة الرجل في الحرم ركب) أخرجه

مسند (١) من حديثه أنه

(٢) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٣) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٤) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٥) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٦) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٧) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(١) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٢) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٣) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٤) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

(٥) من لا يراه في الصلاة، وكذا في الصلاة

عن صر العورة م يصح طوافه،^(١) ومن
الثائبة عن شرطية صر العورة بالسنة،^(٢)
الذكر والأثري الطواف^(٣) وكذلك
احتياطه شرطاً صر العورة في الطواف^(٤)

وغيرها بظري مصطلح (عورة)

صل بعيد العريان إذا وحده سائراً
بعد الصلاة^(٥)

٩ - إذا صل العاجز عن صر العورة عرياناً،
لم يجد ما يستره به من الثياب وسترها فهل
يعيد الصلاة أم لا؟ للمفتاه فيه اتجاهان
الأول: يعيد الصلاة، وهذا ملحق أبي
حيفة، وبه قال الأوزي من الحائكية، وقال،
هو للذهب عديم، وهو مقابل الأصح عند
الشافعية، وقيل السهوي من الزهابة، أنه هو
الأقبح عند الحائكية، الثاني: تم صلاته
ولا يعيدها، وهذا قول العاصم من الحنفية
وأيضاً القاسم من المالكية، وهو الأصح عند
الشافعية، والظاهر من مذهب حنابلة^(٦)

عُرْف

انظر معارف



انطواف عرياناً

٩ - من الحنفية على أنه من واجبات
الطواف صر العورة عن لو طاف عرياناً
فعليه الإصافة ما دام بمكة^(٧) كما ينص
الشافعية على أنه يجب صر العورة في الطواف
كما في الصلاة، فلو طاف عرياناً مع القدوة

فتح المعبر ١/ ٤٦٦، ومن الترمذي من حصر حليل
١/ ٧٩، وصححه المصنف ٨٥، وكلف الصلاة
١/ ٧٢

١٠ - صح الترمذي مع الحديث ١/ ٩٠، وأبو داود ٢٩، ٢٩

١١ - روضة الطالبين ٢/ ٧٩، صحيح نظامي ٢

١٢ - الترمذي الحديث ١/ ٧٦

١٣ - نسخة صحيح ٢/ ٨٨

ذلك بمصطلح (الإمام الكبرى ١٢)

عزل الإمام نفسه

٣ - عزل الإمام نفسه يعني استعفائه أو

استقالته من الإمامة

وبعد حصول الخلاف أو ذلك

عسى مذهب

الأول - جواز ذلك وهو رأى الجمهور

واستدلوا بأن الحسن بن علي رضي الله عنهما

قد طلع منه وصار عن اختلافه معوية رضي

الله عنه، ولأن أبا بكر الصديق رضي الله عنه

ما تحب به أئمة ثلاث أئمة يستقبل

الباقين ويقول: قد أفلنكم لي يعني، هل

من كان؟ هل من معض؟ ولولا جوارحه، لا

وال ذلك

الثاني - عدم صحة ذلك، لأن الإمامة

المنقذت له من قبل أهل الغر والعهد،

فصل العبد لأمر، لا يقع له أن طلع عنه

إلا بعد صلواتهم منهم منزله^١

عزل النوري

٤ - لا يجوز المنزلة أن يعزل نفسه

ويجوز للإمام أن يعزل من بعده النوري،

ويجوز للنوري أن يعزل من بعده الإمام

عزل

لتعريف

١ - العزل لغة السجدة، يقال عزته عن

الأمر أو العمل أي محذاه عنه^(١)

ويقال عزل عن الماء وعزته. لم يرد

جدها

وال المحرري لعزل، عزز برجل الماء

عن جلوسه إذا جامعها ثلثا تحمل^(٢) ولا

يخرج النص الاصطلاحي عن المحرري

اللعوي

ما يتعلق بالعزل من أحكام

عزل الإمام من قبل من يابعه

٢ - يعتقد الإمامة بكبرى يومه أدبه - مثله

بهذه الحن والعقد - للإمام الذي تنويع به

شرط الإمامة

وشروط عدم الإمامة فيهم شروطها،

وبرون يروها، إلا العدالة فقد استغنى في أثر

دول العدالة على منصب الإمامة وتفصيل

١ - بمثل هذه الفهم - من غير غير

١٦٩٠ والصحاح في شرحه ١٦٩٠، ١٦٩٠

أحد من الشرط

أحد من الشرط

اعزله بل حصول ضرر من التزم القضاء به
ويجب عهده^{١١}

ثانيا - عزله بموجب الإمام أو بعزله
عن الإمامة

٦ - ذهب الفقهاء إلى عدم اعتبار القاضي
موت الإمام الذي ولاه القضاء أو عزله،
سواء أئده قضاءه مدة حياته أو بقائه في
الإمامة أم أطلق

واستدلوا على ذلك بأن اختلاف بعض الله
عنهم رواه حكما في ما بينهم، فلم يعزلوا
بموجب. ويدل في عزله بموت الإمام ضررا
على المسلمين، فإن جدران تعطل من
الحكمات وتقف أحكام الناس في أي يرب
الإمام الثاني حكما، وفيه ضرر عظيم، وبأنه
يقتض مضارعة الإمام، بل لصحة عامة
المسلمين^{١٢}.

ثالثا - عزل القاضي من قبل الإمام

٧ - إذا كانت شروط القضاء متوفرة في
القاضي، وليس فيه ما يوجب عزله فهل
يمتلك الإمام عزله أم لا ؟
أجبت الفقهاء في ذلك على ثلاثة آراء

وهي عزل الإمام بتدبير وزير عزل عزله
حياته ولايته^{١٣}

الآراء على معنى - رواية القويص - ورواية
شعبه - فإن عزل الإمام وزير الشعب لم
يعزل من حاله من الولاية، أما وزير
القويص - عزله من قبل الإمام يكون سببا
تحرر حاله الشعب، وليس سبب عزله هي -
القويص - لأن عزل القويص ولاية، وعزل
الشعب يوجب^{١٤}

عزل القاضي

فأولا - عزل القاضي نفسه.

٥ - إذا عزم القاضي اعتزال منصب
القضاء، وفرد أن يعزل نفسه هو في ياتون
عزل يسمى عز القضاء، أو أن يعزل أو
يعود ذلك. أو كتب بدت للإمام سب أو
دون سب - منح ذلك وصار معروفا، لأنه
بمنه الوكيل، والموكيل عزل نفسه^{١٥}، إلا
أن الخليفة قالو: يعزله بعد سماع الإمام
بذلك لا قلله، أو بعد وصول كنه إليه^{١٦}

أما المالكية - فقيدوا ذلك شرط عدم
يحق حق لأحد في فصله حتى لا يزل

(١١) الإجماع - تطابق كجوزي، ص ٢٩

(١٢) حاشي القويص ٢٠٨/٢٠ وصححه الحكم ٢٠٨/٢٠

جوزي، تطابق ١٩٩/٢٠ وشك القويص ٢٠٩/٢٠

١٥، القويص القويص ٢٠٩/٢٠

(١٦) بصره حكم ٢٠٢ ص ٢٢٢

(١٧) الدرر، ص ٢٢٢، فقيرتي ٢٢٢/٢٠، معنى لاحتاج

٢٢٢/٢٠، لمسي ٢٢٢/٢٠

تأنيها - عدم العادة وذلك لعدم الخلط وعدم الصحة

وهذا هو الرأي عند الشافعية، وقال به المالكية إلا أنهم قالوا يجب عزله إن انحرفت نفسه في بقلته ومستحب إن خشي مفسده^(١).

الرأي الثالث - عدم حواز عزله مطلقا، وهو الرأي الثاني لمحتابه

وعلموا ذلك بأن بطله المضاء له أمر تعمد مصلحه للمسلمين فلم يملك الإمام عزله كما لو عقد النكاح على مؤبته لم يكن له فسخه^(٢).

استيلاء الباغي على السلطة هل يؤدي إلى عزل القضاة؟

٨ - صرح الحنفية بأن القضاة لا يمتنعون بمجرد استيلاء الباطل إلا أنه لو عرفهم انصرفوا ولا تمتد أحكامهم.

وإذا اهتم القبايعي وعاد السلطان العقل للحكم فلا بد من تقليدهم ثانيا لمص

القضاة^(٣).

(١) مني المحتاج ١/ ٣٨٦ وأب خاضعي لاير إلى هم ١٥٠/١

(٢) الطر المص ١٠٢/٩، طبع ١١٦/١٠، الحاشي ١١٦/٧

(٣) الفتاوى العدد ٢٣/ ٢٠٧

الرأي الأول - يملك الإمام عزله مطلقا، عزله عند عزته، سواء وجد من هو أصح منه أو مثله أو يحد، دون حصول إثم عليه مصلحه أو غيرها وهو رأي الحنفية وأحد رأي المالكية، واحتجوا لذلك بأن الخلف، سرائدين كانوا يمتنعون مصلحتهم، ولو لا أن ذلك من حقهم لما فعلوه^(١).

الرأي الثاني - يملك الإمام عزل القاضي ليسب من الأسباب التالية

أ - حصول خلل في ولو تعاليل الظن، ومن ذلك كثرة الشكوى عنه

ب - أن لا يحصل منه خلل، ولكن هناك من هو أفضل منه تمحلا لتلك الزمة

بمستمن.

ج - أن لا يحصل منه حسن وليس هناك أفضل من بل منه أو غيره، ولكن في عزله مصلحه للمسلمين، كشكره كنه

أما في عزله دون حصول هذه لأسباب فإنه أتم، وهل بعد عزله أم لا؟ وجهه

أحدهما - أنه بعد، وهو الأصح، وبه قطع إمام الحرمين، وعلم ذلك بأنه مراعاة لأمر الإدم إلا إذا لم يوجد هناك من يصلح بمصاه غيره، فمستند لا ينفذ.

(١) الفتاوى العدد ١٢/ ٣١٧، بدائع الصالح ١١٦/٧

والقوى لأمر قديم ٩٠٢ ط بيروت

وأما: عزل القاضى لفقاع شرط من شروط صلاحية للقضاء.

١٠ - للقاضى شروط ينبغي أن تتحقق في الشخص المزمع تعيينه في منصب القضاء، فإذا فقد شرط من هذه الشروط هو عزل القاضى التخصيل الأثرى.

أ - الجنون.

١١ - الجنون إما أن يكون مطلقاً أو متقطعاً، فإن كان مطلقاً - فقد أباح الفقهاء عزل القاضى ^(١) ولكن اختلفوا في تحديد قلة المدة لاستمراره حتى يكون مطلقاً.

وتعصّل ذلك في مصطلح "جنون" (ف ٨ هـ)

أ - المتقطع. فقد نص الشافعية على أنه يعزل بالجنون وإن قل الزمن ^(٢)

ب - الإحصاء.

١٢ - بالفقهاء في عزل القاضى بالإلحاح وأيسار.

حدهما - أنه يعزل القاضى به - وإن قل الزمن - وهو ما صرح به الشافعية. ^(٣)

تعلق عزل القاضى على شرط.

٩ - قال احنفية. يصح تعليق عزل القاضى على شرط، وإذا وقع الشرط انعزل قياساً على تعليق تقليده.

أما الشافعية فقالوا: إذا كتب الإمام للقاضى كتاباً يتضمن تعليق عزل على مراعاة الكتاب، كان قال به إذا غرأت كتابه هذا فأنت معزول، فقراءه أو طالعاه يفهم ما فيه، انعزل لوجوب الصفة، قولاً واحداً، عند الشافعية.

وإن قرئ عليه، فالأصح أنه يعزل، لأن المقصد إعلانه بالنعزل لا فردته به. ومغايير الأصح عندهم أنه لا يعزل نظر بصورة اللفظ ^(٤)

واستدلوا على جواز تعليق التقليد بما روى أن رسول الله ﷺ بحث جيشاً وأمر عليهم ريد ابن حنيفة رضي الله عنه فم قال: إن قتل ريد فمعه، وإن قتل جعفر فعبد الله بن روحة ^(٥)

(١) - دائع الصالح ٢٨/٦ والبرقي ٧/٢٣٨، وصي

المنهاج ١/٤٨٠، والمصنوع لأبي كندة ٩/١٠٤

(٢) - اللطيف ٢/٢٩٤

(٣) - مصي للمنهاج ٢٨/٢٨، والنجاشي من المنهاج ٢/٢١٧،

واللطيف ٢/٢٩٩

(٤) - اللطيف ٢/٢٩٣، ومصنوع المنهاج ٢٨/٢٧

(٥) - حديث ٨٠، قتل ريد فمعه، وإن قتل جعفر، .

أخرجه جماعة، وصححه ابن خزيمة ٧/٥٦٠، من حديث

عبد الله بن عمر

الأول : اعتباره سبياً من أسباب عزله ، وهو رأى جمهور الفقهاء ، إذ قال به كل من اشترط في القاصي العدالة كالحسابلة والمظنية ، وهو الأصح عند الشافعية ، ويظهر للذهب عند الحنفية والتي به ابن الكيال وليس بذلك ، وذلك لأن العدالة شرط في الشاهد الذي يشهد في قضية مضرته ، فاشتراطها حين يتولى القضاء في كل قضية من باب أولى ^(١)

الثاني . عدم اعتبار القاصي بالعلم ، وهو مفاصل ما سبق من رأيي الحنفية والشافعية

هـ - الرشوة .

١٥ - أخذ الرشوة حرام بإجماع الفقهاء لما كونه سبباً لعزل القاصي أو عدم عزله ، فمن ذلك تفصيل يطرأ في مصطلح (رشوة) فـ (١٨ ، ١٩)

و - العرض المانع من عزالة القاضيه .

١٦ - لزوم الوقت - وهو ما يرحى رواه - لا يصح به القاصي ، أما الدائم - وهو ما لا يرحى رواه ، فالشافعية قالوا - إن كان يجوز

ولها - عدم عزله ، وهو المصنف من نصوص الحنفية والمظنية والحنبلة ^(٢) .

ج - الرقة .

١٣ - الرقة من الأسباب الموجبة لعزل القاصي عند جمهور الفقهاء ، لأنهم اشترطوا لصحة توليه القضاء الإسلام ، فلا تولد القاصي فقد شرطاً من شروط التولية ويوجب عزله ، لأنه لا ولاية لكافر على مسلم ، بقوله تعالى : ﴿وَرَبِّ يَحْمِلُ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا﴾ ^(٣) ولا سبيل أعظم من القضاة

أما المحتوى عليهم في المسألة فمطابق لإحدى - عدم عزل القاصي بالرقة إلا أن ما قضى به في حال الرقة باطل .
الثانية - يصحزل بالرقة ، كما فصل ابن عابدين عن البرزوخية من أن أربع شخصاً إذا حلت بالقاصي انعزلت - فوات السمع أو البصر أو العقل أو الذهن ^(٤)

د - الفس : .

١٤ - اختلعت العلماء في عزل القاصي بسبب الفس إلى رأيين .

(١) ابن حبيب ٢/ ٢٠٤ ، والشرح الصغير ١٢/ ٢٢٤

منه في الإجازات ٢٣/ ١٦٥

(٢) سيرة القضاة ١/ ١٤٤

(٣) ابن حبيب ١/ ٢٠٤

(٤) حاشية ابن عابدين ١٥/ ٣٦٣ ، ١١٩ ، يفتح الصغير

١٦/ ٣٥٧ ، زبدة الكلام ١/ ٦٦ ، بشرى الشافعية

١/ ٣٨٦ ، والفتاوى ٩/ ١٤

الاطرش - وهو من يسمع الصوت القوي -
يصبح فصواً^(١)

ط - البكم

١٦ - إذا طرا على القاصي الخرس استنزم
عزله - كما ورد في العمى مواء لفهمت
إشارته أم لم تفهم، لأن فيه منعة للمصمم
وشهادة، فتصر بهم ما يريد منهم، ولأن
إشارته لا يفهمها أكثر الناس^(٢)

ي - كثرة شكوى المترفعين عليه

٢٠ - إذ كثرت الشكوى عند فاض من
الفصاة، فقال المالكية إن اشتهر بالعدالة
قال مطروب - لا يجب على الإمام عزله، وإن
وجد عوصاً به - وإن في عزله إساءة للناس
عن قضائهم، وبذلك أصبح أحب إلى أن
يعزله وإن كان مشهوراً بالعدالة والحرص إذا
وجد منه بدلاً، لأن في ذلك إصلاح للناس،
بعض لما ظهر من استلاء القضاة وقهرهم،
ففي ذلك كف عمه، وإن كان غير مشهور
بالعدالة فيعزله إذا وجد بدلاً به، وتضار
عنه الشكبة. وإن لم يجد بدلاً منه كنسب
عن حاله وصحة الشكوى عنه بواسطة

عن القضاة والحكماء عزل به، وإن عجز عن
القبضه دون الحكم لم يتعزل^(٣)

والجواب قالوا يعزله به القاصي عن
القضاة، ويجب على الإمام عزله دون
تحصيل^(٤)

و - العمى

١٧ - إذا عوى القاصي وهو بصير ثم عوى
والفقيه يرون تعزله، لأن الأعمى لا يعرف
المدعى من الذي عليه، وانقر من المقر له،
ومشاهد من الشهود له؛ ولأن الشاهد لا بد
من كونه بصيراً مع أنه يشهد في شيء يسيراً
بحاج فيه إلى بصير ورأى الحاضر بعقوبة
عصها، وانقضى ولايته عامة، ويحكم في
قضايا الناس عامة، فإذا لم تقبل من الأعمى
الشهادة فالقضاء من واجب أولى^(٥)

ح - الضم

١٨ - وفي الضم يجري ما ورد في العمى،
لأن القاصي الأعمى لا يسمع قول الخصم
ولا إعادة الشهود، والأصح عند الحنفية أن

(١) معنى الفصاح ٢٨

(٢) معنى ١٤٠

(٣) المعنى فله ٣٥٨/٣، وفتح القدر ٣٥٨/٦.

(٤) المعنى ٣٠٧، وبني المساج ٢٨/٢، وفتح

٢٨/٢، وفتح المساج ٢٨/٢

(١) الرقيم السلف منار الهدى ٣٠٧/٢ ٢١٨

والفتح ١٤٠/٢، المعنى ٢٠/٢

(٢) الرقيم السلف

مشروطة محض، لأن موليه اعتمدها فحول
بروالة، ونقل ابن عابدين عن البحر أن
نقوى. أنه لا يحول بالردة أيضا لأن الكفر
لا ينال ابتداء القسلة في إحدى
الروايتين^(١)

واختلف المالكية، هل يعزل المخاض
بفسقه أو حتى يهزله الإمام؟
قال المازري: ظاهرذهب عن قولين،
وأكثر إلى ترجيح عدم عزله، وهو من
أصح، وذهب ابن القصار أنه إذا ظهر
عنه الفسق بعد ولايته النسخ عقد
ولايته^(٢)

وقال الشافعية إذا بعد العاصي شرطا
من شروط أهليته بالفسق، ككفر أو عصى
أو حرس انحول بذلك ولم يعتد حكمه، وإذا
عزل الإمام المخاض بنحو كثرة الشكوى مثلا
فالمذهب أنه لا يتمون قبل أن يبلغه خبر
العزل لعدم الضرر في بعض أقصيه^(٣)

وقال الحنفية ما يمنع بوبه القضاء
ابتداء ببعضه موما إذا طرأ ذلك عليه لمسور
أو روال عقل، فيعزلون بذلك، لأن وجود
الفضل والمدالة وتحورها شرط في صحة

رحال ثقات يصحرون عن ذلك من أصل
بند، فإن صدقوا ذلك عزله.

وإن قال أهل بلده ما يعلم منه إلا عيب
أنفه ونظر في أحكامه الصادرة، فما وافق
الله أمضا، وما خالف رده. وأولى ذلك
خطأ لا جورا^(٤)

وقال الشافعية يجوز إمام عزله لملك
تكتن قال الضرر بين حد السلام
محب عزله^(٥).

القرار بعزل المخاض.

٢١ - إذا قلنا للمخاض شرطا من شروط
للمصلاحة لنفسه، أو طرأ سبب من
الأسباب الموجبة لرد العزلة لعزله، لم يمس عزله
يدلث لو انقضت التمسيل الثاني: -

ذهب الحنفية إلى أنه إذا حصل
المخاض واحد من أربع محصال صابر
معزولا: فهاب البصر، وذهب لسمع،
وذهب للمعلى، والردة، وقالوا لو كان عدلا
عسقى بأحد الرشوة أو غيره استحق العزل،
قال ابن عابدين هذا ظاهر المذهب...
ومعناه أنه يجب هي المصداق عزله، وقيل
إد، ولي هذا ثم فسق تعزله، لأن عدايته

(١) ابن عابدين ١/ ٤، ٣٠١، والفقرى المند ٢/ ٢٦٦

(٢) البصر ٢٢١

(٣) رويضا شطبي ١١/ ١٢٥، ١٢٦، مفتي طنجاني

٢٨٢ ٢٨ ٢١

(٤) نصرة المحاكم ٢/ ٦٦

(٥) مسمى المصداق ٢/ ٣٧٦، ٣٨١

السبطاء عنه، ولا يملك القاضي عزله^{٢٥} وإن شخلفه بغير إذن من الإمام ليس ذلك لمصطلح بخلاف يظن في (شخلاف، ومصاد)

عزل الحاكم أو المحكم ٢٦ - من ولاه حصيلان فيكون شكهما بينهما، يعزل بأمر من يملك في مصطلح (محكم) لقوة (١١)، عزول الوكيل ٢٧ - عقد نيوكاله من العقد الخالصة في غير منزله - ذي من الموكل والوكيل، يد أبي مريح، أول له لا يسع تصرفه وكله بملكه الأصعب عنه، وبناء على هذا فإن عزول الوكيل عن نيوكاله قد يقع من الوكيل نفسه، وقد يقع من موكله واسطر بمصطلح ذلك وعسره في مصطلح (ركائنه)

عزل لكتيل ٢٨ - التكتيل هو من يسمم نفسه إن دمه الأصلي في المداينة بنفس أو دين أو غيره، ويتنزه عليه حتى المكفول به في معاقبه التكتيل، فلا بد من أسراط كونه التكتيل من أهل الشريعة انتهاء وإنهاء ونسحق هذا الحق بأمر يظن تفصيلها في مصطلح (كتانة)

عزل ناظر التوقف ٢٩ - ناظر توقف ما قد يكون أصيب أو عرج أو كان أصليا فإن عزله يكون بأمر من عزله

أولاً - العزل عن الأمة المحلوكة

١ - بعزله نفسه عن ولاية القوف

٢ - يموت به

٣٤ - ذهب جمهور الفقهاء - إلى جواز عزل

سبب هي أمنه مطلقاً سواء أدت ذلك أو لم
تأخذ، لأن الولاية حقه لا غير، وكذا إنجاب
أولاد وليس ذلك حقاً لها^(١)

٣ - يصعد شرط من الشروط التي يجب
تحققها به، وهي: العقل، والبلوغ،
والعندة، والكفاية، والإسلام^(٢) وإن كان
فرعاً ففى عزله خلاف

ثانياً - لعزل عن الولاية المحرقة.

بمقتضى ذلك يتطرر من
مصطلح (عزل)

٣٥ - اختلف الفقهاء فيها على رأيين

عزل المريض عن الأصحاء

الرأى الأول، الإباحة عطفاً على الولاية
أو لم تاد، إلا أن تركه أفضل وهو الراجح
عند الشافعية، وذلك لأن حقها الاستمتاع
دون الإرث، إلا أنه يستحب استئذانها^(٣)

٣٦ - اختلف الفقهاء في عزل المريض عن
الأصحاء خشية العدوى وانتقال المرض أو
عدم عزيم، فقال بعضهم بوجوب العزل،
وبعضهم بعدمه، وفي ذلك تعصيل يتطرر
مصطلح (عزل مريض)

الرأى الثاني، الإباحة بشرط إنجاب، فإن
كان لغير حاجه كونه، فهو قول عمر وعلى وابن
عمر وابن مسعود وبالث، وهو الرأى الثاني
لشافعية، وبه قال الحنفية، إلا أنهم امتنعوا
ما إذا قد الزمان فأباحوه دون إباحة^(٤)

العزل عن الولاية والأمة.

٣٣ - العزل عن الولاية والأمة هو أن يجمع
للرجل جلسته، فلا قارب لإزاله من وأمر
خارج للفرج، وسبب ذلك - إما المعروف من
عقوق المرأة بتكوير حمل له رجها، وإما
لسبب صحة تولد من المرأة أو إلى الخبز أو
إلى العقل الرضيع

واستدل القائلون بالإباحة المطلقة بما روى
عن جابر رضي الله عنه قال: (كنا بعزل على
عهد رسول الله ﷺ والعراق ينزل)، وفي رواية
مسلم، (كنا بعزل على عهد رسول الله ﷺ

(١) من عائشة ٣ ١٧٠، ربيع الرضى على كرم
١٢٩ / ٢، والذى تأتى القرع الكبير ١٢٩ / ٢

(٢) إجماع، طبع الحديث ٥٢ / ١

(٣) من عائشة ٢، ١٢٩، صحيح مسلم بشرح النووي

(٤) جانب ١٢، عائشة ٢٨١ / ١، ربيع الحنفية
١٢٩ / ٢، ربيع الحنفية ١٢٩ / ٢، ربيع
٢٢٢ / ٥

بكم الأمم^١ ، وتعذر في العرب يتحقق في
الأمر التالية

١ - إذا كانت الموصوفة في دار الحرب
وتخشى على الولد الكفر

٢ - إذا كانت أمة ويخشى الرق على ولده.

٣ - إذا كانت المرأة وبصرها الحمل أو
يريد في موصفها

٤ - إذا خشي على الرضيع من نقصه

٥ - إذا عسر الزماد أخشى عساده.

بلغ قلت النبي ﷺ علم بينهم^٢

واستدل القائلون بالإباحة بشرط
الاستعداد بما روى الإمام أحمد في مسنده،
ورب ما رواه عن عمر بن الخطاب رضي الله
عنه أنه قال: «هي رسول الله ﷺ أن يهرن
عن الحرة إلا بإذنها»^٣

وأخرج عبد الرزاق والبيهقي عن ابن
عيسى قال: «هي من عزل الحرة إلا
بإذنها»^(٤)

ولما أدلة لكرهه: إن كان لعزل يدرى
عزله، ولأنه وسيلة لتفريق النسل، وأما
لأنه من الموطوءة، إلا قد حث النبي ﷺ على
تعاطي أسبب الولد فقال
«تواكبهم تكثر»^(٥)

وقال «تروها الولد ليس ذكائره



١ - حديث: «كانت على عهد رسول الله ﷺ
عصرته ٥٠ من أصحاب النبي ﷺ»^(١) وهو
٢ - من حديث عمر

٣ - حديث: «هي رسول الله ﷺ أن يهرن
عن الحرة إلا بإذنها»^(٢)

٤ - حديث: «هي من عزل الحرة إلا بإذنها»^(٣)
وهو من حديث ابن عيسى

٥ - حديث: «تواكبهم تكثر»^(٤) وهو من
حديث ابن عيسى

١ - حديث: «كانت على عهد رسول الله ﷺ
عصرته ٥٠ من أصحاب النبي ﷺ»^(١) وهو
٢ - من حديث عمر

ظهور من وراء الناس، إلا أن يكون
الإسلام قد قادراً على إزالته. لغته، فإنه يجب
عليه السعي في إزالتها بحسب الحال
والإمكان. " وأما في غير أيام الخضر فقد
ختلف العلماء في المناسبات بين العُرَّة والاختلاط.

قال النووي أعلم أن الاختلاط بالناس
على الوجه الذي ذكره - أي من شهود حبرهم
دون شهادته - وصلاحتها من شره - هو المحتار
الذي كان عليه رسول الله ﷺ ورسالة الأنبياء
صلوات الله وسلامه عليهم، وكذلك الخلفاء
الراشدون ومن بعدهم من الصحابة
والتابعين ومن بعدهم من علماء المسلمين
وأصولهم، وهو حذو أكثر تابعين ومن
بعدهم، وبه قال الشافعي وأحمد وأكثر
لمقلده رضي الله عنهم أجمعين.

وأصح لقائلون بأصلية المحافظة بأن
له سبحانه وتعالى أمر بالاجتماع، وحسن
عليه، وهي عن الإقتران وحذر منه. فقال
تعالى ذكره: وَارْتَضَيْنَاكَ مِنْهُمْ حُبْلًا مُطْمَئِنَّةً
وَلَا غُرْبًا وَلَذَكَّرُوا رَبَّهُمْ عَلَيْهِمْ إِذْ قُتِبَ
أَعْدَاءُ قَالُوا يَرَوْا قُلُوبَكُمْ فَأَنْصِتُمْ لِلْغَبِيَّةِ

عُرَّة

التعريف

١ - العُرَّة - بالضم - في اللغة اسم من
(اجتزأ)، وهو تجنب الشيء بالبدن كان
ذلك في القلب.^(١)

وفي الاصطلاح - الخروج عن مخالطة
خلق بالثروا والاختلاط.^(٢)

والفاظ داب الصلة

الحسنة

٢ - الخلو التفرّد بالإسلام بنفسه.^(٣)

قال أسهروردي: احتلوه غير العُرَّة،
والخلو من الأعيان، والعُرَّة من نفس الله
تدعو إليه وما يشعشع عن الله، والخلو كثرة
وجوده، والعُرَّة ليللة الوجود.^(٤)

حكم العُرَّة -

٣ - ذهب العلماء إلى أن أصلية العُرَّة عند

١ - التفسير المصطوف، ص ١٠٠

٢ - القواعد الفقهية، ص ١٠٠

٣ - شرح القواعد الفقهية، ص ١٠٠

٤ - القواعد الفقهية، ص ١٠٠

٥ - حاشية القواعد، ص ١٠٠

(١) - حاشية القواعد، ص ١٠٠

(٢) - حاشية القواعد، ص ١٠٠

(٣) - حاشية القواعد، ص ١٠٠

(٤) - حاشية القواعد، ص ١٠٠

جماعهم، وغير ذلك لما يشاء عليه كل واحد^١

ونس ليس حجر والحي من قوم نصيب لميزته ما فيها من السلامة المحلقة، لكن يشترط أن يكون علواً ومثاقب لصاحبه التي تفرقه وما يكلف به، قال النكوسي: فلهذا في عصرنا تفصيل لا تبال سائر جنس المحلل عن عدوى^٢

واحتجوا بكونه تعالى مكايه من إبراهيم عليه الصلاة والسلام ﴿وَأَعْرَضَكُمْ عَنْ إِدْعَائِهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَأَدْعَوْهُمْ عَلىَ الْكُتُبِ بِتِلْكَ رِيسَ شَعْبًا صَاحِبًا أَسْرَقَهُمْ وَمَا عَدُوٌّ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَهَبَ إِشْحَاقَ وَيَعْقُوبَ وَكَأَلًا حَمَلْنَا صَبَاً﴾ ومحدث عنه من عشر عهس رضى الله عنه قال بلورس الله ما سجادة قال وأمسك عيك شمسك، ونيسك بيتك، وأمسك عن حظيتك^٣

ودهب بعض العلماء إلى أن حكم الفرية

إحساناً^٤ وأغضه لثمة على المسلمين في جمع الكلمة وتأييد العيوب مبه فقال هو رحل ﴿وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْإِيمَانِ حِينَئِذٍ لَفُتْ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ﴾^٥

وهنا سبحانه ومعنى ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ بَرَّكُوا وَلَمْ يُكْمَلُوا مِنْ شَيْءٍ فَهُمْ يَاسِبُونَ﴾^٦

واحتجوا بأحاديث سوية بها قول النبي ﷺ المنقوس الذي تحالط شناس ويصر عن أذاعه، حج من أنفس الذي لا يحافظهم ولا يصر على أدبه^٧

وأنسوا من المحاسبة منها اكتساب المبادئ، وشهود شحاتر لإسلام، ونكتير موكب مسجون، (يصل أحقر إليهم ذو عبادة ترمس وتشييع العذار، وإفشاء السلام، والأمر بالعرف والهي عن التكر، والنعاون على أنه والتدري، وعنه للحدس، ويصبر

(١) سورة بر صمدان ١ - ٢

(٢) سورة الأعراف ١٢

(٣) سورة الفرقان ١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦

الوحدة، وأن الوحدة خير من الجليس
السوء^(١)
آداب العزلة .

٤ - يبقى لمبدأ - فما أثر العزلة - أن يعتقد
باعزله عن الخلق سلامة النفس من شره،
ولا يهدف سلامته من شر الخلق، فإن الأول
سبحة استصغر نفسه، والثاني شهود مره
على الخلق، ومن استصغر نفسه فهو متواضع
ومن رأى لنفسه مزية على أحد فهو متكبر^(٢)،
وإن يكون خاليا من جميع التكبر إلا ذكر
ربه، خاليا من جميع الإزادات إلا صار به،
وخاليا من مطلية النفس من جميع لأسباب،
فإن لم يكن بهذه الصفة فإن خلوته توفد إلى
فتنة أو مله^(٣)، وإن بقى المصالح المقموعة،
لأن العزلة الحقيقية هي اعتزال الخصائص
الدموية، فالتكبر يتبدل الصفات لا للتأني
على الأوطان^(٤)، وإن باكل الحلال^(٥)،
ويوسع بالسير من لميعة، ويصبر على ما
يلبسه من أدنى الخسائر، ويستسمحه من

والمخالطة يختلف باختلاف الأشخاص،
فمنهم من يشتم عليه أحد الأمرين، ومنهم
من يرجع في حقه أحدهما^(٦)

وقيل إن حجب عن الخطايا، أن العزلة
والاختلاط يمنعان باختلاف متعلقاتها،
فجعل الأدلة الزائدة في الحش على الاحتياج
على ما يتعلق بصحة الأمة وأمر الدين،
وعكسها في عكسه، وأد الاحتياج والافتراق
بالأهلان، فمن عرف الاكتفاء بنفسه لى حق
معائه ومخالطة دينه، فالأولى له الاكتفاء
من مخالطة السلس بشرط أن يحافظ على
الجماعة والسلام وأثره وحقوق المسلمين من
العبادة وشهود الجماعة وهو ذلك، وأنطوب
إنه هو ترك حضور الصلاة، لما في ذلك من
شغل البال وتضييع الوقت من المهمات
ويجعل الاحتياج بمنزلة الاحتياج إلى المعاد
والعشاء، فيقتصر منه على ما لا بد له منه فهو
روح الجسد والقلب^(٧)

قال العزلة إن وجدت جليسا يدرك
الله رزقه وسيره فزومه ولا تمدرفه، وأعضمه
ولا تستحفيه، فإنما غيمة المؤمن وصاله
أخوه، ويحقق أن الجليس الصالح خير من

(١) حياة علم النفس ٢٣٧

(٢) الرسالة القسرية لأبي القاسم عبد الكريم القسري

بضمير المتكسر (جاء الخليل عمود، والذكر، أعني من

الشرع ١ ١٩٨ ١٩٩ نشر دار الكتب الحديثة

(٣) الرسالة المشيرة ١/ ٣٠

(٤) الرسالة القسرية ٦ ٢٩١

(٥) جامع الفقهاء والحكم لأبي جعفر ١٤

(٦) فتح الباري ١٢/ ١٢ ط المسبحة

(٧) فتح الباري ٦ ٢٣٢ ط المسبحة

الصحة فاحب صكاث، وكف أسانث^(١) وه
بخص موضعاً من موضع

بعد حملت صائفة من لعميه العزلة،
اعتزال البشر وأهله بقلبك وعملت إن كنت
بين أظهرهم قلن ابن المبارك في تفسير العزلة
أن تكون مع القوم، فإذ خاصوا في ذكره
محض معهم، وإن خاصوا في غير ذلك
فاسكت^(٢).

وقال القزويني: أحوال الناس في هذا
النسب مختلف فرب رجل يكون به قوة من
سكنى الكهوف والعيان في الجبال، ومن
أربع الأحوال، لأنها أحوال التي أحاطها الله
لنفسه في مد يد أمره ونصر عبيده في كتابه
عبراً عن عباده فإذ عثرتموهم وما
يعلمون إلا أنف فأروا إلى الكهف^(٣) وب
رجل تكون العزلة له في بيته احض عليه
وأشهر، وقد اعرب رجلاً من أهل بدر غلامو
بهوتهم بعد قتل عثمان، فبه يجرؤوا إلا إلى
مورثهم، ورب رجل متوسط بينه فيكون له
من العزلة ما يصير بها على مخالطة الناس

الإصماء إلى ما يقال به من ثناء عليه
بالعزلة^(٤)

وليس له لعل صالحة، أو جديس صالح
تستريح نفسه إليه في اليوم ساعة من كد
المواجبة، به عيون على حبة الساعات^(٥)
ويكنى كثر الذكر سموت ووسطه لعم^(٦)
ويكرم النفس في حالتي العزلة والحلقة،
لأن الإغراق في كل شيء مدموم وخير الأمور
أوسطها، وأحسن بين السبطين

قال الخطابي: وأسطرقة فقل في هذا،
الهاب إلا تمنع من حق يلربك بداس وإن لم
يطاسوك به، بالأنا تملك لهم في باطن لا يجب
عيبك وإن دعوك إليه، فإن من اشتمل من
لا يفسد فانه ما يفسد، ومن اسحق في السطيل
جد عن الحلي، فكر مع أساس في الخير،
وكن يمعن عنهم في الشر، وتوخ أن تكون
فيه شاعداً كغائب وعالماً كجامل^(٧)

كيفية الاعتزال

هـ - الاعتزال عن الناس يكون مرة في الحال
والشعاع، ومرة في السواحل والرباض، ومرة
في البيوت، ولقد ج، في طر إذا كات

حدثنا أبو كات القزويني بألف مكنات

لعميه الخطابي في تفسيره ٢٦٩ في ص ١٠١

محض به وجه إلى من اعزله

(٢) عن القزويني ٢٦٩

(٣) سورة الكهف ١٦

(٤) إسماء جديس ٢٤٤

(٥) حبة حذر قنبي ٢٤٣

(٦) حبة حذر قنبي ٢٤١

(٧) فريضة لخطابي ص ٢٣٦ - ٢٣٧

الذين زهوتوا والاستحياء له دفعه الله تعالى
من زهرها وعانه من ريرج غروها^(١)
و- السلامة من التبذير لعنوا الناس
يعولونهم والهدول عن ذلة الامتهان منهم^(٢)

آفات العزلة

٧- قال القرطبي اعلم ان من افساد
الدين والديوبه ما يستعد بالاستعانة بالغير
ولا يحصل ذلك الا بالحاجة، فكل
ما يستدعى من الحاجة يموت بالعزلة وفوائده من
آفات بعزلة^(٣)



وأهم، فهو معهم في الظاهر ويخالف لهم في
الباطن^(٤)

فوائد العزلة.

٦- قد يكون للعزلة فوائد منها.

- التصريح بالعبادة، ومكر الاستسار
سجادة الله تعالى^(٥)

١- التخلص بالعزلة من المعاصي التي
يتعرض الإنسان لها غالباً بالمخالطة، ويسمى
مها في خلوه، وهي أربعة العيبة
والسيف، والرياء، والسكوف عن الأمر
بال معروف، وهي من الشكر، وسارته طبع
من الأخلاق البديهة، والأعمال الخبيثة التي
يوجبها الغرض عن الدنيا^(٦)

٢- التخلص من الفتن والخصومات،
وصيانة الدين، ونقص من الخصوص فيها
والندم من لأخطارها^(٧)

٣- التخلص من شر الناس^(٨)

٤- السلامة من آفات النظر إلى ربة

[١] تصحيح للطبري ٢٩٠ ص ٢٠٠

[٢] حاشية جرم الطبري ٢٩٠ ص ٢٠٠ وبطريق محمود بن شرح
بدرية بحاشية أبي سعيد الخدري ٢٩٢ ص ٢٠٠

[٣] حاشية جرم الطبري ٢٩٢ ص ٢٠٠ وبطريق محمود بن شرح
بدرية بحاشية أبي سعيد الخدري ٢٩٢ ص ٢٠٠

[٤] حاشية جرم الطبري ٢٩٢ ص ٢٠٠

[٥] حاشية جرم الطبري ٢٩٢ ص ٢٠٠ وبطريق محمود بن شرح
بدرية بحاشية أبي سعيد الخدري ٢٩٢ ص ٢٠٠

[٦] حاشية جرم الطبري ٢٩٢ ص ٢٠٠ وبطريق محمود بن شرح
بدرية بحاشية أبي سعيد الخدري ٢٩٢ ص ٢٠٠

[٧] حاشية جرم الطبري ٢٩٢ ص ٢٠٠

[٨] حاشية جرم الطبري ٢٩٢ ص ٢٠٠ وبطريق محمود بن شرح
بدرية بحاشية أبي سعيد الخدري ٢٩٢ ص ٢٠٠

وبطريق محمود بن شرح

الكلمات ذات الصلة

أ - الإرادة

١ - إرادة في اللغة الشئ، ويستعملها الفقهاء بمعنى القصد إلى الشئ ولا يحد إليه، أو هي صفة يجب للمعنى حالاً يقع منه العمل على وجه دون وجه^(١)
فالإرادة أعم من العزم، حيث لا يشترط فيها التصميم على فعل الشئ،

ب - النية

٢ - النية في اللغة - القصد، لم يخصص في غالب الاستعمال بمعنى القلب على أمر من الأمور^(٢)، وعلى ذلك هي أقرب لمعنى العزم

لكن الفقهاء عرّفوا بينها بأن النية قصد الشئ، مقترناً بعمله، فإن قصدت زرعاً فهو عزم^(٣) ويقال الهانوي عن بعض الفقهاء، أن نية والعزم متجانسان معني^(٤)،
ويؤيد هذا ما ذكره بعض الفقهاء من أن النية عطف القلب على إيجاد العمل حرماً^(٥)، وهذا

عزم

التعريف

١ - العزم في اللغة مصدره يقال، عزم على الشئ، وعزم عزمه عقد صميمه على فعله، وعزم عزيمة وعزيمة اجتهاد ويعدى أمره^(١)، يأتي بمعنى عزم وأمر عليه على التزام الأمر، كما صرح ابن عباس رضي الله عنهما عند قوله تعالى ﴿وَلَا تَجِدُ لَهُ عَزْمًا﴾^(٢) يصدره النبي بأنه مصمم على شيء ثابت قدم في الأمور^(٣)

أما في الاصطلاح فلا يخرج معناه عن معنى العزم، قال ابن حجر إن العزم هو الميل إلى الشئ، والتصميم على فعله^(٤)، وقيل الهانوي العزم هو جزم لإرادة، أي الميل بعد التردد لحاصل من لدواعي المحتجب^(٥)

(١) المصدر الجزم، يقال عزمته، والمصدر ب للمعجم الأصمعي

(٢) سورة مائدة ١٠٥، انظر المصنف ١١٠ ٥٥١

(٣) روح المعاني ٢٧٠

(٤) معجم اللغة ١٦١ ٣٣٧

(٥) كتاب اصطلاحات الفنون للهيوى

(١) المعجم

(٢) اصطلاح المعجم

(٣) معجم اللغة ١٦١ ٣٣٧، وجامع الفقهاء

(٤) ١٧٦ ٢١

(٥) اصطلاحات الفنون للهيوى

(٦) معجم اللغة ١٦١ ٣٣٧، والمصنف ١١٠ ٥٥١

أه النوب أو الخطاب على العزم

٦- انفق استعماله على أن الإنسان لا يثبت على ما يتصور من نفسه من المعاصي ما لم يجعلها أو يتكلم بها، فقد ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ: «إن الله يجادلني عن أمي ما يسوسني» به صدور ما لم يجعل أو يتكلم؛ وفي رواية أخرى: «وما حدثت به نفسي» استعماله يقال إن حصر المراد من الخرج عما يقع في النفس حتى يصح التحصيل بالعبودية، أو القول باللسان عن وفق ذلك. والمراد بالسوسة تريد الشيء في النفس من غير أن يظهر إلى ويستقر عنده^(١) كما تقول على أن من هم بينه ولم يجعلها فلا عزم عليه،^(٢) من نكس له حسنة إذا كان قد تركها فادرا عليها، وذلك لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيها بريدة عن ربه عز وجل قال: «إن الله كتب الحسنة والسيئة ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة عنه يجعلها كتبها الله له عتده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عتده عشر حسنات

هو معنى العزم أوجب كما سي. وقاد ابن عبد البر العزم والقصد والنية اسم بالإرادة اختيارية، لكن العزم هو تقدم على الفعل، والقصد انقضى به، والنية انقضى بالفعل مع دحوه تحت لعدم بالتوقي^(٣)

جاء المضم.

١- من مداني المزم: الإرادة والقصد يقال هممت بالشئ إذا أردت ولم تفعله، والمزم أول العزم، وقد يطلق على العزم أيضا^(٤). ويصوب أن حصر في شرح البخاري أن المزم يرجع قصد الفعل وهو أن يميل إلى الشئ، ولكن لا يصمم على فعله، وقدوة العزم، وهو أن يميل إليه ويصمم على فعله، فالمزم منتهي المزم، والمزم أول العزم^(٥) والعزم فيه موطن للنفس على الفعل. بخلاف المزم، كما هو الشهابون^(٦)

٢- حكم الإجمالي

٣- بحث القصد، والأصويرو مسائل العزم على الفعل أو الترك في مسائل خمسة ص

(١) حديث في البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «إن الله يجادلني عن أمي ما يسوسني» به صدور ما لم يجعل أو يتكلم؛ وفي رواية أخرى: «وما حدثت به نفسي» استعماله يقال إن حصر المراد من الخرج عما يقع في النفس حتى يصح التحصيل بالعبودية، أو القول باللسان عن وفق ذلك. والمراد بالسوسة تريد الشيء في النفس من غير أن يظهر إلى ويستقر عنده^(١) كما تقول على أن من هم بينه ولم يجعلها فلا عزم عليه،^(٢) من نكس له حسنة إذا كان قد تركها فادرا عليها، وذلك لحديث ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ فيها بريدة عن ربه عز وجل قال: «إن الله كتب الحسنة والسيئة ثم بين ذلك، فمن هم بحسنة عنه يجعلها كتبها الله له عتده حسنة كاملة، فإن هو هم بها فعملها كتبها الله له عتده عشر حسنات

(٢) ابن أبي عمير ٢٢ / ١
(٣) صحيح في
(٤) فتح الباري ٢٢٧ / ١، وصحيح في
(٥) كتاب اصطلاحات جون البخاري

هذا المصنف: جميع الوقت وقت الاداء،
فيحذر المكلف ان يأتي به في أي وقت شاء
من ذلك المقدار ولا يترك في كل الوقت، ذكر
قال الفقهاء أن الأمر بغير إيقاعه وأكثر
التشابهة الوقت في كل وقت العمل أو
العدم بـ لا، ويحذر العمل حراً،^١ يستلهم
ما ذكره الحاشية قال البهوتي يجب العزم
على قضاء ما لم يقعه حراً في الموضع. وكذا
كل عبادة مراحبة، يجب العزم عليها
كأنصلا: إذ دخل وقتها الموسع^٢، وعلى من
معه التشايع أو وقت الرجوع إليه، فإن
آخره قضاء، بما روي عن بعض أصحابه
أنه ليس كل الوقت وقتاً فلو جبه بل
تحرر^٣

وتحصيل الموضوع في المدعى الأصول

ج - العزم من ترك شيء عنه .

٨ - نرى الأصوليون في اعتبار الأمر أو النهي
المدى يترك عليه الشراب لا يكون إلا
بالمعذرة وهو العمل في الأمر والتكف في
النهي، أي الامتناع عن إتيان الفعل المنهي
عنه وللعزم على ذلك، فإن لم يكن فالفعل

إلى سبحانه صنف، إلى أصناف كثيرة، ومن
هم من يترك العمل بها كما فعله عند حصة
كأنصلا^٤ أما العزم - وهو أقدم من العزم -
فإن كان على خمسة فتركه يكتب حصة قبل
العمل بلا خلاف كما هو ظاهر من نص
الحديث السابق، ولانضمام إلى العزم على
النسبة فمن لم يعمل به، هل يشترط منه
أم لا؟ ونرى ابن حجر عن بعضهم أن العزم
من العزيمة ينقسم إلى قسمين

الأول أن يكون من الاعتقادات والعمل
غروب صرفة كالشك في الموحدة أو سيرة
أو النهي، فهل كفره بدقيق عنه جرم
والثاني أن يكون من أهمل المخرج
كالزنا والسرقة، فهو ثلثي وجه به الخلاف،
فذهب بعضهم إلى عدم التواحدة بذلك
صلاً، وذهب كثير من العلماء في المواحدة
بالعزم المضمم

ب - العزم على أدائه الواجب الموسع

٧ - نحن الفقهاء على أن الوقت من
لوحظت الصلاة، فكيف جعل في تحديد
حراً الذي يتعلق به بحرب الأداة

١ - أي من غير قيد سببه فله يصحبه ٢ - حرجه

٣ - أي من غير قيد سببه فله يصحبه ٤ - حرجه

٥ - أي من غير قيد سببه فله يصحبه ٦ - حرجه

٧ - أي من غير قيد سببه فله يصحبه ٨ - حرجه

٩ - أي من غير قيد سببه فله يصحبه ١٠ - حرجه

مصدر للمكلف أو لم يدرم على ترك الشيء
عنه في حال القدرة عليه، فلا ثواب على
تركه^(١)

وتفصيله في مسند الأصول .

عَزِيمَةٌ

التعريف :

١ - العزيمة في اللغة الاجتهاد والجد في
الأمر، وهي مصدر عزم على الشيء، وعزمه
عزوه عقد صميده على فعله، وعزم عزيمة
وعزمه اجتهاد وجد في الأمر، وعزيمة الله
فريضة التي فرضها، واجمع عزائم^(٢)
والعزيمة اصطلاحاً كما قال العراقي - هي
عبارة عما لزمت لعباد بإعجاب الله تعالى^(٣)
وقال الزركشي العزيمة شرعاً عبارة عن
الحكم الأصل السالم موجب من المناص،
كحصول الخمس من العسائر، وشروطها
البيع وعيها من التكليف^(٤).

الألفاظ ذات لفظة

الترجمة.

٢ - البخشية في اللغة - بعيه اللبس،
والإذن في الأمر بعد الشيء عنه، واستعمل لـ

د - العزم على عدم العودة في التوبة.

٩ - ذكر الفقهاء ومفسرون في شروط التوبة
أنها لا تصح إلا بتوفر شروط منها العزم عزم
حازم أن لا يعود، في مثل المعصية أسد^(٥)
وتنصير المصوغ في مصطلح: (توبة لـ ٤)



(١) مسند التوب ١ / ١٢١

(٢) مفاتيح الصبح ٢ / ٩٦، (المواك المواتي ١ / ٨٨

٨٩، رجاسة المصوغ ٢ / ٢٠٦، وأما ١ / ٢٠٦

والفرد العزم لا يصح ١ / ٢٠٦ وتنصير المصوغ ٢ / ٢٠٦

(٣) مفاتيح الصبح ٢ / ٩٦، (المواك المواتي ١ / ٨٨

(٤) مفاتيح الصبح ٢ / ٩٦، (المواك المواتي ١ / ٨٨

(٥) مسند التوب ١ / ١٢١، (المواك المواتي ١ / ٨٨

١٩٨٨ م

ودهب السقاي - صاحب المتاج - قال
أن العريضة تنسبها الأحكام الكلوية
الخمسية: لإيجاب، والتغلب، والتخريم،
والكرامة، والإباحة

ودهب نرازي في المحصور إلى متبادل
التخريم في تقسيم البيضاري - حيث جعل
مورد التقسيم الفضل الخائر

ومن العلماء من حصص العريضة بالتواحد
قطعة، وبه جزم العزالي في التخصيص،
ولأمدى في الأحكام، وأبو الحارث في
الاستثنى، حيث صرحوا بأن العريضة ما أزم
الاعتدال بوجوب الله تعالى

قال الإسوي وكانهم اختاروا بإيجاب
الله تعالى عن التذرع

والتعبدل في استحقاق الأصول

الأحد بالعريضة أو الرخصة

٢ - قد يرفع الشرع عن المكلف إخراج
الأحد بالعريضة أو الرخصة، أي
أنه يكون محذراً في بعض الحالات من إيجاب
بيده أو مثله، لأنه ما يوجب صدمته ما بين
أجزاء الواجب المعتبر الذي يكتفى فيه

الأمر والتسبب بقضاء: رخص الشرع لنا في
كذا ترجيحاً، إذا بشره وسهله^(١)

وفي الاصطلاح قال العزالي هي عبارة
من وسع للمكلف في عمله لعدم وجوبه
مع قيام السبب المحرم^(٢)

فالعريضة قد تكون في مقابل الرخصة،
على القول بأن العريضة هي الحكم المنع
عنه، وقد لا تكون في مقابل الرخصة، على
قول بأن العريضة هي الحكم الذي له
بغير أصل^(٣)

أنسام العريضة.

٣ - قسم الأصوليون العريضة إلى أقسام

قال الحنفية: تنقسم العريضة إلى فرض
وواجب وسه واصل

وحصها الفرائض من المالكية بالتواحد
والمغلوب لا غير، حيث قال في حد العريضة
هي طلب لفعل الذي لم يشهر فيه
مانع شرعي

ومثل ولا يمكن أن يكون التحريم من
عزائم، لأن العزم هو الطلب المؤبد فيه

(١) لسان العرب، طبع المير، والمصاح لسان

(٢) لسان العرب ١٦٩٤ ط الأثر ١٣٩١ ط

(٣) آخر مرجع الإسوي عن مباح الوصول ٩٦١ ط عمدة

المصاح، مباح المرجوع طبع المصاح ٩٦١ ط

البيان ١٣٩١ ط

١ - كتب في ٢٢ ٣، جليل رحمة ١١٦٩

والمصاح ٩٦١ ط شرح الفصول من مباح الوصول

٢٢

عنب الفحل

التعريف

١- العنب في اللغة طريق الفحل. أي
جذبه. يقال: عنب الفحل الناه
بعضها

في القاموس: العنب: ضرب الفحل
أو مادة أوسطه، والولد، وإعطاء الفحل من
الضرب^(١)

والفحل بمعنى الذكر من كل حيوان^(٢)
هذا الاصطلاح حال التعريب: عنب
الفحل: ضربه، أي طريق الفحل للذكر،
قال الفرعوني وهذا هو المشهور، وصحح
المؤرد في الررياني أن عنب الفحل مأثبه،
وقيل أجربه ضربه، وحوز به صاحب
الكامل^(٣)

الألفاظ ذات الصلة

أ- مصاص

٢- احتجب الفخوريون أن يفسر عمر

(١) مادة العنب والتعريب: إعطاء. وتضاهي ضم

(٢) ساء ضرب. والضاحح الضم

(٣) من مصاص. ٢- وأما ذكر الصارح مع حاله من

دليله ٥- ٤١، بكشاف القناع ٣/ ١٩١ ١٩٥

بالإيمان بأي نوع من أنواعه، ولكن مع ذلك
كان للتزويج بهم مجال رحب حرير المدة،
سأيت فيه أنظار المختلين، حيث يختلف
بين مرجح للأحد بالعزيمة في هذه الحالة،
ويبين مرجح للأحد بالرحمة فيه، وكل من
التعريف قد غلب رأيه بسجمره من
المروءات^(٤)

وتعصب ذلك في الملحق الأخرى



فَسَبُّ الْمُفْعَلِ ٢ - ٥

معليه بوافق انصاري وملاحيق في بعض
الإطلاقات^(١)

الحكم الإجمالي

١ - اثنان لفقهاء على عدم جواز بيع عب
الفضل، كما روى ابن عمر رضي الله تعالى
عنها فإن وجه رسول الله ﷺ عن سب
الفضل، رضي أبي هريرة رضي الله تعالى عنه
قال: سمى رسول الله ﷺ عن كسب
الحجام، وعن نسي الكلب، وعن عب
الفضل^(٢)

وعلى الكفاية التي بان حسب الفضل
صراحه، وهو عند التجدد معصوم^(٣)

٢ - أن الإحصاء فقد رأى جمهور الفقهاء -
الحنفية، وفي الأصح عند الشافعية، وأصل
مذهب الخنابلة عدم جواز إحصاء الفضل
للمضارب، للأحاديث السابقة

قال الكشاف: قد روى أن رسول الله

ﷺ انصاري، فذهب بعضهم إلى أنه
انصاري ما في أصلاص المصون

ورجع بعضهم إلى أن الانصاري: ما في
بطون الإثبات^(٤)

كما اختلف الفقهاء في معنى الانصاري
ذهب الحنفية والشافعية، وابن حبيب من
مالكية، وهو قول عبد الحليم إلى أن
انصاري ما في أصلاص المصون^(٥)

ورجع مالكية وهو قول عند الخنابلة، في
أن الانصاري ما في بطون إثبات الدواب^(٦)

٣ - للملاحيق

٣ - اختلف الفقهاء في معنى للملاحيق

لذهب بعضهم إلى أن للملاحيق ما في
بطون الإثبات

ورجع بعضهم إلى أنها ما في أصلاص
المصون.

في الاصطلاح ذهب جمهور الفقهاء، إلى
أن للملاحيق ما في بطون الإثبات

ورجع مالكية - غير ابن حبيب وهو قول
عبد الحليم - إلى أن للملاحيق ما في مصون
المصون.

وعلى ذلك فإن سبب الفضل في بعض

(١) كتاب العرب في اصطلاح العرب

(٢) نقله الخليل ٢٢٩ هـ (١٩٤٦ م)، ص ١٠٠

٢٠ / ٢

(٣) انظر على محمد بن ٢٠ / ٥

(٤) نقله الخليل عن ٢٢٩ هـ، يعني الجاه ٢٢ / ٢٠
وغيره على طرس ٢٢٩ / ٥، وإثبات

(٥) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ عن عب الفضل،
أخرجه البيهقي في صحيحه ٢٢٩ / ١

(٦) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ عن كسب
الحجام، أخرجه الترمذي ٢٢٩ / ٢٠

(٧) تاريخ الخلفاء ٢٢٩ / ٥، وشرح الخليل المصون
٢٢٩ / ٥، وشرح على طرس ٢٢٩ / ٥، وفي المصون

٢٢٩ / ٥، كتاب الجاه ٢٢٩ / ٥

عَمَلٌ

التعريف :

١ - **اعمل** في الفقه : لعب الفحل ، وقد جعله الله تعالى بنصفه شاة للناس . والعرب تدرك العمل وتؤثقه ^(١)

وكفى عن الجمع بالمسنة ^(٢) ، دار عليه الصلاة والسلام ، حتى تدرك عسلته ويدرك عسلته ^(٣) لأن العرب تسمى كل ما يستعمله **عسلا** ^(٤)

ولا يخرج بمعنى الاصطلاح عن النسي اللعوي

الألفاظ ذات الصلة .

السكر

٢ - **السكر** = خمر المسين وشديد الكف . مادة حلوة تستخرج غالبا من عصير الفصص

وهي عن عب الفحل ^(٥) ولا يمكن حمل النسي عن نفس المسب ، وهو الضراب ، لأن ذلك جائز بالإعارة . فيحمل على البيع والإعارة ، إلا أنه حذف ذلك وانضم فيه كم في قوله تعالى ﴿وَأَسْأَلُ الْقُرْآنَ﴾ ^(٦)

وقال المتنبي ، وهو مضاف الأصح عند الشافعية إنه يجوز إعارة الفحل للضرب ، وقد ساءكية أحوازها إذا كان الاستحجار لزمان معين كيوم أو يومين ، أو لوقت معين كعشرين أو ثلاث ، ولا يجوز استحجار الفحل للضرب إلى حل الأمتى عند المتنبي

وقال المسند . إن حاج إسحاق إلى استحجار الفحل للضرب ، لم يجد من يترك له حياء ، جاز له أن يفل الكراء ، لأنه يقد لتحصيل مفعله يباح تدعوا لحاجه إليها ^(٧)

وتفصيل ذلك في مصطلح (إحارة في (١١)

٥ ٤

عَمَلٌ

انظر نيسر . ورخصه

(١) حديثه يدر عن عب الفحل ، تقدم لغيره في (٤)

(٢) سورة يوسف ١٢

(٣) جامع المتكلم ١ ٢٢٩ ، والسيوطي ٣ (٥٧ - ٥٨)

(٤) جامع المتكلم ١ ٣٠ كشف القناع ٢ (١٦٤)

(٥) لسان العرب

(٦) سورة يوسف الإسماعيلي

(٧) حديث ، يعني لغير عسلته ، وعلى عسلته .

(٨) مسند أبي حنيفة (فتح الباري ٩ / ٢٦١) ومعه

(٩) ١١٥٢ من حديث جابر

(١٠) اصطلاح النسر

ب. دراسة المل

٤ - ذهب الحنفية والحنابلة إلى وجوب العشر في الفلّ، قال الأئمة من أمرو عبد الله: أتبعنا إلى أن في الفلّ زكاة؟ دار معهم أذهب إلى أن في الفلّ زكاة؟ العشر، قد أخذ عمر رضي الله عنه منهم زكاة بعد حدث على أيهم تطوعوا به قال لا، بل أخذهم منهم، ويروى ذلك عن عمر ابن عبد العزيز، وحكوه والزهري وسليمان ابن موسى والأراعي وإسحاق^(١) وحكوه فتروا في أكثر أهل العمدة^(٢) وسنننا بإحدى ثلثي مائة رضي الله عنه قال كتب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن أن يؤخذ من الفلّ العشر^(٣) ويحدث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه أن سبي^(٤) أخذ من

[illegible]

لَوِ السَّجَرُ، وَتَمَسَّ بِعَرَفِ الْبَكْرِ^{١١}
فَالْجُرْهُرُ الْفَصْلُ الْاَعْفُ مِنْ سَكْرِ
نَمْرًا^{١٢}

الأحكام المتعلقة بالمسئل

۱۰. **فکری چارچول**

٣- يجوز التذري والتحمل قال الله تعالى
﴿وَنُخْرِجُ مِنْ ظُلُومٍ ضَرَبَتْ مُخْتَلَفٌ لَوْنُهُ فِيهِ
شِعَاءٌ نَبِيٌّ﴾^١ قال جمهور المتأخرين
العلماء: شفاء لسان، وروى عن أبي حمزة
رضي الله عنه وأهله: وفي هذه والصحة
والبراءة، وفي كسائي: في خبر القرآن، أي:
في إيراد شفاء^٢

وَالصَّحَابَةُ مِنْ أَبِي سَعِيدٍ اخْتَلَفُوا
وَحَدَّثُوا عَنْهُ أَنَّ رَجُلًا أَمْسَى نِسِيًّا فَقَالَ
إِنِّي أَخِي يَشْتَكِي بِأَلَمٍ فِي رَأْسِهِ - اسْتَظَنُّ
نَسْيَهُ - فَقَالَ لَهُ سَمِعْتُ عَسَلَاءَ، فَعَدَّبَ ثُمَّ
زَوَّجَ، فَقَالَ سَمِعْتُ فَلَمْ بَعَثَ عَنْهُ شَيْئًا، وَفِي
الْخَطِّ قَدْ بَيَّنَّهَ إِلَّا اسْتَعْلَانَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا،
كَانَ دُونَ ذَلِكَ - وَالسَّيِّدُ عَسَلَاءَ ظَنَرَ لَهُ فِي
الْأَمْرِ أَوْ الْقَرْنِ، صَدَّقَ اللَّهُ وَكَذَّبَ
عَلَمَ أَحِبَّتَهُ ۱۶

Figure 1

(٢) لاد-البرية ارماس ٢ ٨٦
 (٣) سورة طه ١٤
 (٤) عبس الضمير ١ ٧٦
 الباء محذوف الهمزة ٥ ٢١
 (٥) عبد الله ٥ ٢٤

اطلبانی، وایو بعض النواص من حدیث
 ابی سیرة التمیمی قال قلت: یا رسول اللہ
 ان لی نخلا، قال: ہذا العشرۃ قلت یا
 رسول اللہ اجھا لی، فجاھا لی^(۱) وروی ابو
 داؤد من حدیث عمرو بن شیبہ عن ابيه
 عن جده قال: جاء حلال احدی من معان الی
 رسول اللہ ﷺ بعشور رجل له، وکان ساء
 ان یحس له واذبا یقال له سلبۃ فحس له
 رسول اللہ ﷺ ذلك النواص۔ فجاہ لی عمرو بن
 الخطاب رضى اللہ عنہ، کتب سعید بن
 وهب الی عمرو بن الخطاب رضى اللہ عنہ
 بسالہ عن ذلك، فکتب عمرو رضى اللہ عنہ
 ان امری الی ما کان یؤزی الی رسول اللہ ﷺ
 من عشور رجل، فاحس له سنہ، وإلا فجاہ
 هو دیاب حیث يأكله من يشاء^(۲)

ویشترط الخیمۃ لوجوب الخزی فی العصر
 کون الخحل فی ارض العشرۃ، أم إذا کان فی
 ارض الخراج فلا شیء۔ فیه لا عشر ولا
 خراج^(۳)

المسل العشرۃ^(۱) وحدثت سعد بن ابی
 دیاب قال: قلت عل رسول اللہ ﷺ،
 فأسلمت، ثم فمت یا رسول اللہ، اجعل
 لقومی ما أسلموا علیہ من أموالهم، فصل
 رسول اللہ ﷺ واستعمنی عیہم، ثم
 استعمنی ابو بکر رضى اللہ عنہ، قال:
 وکان سعد من اهل البراء، قال: فکلمت
 قومی فی الفصل، فقلت لهم رکبوا، فکان لا
 حجر لی ثمرة لا برکی، ففالقوا کم؟ قال
 هفتۃ العشرۃ، فأحدثت منهم العشر، فأتی
 عمر بن الخطاب، فأخبرته بی ما کان، فخصه
 عمر بعبادہ، ثم جسی ثمنه فی صدقات
 المسلمين^(۲)

وفالقوا ان کون عمر رضى اللہ عنہ قبلہ
 سنہ، ولم یکره علیہ سیر اناہ بعض الفصل،
 مع انہ لم یأب بہ إلا علی انہ رکاة اخذہ
 منهم، بقل علی انہ حق معهود فی الشرع
 کہما اخراج ابن ماجہ واحد وأبو داؤد

(۱) حدیث ابی سیرة التمیمی، یا رسول اللہ! لی نخلا
 أخرجه ابن ماجہ (۲/ ۶۸۱) وحسنه التمیمی فی معجمه
 الفلوی (۹/ ۳۷۱)
 (۲) حدیث عمرو بن شیبہ عن ابيه عن جده
 عن معان بن رسول اللہ ﷺ
 أخرجه أبو داؤد (۲/ ۲۵۴ - ۲۵۵) وحسنه ابن عبد البر
 فی المستدرک کما فی وصلات الشیخ (۹/ ۱۶)
 (۳) تصح التفسیر والمصنف بإسنادہ ۶۰۰ / ۶ وازید
 فی شرحہ ۲ / ۲۵

(۱) حدیث: قال ابی سیرة التمیمی عن رسول اللہ ﷺ
 أخرجه ابن ماجہ (۲/ ۶۸۱) من حدیث عمرو بن
 شیبہ عن ابيه عن جده عن معان بن رسول اللہ ﷺ
 ابن حجر فی المجمع (۲/ ۶۸۷ - ۶۸۸) شواهد
 ظہریہ
 (۲) حدیث صدق بن ابی دیاب المدنی، کتبت علی رسول
 اللہ ﷺ فأسلمت
 أخرجه التلخیص (۱/ ۲۳۸ - ۲۳۹) وحسنه البیہقی
 عندہ الفلوی (۹/ ۳۷۱)

عسل ٥٠٤

ويبقى الصالحية والشفاعة في عسل لا
وكذا به، وهو من: من أبي يسي، وأخسر من
صحيح، وأبى لمدرة وأثوري، وحكم، من عبد
البر عن أخيه هور، لأن العسل مانع خارج من
حيوان شبه اللب، قال ابن الكلبي ليس في
وحشوب الفصادة في عسل حار شت ولا
إجماع على ذلك به^(١)

حـ مصاب العسل

٥ - يـ مضادة وأثوري أن مصاب العسل
عشرة أعرف، ما روي عن عمر رضي الله عنه
«أن أبا سائر»، فقالوا: إن رسول الله ﷺ
قطع ثنا ولديا ليس فيه حلايا من عسل،
«إنما سمعنا بسرقين»، فقال عمر رضي الله
عنه: إن أديهم صدقتي عن كل عشرة أفراخ
فركي حوتها لكم^(٢) وهذا تفكير من عمر
رضي الله عنه فيمنع من عسل إليه^(٣) ورجح
ابن عباس أن الفرق منه عسل وطلا بالمرعى
فيكون مصاب العسل منه يسي وطلا^(٤)

وام لو حيد من وجوب الدار في قليل



(١) السج طبع ٩١٠ في سنة ١٢٦٥

(٢) ابن عمر - في صحيحه عن أبي هريرة الخ

(٣) في تاريخ أبي ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٤) في تاريخ أبي ١٠٠٠ في ١٠٠٠

صفحة ١٣

(٥) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٦) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٧) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٨) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٩) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

ويشدد العقوبة في إحصاء القبايل
البرية في العصر لما روي عروة عن عائشة
رضي الله تعالى عنها "أن هاعة القرظي
بروح امرأة ثم صمها، فتزوج حر، فأتى
اليس بمكة فذكرت به أنه لا يأتها، وأنه ليس
بده إلا من عليه، فعاد لا حتى تدوى
عسيلة، ويدوى عسيلة"

وط يشترط سعيد بن المسيب للرجعة، وكان
يقول: "يقول الناس لا يحل للأول حمى
بما صمها الناس، وأنا أقول إذا تزوجها زوجها
صحيح لا يريد بذلك إحلالها للأول فلا
دس أن يزوجها الأول"

قال ابن عبد بن: في الثانية لمن صمها
رجع عنه إلى هو الجمهور، فمن عمل به
سقط وجهه، ويعد، ومن أفتى به معتز،
وذكر في الخلاصة أن من أفتى به بطلت لعمه
الله والملائكة والناس أجمعين، فإنه غائب
إجماع، ولا بعد فضله القامسي به.

٣ - وأما ما يتكلم من لوط، حتى تحس
طعمته ثلاثا عند المشاء، تغيب الحشمة من
قبل في الانس، واعتبر كون لوط، من
أقل، لأن لوط، المعبر عن المراجعة شرع لا

عسيلة

التعريف

١ - العسيلة في اللغة السطع، نوم،
الرجل، أو حلاؤه الجماع، تشب بالسم
له

قال أبو عبد: والعرب سمى كل شيء
مستد عسلا"

والعسيلة اصطلاحاً، كسبة عن إجماع
وقيل ابن حجر عن جمهور العلماء، هو
العسيلة كسبة عن المسامة، وهو ضرب
جنبه لرحم في من الزلة"

أحكام الإجماع

٢ - اتفق الفقهاء على أن العسيلة ثلاثاً لا تحس
من طلقها ثلاثاً حتى تنكح زوجها غيره، ثم
يصدقها، لقوله تعالى ﴿فَرِحَ طَلْعُهَا بَلَاغُشْ
لَهُ مِنْ نَفَقَةٍ حَتَّىٰ يَنْكِحَ زَوْجَ غَيْرِهِ﴾

١ - نسخة الخط بخطه د

٢ - نسخة خطه د، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١

تَحِيَّةُ ٢. فَا.

تفصیل دیک منی مصطلح (تحلیل)

(۹۵)

يكون في عمر القتل، ولأن ابن حنبل يروي
القصة ولا يحصل بعينه، وعبر لانتشار
العدم حصول القصة إلا به، فهو امر
رواه (ولن يسي معه إلا مثل هبة) قال ابن
حجر: أردت أن ذكره شبه القصة في
الاستحسان وهذه الانتشار.

عَمَاءُ

النظر، صلاته المشاء

فلذا فإن عايدلين أن يكون لتوزيع المشتل
بمخصص به علاج. كيلا يكون مصنوعة إختلاف
سريعة في العمل
فإن المالكية. ولا يشترط كونه الانتشار

تاریخ

قال القرطبي اخذت من المعتبر الاشارة
بالعمل لا بالقول. حتى لو ادخل السليم ذكره
بأسمه بلا استشارة لم يخل
ومصرح الشافعية بأنه إن صعب الاستشارة
واسمه في رأسه، أو صعبه وحصل ذوق
العملية كفى

وأعزدها الحسن المصري بأشراط الإقبال
للبناء، فقال ابن بطنا: شد الحسن في هذا
وخالفه مدائر الفقه، وقدروا: يكفي من
ذلك ما يوجب الحد، ويخصي لشخص
ويوجب كمال الحدائق، ويضد الحج
النصم^{١٠}.



۷۴۵۲۲ سورہ طہ (طہ) ۶ / ۷۹ معنی محتاج

١٨٤١٢ كتاب النجوم د م ٣٥ و٣٦ ج ١

٥٦٤ ط ٥٦٤ ط ٥٦٤ ط

(١) تاريخ الطبرستان، ج ٢، ص ٦٨٩؛ تاريخ طبرستان، ج ٤، ص ٦٨٩.

الألفاظ ذات الصلة:

١- الزكاة

٢- تركلة لغة: انتهاء والفرع والزيادة

وهي في الاصطلاح: تخص على أداء حق
يجب في أموال مخصوصة على وجه مخصوص،
ومعبر في وجوبه الحول والنصاب^(١)،
وتطلق - أَيْضاً - على مال أخرج

والتركة تحب في مال استلم سواء أكان
للتجارة أم غيرها، بل تحب بلا محب إلا في
الأموال التجارية، ويؤخذ من الذي

به - الحزينة

٣- الجزية: حائز الكافر من مال لا ي
ولستقراؤه. تحت حكم الإسلام وصوره^(٢)
ووجه الصلة بين الجزية والجزء، أن كلا منهما
يجب على أهل الذمة وأهل الجزية، بل
ويصرف في مصارف الغراء

والفرق بينهما: أن الجزية توصف على
الدواوس، أما الجزء فيوصف على الأموال
التجارية فتنى يعرف بالتأخر على العاشر

عشر

التعريف:

١- العشرة لغة: الجزء من عشرة أجزاء،
ويجمع للعشر من عشر، وعشار^(١) إلى
الاصطلاح يطلق العشر على معين -
الأول: عشر التجارات والبيعات
والثاني: عشر العداوة، أو زكاة
أخرج من الأرض^(٢)

وبقصر هذا من بحث عشر التجارة
أما عشر الخارج من الأرض فمحملة
مصطلح (زكاة)

وعشر التجارة هو ما يعرف على أموال
أهل الذمة المعاملة بالتجارة إذا اقتضوا به من
ملك إلى ملك فاحصل ملاك الإسلام^(٣)

(١) لغة: عشرة، وأصح للغير وتلفظ المصطلح: عشرة

(٢) مصطلح العشر للفظي ٢٩/٤ ومثله: عشاري جمع
يشق فاح عشر ١٤١/٢ وحظي أو عشارين
٢٠٢/١ ٢٠٢/١

(٣) التي لا يملكها ٥١٨/٨

(١) الصحيح المنبر: وأما ما يشق فاح العشر ٨١/١
والدوسى ١٢١(٢) مذهب الإباضية ١٢١/١ وضع الجليل لعشر
٢٥٦

ج - الخراج.

٤ - الخراج ما وضع على رقاب الأرض من حقوق تؤدى عنها^(١)، ووجه التسمية غير العثر والخراج أن كلا منهما يجب عن غير مسلم، ويصرف في مصارف الغنى، ولذلك أطلق عليه بعض الفقهاء (جزية الجزية العشرية)^(٢).

والفرق بينهما أن الخراج يوضع على وقت لأرض، أما عشر فيوضع على الأموال التجارية

د - الخمس.

٥ - الخمس: اسم لما أخذ من الغنيمة والركن وغيره مما يخمس، والخمس يجب في كل مال فاء إلى المسلمين سواء كان عقلاً أو مثلاً، أما العشر فلا يجب إلا في الأموال التجارية التي يفتل بها التاجر القدر لو

خمس

ط - النفس.

٦ - نفس: لغة الرجز^(٣).

(١) الأحكام السلطانية لبلدلى ص ١٢٦ والأحكام

السلطانية لقره ص ٦٤

(٢) الفوائد لأبي جبر ص ١٧٦

(٣) لسان العرب، والمصباح لأبي القاسم، والأحكام ص ١٢٦

خس وخاتمة المصطفى ١٩٠/٦

(٤) لسان العرب، والمصباح الكبير، طه ص ١٢٦

وق الاصطلاح عارده الله تعالى على أهل

دنه من أسواق من حالهم في الدين بلا قتال، إما بالخلا، أو بمصالحة على جزية، أو غيرها^(٤)

٧ - نفس: والعشر عموم ومحصرون، فالنفس أعم من العشر

حكم أخذ العشر

٧ - يؤخذ العشر من تجارة غير المسلمين عند دخولهم بها إلى دار الإسلام، وبذلك في الجملة، وبمقتضى الحكم سيأتي^(٥)

أدلة مفروضة العشر

٨ - يستدل الفقهاء بشرعية العشر على غير اسم بالسنة والإجماع ومعقول أما السنة، فقول النبي ﷺ: «إني أنعمت على اليهود والنصارى، وليس على المسلمين عشور»^(٦)

فالحديث يأنى على أنه لا يؤخذ من المسلم مال سوى الزكاة، ويؤخذ من اليهود

(١) التمهيد للحجرات ١٤٨

(٢) التمهيد ٦٠٧/١، والفوائد للبلدلى ١٣٩٣-٣٩٤

وحتى يحتاج ٢٤٢، وأحكام لعل الفتاوى ١٦٧/١

نفس ٥٢٢/٨، وكشاف شافعي ١٢٨/٢

(٣) حقيقته: إني أنعمت على اليهود والنصارى

أنموذج: أبو داود ٤٣١/٢، قال أبو القاسم: عن عبد الله

الأنصاري أنه قال: إن إسلامه استلزم، ولا أعنه من

طريق صحيح، كذا في إنباب الس ٤٠٢٤ - بنسبة

نفس العشر

الإسلامية في الإنعاش على أعماله العامة^{١٩}

والعشر وسيلة لربانية أمالهم له، إذ إن الصباح غير المسمى بدعوى دار الإسلام وشغل تحولاتهم في مقامات العشر يؤدى إلى سمية أمرهم وروادتها، كما قال المصطفى: "لأن النمل لا يتم إلا بالتردد خارج البلاد"^{٢٠}

وعشر وسيلة لربانية قلبه بل فيجاري بين الدولة الإسلامية والدول الأخرى قال السرخسي: "إن إدارتهم يمثل ما يعطى به، لأن ذلك أعزب إلى مقصوده لامتداد وانتقال التجارات"^{٢١}

لأشخاص الذين بشر أموالهم

١٠ - ذهب الفقهاء إلى مشروعية أخذ العشر من تجارة غير المسلمين إذا دخلوا به دار إسلام على التحصيل الأثر

أولاً: المستأجرون

١١ - المستأمن هو الذى يقدم بلاد المسلمين من غير استسلامها، وهؤلاء أربعة أقسام: رسل، تجار، مستحبرون حتى يصرحوا

والمساوى عشر التحويلات كما يؤخذ منهم الحرة.

ولما الإجماع فقد ثبت عمر بن الخطاب رضي الله عنه المتأثر للأحد والعشر مخصص من المصحة وصواب الله عليهم، وبه يجالعه في ذلك أحد، فكان إجماعاً مكتوباً^{٢٢}

وأما العشر فالشجر الذى يستغل متعاقبه من بلد إلى آخر صحاح إلى الأمان، والمطبخ من المصروف ونطاق الطرق، والموت الإسلامية تنكسر بأمر ذلك عن طريقه وعمرته التجارية، فلعشر متى يؤخذ من الشجر هو في مقابل ذلك عليه، ولا تصاع بالمر من العادة للدولة الإسلامية^{٢٣}

حكمه مشروعية العشر

٩ - العشر وسيلة فدائية غير المسلمين من الحريين إلى الإسلام، إذ يدخلون بعد أحد العشر منهم إلى دار الإسلام متجارة يظلمون عن عكس الإسلام فيحتملهم دست على التحول فيه^{٢٤}

والعشر مودة على تستعير به سلطنة

١٩ - الباقى ٢٨٠١

(٢٠) حجة الله عليه السلام، ٢٨٩٦، وأما العشر لاسيما

خطوط ص ٢٢٦

(٢١) الميراث في الفقه، ٩٩/٢، ج ٢، ٢٨٥/٦

(٢٢) بن الأثير ٧١٠٨

(٢٣) البسيط ١٩٩/١، ونير المصطفى ١٨٩/١، والفتاوى

٧٢٨/٢، البسيط ٢٢٢/٥

(٢٤) الباقى ٢٨٠٢

يغسل التسعة إن دخلوا بأمان بشرط
الإمام عليهم أن يأخذ منهم عشر تجلستهم أو
أكثر أو بل أخذ منهم، وإن لم بشرط بل عقد
هم الأمان على تسعة م يأخذ من أموالهم
شيئا إن دخلوا بأموالهم، إلا بشرط أو طيب
أصهم، وسواء كان هؤلاء المستأمنون من
قوم يعشرون المسلمين إن دخلوا بلادهم أو
بمجموعهم^(١)

وجبت المصانة إلى أن الحربي إذا دخل
بلاد الإسلام بأمان وانجو فإنه يؤخذ من تجارته
العشر دفعة واحدة، سواء أكان كبير أم
صغيرا، سواء أكان ذكرا أم أنثى، وسواء
أعشر أو مؤمن مسلمين إذا دخلت إليهم أم
لا، لأن عصر بني الله عنه أحد من أهل
الحرب الأعشر، واشتهر ولم يكثر، وعمن به
الحلفاء من بعده، ولا يوجد العشر من قبل
من عشر، فالتاريخ يكثر يوافق أن للإمام ترك
العشر إذا رأى المصلحة في ذلك^(٢)

ثانياً: أهل الدمة

١٢ - أهل الدمة هم غير المسلمين من
النصارى، واليهود، والمجوس الذين يعيرون
في دار الإسلام بموجب عقد الدمة.
وقد اختلف الفقهاء فيما إذا انتقل الذمي

عليهم الإسلام والهربان وطلقوا مدلحة من
رباره وغيرها^(٣)

فمن دخل من هؤلاء تجارة، فقد ذهب
المقهاء في أحد العشر منه مذهب.

ذهب الحنفية إلى أنه إذا دخل الحربي
من التجارة إلى دار الإسلام بأمان يؤخذ منه
عشر ماله إذا بلغ ألف مائداً، وهذا إذا لم
يعلم مقدار ما يأخذونه، فإن علم مقدار
ما يأخذون من أحد منهم مثله مجازاً، إلا إذا
عرف أحدهم المكان فلا أحد منهم الكل بل
ترك لهم ما يلزمهم أنفسهم لقاء الأمان،
وإن علم أنهم لا يأخذون ما لا يأخذ عنه
ليسترو عليه، ولأننا أحق بالكتاب ولا
يؤخذ العشر من مال صبي حرير إلا أن
يكونوا يأخذون من أموال صبياننا^(٤)

وجبت الملكية إلى أنه إذا دخل الحربي
من التجارة إلى بلاد المسلمين بأمان من
شبه يعطيه فيه بقوته وهو أكثر من العشر،
ولا يجوز أخذه منه عليه، وبعد علم تعيين
حره يؤخذ منه العشر، إلا أن يؤدي الإمام
استناده إلى أحد أهل بيتكسر عليه من
مشهور^(٥)

(١) لم يكمل من الفقه ٢ ١٢٦

(٢) فقه الخوارزمي من الفقه ١٢٦ ١٢٠

(٣) الفقه المجلد ١ ١٢٦

(٤) ١٠٠/١

(٥) كتاب الفقه ١٢٦

س: سوى الحسرة إن نجسها فيما سوى
الحجارة من بلاد الإسلام إلا إذا شرط الإمام
عليهم مع الحسرة شيء من نجاستهم فإن
دخلوا بلاد الحجاز عتقر إن كان نقل جعاهم
أو نحوه يحتاج إليه أهل الحجاز أو لم يجر
شيء وإن كان للحجارة لا حاجة بأهل الحجاز
إليها كالعطار لم يأذن لهم إلا أن يشترط عليهم
عوض بحسب ما يرونه وكان عمر رضي الله
عنه يشترط العشر في بعض الأمثلة كالقعدة
ونصف العشر في القمح والشعير على من
دخل دار الحجاز من أهل الذمة^(١)

وقال أئمة من يجر من أهل الذمة إلى
غير بلدهم أخذ منه نصف العشر في
السنة^(٢)

عشر تجارة المسلمين

١٣ - يرى الفقهاء أنه لا يجوز لأحد شيء من
عروض تجارة المسلمين غير التزكاة الواجبة
بها، وليس عليهم من العشر المقرر على غير
المسلمين شيء، حديث «إنما المشرك من
اليهود والنصارى، وليس على المسلمين
عشور»^(٣)

شجائته في غير البلد الذي أقر عن المقام
فيه كالشاعر ينتقل إلى مصر أو العراق أو
الحجاز

ذهب حنفية إلى أن على الذمى إذا أقر
نصف العشر في تجارته يؤتيه في العام مرة، كما
يؤتى للمسلم زكاة تجارته وهو ربع العشر في
كل عام، بمسلم والذمى ميان إلا في مقدار
العشر، وقالوا: إن ما يدفعه الذمى هو جزيه
في ماله، كما يسمى خراج أرضه جزيه،
فأخرية عدهم أنواع جزيه ماله، وجزيه
أرضه، وجزيه رأسه، ولا يلزم من أخذ
عدها سقوط ما بعده، لا في من ذهب^(٤)

ذهب المالكية إلى أن العشر يؤخذ من
الدينين بعد الانتفال، لأنهم عاهدوا عن
التجارة وسموه أموالهم بأفانهم التي
تستوطنها، فإذا طيسوا تسبب أموالهم بالتجارة
أخذ غير ذلك من أوقاف المسلمين كان عليهم
في ذلك حتى غير الجزية التي صلحوا عليها،
بأنه يؤخذ منهم نصف العشر في الطعام الذي
يحسونه إلى مكة أو مدينة حاجه أهل الحرمين
وما لمحي بها إليه^(٥)

ذهب الشافعية إلى أنه لا يجب عليهم

(١) رواية البخاري ٣٧٠، وروى المحتاج ٢٩٧/٤

(٢) الحنفية ٥٦٧/٨

(٣) حديث «إنما المشرك من

تقدم حريه هـ

(٤) من عاشر ٤٢١، وذهب ٢٧٠، ٢

(٥) بفتح السالك لزوم مسائل ٢٧١/١

به - المعلن :

١٦ - شرط اختيارية العمل لوجوب العسر، فلا يؤخذ العسر من المجرى لأنه ليس أملاً ملجواً^(١).

ومقتضى إطلاق مصوص المالكية والشعاعية واختياره عدم اشتراط هذا الشرط، فيؤخذ العسر من مال مجموع للمعد لتجاره إذا انفصل عنه لأنه حتى يعلق مدخل رئيس بالشخص^(٢).

ج - المذكورة

١٧ - ذهب اخصية والشعاعية وحالها، وهو مقتضى إطلاق مصوص المالكية إلى عدم اشتراط المذكورة لحاجه أموال امرأة إلى الحماية ولأن الأحاديث في هذا الباب لا تعرق من ذكر وأتى.

واشترط أبو يعلى لوجوب العسر في أموال غير المسلمين المذكورة، فلا يؤخذ العسر من امرأة دمية كانت أو حرة - لأنها محترمة الدم، وما تقدم في دار الإسلام بغير جريه، فلم يعسر تجارها كالمسلمة إلا أن تكون عاترة بالحجاز فتعسر كالرجل، لأنها مجموعة

شروط من يفرض عليهم العسر.

١٤ - اشترط بعض الفقهاء لأخذ العسر من أهل الحرب إذا دخلوا بأمان ومن التميمي عدة شروط وهي:

أ - البلوغ -

١٥ - شرط الحبهة الطول، وذهب اختياره إلى عدم اشتراط هذا الشرط فقال: يؤخذ العسر من كل ناجر، صغيراً كان أو كبير، لأن الأحاديث في هذا الباب لا تعرق من صغير وكبير، وليس هذا بحجة، وإنما هو حق يختص بهال تجارها، لتوسعه في دار الإسلام ورفاعه بالتجارة فيها، فيشوي فيه الصغير والكبير^(٣).

وأما المالكية والشعاعية مقتضى إطلاق مصوصهم عدم اشتراط هذا الشرط، فانشور عند الشعاعية مرجعها إلى الشرط والائمان، فإذا اشترط الإمام أحدهما من النجار أخذت منهم، ولو كان مالكها صغيراً، وعلة أحد المنشور عند المالكية الانتفاع ببلاد المسلمين، وهي مصحفة في أصول الصغير^(٤).

(١) مفيدة ١٠٧، واحكام أهل الملل ١٦٧/١، والمص ٥٢٧/٨، والإصناف ٢١٥/٤، وشذات نقاع ١٢٨/٢.

(٢) لجنة الدار ٢٧، وفي المحتج ٢٢٧.

(٣) البدائع ٣٨٤/٢.

(٤) جنة المسالك ٣٧١/١، وفي المحتج ٢١٧/٤، وشذات ٢٧١/١.

ب - ان يكون له ما يلي في احدى الناس

۷

الأمراء إلى تخضع للعشر

١٨ - لا يجب الضم إلا في الأموال المعهدة
للتجارة كالقماشة والسفن والحبوب
والذهب والفضة وحجر دنت، أما الأمتعة
المنزوعة وما ليس معقداً للتجارة فلا ضم
فيه، روى يحيى بن آدم عن أنسب بن عريد
قال كنت لعشر مع هيثم بن عتبة رداً
عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وكان يأخذ
من أهل النخعة عشور لماله في القصور

لحروط وجوب الفعثر في الاموال التجارية

١٩ - شرط الضمان لوجوب المشرى
للأعمال المنجورية بعدة شروط وهي

أ. لاسقاربا

٢٠ - ذهب بعض المذهب إلى أن العشر لا يجب على الثمن و أمواله التجارية إلا إذا اشترى بها من بلد إلى بلد آخر في بلاد المسلمين.^(١)

ج - النصاب :

٢٢ - اشترط اخصب والحالة في الصحيح
من الذهب الحويص العشر في الأموال
انحصره التي تعتبر الصاب، لأن تعتبر
وجع بالشرع مما عسر له عراب، وتعطف
المتألمين بالشرط لصاب في مقدور.

[illegible]

(*) مطابع الحبيبي، ١٩٨٥، ص ٩٨.
(٢) الخسراع لأبي يوسف، ٢٢٢، وضع: محمود الحبيبي.

من ذهب، وبالنسبة للحرير عشرة دنانير^(١٤)

ذهب أبو الحرير الخليل بن أنس بقدر النصاب بالنسبة للتاجر الفهم عشرة دنانير من ذهب، وبالنسبة للحرير خمسة دنانير لأن ما أخذ مال يبيع نصف دينار موجب اعتباره كالعشرين في حق المسلم^(١٥)

ذهب المالكية وابن خلدون من المخاطلة إلى عدم اشتراط النصاب لجورب العشر في الأموال التحلوية التي يبيعها الذمي أو الحرير، فوجب العشر في قبيل الأموال وكثيرها، واستدلوا به زوي أبو عبيد بسنده عن انس بن سيرين قال: شبه عمر رضي عنه الله أن يأخذ من فعل الدعة من كل عشرين درهما درهم، ومن لأمعة له كل عشرة دراهم درهم، كما استدلوا بأن للعشر حق على الذمي أو الحرير، فوجب له فلهذا وكثيره كنصيب المال في أرضه التي عملة غيرها، وبأن العشر الذي يؤخذ في منزله الجزية التي تؤخذ من فعل الدعة^(١٦).

د - الفراق من الدين

٢٢ - اشترط الحنفية والحليّة وأبو حنيفة

ذهب الحنفية وأحمد في رواية إلى أن مقدار النصاب عشرون دينارا من ذهب أو مائة درهم من فضة، لأن ما يؤخذ من الذمي صعب ما يؤخذ من المسلم من البركة، ويؤخذ على شرائط البركة وبها النصاب، ومقدار نصاب زكاة عروض التجارة عشرون دينارا من ذهب أو مائة درهم من فضة، وأبى الحرير لأن ما دون المائة قليل وهو يحتاج إليه ليصل إلى مائة، واستدلوا لذلك بأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري رضي الله عنه - بعد أن سمع منهم كما يأخذون من بخار المسلمين، وأخذ من أهل الدعة نصف العشر ومن المسلمين ربع العشر من كل أربعين درهما درهما وليس فيها دون المائتين شيء^(١٧).

ذهب الحليّة في الصحيح من المذهب إلى أن مقدار النصاب عشرة دنانير من ذهب أو مائة درهم من فضة، سواء كان التاجر حرب أو ذمي، لأن ذلك المأخوذ مال يبلغ واحده نصف دينار فوجب اعتباره كالعشرين في حق المسلم^(١٨)

ذهب أحمد في رواية إلى أن مقدار النصاب بالنسبة للتاجر الذمي عشرون دينارا

(١٤) بدائع الصنائع ٢٨٢٢ ولحكم من الدعة ١/١٩٢، ٢٧١

(١٥) الإصناف ٢٢٦/١

(١٦) المغني ٥١٩/٨

(١٧) المغني ٢٤٦/١

(١٨) بدائع الصنائع ١٠٦/١ والمغني ٥١٩/٨، ٥٢٠

في مال الدمى هو نصف العشر^(٢٦)، لقول
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ويؤخذ بما
يسمى به الدمى نصف العشر وكان ذلك
يخص من الصلابة من غير كبر

وذهب المالكية إلى أنه يجب في مال الدمى
العشر كاملاً، ويستثنى من ذلك ما يملكه من
طعام إلى المديته النور وبكة المكرمة، فيؤخذ
عنه نصف العشر، واستدلوا لذلك بما يرى
منك من السائد من يريد أنه قال: كنت
علماً معلماً مع هؤلاء من هب في مسعود
على سوق الذهب في زمان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه، فكان تأخذ من الباط
العشر

وعتلف المالكية في الزوال والاعلام الذي
يخص هذا النصف قبل، الحسنة
والسيرة، ولكن المقرر أن للذهب أنه جميع
الكتابات أو ما يجري عراه في الخبث والأشغال

وذهب الشافعية، وهو قول ابن ماجة وابن
القاسم من المالكية، إلى أن قدر المشروط على
أهل خدمة من المشورة منوط برأي الإمام^(٢٧)

ثانياً، التقدير الواجب في تجارة المحرم

(٢٦) حاشية ابن عثيمين ١/ ٢٠٤، وكشبهه، ص ١٣٧/٣

(٢٧) مؤلف شرح الزماني ١/ ١٢٦، ولفظه سالك ١/ ٣٧،
ومضى احتجاج ١/ ٢٤٧

القاسم من سلام لأحد عشر من كسح
الدمى إلا تكون أمواله مشعونة طين لب
عليه، لأنه حق يصر له انصاف ورجول
يدينه الدين كالزكاة

واختلفوا في قبول قول القاسم إن الدمى لو
عليه دينا

ذهب حمية إلى أنه يجب ويصدق فلا
يؤخذ منه شيء، لأنه من أهل دارنا فيصدق
بالخريف كما يصدق المسلم

وذهب أحمد وأبو عبيد إلى أنه لا يصدق قوله
إلا بنية من المسلمين، لأن الأصل براءة دمه

ومما اشهر المحرمي فلا يشترط لعشر
أمره التحريم هذه الشرط، لأن الدين
يوجب بقوله في الثلث وسلك المحرمي ناقصاً
ولأن دية لا تطالب له في داره^(٢٨)

مقدار العشر

٢٤ - يختلف مقدار ما يؤخذ من العشر
باعتلاف الأشخاص الذين يخصصونه،
فهو على الدمى بخلاف ما على المحرمي

أولاً، التقدير الواجب في تجارة الدمى

٢٥ - ذهب حمية واعتداله إلى أن الواجب

للمصلحة العامة، ويجوز له أن يشترط أحد العشر أو أكثر منه لودونه، ويجوز له عدم أحد شيء، إذا جرت الحرب بضاعه يحتاج إليها المسلمون^{٢٦}

وهي لفظة في أنه يجب على الحربين العشر دفعه والعهده سواء عسروا أموال المسلمين إذا دخلت إليهم أم لا، لأن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أخذ من أهل الحرب العشر واشتهر ذلك عنه ولم يكره وعمل به الخلفاء الراشون بعده^{٢٧}

المدة التي تجرى عنها العشر

٢٧ - تختلف مدة التي تجرى عنها عشر باختلاف الأشخاص الذين يخصمون به

أولا الفصم

٢٨ - ذهب الحنفية والشافعية والمالكية إلى أن العشر لا يوجد من تجلوا أهل الدمة في السنة إلا مرة واحدة، واستندوا بالقياس على الخبر^{٢٨} فهي لا توجد من الفصم في السنة إلا مرة واحدة، ولأن الأحد منهم أكثر من مرة قد يؤدي إلى استنصاف^{٢٩} ما

مثل ما يأخذهم آخريون من تجار المسلمين فإن علمنا أنهم يأخذون من العشر أحدا من تجارهم العشر، وإن أخذوا نصف العشر أحدا من تجارهم مثل ذلك، واستندوا لذلك بقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا شيء مومن إلا ينعري^{٣٠} أحد أنت منهم كما ينعرون من جارتها، ولأن ذلك أوجبهم إلى مخالطة يدار الإسلام فداروا بحاسر الإسلام فيعدهم ذلك إلى الإسلام، وفي حالة عدم العلم بدفعهم ما ينعرونه من تجار مسلمين يؤخذ من تجارهم العشر^{٣١}

ذهب المالكية إلى أنه لا فرق بين تجار أهل الحرب وأهل الذمة في المدة الواجب عليهم إذ مروا بمخالطة أهل العشر، فيؤخذ منهم العشر من غير الطعن ونصف العشر إذا جسدوا الطعام وما في مثله إلى مكة وبديته، لكنهم أجازوا ما نسبته لشجر أهل الحرب قد يؤخذ منهم أكثر من عشر إن اشترط ذلك عنهم^{٣٢}

ذهب الساعية في الأصح وهو قول ابن داود وابن علقمة من المالكية إلى أن عليه العشور التي يؤخذ من التاجر الآخري متروكة إن جهاد الإمام حسب ما ينقص به

١ - نسخة ٢٩١، وفي نسخة أخرى ٢٩٤.

وفي نسخة أخرى ٢٢٢/٢

٢ - نسخة جامع ٢٢٨/٣

٣ - نسخة ٣٧، وفي نسخة أخرى ٢٤٧/١

٤ - نسخة ٢٢٨

٥ - نسخة ابن علقمة ٢٤٧

٦ - نسخة ابن علقمة ٢٢٧

دخول دار الحرب لأبعضه إلى استيفاء
القال

ذهب الحنابلة والنسائية إلى أصح
الوجهين، وهو ظاهر، يعني الإمام الشافعي،
إلى أن العشر لا يؤخذ من التاجر الحربي
سوى مرة واحدة في السنة ولو تردد إلى دار
الإسلام عشرة مرات كذا منى، لأنه حق يؤخذ
من التجرة فلا يؤخذ أكثر من مرة في السنة
كذلك، وذهب العشر من العمى وحريه
الرؤوس^(١)

وقت استيفاء العشر

٣٠ - يرى الغنية والحنابلة، وابن حبيب من
المالكية، أن وقت استيفاء العشر بالنسبة
للحربي عند دخوله دار الإسلام، ونسبة
للعمى عند مروءة معاصر الإقليم المنقل
إليه، سواء كان على يده من بضاعة أو لا
يبيع، لأن فأخذه منهم لحق الوصول والحمية
من المصوصم وجمع الفريق

وذهب ابن القاسم من المالكية إلى أن
وقت استيفاء العشر بالنسبة للعمى الذي
يتمتع ببضاعته من أن إلى حره بعد بيع
عائده من بضاعته، فله لم يبيع شيئاً لم يؤخذ

وذهب المالكية إلى أن العشر يؤخذ من
تجار أهل الذمة فلم يحتسبوا إلى أصناف
المسلمين، ويرتكبون ذلك منهم في السنة مراراً
إذا كان اختلافه من لفاع إلى حره لأن علة
الأخذ منهم الانتفاع والحمية وهي متعلقة في
كل حال بخدمته^(٢)

نائب الحربي

٢٩ - ذهب الفقهاء إلى أن الحربي إذا دخل
دار الإسلام بعد أن يدفع عشر تجارته فلا
يؤخذ منه العشر مرة ثانية في أثناء سنة لأمان
لمس نقل عن سنة، لأن بلاد الإسلام كالهند
المرجحة بالنسبة للحربي

فما ذهبوا إلى أنه إذا عاد إلى دار الحرب
غير الذي عشره تعد منه العشر
واحتفظوا به إذا لم يبيع تجارته التي عندها
ثم رجع به إلى دار الحرب ثم عاد مرة أخرى
بها، على عشر مرة ثانية ثم لا^(٣)

وذهب الحنفية والمالكية وأبو عبيد، وهو
وجه عند النسائية إلى أن العشر يؤخذ منه
كلما دخل دار الإسلام، سواء كان يبيع أو لا
لربما آخر سورة، لأن لأمان الأول قد انتهى
بمخوله دار الحرب وقد رجع بذلك جليل فلا
من تجديده العشر، ولأن لأمانهم بعد

(١) السليمانج ٣٧٠ جنور ١٢٨١ هـ، ١٢٨٢ هـ
الملك ٢٦ ٣٧ ورواه شمس ١ ٣٢٠، وكذا
الفاق ٣٨٣

(٢) مع اعلين مدبر ٢١٠، سلطان ٧٨١٠

الحق في استيفاء العشر فلا يمس ذلك أن
كلا منها سبباً في ذلك نفسه، وإلها له أن
يوكل غيره في استيفائها، ومن الطرق لاتباعه
في استيفاء العشر إعالة على العشرة
والقناة (التصميم).

الطريقة الأولى العمالة على لعشر
٣٣ - العمالة على العشر ولاية من الولايات
الشرعية المصادرة عن الإمام يتم بمقتضاها
استيفاء العشر وبوجهه ويطلق حل مدل
العشر العشر وهو من يصبه الإمام عن
النهرين ليأخذ العشر اشأفل لربعه وحده
وسعشر وصيقتان هما الجديبه والعميرة،
فهر يحس العشر سواء كان لماخوذ عشر دعوى
أو ربعة أو بضعه، وهو يحس القنار من
المصوص ونطاع الطريق (١).

حكم العمل على العشر
٣٤ - العمل على العشر من الأعمال المشروعة
التي عمل بها الصحابة ولقد يهود والنسك
الصالح، وإن كان قد خرج منها بعض
الصحابة وبعضهم، فقد دون في عمر من
الحلقات رحى الله عنه 'أراد أن يستعمل أسس
ابن مالك رحى الله عنه على هذا العمل،
فقال له أنسجسلى على المكس من

هذه شيء لأن المأخوذ منه حق الانتفاع، أما
الخرى فيأخذ منه العشر بعد محوله دار
الإسلام.

ذهب الشافعية إلى أن تحديد وقت
استيفاء العشر يختلف باختلاف شرط
الإمام، فإن شرط أن يأخذ من البضاعة،
أو عند المدخول كان الوقت يصبه محرمي
بعد دخول دار الإسلام وبالسنة ثمضى عند
مردوه بالعشر سواء باع أو لم يبيع، وإن
اشتراط أن يأخذ من نفس ماله كان وقت
الاستيفاء بعد أن يبيع البضاعة فإن كانت
و لم يبيع لم يؤخذ منهم شيء لأنه لم يحصل
النصر (٢).

من له حق استيفاء العشر

٣٦ - ذهب عفاها ب أن العشر من الأموال
الخاصة التي تكون أمراً الأئمة والولاة، لأن
أسس الطريق بالإمام والولاة، فصار هذا شأن
ألف ربع بينهم وحياتهم، فلت حق لأخذ
العشر لهم (٣).

طرق استيفاء العشر

٣٧ - إذا كان الإمام أو المولى هو صاحب

(١) الأخير ٦٦٦ والنسخ القديم ٦٥١.

ومس لمصاح ٦٦٧/٢، وأحكام ابن القيم ٦٥٩/٢.

(٢) مصحح لأحكام العرب ٤٦٩/٨، وشرح على الكفر.

(٣) ٦٦٧/٤، وأحكام مستطاة لمباركي ص ٤١.

(١) المراجع سابقه

١ - أن لا يتعدى على الناس فيما يخصهم به .
ولا يأخذ منهم أكثر مما يجب عليهم ، ويكتف
عليه أن يشتل ما أمره به (الحاكم ^(١)).

٢ - أن لا يكرر أخذ العشر فحين رباها من
حديق أنه مذ حبلها عن الخراف ، فمر به رجل
بصراني فأخذ منه ، ثم انطلق فباع سلعه
فلما رجع مر به فأراد أن يأخذ منه ، فقال
كلما مررت عليك فأخذتني ؟ قال : نعم .
فرحل الرجل إلى عمر بن الخطاب فوجد

يمكنه بختب الناس ، قال فقلب له
بالمر الموصي . فمر رجل بصراني مررت عن
رياح من حديق فأخذ منه ، ثم انطلقت
فبعت سلعتي ، ثم أراد أن يأخذ مني ، قال :
ليس له ذلك ، ليس له عليك في مالك في
الصة إلا مرة واحدة . ثم مر ، فكتب إليه
في ، وبكت أياما ثم أتته . هبت أنما
الشيخ البصراني الذي كتبك في رباها ،
فقال وأما الشيخ الحبيبي قد قضيت
حاجتي ^(٢)

ج - أن يكتب العشر كشد لمن يأخذ منه
العشر ، فقد روى أبو يوسف في كتابه الخراج
أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى دريق بن

عمرك ، فقال ألا برضى أن أطلقك ماقلد به
رسول الله ﷺ

وكذا أول عاشر في الإسلام رباها من حديق
الأسبق الذي بعثه عمر رضي الله عنه على
عشور العراق والشام ، وأمره أن يأخذ من
السنين ريع العشر ومن أهل الدعة نصف
العشر ومن أهل الحربة العشر ، فصار ذلك
سنة في المرور بأموال التجار خلاصة ^(٣)

شروط العاشر

٣٥ - لما كانت مهمة العاشر لا تنصر على
حسبه العشر من بحر أهل الحربة ، وأهل
الدعة ، و بما يشمل فضلا عن ذلك من
جساه الركة وحمة البحار من النصوص
وفقاع الظرفين ، فيشترط فيه من شروط ما
يؤمله للقيام بهذا العمل ، ومن ذلك
الإسلام ، والحربة ، والعلم بأحكام العشر ،
والصدقة عن حدة التحار من النصوص
وقضاع الظرف ، لأن الحيلة بالحياة ^(٤)
وبالعصم ينظر بطلان (عالم لـ ٦)

ما روي العاشر في جبهة العشر

٣٦ - على العاشر أن يراعى عند أخذه العشر
الأمر التالية

(١) البصاح ص ١١٦ / ١١٧ - ط عريان
الأخبار - بهاد ٩٢٥
(٢) الخراج ٨٠ / ٢

(٣) الخراج ١٣٥
(٤) حطب بن عيسى ٣٠٩ / ٢

حائ - وكان من مكس مصر - يسمونه بان
يكتب كذا على يأخذ منه بها أحد منهم من
منها في حول

وذهب إلى مكة إلى أن لعاشر لا يكتب
براه بها يأخذ من تجار أهل الحرب وأهل
الدمع كم يكتب في تجار مسلمين، ذلك أحد
العشر من غير اسمي ينكره بكرر دعون
معوس في الإسلام واختلاف الدين معجزة
عن العاشر^(١)

الرفق بأهل العشر

٣٧- يسمى العاشر قد يكون ريفاً بأهل
العشر عند استيلائها منهم، فلا يؤخرهم
ولا يظلمهم ولا يشف مصالحهم عند معيبتها
أو تضيق، ويعمل منهم ما ييسر من المعنى أو
القيمة

فإذا أراد العاشر اسماء العشر من
الأميال التجارية التي يسمونها غير مسم لا
يسمى لاسمها من العشر، أو من القيمة
عد جمهور العشر، على تفصيل التاجر

قال الخليل في الحساب يؤخذ من عد
السلعة الواحدة التي كانت صاعاً أخذ منه
ون كان صاعاً أخذ منه وصاعاً الخليل

المر يأخذ من فيها^(٢)

وذهب بعض فقهاء المالكية إلى أنه يقرب
في مفسد وما لا يفسد، فيؤخذ من أهل
القيمة عشر ما يفسد، فبما على ركة البرزوخ
وكثير وأما ما لا يفسد فيؤخذ عشر قيمته،
وذهب آخرون منهم إلى أن العاشر يأخذ
لقيمته على كل حال، سواء كان المال ما
يقسم أو مما يكال أو يوزن، لأن الأسواق
عامة تختلف فيجب أن يأخذ مالا لحيلة
الأسواق

وذهب الشافعية إلى أن الأصل في استبعاد
عشر المعنى، فيؤخذ من نفس المتاع، به دليل
عمل عمر رضي الله عنه إلا أن بشرط إمام
عن أهل العشر الأخذ من اثنين^(٣)

لطريقة الثانية لاستبعاد العشر المالية
(الخصم)

٣٨- المالية لغة مصدر قبل (فتح الباء)
قال الزحشرى: كس من قبل الشيء
مضطجعا، وكتب عليه بذلك الكتاب، فعمله
القبالة (بالكسر)، وكتابه المكتوب عليه هو
المبالة (بالفتح)^(٤)

وفي الاصطلاح أن يدفع السلطان أو

(١) خروج لبيد ١١٤٢، وأبو جابر ١١٤/٩ وكشاف

صاع ٢٧/٥ - ١٣٨

(٢) الشعر لبيد ١١٤٢، وفي الصحيح ١١٤/٩

(٣) شعر لبيد ١١٤٢، وفي الصحيح ١١٤/٩

(٤) نواع ١١٤٢، وفي الصحيح ١١٤/٩

١١٤٢

يكونون بصائع يخرج إليهم المسلمون،
كالصدام والزيث وغير ذلك .

وقال الخنيفة لا تأخذ من الخريش شيئاً إذا
كان من قوم لا يأخذوا من مجازة شيئاً، عملاً
بمبدأ المجازاة، أو للعامة بمثل

«صرح الحنفية بأن الإمام إسقاط عشر
إذا رأى المصلحة في ذلك»^(١٦).

ج - انقطاع حق الولاية بالنسبة لمخوياً

٤٦ - نص الحنفية على أن الخريش إذا دخل
دار الإسلام ومضى شفاعراً ولم يعلم به حتى
خرج وعاد إلى دار الحرب تم دفع ماله
معلم به لا يحترق ولا مصرى، لا انقطاع حتى
تولاه عنه بالرجوع إلى دار الحرب، بخلاف
الشيعة فإن العشر لا يسقط عنه يعلم علم
العدو به عند الضرر^(١٧).

مصارف العشر

٤٧ - ذهب المالكية إلى أن العشر إذا أخذ
من محاربه أهل الحرب وأهل بلدته تصرف في
مصارفهم^(١٨).

ويعتبر مصارفهم في نظرهم
مصلحة (١٩).

ثالثه صفة أو منه إلى رجل منه سه مفاضة
يملك يوتيحه إليه عن عشر أموال انتزاعاً،
ويكتب عنه بذلك كتاب، وهي تسمى
بالنصفين أو الأتراء

وقد يقع في جوابة العشر هذه الطريقة
لأن أهل العشر أو غير ليت مالاً،
ولذلك قال بعض الفقهاء ومبني ابن عباس
إلى سبعة^(٢٠).

مستطاعات لعشر

٣٩ - يستند العشر للمحق على أموال
انتزاعاً لغير المسلمين بالأموال الثلاثة

أ - الإسلام

٤٠ - ذهب الفقهاء إلى أن عشر خلاص
محرارة من المسلمين يسقط عنهم أسلم
مهم، وأن ذلك فيما كان تكبهم كزازاً، فإذا
دخروا في الإسلام سقط ذلك عنهم ولا يبق
الرجوع للأحد^(٢١).

ب - إسقاط الإمام

٤١ - ذهب المالكية إلى أنه يجوز للإمام
إسقاط العشر عن بعض سائر المسلمين

(١٦) ر. ر. ٥٩٥ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩

(١٧) ر. ر. ٥٩٥ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩

(١٨) ر. ر. ٥٩٥ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩

(١٩) ر. ر. ٥٩٥ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩

(٢٠) ر. ر. ٥٩٥ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩

(٢١) ر. ر. ٥٩٥ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩ - ص ٢٩٩

ص ١٠٤ - كتاب العشر ٣٩

فعل المعروب وحصل تحريف، وذلك ناسب
بالسبب ما روي عن أم المؤمنين عائشة
رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ
إذا دخل العشر أحب النبل، وبهبط أهله،
وجئت وشيأ أدريه»^(١) روى عنه وكلا السبي
ﷺ عتهد في العشر الأواخر ما لا يعتهد في
غيره^(٢)

قال أئمة: ويستحب للمرجل أن يوسع
على أهله، وأن يحسن إلى زوجته وإلى جيرانه
في شهر رمضان، ولا سيما في العشر الأواخر
منه^(٣)

٣- كم اتفق لفقهاء على أن الاعتكاف يتأكد
استحبابه في عشر الأواخر من رمضان، وأنه
يستحب لمن يريد الاعتكاف في العشر
الأواخر أن يدخل مسجد قبل عروب
الشمس من ليلة الحادي والعشرين من
رمضان، ثم يبيت فيه العید بعد ذلك، هو
إلى فصل العيد^(٤)، ثم يسهو ﷺ، قال

العشر الأواخر من رمضان

ثلاثة أيام.

١- عشر الأواخر من رمضان في اصطلاح
الفقهاء تبدأ من بداية ليلة الحادي
والعشرين من شهر رمضان، وتنتهي بخروج
رمضان، ثم كان أبو نافع، هذا يقصر على
ثلاثة أيام، ويطلق العشر الأواخر عليها
بضرب التمثيل لثلاثة أيام، لأن العشر
عادة عايد من شهرين إلى آخر الشهر، وهي
اسم لليلة مع الأيام^(١)، لم يسهو بعد
«وبال عشر»^(٢)

الحكم شكلي

٢- اتفق الفقهاء على استحباب مصافحة
الخالد في طاعات في العشر الأواخر من
رمضان، بالليل والنهار، والإكثار من
التصدقات وبلاوة الفروع الكريم ومداومته،
أن يقرأ عليه أو يقرأ هو على غيره، ويأخذ

(١) ذهب حنفية إلى أن العشر الأواخر من رمضان هي العشر الأولى من شهر رمضان، وهو ما روي عن النبي ﷺ في الحديث: «من تصدق بعد العشاء ليلة العشر الأواخر من رمضان، خرجت به من القبر ليلة القدر» (مسند أحمد ١٠٠٠٠)

(٢) ذهب حنفية إلى أن العشر الأواخر من رمضان هي العشر الأولى من شهر رمضان، وهو ما روي عن النبي ﷺ في الحديث: «من تصدق بعد العشاء ليلة العشر الأواخر من رمضان، خرجت به من القبر ليلة القدر» (مسند أحمد ١٠٠٠٠)

(٣) ذهب حنفية إلى أن العشر الأواخر من رمضان هي العشر الأولى من شهر رمضان، وهو ما روي عن النبي ﷺ في الحديث: «من تصدق بعد العشاء ليلة العشر الأواخر من رمضان، خرجت به من القبر ليلة القدر» (مسند أحمد ١٠٠٠٠)

(٤) ذهب حنفية إلى أن العشر الأواخر من رمضان هي العشر الأولى من شهر رمضان، وهو ما روي عن النبي ﷺ في الحديث: «من تصدق بعد العشاء ليلة العشر الأواخر من رمضان، خرجت به من القبر ليلة القدر» (مسند أحمد ١٠٠٠٠)

العشر لأواخر من رمضان ٣ ٤

رعى الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «محرراً
لنفسه انقلد في ثوب من عشر الأواخر من
رمضان»^(١)
وتعصّل ذلك في مصطلح (سنة الفري)

بإلهم المحمي كلف، يحوي من اعتكف
العشر الأواخر من رمضان أن يبيت ليلة
المطر في المسجد، ثم يعدو إلى المحر من
المسجد، ثلاثاً يومه حتى من العشر الأواخر،
ثم الشهر أو نقص، ولا تحت. أن رسول الله
ﷺ: «وكان يعتكف العشر الأواخر من
رمضان حتى نزله الله تعالى ثم اعتكف
أرواحه من بعده»^(٢) وأقوله ﷺ «من كان
اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر»^(٣)
وتعصّل ذلك في مصطلح (اعتكاف،
مسجد)



٤ - كما ذهب جمهور الفقهاء إلى أن ليلة
القدر جارية إلى يوم القيامة ولا ترفع، وأن في
سهر رمضان إلى العشر الأواخر منه، وأن
أرجحها ليلة الأوتار من العشر الأواخر لقوله
ﷺ «النسب في العشر الأواخر من
رمضان، ليلة القدر في خمسة عشر، في ليلة
تسمى، في خمسة عشر»^(٤) وهي عاشره

١ - حديث «كان يعتكف العشر الأواخر»

لمسلم لصلى الله عليه وسلم ١٠٣١

٢ - حديث «من كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان»

٣ - حديث «من كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان»

٤ - حديث «النسب في العشر الأواخر من رمضان»

في سبعة عشر

٥ - حديث «النسب في العشر الأواخر من رمضان»

٦ - حديث «النسب في العشر الأواخر من رمضان»

في سبعة عشر

(١) حديث «من كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان»

المعروف أنجزه في شهر رمضان ١٢١٢ هـ

١٢١٢ هـ

من هذه الأيام، يعني أيام العشر قال رسول الله ولا جهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء^(١)، ولما روى عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ما من أيام أحب إلى الله أن يعبد بها فيها من عشر ذي الحجة» يعبد بـ «يعلم كل يوم فيها تعبد الله» ويقام كل ليلة فيها قيام لله^(٢).

استحب الصوم في عشر ذي الحجة^(٣)

٣- قال الفقهاء يستحب الصوم في العشر الأول من ذي الحجة ماعدا العاشر منه، وهو يوم النحر الذي هو يوم عيد الأضحية المبارك، فلا يجوز الصيام فيه بانفراد الفرد ماعدا من باقى عشر

ولسندنا حديث بالأحاديث السبعة

أما يوم غرة وفصله فقد انفق عفتهاء على استصحابه، لا للحاج، لا لغيره

(١) حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ما من أيام أحب إلى الله أن يعبد بها فيها من عشر ذي الحجة» يعبد بـ «يعلم كل يوم فيها تعبد الله» ويقام كل ليلة فيها قيام لله^(٢).
(٢) حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ما من أيام أحب إلى الله أن يعبد بها فيها من عشر ذي الحجة» يعبد بـ «يعلم كل يوم فيها تعبد الله» ويقام كل ليلة فيها قيام لله^(٣).
(٣) حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ قال: «ما من أيام أحب إلى الله أن يعبد بها فيها من عشر ذي الحجة» يعبد بـ «يعلم كل يوم فيها تعبد الله» ويقام كل ليلة فيها قيام لله^(٤).

عشر ذي الحجة

التعريف

١- عشر ذي الحجة اسم لعدد العشر يسدي من أول اشهر إلى لعشر منه^(١)

الأحكام المتعلقة بعشر ذي الحجة

مصافحة العمل بها .

٢- ذهب الفقهاء إلى أن أيام عشر ذي الحجة وبالأخص أيام شريعة ومفصلة، بمصافحة العمل بها، ويستحب الاحتفال في العبادة فيها، وبادءه عمل الخير والبر والتقوى، وأمره فيها، ولعله شأب قسم الله سبحانه بها بقوله ﴿وَالصَّغِيرَاتُ مِنَ الْإِبِلِ عَشْرٌ﴾^(٢) حيث يرى جهود القسرين أن يتصدق من آياه في عشر ذي الحجة

وهي أفضل أيام السنة، وروى ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ: «ما من أيام أحب إلى الله من أيام هذا الشهر»

(١) سبيل العرب، والمصاحف كثير منه، وعلى ما روى عن النبي ﷺ.
(٢) التفسير: سورة النحل، الآية ١٢٦، قاله القاهر ١/١٠٦، كتاب مقام ٢٠٨/١٠٦.

عشرة

التعريف

١ - العشرة في اللغة اسم من العاشرة
والعاشرة وهي الحاشطة والعشيرة.

اقرب، والصديق

وعشيرة الرءاء: وجهها، لأنه يشارها

بـعشيرة^(١) وفي الحديث: أبنى أربكى أكثر

أهل أساره لنيل لم يرسل الله؟ قال

بكثرنا لمن ينكرون العشرة^(٢)

والعشرة اصطلاحاً هي ما يكون بين

الزوجين من الألفة والانقسام^(٣)

الألفاظ ذات الصلة

للشور

٢ - فصل المنصور في اللغة الارتفاع، ومن

عن أبي قتادة رضي الله عنه قال: وسئل

رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة فقال: يكفر

السنة نظاماً واللقية^(١)

لأن معنى تكفير السنة للمصيبة واستعماله

قال بعض الفقهاء: إن الله سبحانه يعفو

للمصائب ذنوب كثير، وقال آخرون: يعفو له

ذنوب السنة الماضية، وبعضه عن الذنوب

في السنة المستقلة

٣ - مما يفر من الذنوب بمسيلم يوم عرفة

يقال: جهور العفو: المراء صفة الذنوب

ذوب الكبار: نوبة بظنة والتصلوات الخمس

والحج إلى الحصة ومصعب إلى رمضان

مكفرات ما بين من أشوب إذا احتجب

الكبار^(٢)

وقال حرون: إن هذا لطف عام: بعض

الله واسم لا يجزى: فرجى من يقدر الله له

نوبة صغرى وكبرى^(٣)

وتفصيل ذلك في: (صداير)، يوم

عرفة

(١) حديث: أبي قتادة: سئل رسول الله ﷺ عن صوم

يوم عرفة فقال: يكفر

(٢) تعني: بظنونة خمس والخمس: ب. الحصة

عرفة صفة: (٢٠٩) ب. صفة: ب. عرفة

(٣) بصفة الفرط: ٩٠ - ٩١، قال الفاضل: ٩١ - ٩٢

أحمد: ٩٢ - ٩٣، وفي: ٩٦ - ٩٧، صفة: ٩٦ - ٩٧، ٩٨ - ٩٩

(١) لغة العرب: ارتفاع

(٢) حديث: يوم أربكوا أكل أهل الله

٣ - رتبة المنصور: فتح الباري ١: ٢٠٩

١ - ٩٦، من حديث: عن عمر

(٣) حذف: ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١

وحدد الملقون إما أن يكون الزوج أو
للزوجة أو مشتركة بينهما
وبين ذلك مما يلي

حقوق الزوج :

٧ - حق الزوج على الزوجة على أعظم من أعظم
الحقوق، بل إن حقه عليها أعظم من حقها
عليه لمرور الله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي
هُنَّ عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ
دَرَجَةٌ﴾ (١).

قال الخصاص : لمصر الله تعالى في هذه
الآية أن لكل واحد من الزوجين على صاحبه
حقاً، وأن الزوج مختص بحق له عليها ليس
لها عليه

وقال ابن العربي : هذه من أن
مفضل عليها منهم في حقوق النكاح
موجها (٢)

ولقول النبي ﷺ ولو كنت امرأة أحدكم
يسجد لأحد لأمرت المرأة أن يسجد
لزوجها (٣)

(١) سورة البقرة ٢٢٨

(٢) أحكام المرأة للخصاص ١٤٢/٦، أحكام هذا الأمر
المعبر ١٤٨/٦ ط عيسى بن عبد الله ١٩٥٢م، الفتاوى

لأبي فهد ٨٢٣، كتابات المصنف ١٤٥٢/٥

(٣) حديث : لو كنت امرأة أحدكم أن يسجد لأحد
المعروف للشيخ ١٤٥٢/٢ من حديث ابن عمر
وقال : حديث حسن صحيح

الحقوق كاملة امرأة مع حسن الخلق في
الصاحبه (٤)

وقال الخصاص : ومن المعروف أن يربها
حقها من الثمر والنفقة والقسم، وترك أدائها
بالكلام العليق، والإعراض عنها، ودين إلى
غيرها، وترك المصروف والنفقة في وجهها غير
ذلك (٥)

قال ابن قدامة : قال بعض أهل العلم في
تفسير قوله تعالى ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي هُنَّ عَلَيْهِنَّ
بِالْمَعْرُوفِ﴾ التماثل ههنا في مادة كل
واحد منها ما عليه من آخر لصاحبه، ولا
يعطيه به، ولا يظهر الكراهة، من بشر
وطلاقة، ولا يجهل أنى وأمة، لقول الله
تعالى ﴿وَعَلَىٰ رُءُوسِهِمْ وَلِلْمَعْرُوفِ﴾ وهذا من
المعروف، ويستحب لكل واحد منهما تحسب
الخلق مع صاحبه والزم به واحتمل
إليه (٦)

تحقق العشرة بالمعروف بين الزوجين

٦ - سبق أن محس العشرة بالمعروف هو أداء
الحقوق كاملة مع حسن الخلق في
الصاحبه .

(٤) تفسير الطبري ٣١٧/٢ ط مصطفى الخليل ١٩٥١م
وإدراك الطالبين ٢٧٦/٣ ط مصطفى الخليل
١٩٦٨م

(٥) أحكام الفتوى للخصاص ١٣٨/٢

(٦) فتاوى ابن قدامة ٧، ١٨.

ومن حقوق الزوج

ب - موافق السلام

أ - تسليم المرأة نفسها

٨ - إذا شؤن عقد النكاح شرعاً ووقع صحيحاً فإنه يجب على المرأة تسليم نفسها إلى الزوج وعكسه من الاستمتاع بـ ، لأنه

ماتقصد يحصل الزوج تسليم الموص وهو الاستمتاع بها كما تسحق المرأة الموص وهو المهر^١

(١) عدم اشتغالها للمهر الممحل

٩ - مروحة أن تمتنع عن تسليم نفسها إلى أن ينزع هذا الزوج صداقها الممحل

وتلتصق بطل مصطح - (تسليم ف ١٩) ومصطح (مهر)

وسمى إن عليها الزوج أن تسأل الإطّار مدة حرب المصلحة أن يمدح لمعرف نفسها كقبول من والاشلالة. لأن ذلك يسر جوت العادة بمثلها

(٢) المصير

١٠ - ذهب الفقه إلى أن من موافق التسليم المصير، فلا تسلم صغرة لا تحسن النوط إلى زوجها حتى نكح ويبرول هذا المانع، لأنه قد يحسنه فوط الشهود على الخلع فتصير به

قال الحرسى الزوجة فهي رنا بقدر مايجهر فيه منها بعك العادة. وهذا يختلف باختلاف الناس من هن وفقر، ويمتنع الزوج من التحول قبل مضي ذلك الزمن فقد بانعاده

وهذه الحكمة والتدبير في رنا منع قصير تجعلها لنوط

وقال الشافعية أو منتهى سلفهم ونحوه أنهلت مايرد فاصر كيوم لربومين، ولايجوز ثلاثة أيام، وهذا الإمهال واجب، وقيل مستحب

قال الشافعية ولو حال نكح سلموها في ولا أعوها حتى يحمله، فلا تسلم له وإن

وصرح الحنفية أنها لا تهل لعمل جهاز، قال سيوطي^٢ على القصة إن استحدثت هي

كان نكح - إذ لا يبرأ من هيحان الشهادة وقال الحنفية إذا نكحت لصغيره تسع

(١) الحرسى من دليل ١٥٦/٢ الشافعية وصحبة ٣٧٨/٢، كتاب النكاح ٤ ١٨٧، نفس لار صفة ١٩ ٧

(٢) فتح ملهم ١٦٨/٢، حاشية المصنف ٣٧٨/٢، ١٨٨، وصحبة ٣ ١٧٧، كذا في النكاح ٤ ١٨٧

ب طاعة

١٢ - يجب على المرأة طاعة زوجها، فمن أنسى أن لا يترك من فوق اليأس، وكان والدها في أسفل اليأس، فاشتكى أمرها، فأرسلت من رسول الله ﷺ تحية، وبسم الله فأرسل إليها، أتى الله وأطاع زوجها، ثم إن والدها توفي فأرسلت إليه بسم الله، فأرسل إليها مثل ذلك، وخرج رسول الله ﷺ وأرسل إليها إن الله قد غفر لك بطوركين بزوجك^(١)

وقال أحمد في امرأة غاف زوجها وأم مريضه، طاعة زوجها لأوجب عليها من أمها إلا أن يأنس لها^(٢)

وقد رتب الشرع للنسب الجليل عن طاعة الزوج، كما رتب الإثم العظيم عن مخالفته أمر الزوج، فمن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا دهم الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأنس به، غصبت عنها نفسها للملائكة حتى تصبح»^(٣)

ثم إن وحسب طاعة الزوج مقيد بأن لا يكون في معصية، فلا يجوز للمرأة أن تطيعه

مسيره دعت إلى خروج، وليس هم أن يجبرها بعد النسيج ولو كانت مهزولة الجسم، وقد نص أحمد على ذلك، لما ثبت أن النبي ﷺ «يسى معاشة وهي يسى تسع مسير»^(٤) لكن قال القاضي ليس هذا عدى على طريقة التحديد وإنما ذكره لأن الغالب أن الله تسع يتمكن من الاستمتاع بها

وإذا سلمت بنت تسع سيد إليه وحافظت على نفسها الإكفاء من عطمة فلها معه من جامعها ويستمتع بها كما يسع من الخالص^(٥)

٣ المرض

٩٩ - ذهب الفقهاء إلى أن من وجب تسليم المرأة إلى زوجها المرض، والمفصود بالمرض ما المرض الذي يمنع من الجماع، وحديث عجل المرأة إلى زوال مرضها، وأحق النكاح بالمرضة من بها هذا الضرر بالوطء مع^(٦)

[١] حديث: «أن النبي ﷺ بنى بختمة وهي بد تسع منيرة»

المعجم النبوي وضع القلي ١٩٠/١، وسلم ١٥٢٩/٢

[٢] حاشية المدسوس ٢٩٨، من نسخة ٢ ٢٢٢ كتاب الفناح ١٨٦/٤

[٣] فتح القدير ٢٢٩/٣، حاشية المدسوس ٢٩٨/٢، معنى المعجم ١٢١/٣، كتاب الفناح ١٨٦/٤

[١] حاشية: «أن رجلا أطلق عازبه»

انجزة الحكيم قديمي في بلاد الأحوال (ص ٢٧٩)

[٢] الفنى ٩/٩

[٣] حاشية: «إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه»

انجزة مسلم (١/١٠٦)

في هذه المقام، أن أخرج الاستمتاع
بزوجته كل يوم على أي صفة كانت إذا كنت
الاستمتاع في الثقل، ولو كان الاستمتاع في
الخبس من جهة عجزتها^١ لقوله تعالى
﴿سَأُؤْتِكُمْ نَزْلًا لَكُمْ فَاتَّوَعَّدْكُمْ نَارًا
مُنْتَمًا﴾^٢

مع الزوج روحه من كل ما يمنع من
الاستمتاع أو كماله

١٤ لا كان من مفسده عند الكناح
الصحيح هو تمتع الزوج بزوجته، كما
يلوح أن يمتع روحه من كل ما يمنع من
الاستمتاع أو كماله

ومن ثم فإن ذهب الفقهاء إلى أن الزوج
يحلل روحه عن الخبس من الخبص
والفساد، لأن ذلك يمنع الاستمتاع الذي
هو حق به، فذلك حلالها غير إلا أنه ما يمنع
حقه^٣

وشرح الفقهاء بأن الزوج أن يمتع روحه
من كل ما يمنع من كماله لاستمتاع، قال

عيا لا يخل من أن يمتدح الوطء في زمان
الخبص أو غير ذلك من الخبص، أو غير ذلك
من المصاحف، فإنه لا طاعة لمخلوق في
معصية الخلق^٤

ج. الاستمتاع بالزوجة

١٣ من حق الزوج على روحه الاستمتاع
بها، إذ هذه الكناح موضوع ذلك
وقد ذهب الفقهاء إلى أنه يجوز تدخّل في
بظر إن جميع بدن روحه حرم إلى
فرجها^٥

قال ابن كلساني عن حكم الكناح
الصحيح حل السفر وليس من رأسها إلى
فمها حرمه الحياء، ذلك الوطء هو انظر
وأما، فكان إحلاله إحلالاً للخبص والنظر
من طريق الأولى^٦

قال ابن عابد بن سأل أبو يوسف أن
حبيبه عن الرجل يمس فرج امرأته وهو غمس
فرجه فيحركه معها هل ترى بذلك بأساً؟
قال لا، ورجوه لا يعظم الآخر^٧

١) الخبص على طين ١٦٦١٣ حاشية مفسر
٢) ١٦٦١٤، حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ كتاب الفقه
٣) ١٦٦١٥

٤) سورة البقرة ٢٢٢
٥) الخبص حاشية ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر مع الخبص
٦) ١٦٦١٦ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
٧) ١٦٦١٧ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر

٨) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
٩) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٠) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١١) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٢) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٣) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٤) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٥) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٦) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٧) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٨) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
١٩) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر
٢٠) حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر ٢١ ٢٢ حاشية الطاهر

أَطْلَقْتُمْ فَلَا تَعْمُوا عَيْنَيْ سَيِّدَةٍ إِنَّ اللَّهَ كَانَ
عِنْدَ كِبَارِهِ

ويعصّل ذلك في مصطلح (تكتيف و
(A) ومصطلح (نشور)

هـ - علم الإذن لمن يكره الزوج دخوله

١٦ - من حق الزوج على زوجته ألا تأخذ في
... لأحد إلا بإذنه ، ما ورد عن أبي هريرة

عن الله عن الله أن رسول الله ﷺ قال
ولا تحل نفرة من يصحب وروحها شاهد إلا
بإذنه ، ولا تأخذ في بيته إلا بإذنه (١)

وعلى ابن حجر عن النووي قوله في هذا
الكتاب إشارة إلى أنه لا يثبت على الزوج
ملاذف في بيته إلا بإذنه ، وهو محمول على مالا
يعدم وهذا الزوج به ، أما لو علمت رضا
الزوج بذلك فلا حرج عليها ، كما جرت
عادة بلادنا إلى الخلع في موضعها معاً هم
سواء ، كان حاضراً أم غائباً فلا يفتقر أحدهما
إلى إذن الآخر لذلك ، وحاصله أنه لا بد
من إحداهما تفصيلاً أو إجمالاً (٢)

١ - سورة النساء ٣٤ ، سفر أسفار البرون للمصنفين
١٩٤٩ م ، ط ١ ، دار الفكر ، بيروت ، طبع
١٩٥١ م ، ط ١ ، مطبع الجليل ، ١٩٥٢ م ، ط ١ ، مطبع
(٢) حقه ، لا في الفقه أو في غيره ، بل في ما لا بد منه
الحدود الحائل (الطبع الجديد ١٩٦٩ م) ، طبع
(٣) فتح شكري ، ١٩٦٩ م ، مكتبة الخديوي ، طبع
البيروت ، ١٩٨٢ م ، المكتبة الإسلامية ، دمشق

الكثير بين النساء ، وله أن يصحبها من أكل
ملياناً من راحته ، ومن يعرف

وعلى هذا أنه أن يصحبها من الثوبين
تأخذ بوجع ، كما تأخذ برائحة الخلاء
الحضر ونحوه ، وبه صريحاً ترك الزوج إذا كان
يريد

وفي الفتاوى الحسية ، وفي حرجه على
التعيب والاستحسان (٣)

وصرح الشافعية والحنابلة بأن الزوج
يحرر زوجته على عمل ما تجس من عصبته
ليتمكن من الاستمتاع بها ، وله منها من
ليس بذلك ، وليس مأثم وإنه كرهه ،
وله إحداهما على التعيب والاستحسان ، وقوله
الآن لا بد من الإذن ، ولا أوضح سواء
بالحظر أو لم ينعى ، وبه معهما من أكل
ملياناً من راحته كمثل قديم من أكل
ما يجد به حديث من

د - الثالث عند النشور

١٨ - من حق الزوج على زوجته أن تسد
أشهر (أو زوج) من طاعة ، لقوله تعالى
﴿وَاللَّائِي جَدَّوْنَ نَسْ وَهْنٌ بِمَعْطُوفٍ
وَأَعْرَضَ فِي لَفْظِهِ وَأَصْرُهُ وَفِي هَذَا

١٦ - فتح شكري ، ١٩٦٩ م ، مكتبة الخديوي ، طبع
١٩٥١ م ، ط ١ ، مطبع الجليل ، ١٩٥٢ م ، ط ١ ، مطبع
١٩٥١ م ، ط ١ ، مطبع الجليل ، ١٩٥٢ م ، ط ١ ، مطبع

الرجل على ما تارة تقف كالروحة والارادة
الصغير والاب^(١)

ونصلي ذلك في مصطلح (معه)

ج - عطف الروحة

٢٢ - من حق الروحة على زوجها ان يقوم
بإعمالها، وذلك بان يملك

ذهب جمهور الفقهاء لخصه
والاكثر واخصه ، بل انه يجب على الزوج
ان ينفق زوجته

ودفع الشايع الى عدم وجود الفرق
على الزوج وبما هو سنة في حق^(٢)
ونصلي ذلك في مصطلح (وده) .

ودفع جمهور الفقهاء الى انه لا يجوز
للزوج ان يهرول من زوجته اخوة بلا إبطاء ،
يؤى عن عدم ذلك ، ان رسول الله ﷺ عن
هرول اخوة الا بإبطاء^(٣) ، وان عاقبوا سدا
وعلمان المرء صرر فله خير لا بإبطاء
لكن أجاز بعض ائمتنا القول بغير وجه

المرضة ، وهو مثل ما ذكره الله تعالى عقب
ذكر الموارث : «مرضة من الله»^(٤)

فما انه لا يجب الخروج من مهر
وحده سدا الا بفساد ، وفي بعضها^(٥)
لعنه تعالى «وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَنْفِرُوا مِنْهَا
تَهْتِكُنَّ شَيْئًا»^(٦)

وتعصب ذلك في مصطلح (مهر)

ب - النفقة

٢١ - من حقوق المرأة على زوجها النفقة
ليؤله تعالى «الْبَيْتُ قَرْسُ مِنْ سَفَةِ وَمِنْ
قَرْسٍ عَلَيْهِ رِقَّةٌ مَتَّعَتْ بِمَا آتَاهُ اللَّهُ»^(٧)
والقول ان النفقة واجبة على الزوج
فإنكم أخذتموهن بآمان الله واستحسن
مروجهن بكله الله ، ولهن عليكم
درهم وكسوتين بالمعروف^(٨)

قال ابن حجر : اتفقا على وجوب نفقة

(١) انظر في كتاب الفرائد ١/٢١٠ ، يابصر سورة
١١ : ١٠

(٢) كلام الفرق في مصطلح (وده) ، انكار الفرق لاس
عن ٢٢٦٧١ ج عبيد الله ١١٤٥٨

(٣) سورة النساء ٢٣٤

(٤) سورة النساء ٣٤ ، انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨

(٥) انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨

(٦) سورة النساء ٣٤

(٧) سورة النساء ٣٤

(٨) سورة النساء ٣٤

(١) الإصحاح لاس ١١٤٥٨ ، انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨

(٢) انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨ ، انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨

(٣) حديث ابن مسعود عن رسول الله ﷺ ، ان عاقبوا سدا

(٤) انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨ ، انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨

(٥) انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨ ، انظر في مصطلح (وده) ١١٤٥٨

ودهب الخناقة في أنها عجب من الزوج أن
يبيت في مصحح روجه آخر، ليله من كل
'مع نيات'، لا روى كتب من سوار له كن
حاشا عند عمر من الخطب محادث امرأة
فقدت في أمر المؤمنين ما رأيت وحلا قط
أفضل من زوجي، والله إنه لبيت لياله فاني
ويعمل بهذه صلاتي، فاستغفر لها وأنتي عندها،
وسحب المرأة بفلق روجه، فقال: يا أمير
نكير فلا أعدبت امرأة من روجه؟ فقال
مادك؟ فقال: يا حاتم نيكوز، إنه كان
هد حائل في اربعاءه من يمينه ها؟ هفت
عمر في روجه وفان لكعب انفس يمينها،
لذلك فهدت من فمها ملك انهم، فان
لاني أدنى لها امرأة عنها ثلاث سنة وهي
راعتهم فافض به بثلاثة ايام ولها لهن يندم
مهن ودم يوم ويده، وهذه قضيه شتهرت يوم
سكر مكات كإدراج، بؤمه قوب النبي ﷺ
بعد الله بن عمرو بن العاص ابن جسدك
عليك حفاء وان ليبيت عنك حقا، وإن
روحك عليك حقه^١

وفان العاصي واس عليل يلزم من
ليوثه مبرون معه صر القوسه، وعصل
مسه الأتس المنصود بالزوجيه، فلا يولي

بروجه بن صدف بروج من الولد السود لصاد
برك^٢

وتعصب ذلك في مصطلح (عمر) و
(وصه)

• فيان عند اروحه

٢٣ - استنصف العمداء في روج بهاء الروح
عند روجه

فذهب لخصيه والحنانه إلى أنه عجب من
سروج أن يبيت عند روجه، وشلقوا في
تقديمه، وهدب أحبه إلى عدم نفسيه وإني
عجب على الروح استعد عند روجه أحيانا من
عمر نوب

فان ابن عديدين وإذا شاعل بروج عن
روجه بالعمدة أو غيرها فليعلم: وهدب به
لا تعصب مصدق من يكبر أن يبيت معه.
وتعصبه أحيات من عمر يوسف، واحتار
العذارى في طابع روجه من كل روج ليال
وباقها، لأن له أن يفظد حقه في الثلاث
سروج ثلاث حرائر، وإن كانت الروجه أم
مها يوم ويلاه من كل سبع وهدب روجه
حسن عن أبي حبيبه^٣

صنعه من عصبين ٢٧٩، ٢٨٠ حاشية القوسين
٢٧٩/٢ - نظير وصيه ٢٧٩/١. لك العاص
٨٩٠ =
٢٧٩/٢ - عاصه بر عاصي ٢٧٩/٢

١ - حديث ابن عسلا عليل حقا
أمره العاصي (ص ١٨٩) ٢٧٩ - وسلم
٢ (٨١٨) (الخط لاصحاب)

وذلك فيما إذا كان الزوج متروكاً بأكثر من واحد^(١).

عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يقيم فعدل، ويقول: واللهم هذا قسمي فيك أطاك فلا تسمي فيما تملك ولا تملك^(٢).

وتعصّل دث في مصطلح (قسم)

المخفوق المشتركة بين الزوجين

أ - المعاشرة بالمعروف

٢٦ - معاشرته بالمعروف من المخفوق المشتركة بين الزوجين، يجب على كل واحد منهما أن يعاشر صاحبه بالمعروف وقد سبق تعصّل ذلك (ف ٣)

ب - لاسماع

٢٧ - من اخفق في مشتركة بين الزوجين لاسماع كل منهما بالأجر، وهذا المسمى وإن كان مشتركاً لكنه في جانب الزوجين لقوى منه في حاسبه للمرأة

وقد سبق تعصّل ذلك (ف ١٤)

(١) حاشية فين ١٤١٥، ٢٩٢٠٢. حاشية القاسمي ٢٣٩٩، ص ٢٥٩/٢. كشف الغطاء ١٩٨/٥. نص في فناء ٢٧/٧.

(٢) حديث عائشة، وكان يسمي الله ﷻ باسمه عظام. ٤. صحبه أبو داود (١٠٦٢٢) والترمذي (١٣٧/٣) وأبو حنيفة (١٣٧/٣).

فيجهت الحاكم، وصوب سردوى هذا القول، وعن الزوج إذا ضمت لزوجته منه ذلك، لأن الحق لها فلا يجب بدوى الطيب^(١).

ودعيه الملكية والنفقة إلى أنه لا يجب على الزوج انبات عنه زوجته، وإنما يس له ذلك

وصرح الشافعية بأن لكل درجات السنة في البيات نفقة في كل أربع ليال، أعاد من له أربع زوجات.

واستظهر ابن عرفة من ملكية وجوب البيات عدداً، أو يخصص لها مؤنسه لأن مركها وحدها صر بها لاسمي إذا كان المحل يوقع منه المباد والمخفوق من القصور^(٢).

هـ - بخلاف الزوجة

٢٨ - من حق الزوج على زوجها استخدامها، لأنه من معاشرته بالمعروف، ولأنه لها محتاج إليه على الدوام.

ون تعصّل فذلك ينظر مصطلح - (مخمة) ف ٧ وما بعدها

و - القسم

٢٩ - من حق الزوج على زوجها القسم

(١) كشف الغطاء ١٩٦/٥. الإصط ٢٥٣. (٢) القاسمي على المصنف ١٩٦/٥. حاشية المحم ٢٥٩١. الجبري في غلط ٣ ٣٩٥.

الثاني - ما يعمده به الخرافة¹

الأغراض ذات الصلة

أخيرة

٢- الحيرة بقية العبدان التي تسب على
النعيم كتحير على سواء يقال جريت
الشيء أي وصلت عليها الحيرة^{١١}

واستعمله أكثر العلماء في نفس معنى
الغمر، إلا أن لالكية صرّوا أحببه بمعنى
الأغم: حيث قالوا الحبرة مائة أوى
البحر، صرّوا أكل عول لم يفرقة لم غير
ذلك.

الحكيم الإجمالى

أولاً - العصابه بمعنى القهر

ذكر النعمان أحكام الحماية
الحماية في مواضع

أ- مسح

٣- دعوى احالة الملكية - على تفصيل

عنه - إلى جوفه مسح على انحرافه و
المنصره، لا يروى عن المنصره من شعبة قال

١٩٦ حساب لس التادير على الور المختار

*م. انصاري، اديبي ريسرچ فليورپ

(۷) هر که بخواهد در این مجامع شرکت کند باید به مبلغ یکصد هزار ریال سهم بپردازد و در صورتی که بخواهد از آنجا استعفا دهد باید به همان مقدار بازگشت نماید.

الخطبة في يوم الجمعة ١٠ من شهر ربيع الأول سنة ١٢٨٤

١٥. وسموا رسول الله ﷺ مسح على الخطين
والمجامة^{١٦} ولأنه حائض في محل ورة المشرق
بسمه عجار عليه كخطين، كما قال ابن
قدامة^{١٧} لكن لما كيه قيدا خور بها إذا
حلف على رعيه صري، أو شق رعيها^{١٨}

لذا الحفنة فلم يفرح بجوار المسيح على
التمامه . بل كانوا ترفع ويصيح على قراس ،
يظنك نعيم لخرج في دمعها ، ولأمر في يومه
تعد . ولقد هي صبح الشمس ، بخلاف
المسح على الحفنة ، كما في بقعة من الخرج
يجوز ؟

ويعمل ذلك في بعض الأحيان (مجموعه) و
(مجموعه)

ب السعيد على نور الصحة

٤. ذكر احتجبه ولما كرهه والحديث أنه بكروه
 لتسجود على كور عمامته، قال: «عممه
 والحديث إلا لعنوه، وإن صح شرط كونه
 غشي وجهه، كلها أو بعضها لا فرق
 بينهما» (٢)

١٠ - منسوخ المخطوط = نسخة (مخطوط) من المخطوط

• **مجلس** **مجلس** **مجلس**

†† $\chi^2 = 1.0$, $df = 1$, $p = .32$.[illegible]

Y Y

18 214 43 22

۱۸

3127 LESYNE, J. 1963. 1964. 63

ويذهب الشافعية وهو رواية عن أحد إلى
عدم جواز السجود على كرر عهده، و
(سجود ف ٧)
وتفصيل أحكام العصابة بهذا المعنى ينظر
في مصطلح (عصابة)

عَصَبَة

العرصة

ثانيا - العصابة بمعنى ما يصب به :

١ - العصب مأخوذ من العصب، وهو، العظم
فشدته، يقال، عصب برأس العمامة،
شدتها، ونشأ عليه ركن القبة اسم لأبناء
الرجل، ولقاربه لأبيه قال الأزمري عصبه
الرجل أولاده الذكور الذين يرثونه سُموا
عصته، لأنهم عصبو بسبه، فالأب طرف،
والأول طرف، والأخ جانب، والعصم جانب،
وإذا أحاطوا به سُموا عصبه، وكل شيء
استدار حل شيء فسموه عصبه به^(١)،
ويطلق على الذين يرثون الرجل عن كلالته
من مبر والده، ولا ولده .

٥ - ذهب الفقهاء إلى مشروعية البيع على
ما يصب به من الفسوق، والبروق واختار
في حالة الفقر بانه من العسل أو
النجم^(٢)
وتفصيل أحكام العصابة بهذا المعنى ينظر
في مصطلح (جيرة ف ٤ وما بعدها)

رأى الاصطلاح هم كل من لم يكن له
سهم مقدر من المجموع على توزيعهم ميراث
المال إن لم يكن معه ثوب قرص، أو ما فصل
بعد العروس^(٣)



(١) لغة العرب، حقه من علم ٢٩٠/١٥

(٢) مسائل العرب، مجلة المصباح ١٣/٢

(٣) الدعاء ١٦٢/١، والهدب ٢٢٢/١، والنجم ٢٢٢/٧

والنجم لا ينفك ١ ٦٧٧

في السب ولا يعتى دفع العمد عنه، أما إذا
كان ابن ابن عم روحها بالعصبة النسبية،
وحالهم في ذلك الأئمة ثلاثة هيرج
الابن أمه باليرة عدهم بل يقدم على الأب
عند أبي حنيفة ومالك، وعند أحمد وأبي
يوسف ومحمد يقدم الأب
والتعصّل في (ولاية النكاح)

حق العصبة في الحضانة

٦ - إذا لم يوجد من يستحق الحضانة من
النساء، انتقل حق الحضانة إلى عصبة
الحضون من الرجال، على ترتيب الإرث،
يهدم الأب، ثم الأخ، ثم الأخ الشقيق، ثم
الأخ لأب، ثم سائر العصبات عن هذا
الترتيب

والتعصّل في مصطلح. (حضانة ف ١٠
وب بعدها)

لزوم دية الخطأ وشبه العمد على

العصبة

٧ - يلزم دية الخطأ عائله المحرم ومنها عصته
من النساء، ويقدم الأقرب فالأقرب،
واسمى الشاعية من ذلك الأصل والفرع،
فلا يعقل الأصل ولا الفرع
وتعصّل ذلك في مصطلح. (ديات ف ٣٦
ولا عاقلة)

الألفاظ ذات الصلة
'صعاب القروى'

٢ - هم الذين لهم نصيب مقرر في كتاب
الله

ذوو الأرحام

٣ - هم كل قريب ليس يلي سهم، ولا
عصبة^(١)

الأحكام المختلفة بالعصبة

تقديم النصيب في غسل الميت والصلوة
عليه

٤ - أحبات الفقهاء في موضة المعصية إلى
التقدي في غسل الميت والصلوة عليه
والتعصّل ذلك في مصطلح (حائز ف ٤
وب بعدها)

العصبة في ولاية النكاح

٥ - لعصبة - وهو صاحب بنسبه من -
الولايه على نفسه من النساء هيرج
بالتصويبه ويقدم على السبعاد، وهذه
الأقرب فالأقرب عن ترتيب الإرث،
اجتمعوا، فلا بد من الشهادة قلوا إن الابن
لا يرث باليه، لأنه لا شراكة بينه وبين أمه

(١) ابن عديم ٥ ٢٩٤ • • • دليل مع الفليس
١٣٧٧

العصبة في الإرث -

أ - العصبة في الإرث تنقسم إلى :

أ - عاصب بنفسه، وهو: كل قريب للميت من الذكور لا تعمل بينه وبين الميت أنثى كالأب، وابن الأبن

ب - وعاصب بغيره، وهي: البنات مع الأخوة، وبنات الأبن مع إخوانه أو مع بنى عمه، والأخوات لأمهم أو لأب مع إخوانهم، أو مع الجدة، سواء أعمود أم تعدد في جميع ذلك، وتأخذ العصبة من الإرث ما أبقت الفرائض منه، وتعمل جميع المال إن انفردت

والانفصال في مصطلح (إرث ف ٤٥ - ٥٠).

ج - وعاصب مع غيره، ومن: الإخوات لأبوين أو لأب مع البنت أو مع بنات الأبن، سواء أعمود أم تعدد

وتأخذ العصبة من الميراث ما أبقت الفرائض منه وتعمل جميع المال إن انفردت والانفصال في مصطلح (إرث ف ٤٥ - ٥٠).

عَصِيَّة

التعريف

١ - العصبة في اللغة: الجماعة، والمداينة: يقال: تعصبوا عليهم: إذا تجمعوا على فريق آخر، وفي الأثر: العصى من يمين قومه على الظلم، ولا يخرج للميراث الاصطلاح عن الميراث المسمى^(١).

الفاظ ذات الصلة :

الحصبة :

٢ - الحصبة هي: الأخوة والميرة^(٢)، وفي الأثر: الرجل يقاتل حبة، ويقال: شجاعة، فأى ذلك في سبيل الله؟ قال: من خاتل لتكون كلمة الله هي العليا، فهو في سبيل الله^(٣).

(١) لسان العرب. من القصة

والأثر: العصى من يمين قومه على الظلم، ثمرة في الميراث في الحديث (٣/ ٢٢٥) بهذا اللفظ ولم يرد إلى أي مصدر، وأخرج أبو داود (٣٤١٦/ ٥) عن حميد بن عمار: أطلع أنه قال: قلنا، يا رسول الله، عاصب؟ قال: لا، وإن خشي قومك على الظلم يوزعهم الله من لأمة يملك في الميراث (٦/ ١٥٥)، وذكر أنه جلس هذا الحديث

(٢) من اللغة

(٣) حديث «الرجل يقاتل حبة»



عَصِيَّة ٣

الأحكام المتعلقة بالعصية :

قبل الإسلام - فأسقطها الإسلام ، وحرم

العصية ، وانصهر على الظلم
وقد جاء في الخبر عن رسول الله ﷺ أنه
قال : « انهم أحباك ظالم أو مظلوما ، فقال
رجل يا رسول الله انصره ، قال كان مظلوما ،
أفريب إلا كان ضاما كيف انصره ؟ فقال
تحمده أو نمسه من العلم فإن ذلك
نصره »^(١)

ويجوز المناصرة بين المؤمنين على الحق ،
قال تعالى ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا وَتَوَقَّاتُ بَعْضُهُمْ
أَوْلَىٰ مِنْ بَعْضٍ يَمْشُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيُحَرِّمُونَ عَلَى
النَّفْسِ ٱلْكُفْرَ ۚ ﴾ وهذا ليس ﷻ مية لعصية
مينة جاهلية ، من أبي هريرة رضي الله عنه
قال قال رسول الله ﷺ : « من حرج من
الجاهلية ، ولاقى لجاهلية فإت مات مية
جاهلية ، ومن قتل تحت راية حمية بغضب
لعصية أو يدعو إلى عصية أو ينصر عصية
فقتل مقتلة جاهلية »^(٢)

كما أبطل الإسلام السحر بالأدواء وصائر
الإحداث ، قال رسول الله ﷺ : « ليس بين قوم

٣ - للعصية - بمعنى الدعاء إلى عبادة
العشيرة أو القبيلة على الظلم حرام ، فقد بين
القرآن الكريم عن لعلوا على إثم
والعدوان ، ولم ياتلوا على البر والنعوى
هذا عر من قائل ، « وتعاونوا على البر
والنهي ولا تعاونوا على الإثم
والعدوان »^(٣) ، وتظاهرت الأحاديث على
النهي عن العصية بكل أشكالها وصيورها
العصية لعصية أو لخص أو للأرض ، فقال
رسول الله ﷺ : « ليس مما س دعا إلى
عصية ، وليس من قائل على
عصية »^(٤)

وقال عليه الصلاة والسلام في العصية
لعصية ودعوا دنياهاته »^(٥)

وكانت العصية للعصية وهبتها فامة
كاتب أو مظلومه سائدا في الجيرة العربية

١ - حديثه الصحيح (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)
٢ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)
٣ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)
٤ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

٥ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

٦ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

٧ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

٨ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

٩ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٠ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١١ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٢ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٣ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٤ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٥ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٦ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

١٧ - حديثه من حديث ابن أبي شيبة (صحيح ابن أبي شيبة ٢ : ٢٤٤)

عَصِيَّة ٢. خُصِرَ عَصْفُورٌ

يُفْتَحُونَ بِأَنفُسِهِمُ الدِّينَ مَا كَانُوا، إِنَّمَا هُمْ ضَمَمٌ
حَبَسَ، أَوْ يَكُونُ أَمْرٌ مِنْ لَفْظٍ مِنَ الْحَبْسِ
أَيْدِي يَدْمَدُهُ أُخْرَى بِأَنفُسِهِ، إِنْ أَلْفَ بَدَأَ أُنْعَبَ
عَمَّكَ عَمِّيَّةُ الْحَبَسِيَّةِ، إِيَّاهُ هُوَ مَزْمَرٌ نَعَمِ
وَيُجَرِّدُ شَقِي، النَّاسُ كُلُّهُمْ بِوَادِمٍ وَادِمٍ خُلُقٍ
مِنْ تَوَلَّى (١)

عصر

وحمل الإسلام أساساً لتفاضل التعوى
والعمل الصالح

انظر، صلاة العصر

رَبِّ التَّوْبَةِ، ﴿بِالْحَيَاةِ النَّاسُ بِأَخْلَقَاتِكُمْ
مِنْ ذِكْرٍ وَأَنْتَ رَجَعْنَاكُمْ شُعُونَ وَقَبَالُ
بُنْعَارُكُمْ إِنْ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَانَكُمْ﴾ (٢)

عصفور

يَبْنِي أَلْفَ فِي الْآيَةِ الْعَلَفِ مِنْ جَمْعِ النَّاسِ
شُعُونَ وَبَدَلُ، وَهِيَ التَّعْوِيَّةُ وَالنَّعَاوِي، لَا
النَّاسُ وَالنَّعَاوِي، فَالْعَصِيَّةُ بِأَشْكَالِهَا
لِلْقَبِيلَةِ أَوْ لِلْحَبْسِ أَوْ لِنَوْحٍ تَتَنَاقَى مَعَ
الْإِسْلَامِ (٣)

انظر، أطلحة



(١) حَبَسَتْ أَيْدِيَهُمْ أَوْ أَمْرٌ يَفْتَحُونَ بِأَنفُسِهِمْ
لَمَرْجَةِ التَّوْبَةِ (٧٧١) وَتَلَوْدٌ وَحَدِيثٌ حَسْبُ
شَرِيحَةٍ

(٢) سَبِيحَةُ الْمَجْرَمَاتِ (٣)
(٣) تَحْسِبُ الْحَزَنُ فِي تَحْسِبِ الْآيَةِ ١٢ مِنْ سَبِيحَةِ الْمَجْرَمَاتِ

القصاص، أو الندية، أو الصلح عن من
هتكها

جـ - والعصمة المؤتممة وهي التي يؤتم
عزمتها

٣ - فالعصمة بمعنى الأرب لا تقتل إلا
بالأشياء، والملائكة، وهي منكرة بوجهها الله
مبهم بعضهم من الشيوخ في المحرمات
والمكروهات، وخلاف الأولى، قال تعالى في
حق الملائكة: ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ
رَبُّهُمْ لَكِنِّي يَتَّبِعُونَ مَا يَشَاءُونَ﴾ (١)

والأشياء هم مطعون بعد أنبوه من الدروب
الظاهرة كالنكاح وحيوه، وندوب الباطنة،
كالحسد والكبر والرياء والسعفة وغير ذلك،
لأنه ثبت أن الرسول هو المثل لأهل البيت
يجب الاتداء به في اعتقاداته وأفعاله
وأخلاقه، إذ هو الأسوة الحسنة بشهادة الله
له، إلا ما كان من خصائصه بالسر، وجب
أن تكون كل اعتقاداته وأفعاله وأخلاقه
وأخلاقه الاختيارية بعد الرسالة موافقة لحكمة
الله تعالى، وجب أن لا يدخل في سر، من
اعتقاداته وأفعاله وأخلاقه معتصم به
تعالى، لأن الله جل شأنه أسر الأمم
بالإحسان وبالله قبيحة، بحيث يجب

عصمة

التعريف

١ - العصمة في اللغة: مطلق لنسب
والحفظ، وعصمة لله عده. أن يصفه
بمحطته بما يورثه (١)

وضمن العصمة على عقد النكاح، قال
تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا بِعَصِمِ الْكُفْرَةِ﴾ (٢)
معقد نكاحهم

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي: عن المعنى
المعوى

الأحكام المتعلقة بالعصمة

٢ - تختلف الأحكام المتعلقة بالعصمة
باختلاف طوائفها

أ - العصمة - بمعنى حفظ الله للمكلف من
الدروب مع استحالة وقوعه به
ب - العصمة المفروضة وهي التي ثبت بها
للإيمان وراثته قبيحة، بحيث يجب

(١) لسبب الضرورة نتج المعنى الثاني في شرح حديث

عصمة محارمهم

(٢) سورة المائدة ٦٢

(١) التبريد للدرج

(٢) ميزان العموم ١٤

لَكُمْ فِيهِمْ أَنْزَلَهُمْ حَسَنَةً مِمَّنْ كَانَ يَرْجُو اللَّهَ
وَالْيَوْمَ الْآخِرَ^(۱) وَقَالَ لِي حَقٌّ بَيْنَ يَدَيْكَ
وَقَدْ كُنْتُ نَكْمًا فِي رَسُولِ اللَّهِ أَنْزَلَهُ حَسَنَةً لِي
كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ^(۲) عَدَدُ جَزَائِهِ
بِهِمْ الرَّمْلُ بَعْدَ الرَّمْلَةِ وَالْأَمْرُ بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ
الْمَحْرُومَاتِ أَوْ مَكْرُوهَاتٍ أَوْ اخْتِلَافِ الْأَوَّلَى
لِكَ مَعْرُوفِينَ بِهِ. وَهُوَ سَبْعَانِ لَمْ يَنْهَرْ بِمَحْرَمٍ
وَلَا مَكْرُوهٍ وَلَا اخْتِلَافٍ ذَكَرَ^(۳)، قَالَ تَعَالَى
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾^(۴)، وَبَدَلَتْ
يُسْتَأْذَنُ أَلَّا يُرْسَلَ عَلَيْهِمْ بِصَلَاةٍ وَالْإِلَافُ بَعْدَ
بِوَسْمِهِمْ وَبَعْدَ الْأَمْرِ بِالْإِفْتِدَاءِ بِهِمْ مَعْصُومُونَ
عَنِ الْوُقُوعِ فِي الْمَعَاصِي وَهَذَا مَعْنَاهُ:
وَعَصَمَهُ الرَّمْلُ^(۵)

أَمَّا عَصَمَتُهُمْ فَمِنْ السَّوْءِ فَقَدْ اخْتَلَفَ
فِيهِ، فَصَنَعَهَا قَوْمٌ رَجُوزًا تَحْرِيصًا،
وَالصَّحِيحُ تَنْزِيهِهِمْ مِنْ كُلِّ عَيْبٍ لِأَنَّ اللَّهَ
قَبْلَ صِفَتِهِ بِالْبُيُوتِ عَلَى رُجُوعِهِ.

فَهُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كَلْفٍ بَعْدَ مَطْلَقِ
شَرْعٍ مَا عَصَمَهُ فِي حَقِّهِ غَيْرَ وَارِدَةٍ لِأَنَّ
الْمَعَاصِي وَالْمَعَالِمَاتِ زَمَّ تَنْصُورُ بَعْدَ وَرُودِ

(۱) سوره انفصاف

(۲) سوره الاحزاب

(۳) شرح مرقه الروضه للمحققين ص ۲ ۱۳۵

المرصعه من مرقه، انشده لقصه عيسى ۴۲

۷۱۶ وفتحه زهده

(۴) سوره الاحزاب ۲۸

(۵) لغه در السامه

الشَّعْرَ وَالتَّكْلِيفَ بِهِ، وَالْمَعْرُوفِينَ بِهِ
يَكْلَفُ، فَلَا عَالَ لِحَثِّ لَعْنَةٍ أَوْ عِلْمَةٍ،
لِأَنَّ الدُّعَا خَالِيَهُ مِنَ التَّكْلِيفِ، يَكْرَهُ حَلُّهُ
عَنْهُ الرَّمْلُ وَصَفَاءُ بِنَسَبِهِ وَسَمُو رُوحَهُ
مُقْتَضَى أَنْ يَكُونَ مُتَوَجِّهًا بِمَا يَنْبَغِي لِرُوحِهِ، فِي
اِخْتِلَافِهِ بَيْنَ صَلَاتِهِ وَأَمَانَتِهِ، وَلَمْ يَنْهَرْ عَنْ
اِزْنِكَافِ الْفَضَائِلِ الَّتِي تُشْرَعُ عَنْ الْعَمَلِ
السَّامِيَةِ، وَالْفَضَائِلِ الْمُسْتَقِيمَةِ

وَمَا أَنْ يَكُونَ قَبْلَ صَلَاتِهِ مَدَّ كَلْفٍ
بِشَرِّ رَسُولٍ سَابِقٍ، كَمَا طَعَنَ عَلَيْهِ السَّامِ
حَيْثُ كَانَتْ تَأْلُفَ قَبْلِ بِنَسَبِهِ لِإِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ
السَّلَامُ، وَكَأَنَّهُ هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَرْثُومٍ
قَبْلَ أَنْ يُوْحَىٰ بِهِمْ نَسَبُهُ، هِيَ هَذِهِ الْفَتْنَةُ
لَمْ يَشَأْ فِي عَصَمَتِهِمْ فِي هَذِهِ الْفَتْنَةِ دَلِيلُ
قَاطِعٍ، وَلَكِنْ مَبْرَأَةُ الْأَكْبَابِ، الَّتِي أَثَرَتْ عَلَيْهِمْ
قَبْلَ بِنَسَبِهِمْ تَشْهَدُ بِأَنَّهُمْ كَمَا مَنْ أَعَدَّ لِلنَّاسِ
عَنِ الْمَعَاصِي كَيَاثَرُوا وَصَدَّقُوا^(۱)

وَالْتَفَصِيلُ فِي مِصْطَلَحِ (بَيْنَ)

۲ - اَلْمَعْصَمَةُ بِالْمَعْنَى لِنَفْسِهِ. وَهِيَ الشَّيْءُ
يُسْتَأْذَنُ لِإِسْتِثْنَائِهِ مِنْ جَمَاعَةِ، مَحْبُوثٌ لِحَقِّ
الْقَضَايَا أَوْ الدِّيَةِ عَلَى مَنْ هَتَكَهُ، فَهَذَا
تَبَيَّنَ بِالْإِسْتِثْنَاءِ بِالنَّظَرِ بِالشَّهَادَةِ لِمَنْ نَظَرَ
بِهِمْ عَصَمَ دَعَا أَعْلَى^(۲) لَمْ يَكُنْ عَصَمًا وَفَرَا قَالَ

(۱) روح جبره النبوه، حبس و القصد معاصي عيسى

۷۹۲ واعداد

(۲) ابن حنبل ۲ ۳۳۰ وفتحه ۲ ۲۶ ۳۶۱

فلا تهرس العهد . يؤثروا على دماءهم
ولمواهم وعواصمهم ، وعلى إمام حمايتهم من
كل من رز بهم سوءاً من مسلمين ،
وغيرهم ، فلا تظنوا في عهدهم ولا يؤدبون^(١)
والانفصال في مصطلح (أهل الدماء) و
١٩ وبعدها (ومصطلح (عهد)

٥ - والعصبة بالنفس الثالث ، وهي العصبة
للموتة ، وهي التي يتم من هتكها ولا يجب
عليه قصاص ولا دية ولا ضمان ، قتل من
معها من نكاح من أطفال العربيين وضانهم ،
وقتل اقرب شرك ، مائة قتله ، ولكن
لا قصاص عليه ولا دية ، بل عليه انتوبة ،
ولا استدراك^(٢)

العصبة لـ النكاح

٦ - العصبة وإن كتب لـ الأصل بمعنى
نفس والحفظ ، لا أن تطلق مجازاً هي
النكاح ، قال تعالى ﴿وَلَا تُنكِحُوا أُمَّهَاتِكُمْ
الَّذِينَ فِيكُمْ﴾^(٣) حال مفسر ، أفراد بالعصبة
هذا النكاح ، وقالوا ولمعنى لا تنكحوا
بزوجانكم الكافرات فليس بكم زبهي

٦ - إلى لا الله عصموا مني دماءهم
ويرواهم^(٤) ، ولولته : (كل الدم هل
المسلم حرّم دمه يقاتله وعرضه)^(٥) فمن
قتل مسلماً معصوم الدم ضمن مائة
توالدية رر مصطلح (معاصر) (ديان)
ف ١١ وبعدها

ومن أخذ ماله أو نكح مملوك ، قال
تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ
بِأَلْفِ﴾^(٦) مصطلح (صالح) ف ٧ وبعدها
ومصطلح (عصب)

وتبت هذه العصبة لأنها بأهل يحمل دمه
بمقدّم ، أو عهد أو مجرد أدب ، ولولي حاد
المسلمين ، حاد في لأمر دالا من ظلم
معها أو انتقصه أو كفه دوى ضافته أو أحد
من شها ينهم طيب نفس دنا حقيقه يوم
القيامة^(٧)

(١) طلب قوله ظاهر لا إلى لا الله عصموا مني دماءهم
ويرواهم
المسلم حركي (منع ماري ٤ ٢٥٠) من عليه
غيره ، أخرجه مسلم (٥٣١١) من رواية حازم
(٢) حديث (قال قتاد بن ربعي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال :
والعصبة)

أخرجه مسلم (٢١٨١) من حديث أبي هريرة
(٣) سورة نساء ، ٢٩
(٤) حديث (قالوا من ظلم معصوماً أو معصومة
مصرعه أو دلو (٢ ٢٧) ولا . أخرجه في المقاصد
صحة (٣٩٢) من رواية ١٥٧ - ١٥٨

(١) في الحاشية ١٦٦/٧ حاشية ابن خلدون ١٦٦/٧ - ١٦٦/٨

(٢) من مصدر ٢٦٥ - ٢٦٦/٢ لحسن (المعبري
٢٨ ١ - ٢٨ ٢) في الحاشية ٢٦٦/٨

(٣) سورة النكاح ٢

الرجل لمرأته في تطليق نفسها، فيكون له حق الطلاق، أي حل عقدة النكاح وإنهاء العصمة والتقصير في مصطلح (تعويض) ٩ - ١٣ .

ب - لشرط الزوجة أن تكون العصة بيدها

٩ - نص فيها المجعية على أن الرجل إذا نكح امرأة على أن أمرها بيدها صح إذا ابتدأت امرأة فثالثت رجعت نفس ملك حل أن أمرى بيدي أطلق نصي كلها شئت، فقال الزوج غبت حاز النكاح ويكون أمره بيدها، أم لو بدأ الزوج طفل مزوجتك على أن أمره بيدك فإنه يصح النكاح ولا يكون أمرها بيدها، لأن التعويض يقع قبل الزوج ور يتعلق عليه يقع التعويض قبل أن يطلق الطلاق^(١)

وقال المالكية لو شرطت المرأة عند النكاح أن أمرها بيدها حتى أبت جميع النكاح قبل المدخول وثبت بعد هذا في النكاح رضى الشرط فلا يعمل به لأنه شرط محل^(٢)

عصمه ولا علاقة بوجبه، ومن أين عباس رضى الله عنها، قال: من كتب له امرأة بآفة بمكة فلا تعد من مسائه، لأن أسلاف الذلرين طلع عصمتها منه فلا يصح نكاح غناسة، ولا نكاح اختها^(٣)

اتصال عصمة النكاح وجبه .

٧ - تمنع عصمة النكاح بفسخ أو صلاق، أما الفسخ فيكون لأسباب، كالردة والموت ونحوهما

وتعمل ذلك في مصطلح (ردة) ٤٤، وجب وفسخ

وأما يطلق فالأصل أن الزوج هو الذي يملك حل عصبه النكاح، لأن الرجل هو الذي أسس إليه ابتداء الطلاق في قوله تعالى ﴿وَالْيَتِيمَ الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا طَلَقْتُمْ نِسَاءَكُمْ فَطَلِّقُوهُنَّ لِمَ يَبْدِئِينَ^(٤)﴾ وخبره^(٥) إسماعيل طلاق لمن أخذ بالساق^(٦)

لكن الزوجة - استثناء من هذا الأصل - قد تملك حل عصبه النكاح وذلك في .

١ - تعويض الزوج رجته في التطليق
٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه يجوز أن يفرض

(١) نصير القريض ١٨ ٩٥ ٦٦، وفي نشر ٣١١/٢

(٢) سورة طلاق ١

(٣) حبيب وأما الطلاق في المسك بالساق

خرج أبو حنيفة (٢٧٢) من حديث أبي حنيفة

ورسخت بإسناد أحمد بن حنبل في صحيح الرجاء

(٤) (٢٩٨/١)

(١) ج: عباد ٢٢ ٢٨٨/٢ والناظر في الحديث ١ ٢٧٣

(٢) الفرج المصير ٣ ٢٩٦

منه جرح يعض العنق أرض جرح منجى
عليه، والضمير يكون حكيمه عدل، يذرها
أهل الحرة، كما هي القاعدة في الفروع التي
لا يكون فيها لرض مقدر^(١)

٣ - وحذف الميم في 'إد' عض نسل
العضوص منه صمم 'المعضر' -
العض من هل فيه صمت ثم لا^(٢)

ذهب جمهور القضاة - (الحنفية
والشافعية والحنابلة، وهو روي عن المالكية)
إلى أنه لو عض رجل يد آخر فله جرح من
فيه، فإن جرحه فوفقت له العاهر فلا
صيانة فيها^(٣)، ثم روي عن ابن كعب أنه
كان في اجير، فقاتل يسأل صهر أخوها
يد لأخر، قال: لا تفرغ المعصوص يده من في
العض فاسرع إحدى شتيه، تأتيا السر^(٤)
وأهضر ليمه، قال عطاء: وحيت أنه
قال: قال أنس بن مالك: وألهذع يده في فرك
نفضيهما كأنها في في فعل بضمها^(٥)،^(٦)

عَضَّ

التعريف

١ - العض في البعثة: السند على الشيء
مألمس والإسالة به تنزل عضضت
اللفضة، يعصص بناء وسبها عض إذا
أسكبه بالأسنان، كذلك عض الفرس عن
طاعه، ومنه قوله بديل: **عَصَا عِيَكُمْ**
الْأَيْمِلُ مِنْ لَعِبِهِ^(١)

وفي حديث فذ أنس بن ينج: وعصمكم
سني وسنة الخلد، الرائد بين فهدين من
بعدي عصوا عليها^(٢)، أي الرمها ومنكروا
ها

ولا يخرج استعمالها لهذه الكلمة
عن هذا المعنى

اشتكم الإحمال

٢ - لو عض إنسا آخر يفر حتى^(٣) وحصل

(١) الفصحى: عضض جرح

(٢) من يعض ١٩

(٣) من يعض ١٩

أخرجه بسنن ١٩ (١٩) من حديث أنس بن مالك
سنداه وقال: حديث حسن صحيح

(٤) وفي: في غير حاله يعض من العض لا يجوز بدل في جر
العض (بجاء منه) رويته ٨ (١)

(١) مؤخر: ١٥٥٥ - ومنه: الفصحى: ١٣١

ويؤخر الإكمال ١٦٧ - (وهو: الفصحى: ١٥٤)

والفصحى: ١٥٤

(٢) مجمع: ١٥٤ - (وهو: الفصحى: ١٥٤)

(٣) ١٩٧ - (وهو: الفصحى: ١٥٤)

أخرجه بسنن ١٦٧ - (وهو: الفصحى: ١٥٤)

١٣١

(٤) جليل: ١٥٤ - (وهو: الفصحى: ١٥٤)

أخرجه بسنن ١٦٧ - (وهو: الفصحى: ١٥٤)

كانت مهددة، وهو ظاهر الحديث، هـ^(١).

ولو تنزهنا في إمكان الدفع بليس عما دفع
به صنف المعضومين إليه، كما نفيه القول
عن الأذوى^(٢)

والشهور عبد الملكية أنه إذا عطفه فل
المعضومين يده فقلع لمعضومين استأنه
العاص فقلع الصها^(٣)

ففي رواية النسائي^١ فانزعج منه من فيه
فدلت عليه، منحصرا إلى رسول الله ﷺ،
فقال: وبعض أحدكم أشاء كما بعض
القول لأدبه له^(٤).

ويستدل ابن قنطار لعدم الصها بأنه
عضو نافع ضروريه ففتح شر صاحبه فلم
يضم، كما لو صال عليه فلم يمكنه دفعه
إلا بقطع عضوه^(٥).

وليد للشافية عدم الصها بها إذا أغتذ
للمعضومين في التخلص بالأسهل فالأسهل،
كما في القاعدة في دفع الصائل، حيث
قالوا لو عصت يده أو غيرها جلعها
بالأسهل من ذلك لحيه أو ضرب شدته، فإن
حجز عن الأسهل فلعها ففقطت أستاذته
قودر^(٦)

فقال الشريسي الخطيب: فلو عدل عن
الأحب مع إمكانه ضم، وهو قول
الجمهور، قل الأذوى^٢ وإطلاق الكثيرين
يقوم أنه لو مل يده ابتداء ففقطت أستاذته



١ (٢١/٩) من حديث يعل بن أبيه ولفظ استأذنى.

والمثل الثاني لأبي لهذه ٣٢٤٨

٢ (٢١) حديث بعض أحدكم أشاء أي بعض الضلع

لنفرجه النسائي (٢١/٨) من حديث هروان بن حصيرة

وهو في البحري (فتح القدير ١٢/١٩٩) وسلم

(٢١/٢)

٣ (٢١) بعض أبي قتادة ٣٢٤/٨

٤ (٢١) معنى المحتاج ١٧٢/١، ورواه محتاج القوس ٢٦/٨

(٢١) معنى المحتاج ١٧٧/٢

(٢١) عنه المحتاج ٢٦/٨

(٢١) بولس الإكليل ٢٦٧/٢

مقبول، فإن امتنع انطلقت الولاية إلى غيره
لكن الفقهاء استلصوا بهيئتنا فنقل إلى
الولاية، فعند امتنع المصلحة والمالكية
- عند ابن القاسم - وفي رواية عن أحمد أن
الولاية تنقل إلى السلطان بقول النبي ﷺ
«سبوا شجرهم والسلطان ولي من لا ولي
له»^(١) ولأن الولي قد امتنع طلبها من حي يوجه
عليه يعرف السلطان مقامه لإزالة الظلم، كما
لو كان عليه دين وصح من فضته
وروى ذلك عن عثمان بن عفان رضي الله
تعالى عنه وشريح، لكن ذلك مقيد عند
المشايخ بما إذا خلا العضل دور ثلاث
مرات

وأذهب عبد الحامد أنه إذا عطل الولي
الأقرب سلب الولاية إلى الولي للأبعد، من
عليه أحمد، لأن تعذر التزويج من جهة
الأقرب يملكه الأبعد كما لو حرس. ولأنه يمس
بعض العضل فنقل الولاية عنه، فإن عطل
الأول - كلهم زوج الحاكم، وأما حول الشيء
بين السلطان وولي من لا ولي له فيحمل
على ما إذا عطل الحاكم - لأن قوله «فإن
استجدوا» صميمه جمع ينال الكل



(١) مدائع الفقه ١ - ٢٤ - ٢٤٣ والسر ١ - ٢٢١
وابن علقم ١ - ٢١٢٢٢ - ١٠٠ والندوي
١ - ٢٢ - ١٢٢٠، وأما الفتح ١ - ٢٢٢
المدائح ١ - ٢٢٢/٢ وكشاف الفتح ١ - ٢٢٠ - ٢٢١ والشمس
١ - ٢٢٢/٢

(٢) حديث جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ
«من استجدوا مني فليكنوا مني»
في بعض النسخ

وغير كل شيء، متناهٍ وشأنه وجانبه، كمثل
تصل (١) وتكون صلاة طروق النسيء (٢)
والجمع أحرف (٣) يطلق على واحد من
أحرف الدين (٤)

فمن هذا المعنى الأخير لحرف أحصى
من العصو.

الأحكام التي تضمن بالعصو

٣ - عصو الأدي له أحكام فقهية مختلفة.
كوجوب طهارته في الوضوء والغسل وجمعه،
والسج عليه وسجود، وكوجوب الفجر من أول
الطبخ في الحياض عليه، وقطعه في السرقة.
وحكم غسله بالصلاة عليه ودفعه في وحد
مبداً في لمركه أعدها

ومصل هذه الأحكام فيما يلي

أ - الشهادة على المصو المنقطع

٤ - من فرائض بوضوه غسل أعضاء الوضوء
إذا كانت لثمة سليمة، أما إذا كانت
مقطوعة، فمن مسئلة تفصيل

فلو قطع بعض يده استبرأه، أو رجليه
وجب غسل ما فيها إلى المزمز أو تكعب
نقاء جبهه من عن العصب الموضعي عليه،

عَصُو

التعريف

١ - عصو بالضم والكسر، في اللغة كل
عظم دافع صلب، سواء كان من إنسان أم
حيوان

وأصل الكلمة بمعنى القطع والتفريق
يقال عصى الشيء، فرقه وورعه
والعصاة المقطعة والفرقة وفي سبيل
﴿جَمَعُوا الْقُرْبَانَ عَصِيْرًا﴾ (١) أي أحزاء
متفرقة، فصاروا يجمعون ويكفون ببعض (٢)

ويطلق العصو على حرا صلب من مجموع
الخشب سواء كان من إنسان أم حيوان
كأيد والرجل والأذن

وأنخرج لحي الاصطلاح عن المعنى
المتعارف (٣)

الألفاظ ذات الصلة

الطرف

٢ - أحرف، ألهجة والقدح من الشيء،

(١) سورة التوبة، والماء من تحت يده

(٢) سورة الحجر ٩

(٣) معجم لحي ٢٩

٤١ - في الفقه ٣٣٧

١ - سورة مائدة

(٢) سورة مائدة، وسورة التوبة

الساقيين بمسلا، أما المرفق فهو من
الدرعين وقد أتى عليه النقطع فلا
يغسل^(١)

ب - الطهارة على المضمون المرقن في الغسل

٥ - تمتع الذنهاء على أن من خلق له عضو
إياه، كالأصبع زائدة أو يد زائدة، في محل
الفرص وحسب غسله مع الأصبع، لأنما ياتة
فيه، فتلحق حكمه^(٢)

واحتسبوا فيه إذا بست الزائدة في غير محل
الفرص، كالإصبع أو الكعب من العضو أو
الكعب، فقد الحنفية وتشافعية، وهو قول
القاضي من مخالفة ابن ماحدي من هل
الفرص يجب غسله، وإلا فلا يجب

وهذا بالكعبة لو غسنت له كف
بمكب، ولم يكن له يد غيرها يجب غسله،
فإن كان له يد سواء فلا يجب غسل الكعب
إلا إذا ست في محل الفرص، أو في عيه وكان
له مرفق، فعلى المرفق، لأن حكمه اليد
الأصية فإن لم يكن له مرفق فلا غسل ما لم
يجز لعل عرضي^(٣)

والأصح عند الحنفية أن المضمون الزائد

فكل عضو سقط بعضه بعلق الحكم ساقية
غسلا ومسحا^(٤)

أما إذا قطعنا من فوق المرفق أو الكعب
سقط الغسل، ولا يجب غسل باقي عضده،
لأنه ليس على العرض^(٥)

لكن الشافعية قالوا تدب غسل باقي
عضده، فلا يجب الغسل عن طهارة^(٦)

أما إذا قطع من المرفق، بأن سل عظم
الذراع ويقطع العضدان للسمان برأس
العضد، فيجب غسل رأس عظم العضد
على المشهور عند الشافعية، وهو المنع
عند الحنفية، لأن غسل العظمين متلازمين
من الذراع والعضد واجب، فإذا زال أحدهما
غسل الآخر^(٧)

وهذا لما ذكره لا يمسس أطبع المرفق
موضع القطع، إذ قد أتى عليها النقطع،
بحال أطبع الرجلين، قال الخطابي في وجه
الغفرية نقلا عن ابن القاسم الكلباني
الطحا، يهبط حد طوبوءهما عندان في

(١) فتح القدير مع المصنف، ١١٢، ١١٣، وتحتوي ص ٤٦١
وصحبه للمؤرخ مع الترتيب الكبير ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١

وكانت أقل من نصفه فإب لا تعمل ولا يصل عليها ، قال النذير في تعليقه لأن شرط العمل وجود بيت ، فإن وجد نصفه ماتكم للمطالب ، ولا حكم للمسير^(١) .

١٠ إذا وجد أكثر من نصفه ولو لا رأس ، فإنه يعمل ويص عليه حد اختبائه ، احتسرا للمطالب^(٢) .

وقد المالكية : لا غسل دون ابن ، يعني دون ثمنى الجسد ، فإذا وجد نصف الجسد أو أكثر منه ودور الكثير مع رأس لم يغسل على المتمد^(٣) .

ذهب الشافعية ، وهو المذهب عند الحنابلة ، إلى أنه لو وجد عضو مسلم علم موته بغير شهادة ، ولو كان ظهرا أو شعرا صلى عليه بقصد الحطة ، وذلك وجوب يعد حسبه ، كما ورد عند الشافعية^(٤) ، وقال ابن قدامة قال أحمد : صلى أبو أيوب على رجل ، وصلى عمر على عظام بلشام ، وصلى أبو عبيدة على رؤوس بالثم ، ولأنه بعض من

إذا كان في غير عن العرص ، كالمضد لو الفكب لم يجب غسله ، سواء أكان بصيرا لم طويلا ، لأنه في غير محل النقص فأسبه شعر الرأس إذا برز على الوجه^(٥) .
وتفصيل ذلك في مصطفىح - (وصفه)

جد - العضو الباق .

٦ - انعضو اذال ، إما أن يكون من الإنسان لو يكرب من الحيوان ، ولنا اثنانين إما أن يكون من لحم أو من عيب وقد ذكر المعتمد أحكام كل حالة في مواضع مختلفة لم يابل

أولا - العضو بيان من الإنسان اعم

ذهب الفقه إلى أن العضو بيان من الإنسان اعم يعني بغير غسل وصلاة ولو كان ظهرا أو شعرا^(٦) .

ثانيا - العضو بيان من الإنسان الميت .

يرى جمهور الفقهاء (حنابلة ومالكية ، وهو قول عند الشافعية) أنه إذا وجد رأس ميت أو أحد شقيه أو أعضائه الأخرى

(١) انظر في هذا ٣٣١

(٢) حاشية ابن عديم ٥٠٠ والضموري ٥٢٠ .

المطابق ٢١٩ والفيلسوف ٣٣٨ ، وهذا لصاح

٣٤٦ ، وهو الصحيح ١٠٨ ، ونحوه لأمير

١٠٠ ٢٠٠

(٣) سبب من سبب ١٠٨١ ، ومطالب المختار ١٠٨١ .

بببب بلو ١٠٨١ ، والسيرى مع الترج الكبير

٢٢٦

(٤) بر عظمي ١٠٨١

(٥) شرح الكفر بامام القبور ٢٠٠

(٦) شرح المصنف ٣٢٨ ، والمسير ٢٢٦ ، والفتاوى

١٠٨ ٢٠٠

وفي الاصطلاح المصنف، ويشمل ما يهرسه الإمام في بيت المال للمستحقين وغيره من الشروعات كالنوع والمجبه وصدقه التطوع وغير ذلك مما يدفع بلا مقابل قال الرابع: يقال للعطاء الجاري رزق ذهب، كذا لم ذهباً، وللصبي، ولا يصل إلى الحقوق، ويتدرج به^(١)

وهو لحمية بين إعطاء والرزق، فقالوا للرزق، ما يهرس للرجل في بيت المال بعد الحاجة والكفاية، مشاهرة أو مهادنة، وإعطاء ما يهرس للرجل في كل سنة لا يقتر الحصة على نصيبه، وهما في أمر الدين، وفي هو لحم، الإعطاء ما يهرس للعنسل، والرزق ما يجعل لفقراء النسي في بيت المال وإن لم يكونوا مقاتلين^(٢)

الأحكام الخسفة بالمعطاء

أولاً: المعطاء من بيت المال

بصرف المعط، من بيت المال لأصناف

١ - أعضاء الخيش

ذكر السديد وأبو يعلى أن الإتيان في

الديون يعتبر بثلاثة شروط

٢ - الأول: الموصف الذي يجوز به الإتيان في

عَطَاء

استعرف

١ - المعطاء: يُمَدُّ، ويُقصر. مأخوذ من أعطى وهو النزل، يقال: أعطى عصى، أعطى خاتمه، وفي الأثر وأرسل لها أعطى الرجل عرساً لم يقرضه^(٣) أي سلوه بالدم وجنوه، وهو في اللغة اسم لما يعطى به، والجمع عطايا، وأعطية^(٤)

وفي الاصطلاح اسم لما يهرسه الإمام في بيت المال للمستحقين^(٥)

الأنواع ذات الصلة

الرزق

٢ - الرزق: وهو بالكسر مأخوذ من رزق بالعط، وهو لغة ما يتبع به، والجمع أرزاق

(١) حديث: روى ابن جرير عن رجل من بني

عمره: قال: قال رسول الله: من سألني عن رزق

بالحق، من رزقي، قال: لا أعطيك، قال: من سألني عن

هو: وذكره القسري في المصنف ٢/٣٤١ وقال: روى

أحمد بن حنبل: روى أحمد بن حنبل

(٢) قال العرب: من أعطى، أعطاه، أعطى

(٣) من عطاه، ١١٦٢

(٤) قال جرير: من أعطى، أعطاه، أعطى

(٥) ابن جرير ١١٦٢

الديوان، ويعاين فيه خمسة أوصاف

الوصف الأول: الميزان لأن الميزان من جنة النيزاري، والأنبياء علم بحر إثباته في ديوان الجيش ويجري في عطاء اندراري

الوصف الثاني: الحربة، لأن الملوك لم يده، فكان داسلا في عطائه وهو عاروي من عمر رضى الله تعالى عنه. وصاحبه به الشافعي، وطاهر كلام أحمد في رواية السرخسي، وذكر حديث عمر قال، وما من المسلمين أحد إلا وله في هذا المال نصيب، إلا هذا ممدود

وأستقل أمير حبيبه اعتبار الحربة ويجوز أفراد أمير ممدود في ديوان لقائله، وهو رأى أمر بكر رضى الله تعالى عنه

الوصف الثالث: الإسلام، ليدلج على الله باعتقاده، ويؤشّر مصلحه وجهه في ديوان الجيش الذي دس في بحر، وإلى أوله مسلم سبط وهذا ليس قرب أحد لأنه مبع أن يستعان بالذكور في مخرجه

الوصف الرابع: السلامة من لافلت الملقاه من القتال، فلا يحل أن يكون رما ولا أهمل ولا قطع، ويجوز أن يكون أحمر أو أصفر، هذا الأخر هو كمال فارس أتمه

(١) ذكر عمر داسر سليمان أحد ٦ وله

الخروج به أحد ١٢ ويصح مثله أحد بكر في عهده للمسلم (٢٨٦)

ورد كان رجلا، يشب

الوصف الخامس: أن يكون فيه إقدام على الحرب ومعرفة بالتقاء، من صحت قوته في الإقدام أو قلت معرفته بالقتال لم يجر إثباته لأنه ممدود لاهو صخر عنه

هذا فكانت هذه الأوصاف في شخص كان إثباته في ديوان الجيش مرفوعة على الطلب والإيجاب، فطلب منه إذا تجرد عن كل عمل والإيجاب من أول الأمر إذا دعت لخاصه

ورد كنت في الديوان منهوور الاسم فيه القدر لم يحس أن يحل به أو يحب، فإن كان من المستورين في سائر حل دعت، لئلا تفسر الأسماء أو يدعى وقت عطاء، وصم إلى عقيب عمه أو عريف له ليكون مأخوذ حركة

الثاني: السب الذي يمتد في الترتيب

٤ - إذا أثبت المستحقون في ديوان الجيش اعتمد في ترتيبهم وجهان أحدهما عام، والاخر خاص

فأما العام - فهو ترتيبه بمقابل والأحسن حتى نميز كل قبلة عن غيرها ولكن حسن عن حاله، سكرت دعوى الديوان على سب واحد معترف بالنسب برول به التنازع

(١) لا يحكم بسلطه به في ديوان من ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩،

معتبر بالكفالية حتى يسمى بها عن النصارى
مراداً بقطعة من حيلة البيضة .

والكفاية معتبرة من ثلاثة أوجه -

أحدها: عند من يملكون من الدوازي
والزوجات والأخدم وغيرهم ، فيزاد ذو الولد
والزوجات من أجل ولده وزوجاته ، ويزاد من
له عدم لمصلحة الحرب أو للمصلحة في بلدين
بمثله حسب منزلتهم في كفايته . ويولى
حاله في مروهه وعادة البلد في قطعهم
ولمؤنة

الثاني: عند ما يربطه من الخيل والظهور
فيزاد ذو الفرس من أجل حربه وكذلك
في الظهور

الثالث: الموضع الذي يحله في العلاء
والحرص لأن العرصي الكفاية .

وبمراعاة هذه الأمور الثلاثة المبصرة في
بيان الكفاية تلحق التهمة ، فيكون ما يقرر في
عطائه ، ثم يحرس حاله ، فإن زادت رواتبه
الأساسية زيد ، وإن نقصت نقص ^(١)

٦ - وإن اتفق مشور في ديوان البلد في هذه
الرجوع الثلاثة وتجاوزوا في غيرها كالسفن إلى
الإسلام والعلاء به وصير ذلك من الخصال
فقد احتسب المعناه في جوار التخصيص بسبب

والتمتع به ، وإن كانوا عرباً مرتين وباللهم
بالقرى من رسول الله ﷺ كما فعل عمر
رضي الله تعالى عنه حين هزمهم ، فيكون
سواهم فكل الترتيب ، ثم من بينهم من
أقرب الأسباب إليهم من قرى ، ثم
الأقرب ، ثم سائر القرب ثم العجم ، وإن
كانوا جميعاً لا يجهلون على تكثري
يجمعهم عند هذه السبب أمراً ، إما أحاس
وإما بلاد ، فإن تجاوزوا بأحدهما وكان لهم
سابقة في الإسلام ترتبوا عنها في الديوان
وإن لم تكن لهم سابقة مرتب بالقرب من ولي
الأمر ، فإن تساوا في السبب إلى طاعة

وإن الترتيب الخاص: هو ترتيب الواحد
بعد الواحد ، فترتب كل منهم بالأسبقية في
الإسلام ، فإن تكافؤوا في الدين ، فإن تفاووا
فيه في السن ، فإن تفاووا فيه في الشجاعة ،
فإن تفاووا فيها في الأمر بالخيار بين أن
يرتبهم بالقرعة أو يرتبهم على رأيه
والجهد ^(٢)

الثالث: الخصال الذي يقرر به التمتع

٥ - تقدير المعنا ، لمن يثبت في ديوان الخلد

(١) الاحتكام السلطان لليهودي ٢٠١/٢٠٢ ، الاحتكام
السلطانية لأبي بكر ٢٢١-٢٢٢ ، المص ١ ٤٩٤ ،
فيها الخلع ١٣٩/٩

(٢) الاحتكام السلطان لليهودي ٢٠١/٢٠٢ ، الاحتكام
السلطانية لأبي بكر ٢٢١-٢٢٢ ، المص ١ ٤٩٤ ،
فيها الخلع ١٣٩/٩

له عمر لا يحمل من قاتل رسول الله ﷺ
كفن قاتل معه

وما وصح عمر رضي الله تعالى عنه الشهبان
فصل بالمبايع، صرح لكل واحد عن شهد
بذر من المهاجرين الألبين خمسة آلاف درهم
في كل سنة،^(١) وأربعة مئة، وأحق بهم
المسلمين والعس والمسلمين رضوان الله تعالى
عليهم لمكانهم من رسول الله صلى الله عليه
وسلم، وصرح لكل من شهد بذر من
الأنصار أربعة آلاف، ولم يصرح على أن
بذر مئة، ولا أرواح النبي ﷺ، وصرح لم
هاجر قبل الفتح ثلاثة آلاف، ولم أسلمه
الفتح ثلثي درهم، وصرح ثلثي أمدان
من أبناء المهاجرين والأنصار كفرائهم
مسلمين الفتح

وصرح بعمر بن أبي سلمة المحروص
أربعة آلاف درهم، لأن أمه أم سلمة (ج
النبي ﷺ)، فيما قال له محمد بن عبد الله بن
جحنى لم يغفل عمر عليا وقد هاجر بأزاه
وشبهوا بذر^(٢) قال، أفضله لمكانه من رسول
الله ﷺ قلبات المعنى يستحق بأن مثل ثم
سنة أهـ

هذا التمام، تبعاً لاختلاف الصحاح
رضوان الله تعالى عليهم في ذلك

هذا كان أبو بكر رضي الله تعالى عنه يرى
التمسوة في العطاء ولا يرى التفضيل
بالسنة، وكذلك كان يرى على رضي الله
تعالى عنه في عطايته، وبه أحد مالك
والشامي، صرح الشيخ زكريا الأنصاري
بأنه لا يزداد أحد منهم - أي من المرفقة - نسب
عريق أو سبق الإسلام والمهجر وسائر
الخصب المبرومة وإن اتسع المال، بل
يشتركون كالإرث ولعمري أنهم يعطون
سبب رصدهم للجهاد وكلهم من صلون
له

وكذا رأى عمر رضي الله تعالى عنه
التفضيل بذر بذر في الإسلام، وكذلك كان
رأى عثمان رضي الله تعالى عنه بذر، وبه
أحد أبو صبيح وأحمد^(٣)

وقد باشر عمر أما بكره رضي الله تعالى
عنه - حين سوي بين أنس فقال أنس
بين من هاجر المهاجرين رضي الله
وبين من أسلم عام الفتح حوب الصنف^(٤)
فقال له أبو بكر إنما عطلوا لله، وإليه اجوزهم
عنى الله، وإني أريدوا دلو بلاخ المراك، فقال

(١) الزهر، ٤٠٠ درهم الدرهم، حـ ١١٠

السنة الثمان الفتح حـ ١١٠ درهم
بذر قال كان حقه المدين حـ ١١٠ درهم لأن
قال عمر لأصله من ثم بذرهم

(٢) أنس أصح - ١٠٠ درهم - ١٠٠ درهم - ١٠٠ درهم

التمسوة بذر بذر ٢ حـ ١١٠ درهم
بذر حـ ١١٠

لكنه لا يجوز ومن اشبع المال: لا يمول
بيت المال لا يوصع الا في الخلق واللازمه^(١).
وقت العطاء -

٨ - ويكون وقت العطاء بمشيتي في ديوان
الحسد معلوما يوقعه الخيس عند
الاستحقاق، وهو معتبر بالوقت الذي سبق
فيه حقوق بيت المال، فإن كانت تستوفى في
وقت واحد من فائده جعل العطاء في رأس
كل سنة وإن كانت تستوفى في وقتي جعل
العطاء في كل سنة مرتين، وإن كانت تستوفى
في كل شهر جعل العطاء في رأس كل شهر،
ليكون حال مصرعها إلى المستحقين عند
حصصه فلا يحس عليهم إذا اجتمع
ولا يطالبون به إذا تفرق.

وإذا تأخر العطاء عند استحقاقه وكان
حاصلا في بيت المال كان للمسحقين
مطالبة به كالدين استحقه.

وإن أعوز حيث أداى لعموم أطلق حقيقته
أو أعوز حيث أداى لعموم أطلق حقيقته
أو أعوز حيث أداى لعموم أطلق حقيقته
وليس له مطالبة بل الأمر به كم ليس
بصاحب الدين مطالب من غير بهمة^(٢).

ومرض عمر رضي الله عنه لأسماء بن زيد
رضي الله عنها أربعة آلاف درهم، فقال له
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما: فوصب في
ثلاثة آلاف درهم ووصب لأسماء أربعة آلاف
درهم وقد شهدت ما لم يشهد أسامة، فقال
عمر: يتيمته لأنه كان أحب إلى رسول الله ﷺ
منك، وكان أمية أحب إلى رسول الله ﷺ من
ابنته.

لم قرص للناس على مديهم وقرصهم
لغيرهم وحيادهم، وقرص لأهل الخيس وليس
لغيرهم وإنما لكل رجل من العون إلى الله
في مسأله بن ثلاثمائة^(٣).

الريادة على النكاحية

٧ - إذا قدر روي عن السبب في السبب
بأنكاحية هل يجوز أن يرد عليها؟
حلف العطاء في بيت

لذهب سر حقه في حوار الريادة على
أنكاحية إذ أنهم فقال لها، وهو صاهر كلام
الحمد، لأنه ماله في دونه أي العسر المحلل
والنسيء من العسر ولا يرد منه. جعل للنسيء
حق في الريادة، والعسر إذا يكون قويا فصل
عن حاجه

يذهب ما قدر على أن سؤاؤه على

(١) الحكيم سلطان بن زيد ٢٠٦، ٢٠٧، الحكيم
سلطنة بن زيد ٢٠٨، ٢٠٩

(١) الحكيم سلطان بن زيد ٢٠٦، ٢٠٧، الحكيم
سلطنة بن زيد ٢٠٨، ٢٠٩

(٢) الحكيم سلطان بن زيد ٢٠٦، ٢٠٧، الحكيم
سلطنة بن زيد ٢٠٨، ٢٠٩

ما يستعمل في العطاء وما لا يدخل

٩ - إذا عفت دية أحد الكثير في ديون أحد في حرب عوصى عنها، وإذا عفت في غير حرب لم يعوص.

وإذا استهلك سلاحه فيها عوص عنه إن لم يدخل في تدبير عطائه، وإن عوص إن دخل فيه.

وإذا حرد لسر بعض نفقه سرقه إن لم تدخل في تدبير عطائه، ولم يعد إن دعت فيه (١).

إرث العطاء.

١١ - إذا مات أحد المستحقين للعطاء، من ديون الجند أو قتل كان ما استحقه من عطاء موروثه عنه على كل من الله تعالى، وهو دين لورثته في بيت المال.

وقد فصل الشيخ زكريا الأنصاري القوت في هذه المسألة فقال: ومن مات منهم - أي المستحقون - بعد جمع المال وتقام لحول - إن كان لشرف مسيئة، أو معناه الشهرة - إن كان مشاهرة - فنصبه لورثته لأنه حتى لا يرد له فيتمثل لورثته كالميت، ولا يفقد بالإعراض عنه كالإرث، ومن مات غير تمام لحول وبعد

اجتمع للمال نصيبه لورثته كالأجرة في الإحصاء، ومن مات بعد تمام لحول وقبل جمع المال ولا شيء، لورثته إذا لم ينسب بجمع المال ولا شيء، لتوارثه بالأولى إذا مات مورثه الميت في الدينان قبل تمام لحول وقبل الجمع.

ومن مات من أسر عده دفع إلى زوجته ولولاء الصغار قدر كسابهم حتى تنكح الزوجة ويسبق الأولاد بالكسب (٢).

٢ - عطاء ذوي الحاجة

١١ - يصرح الإمام كذلك للأيتام، والمساكين، وابن السبيل وكل من شغلهم آية «صاف الله عن رسول» من أهل القرى (٣) فيصرح لهم عطاء وجوب في بيت المال قدر كسابهم.

٣ - عطاء العاملين بالمصالح والوظائف العامة

١٢ - كل من كان عمله مصلحة عامة للمسلمين من خاص، وعفت، وعالم، وجعل مرقى أو علم شرعي، ومؤلف، وإمام

(١) الأحكام السلطانية للبرقي ٢/ ١٠٠، الأحكام السلطانية لآل جلال ١٤٢٢، أسرار مصطفى ٢/ ٩، انظر ١٠٨٩
(٢) سورة البقرة ٢٧٠

(٣) الأحكام السلطانية للبرقي ١/ ٩٠، الأحكام السلطانية لآل جلال ١٤٢٣

١٥ - ويخالف الوصية في أشياء

١ - حر الله تعالى وبهرى وصية، وينهى لملك، المصير يجب تقليمه، والمجهود أن العطية لأوصيه في حر الميراث فقدمت على الوصية كعطية لصحة، وكما لو سألوا الخصال (١)

حاصل، ثم الواجب إذا مات فليس لبعضهم لهواً فليجده كتاب الحقية عروته إن شاءوا مضى وإن شاءوا سبوا والوصية تنهم بالتقوى بعد موت مغير وبها هم (٢)

أما ما لم يرضى الوصية في مرضه من حق لأصمكه دفعه وبسببها كل شيء، الحاشية وما عارض من ضمن المثل، وما يعارض به ريان من الثالث فهو من صلب المال وكذلك إن تزوج مهر المثل بحسب من صلب المال، لأنه صرف ماله في حنجه في حقه بعدم يملك على إرضاه، وإن اشترى أصمكه لا يأكل من ماله جزأً وصح شريته، لأنه صرفه في حنجه (٣)

٢ - ويختار الميراث الذي هذه حكمه في العطية شرطاً

بالحكم أنها لا يرمي في حق المعطى بنفس له مرجع فيها، وإن كثرت، لأن المص من السريفة من الثالث وبها كان حق السريفة لاخذه، فله يملك إجراها ولا ردها وإنما كان له المصروع في الوصية، لأن لا يملك من شرط يملكها بعد موت لم يوجد المصع ولا العطية، بخلاف العطية في المصع فله قد ردها العطية منه والبول والعرض من العصى فموت الوصية إذا ليل بعد الموت

الثاني أن فيها على نحو في حال حب للمعطي، وكذلك ردها، وأيضاً لأحكام غيرها ولا ردها إلا بعد الموت، لا ذكر من أن العطية تصرف في الحال، فيتم شرطه وقت وجوده، والوصية برع بعد موت فبغير شرطه بعد الموت

اشتد أن عطية تصرف من شروطها مشروطة في الصحة من العلم، وكذا لا يصح سحبها عن شرط وعقد في غير لعن والوصية بخلافه

الرابع أنها عدم على الوصية، وهذا هو أحمد، والشافعي ومحمد الفقهاء، وبه مال أبو حنيفة وهو يوجب، ورر إلا في العتق، فإنه حكى عدم دفعه، لأن العتق ينقض

(١) من غريبه ١٣٥٠، بهيمة، مرجع صحيح

(٢) ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤٦، ١٤٥، ١٤٤، ١٤٣، ١٤٢، ١٤١، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٨، ١٣٧، ١٣٦، ١٣٥، ١٣٤، ١٣٣، ١٣٢، ١٣١، ١٣٠، ١٢٩، ١٢٨، ١٢٧، ١٢٦، ١٢٥، ١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١٢١، ١٢٠، ١١٩، ١١٨، ١١٧، ١١٦، ١١٥، ١١٤، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١٠، ١٠٩، ١٠٨، ١٠٧، ١٠٦، ١٠٥، ١٠٤، ١٠٣، ١٠٢، ١٠١، ١٠٠، ٩٩، ٩٨، ٩٧، ٩٦، ٩٥، ٩٤، ٩٣، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٨٩، ٨٨، ٨٧، ٨٦، ٨٥، ٨٤، ٨٣، ٨٢، ٨١، ٨٠، ٧٩، ٧٨، ٧٧، ٧٦، ٧٥، ٧٤، ٧٣، ٧٢، ٧١، ٧٠، ٦٩، ٦٨، ٦٧، ٦٦، ٦٥، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٦١، ٦٠، ٥٩، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٩، ٤٨، ٤٧، ٤٦، ٤٥، ٤٤، ٤٣، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٩، ٣٨، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣، ٣٢، ٣١، ٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧، ٢٦، ٢٥، ٢٤، ٢٣، ٢٢، ٢١، ٢٠، ١٩، ١٨، ١٧، ١٦، ١٥، ١٤، ١٣، ١٢، ١١، ١٠، ٩، ٨، ٧، ٦، ٥، ٤، ٣، ٢، ١

(٣) المصدر ١١١١، ١١١٠، ١١٠٩، ١١٠٨، ١١٠٧، ١١٠٦، ١١٠٥، ١١٠٤، ١١٠٣، ١١٠٢، ١١٠١، ١١٠٠، ١٠٩٩، ١٠٩٨، ١٠٩٧، ١٠٩٦، ١٠٩٥، ١٠٩٤، ١٠٩٣، ١٠٩٢، ١٠٩١، ١٠٩٠، ١٠٨٩، ١٠٨٨، ١٠٨٧، ١٠٨٦، ١٠٨٥، ١٠٨٤، ١٠٨٣، ١٠٨٢، ١٠٨١، ١٠٨٠، ١٠٧٩، ١٠٧٨، ١٠٧٧، ١٠٧٦، ١٠٧٥، ١٠٧٤، ١٠٧٣، ١٠٧٢، ١٠٧١، ١٠٧٠، ١٠٦٩، ١٠٦٨، ١٠٦٧، ١٠٦٦، ١٠٦٥، ١٠٦٤، ١٠٦٣، ١٠٦٢، ١٠٦١، ١٠٦٠، ١٠٥٩، ١٠٥٨، ١٠٥٧، ١٠٥٦، ١٠٥٥، ١٠٥٤، ١٠٥٣، ١٠٥٢، ١٠٥١، ١٠٥٠، ١٠٤٩، ١٠٤٨، ١٠٤٧، ١٠٤٦، ١٠٤٥، ١٠٤٤، ١٠٤٣، ١٠٤٢، ١٠٤١، ١٠٤٠، ١٠٣٩، ١٠٣٨، ١٠٣٧، ١٠٣٦، ١٠٣٥، ١٠٣٤، ١٠٣٣، ١٠٣٢، ١٠٣١، ١٠٣٠، ١٠٢٩، ١٠٢٨، ١٠٢٧، ١٠٢٦، ١٠٢٥، ١٠٢٤، ١٠٢٣، ١٠٢٢، ١٠٢١، ١٠٢٠، ١٠١٩، ١٠١٨، ١٠١٧، ١٠١٦، ١٠١٥، ١٠١٤، ١٠١٣، ١٠١٢، ١٠١١، ١٠١٠، ١٠٠٩، ١٠٠٨، ١٠٠٧، ١٠٠٦، ١٠٠٥، ١٠٠٤، ١٠٠٣، ١٠٠٢، ١٠٠١، ١٠٠٠، ٩٩٩، ٩٩٨، ٩٩٧، ٩٩٦، ٩٩٥، ٩٩٤، ٩٩٣، ٩٩٢، ٩٩١، ٩٩٠، ٩٨٩، ٩٨٨، ٩٨٧، ٩٨٦، ٩٨٥، ٩٨٤، ٩٨٣، ٩٨٢، ٩٨١، ٩٨٠، ٩٧٩، ٩٧٨، ٩٧٧، ٩٧٦، ٩٧٥، ٩٧٤، ٩٧٣، ٩٧٢، ٩٧١، ٩٧٠، ٩٦٩، ٩٦٨، ٩٦٧، ٩٦٦، ٩٦٥، ٩٦٤، ٩٦٣، ٩٦٢، ٩٦١، ٩٦٠، ٩٥٩، ٩٥٨، ٩٥٧، ٩٥٦، ٩٥٥، ٩٥٤، ٩٥٣، ٩٥٢، ٩٥١، ٩٥٠، ٩٤٩، ٩٤٨، ٩٤٧، ٩٤٦، ٩٤٥، ٩٤٤، ٩٤٣، ٩٤٢، ٩٤١، ٩٤٠، ٩٣٩، ٩٣٨، ٩٣٧، ٩٣٦، ٩٣٥، ٩٣٤، ٩٣٣، ٩٣٢، ٩٣١، ٩٣٠، ٩٢٩، ٩٢٨، ٩٢٧، ٩٢٦، ٩٢٥، ٩٢٤، ٩٢٣، ٩٢٢، ٩٢١، ٩٢٠، ٩١٩، ٩١٨، ٩١٧، ٩١٦، ٩١٥، ٩١٤، ٩١٣، ٩١٢، ٩١١، ٩١٠، ٩٠٩، ٩٠٨، ٩٠٧، ٩٠٦، ٩٠٥، ٩٠٤، ٩٠٣، ٩٠٢، ٩٠١، ٩٠٠، ٨٩٩، ٨٩٨، ٨٩٧، ٨٩٦، ٨٩٥، ٨٩٤، ٨٩٣، ٨٩٢، ٨٩١، ٨٩٠، ٨٨٩، ٨٨٨، ٨٨٧، ٨٨٦، ٨٨٥، ٨٨٤، ٨٨٣، ٨٨٢، ٨٨١، ٨٨٠، ٨٧٩، ٨٧٨، ٨٧٧، ٨٧٦، ٨٧٥، ٨٧٤، ٨٧٣، ٨٧٢، ٨٧١، ٨٧٠، ٨٦٩، ٨٦٨، ٨٦٧، ٨٦٦، ٨٦٥، ٨٦٤، ٨٦٣، ٨٦٢، ٨٦١، ٨٦٠، ٨٥٩، ٨٥٨، ٨٥٧، ٨٥٦، ٨٥٥، ٨٥٤، ٨٥٣، ٨٥٢، ٨٥١، ٨٥٠، ٨٤٩، ٨٤٨، ٨٤٧، ٨٤٦، ٨٤٥، ٨٤٤، ٨٤٣، ٨٤٢، ٨٤١، ٨٤٠، ٨٣٩، ٨٣٨، ٨٣٧، ٨٣٦، ٨٣٥، ٨٣٤، ٨٣٣، ٨٣٢، ٨٣١، ٨٣٠، ٨٢٩، ٨٢٨، ٨٢٧، ٨٢٦، ٨٢٥، ٨٢٤، ٨٢٣، ٨٢٢، ٨٢١، ٨٢٠، ٨١٩، ٨١٨، ٨١٧، ٨١٦، ٨١٥، ٨١٤، ٨١٣، ٨١٢، ٨١١، ٨١٠، ٨٠٩، ٨٠٨، ٨٠٧، ٨٠٦، ٨٠٥، ٨٠٤، ٨٠٣، ٨٠٢، ٨٠١، ٨٠٠، ٧٩٩، ٧٩٨، ٧٩٧، ٧٩٦، ٧٩٥، ٧٩٤، ٧٩٣، ٧٩٢، ٧٩١، ٧٩٠، ٧٨٩، ٧٨٨، ٧٨٧، ٧٨٦، ٧٨٥، ٧٨٤، ٧٨٣، ٧٨٢، ٧٨١، ٧٨٠، ٧٧٩، ٧٧٨، ٧٧٧، ٧٧٦، ٧٧٥، ٧٧٤، ٧٧٣، ٧٧٢، ٧٧١، ٧٧٠، ٧٦٩، ٧٦٨، ٧٦٧، ٧٦٦، ٧٦٥، ٧٦٤، ٧٦٣، ٧٦٢، ٧٦١، ٧٦٠، ٧٥٩، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٦، ٧٥٥، ٧٥٤، ٧٥٣، ٧٥٢، ٧٥١، ٧٥٠، ٧٤٩، ٧٤٨، ٧٤٧، ٧٤٦، ٧٤٥، ٧٤٤، ٧٤٣، ٧٤٢، ٧٤١، ٧٤٠، ٧٣٩، ٧٣٨، ٧٣٧، ٧٣٦، ٧٣٥، ٧٣٤، ٧٣٣، ٧٣٢، ٧٣١، ٧٣٠، ٧٢٩، ٧٢٨، ٧٢٧، ٧٢٦، ٧٢٥، ٧٢٤، ٧٢٣، ٧٢٢، ٧٢١، ٧٢٠، ٧١٩، ٧١٨، ٧١٧، ٧١٦، ٧١٥، ٧١٤، ٧١٣، ٧١٢، ٧١١، ٧١٠، ٧٠٩، ٧٠٨، ٧٠٧، ٧٠٦، ٧٠٥، ٧٠٤، ٧٠٣، ٧٠٢، ٧٠١، ٧٠٠، ٦٩٩، ٦٩٨، ٦٩٧، ٦٩٦، ٦٩٥، ٦٩٤، ٦٩٣، ٦٩٢، ٦٩١، ٦٩٠، ٦٨٩، ٦٨٨، ٦٨٧، ٦٨٦، ٦٨٥، ٦٨٤، ٦٨٣، ٦٨٢، ٦٨١، ٦٨٠، ٦٧٩، ٦٧٨، ٦٧٧، ٦٧٦، ٦٧٥، ٦٧٤، ٦٧٣، ٦٧٢، ٦٧١، ٦٧٠، ٦٦٩، ٦٦٨، ٦٦٧، ٦٦٦، ٦٦٥، ٦٦٤، ٦٦٣، ٦٦٢، ٦٦١، ٦٦٠، ٦٥٩، ٦٥٨، ٦٥٧، ٦٥٦، ٦٥٥، ٦٥٤، ٦٥٣، ٦٥٢، ٦٥١، ٦٥٠، ٦٤٩، ٦٤٨، ٦٤٧، ٦٤٦، ٦٤٥، ٦٤٤، ٦٤٣، ٦٤٢، ٦٤١، ٦٤٠، ٦٣٩، ٦٣٨، ٦٣٧، ٦٣٦، ٦٣٥، ٦٣٤، ٦٣٣، ٦٣٢، ٦٣١، ٦٣٠، ٦٢٩، ٦٢٨، ٦٢٧، ٦٢٦، ٦٢٥، ٦٢٤، ٦٢٣، ٦٢٢، ٦٢١، ٦٢٠، ٦١٩، ٦١٨، ٦١٧، ٦١٦، ٦١٥، ٦١٤، ٦١٣، ٦١٢، ٦١١، ٦١٠، ٦٠٩، ٦٠٨، ٦٠٧، ٦٠٦، ٦٠٥، ٦٠٤، ٦٠٣، ٦٠٢، ٦٠١، ٦٠٠، ٥٩٩، ٥٩٨، ٥٩٧، ٥٩٦، ٥٩٥، ٥٩٤، ٥٩٣، ٥٩٢، ٥٩١، ٥٩٠، ٥٨٩، ٥٨٨، ٥٨٧، ٥٨٦، ٥٨٥، ٥٨٤، ٥٨٣، ٥٨٢، ٥٨١، ٥٨٠، ٥٧٩، ٥٧٨، ٥٧٧، ٥٧٦، ٥٧٥، ٥٧٤، ٥٧٣، ٥٧٢، ٥٧١، ٥٧٠، ٥٦٩، ٥٦٨، ٥٦٧، ٥٦٦، ٥٦٥، ٥٦٤، ٥٦٣، ٥٦٢، ٥٦١، ٥٦٠، ٥٥٩، ٥٥٨، ٥٥٧، ٥٥٦، ٥٥٥، ٥٥٤، ٥٥٣، ٥٥٢، ٥٥١، ٥٥٠، ٥٤٩، ٥٤٨، ٥٤٧، ٥٤٦، ٥٤٥، ٥٤٤، ٥٤٣، ٥٤٢، ٥٤١، ٥٤٠، ٥٣٩، ٥٣٨، ٥٣٧، ٥٣٦، ٥٣٥، ٥٣٤، ٥٣٣، ٥٣٢، ٥٣١، ٥٣٠، ٥٢٩، ٥٢٨، ٥٢٧، ٥٢٦، ٥٢٥، ٥٢٤، ٥٢٣، ٥٢٢، ٥٢١، ٥٢٠، ٥١٩، ٥١٨، ٥١٧، ٥١٦، ٥١٥، ٥١٤، ٥١٣، ٥١٢، ٥١١، ٥١٠، ٥٠٩، ٥٠٨، ٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٤، ٥٠٣، ٥٠٢، ٥٠١، ٥٠٠، ٤٩٩، ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٦، ٤٩٥، ٤٩٤، ٤٩٣، ٤٩٢، ٤٩١، ٤٩٠، ٤٨٩، ٤٨٨، ٤٨٧، ٤٨٦، ٤٨٥، ٤٨٤، ٤٨٣، ٤٨٢، ٤٨١، ٤٨٠، ٤٧٩، ٤٧٨، ٤٧٧، ٤٧٦، ٤٧٥، ٤٧٤، ٤٧٣، ٤٧٢، ٤٧١، ٤٧٠، ٤٦٩، ٤٦٨، ٤٦٧، ٤٦٦، ٤٦٥، ٤٦٤، ٤٦٣، ٤٦٢، ٤٦١، ٤٦٠، ٤٥٩، ٤٥٨، ٤٥٧، ٤٥٦، ٤٥٥، ٤٥٤، ٤٥٣، ٤٥٢، ٤٥١، ٤٥٠، ٤٤٩، ٤٤٨، ٤٤٧، ٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٤، ٤٤٣، ٤٤٢، ٤٤١، ٤٤٠، ٤٣٩، ٤٣٨، ٤٣٧، ٤٣٦، ٤٣٥، ٤٣٤، ٤٣٣، ٤٣٢، ٤٣١، ٤٣٠، ٤٢٩، ٤٢٨، ٤٢٧، ٤٢٦، ٤٢٥، ٤٢٤، ٤٢٣، ٤٢٢، ٤٢١، ٤٢٠، ٤١٩، ٤١٨، ٤١٧، ٤١٦، ٤١٥، ٤١٤، ٤١٣، ٤١٢، ٤١١، ٤١٠، ٤٠٩، ٤٠٨، ٤٠٧، ٤٠٦، ٤٠٥، ٤٠٤، ٤٠٣، ٤٠٢، ٤٠١، ٤٠٠، ٣٩٩، ٣٩٨، ٣٩٧، ٣٩٦، ٣٩٥، ٣٩٤، ٣٩٣، ٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩، ٣٨٨، ٣٨٧، ٣٨٦، ٣٨٥، ٣٨٤، ٣٨٣، ٣٨٢، ٣٨١، ٣٨٠، ٣٧٩، ٣٧٨، ٣٧٧، ٣٧٦، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٣، ٣٧٢، ٣٧١، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٦٨، ٣٦٧، ٣٦٦، ٣٦٥، ٣٦٤، ٣٦٣، ٣٦٢، ٣٦١، ٣٦٠، ٣٥٩، ٣٥٨، ٣٥٧، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣٥٤، ٣٥٣، ٣٥٢، ٣٥١، ٣٥٠، ٣٤٩، ٣٤٨، ٣٤٧، ٣٤٦، ٣٤٥، ٣٤٤، ٣٤٣، ٣٤٢، ٣٤١، ٣٤٠، ٣٣٩، ٣٣٨، ٣٣٧، ٣٣٦، ٣٣٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٣٣٢، ٣٣١، ٣٣٠، ٣٢٩، ٣٢٨، ٣٢٧، ٣٢٦، ٣٢٥، ٣٢٤، ٣٢٣، ٣٢٢، ٣٢١، ٣٢٠، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٧، ٣١٦، ٣١٥، ٣١٤، ٣١٣، ٣١٢، ٣١١، ٣١٠، ٣٠٩، ٣٠٨، ٣٠٧، ٣٠٦، ٣٠٥، ٣٠٤، ٣٠٣، ٣٠٢، ٣٠١، ٣٠٠، ٢٩٩، ٢٩٨، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ٢٩٤، ٢٩٣، ٢٩٢، ٢٩١، ٢٩٠، ٢٨٩، ٢٨٨، ٢٨٧، ٢٨٦، ٢٨٥، ٢٨٤، ٢٨٣، ٢٨٢، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٧٩، ٢٧٨، ٢٧٧، ٢٧٦، ٢٧٥، ٢٧٤، ٢٧٣، ٢٧٢، ٢٧١، ٢٧٠، ٢٦٩، ٢٦٨، ٢٦٧، ٢٦٦، ٢٦٥، ٢٦٤، ٢٦٣، ٢٦٢، ٢٦١، ٢٦٠، ٢٥٩، ٢٥٨، ٢٥٧، ٢٥٦، ٢٥٥، ٢٥٤، ٢٥٣، ٢٥٢، ٢٥١، ٢٥٠، ٢٤٩، ٢٤٨، ٢٤٧، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٤٤، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٤١، ٢٤٠، ٢٣٩، ٢٣٨، ٢٣٧، ٢٣٦، ٢٣٥، ٢٣٤، ٢٣٣، ٢٣٢، ٢٣١، ٢٣٠، ٢٢٩، ٢٢٨، ٢٢٧، ٢٢٦، ٢٢٥، ٢٢٤، ٢٢٣، ٢٢٢، ٢٢١، ٢٢٠، ٢١٩، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٦، ٢١٥، ٢١٤، ٢١٣، ٢١٢، ٢١١، ٢١٠، ٢٠٩، ٢٠٨، ٢٠٧، ٢٠٦، ٢٠٥، ٢٠٤، ٢٠٣، ٢٠٢، ٢٠١، ٢٠٠، ١٩٩، ١٩٨، ١٩٧، ١٩٦، ١٩٥، ١٩٤، ١٩٣، ١٩٢، ١٩١، ١٩٠، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ١٨٦، ١٨٥، ١٨٤، ١٨٣، ١٨٢، ١٨١، ١٨٠، ١٧٩، ١٧٨، ١٧٧، ١٧٦، ١٧٥، ١٧٤، ١٧٣، ١٧٢، ١٧١، ١٧٠، ١٦٩، ١٦٨، ١٦٧، ١٦٦، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١، ١٦٠، ١٥٩، ١٥٨، ١٥٧، ١٥٦، ١٥٥، ١٥٤، ١٥٣، ١٥٢، ١٥١، ١٥٠، ١٤٩، ١٤٨، ١٤٧، ١٤

عطاء ١٦ - ١٧ ، عَطَّاس ، عَطَب ، عَطْر ، عَطِيَّة

١. عطاء الله واعصروا به ولا لكم هوان
ويعصوا به مصطنع (تسوية و ١٢٩١)

أحدهم أن يصي بمرجعه الميت، ولم
يسر من مرجعه أحد أعطى به ثم مات بعد
ذلك هكذا عطاء حكم عطية التبرع
لأنه ليس بمرجعه الموت

عَطَّاس

نظر ع

عَطَب

نظر ع

عَطْر

نظر عط

عَطِيَّة

نظر ع

لثاني أن يكون عطاء ١٠ وما من لائق
مع الله عطاء الأسماء، فإن لا
يأتي عطاء كتحصيل السير وبغيره فحكمه
صحة حكم التبرع، لأنه لا عطاء من
الله ولا من غيره في كونه عطاء، بل لا
يشبهه عطاء غيره، أما الأسماء فحكمه
كأنه عطاء وتسلل فإن حكمه من
الله فهو عطاء، وإن لم يكن من
الله بل من غيره فهو عطاء، من
الله، لأنه عطاء من غيره،
والله هو الذي يوتى قالوا لأبي أمامة
من الأسماء، لأن الأسماء إنما
من الموت فحكمه عطاء من غيره
نظر (١)

بالعطاء الأول

١٧ - عطاء محمد النبي، ر ١٠١ - عطاء
بالأسماء، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١
عطاء، كتب ملك أعطيه الله له عطاء
عطاءه، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١

(١) - عطاء الأسماء، ر ١٠١

عطاء الأسماء، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١

عطاء الأسماء، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١

عطاء

عطاء الأسماء، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١
عطاء الأسماء، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١
عطاء الأسماء، ر ١٠١ - عطاء الأسماء، ر ١٠١

وأعلنت لنا ميتار ودمان الحردا والحربلا
والكد والطحال^(١)

كما ذهبوا إلى أن عظم مأكون اللحم
شديج شرت طاهر يجوز الانتفاع به، إلا
أنهم احتجوا في عدم لجته أو الذبوح الذي
لا يؤكل لحمه، فذهب الجمهور وهم
بالكيفية والشماعية، والخاصية، وسحقوا إلى أن
عظم لجته نجسة سواء كانت ميتة لمؤكل
لحمه أو لمؤكل لحمه، وسواء في غير مأكون
اللحم دبح أو لم يدبح، وأن لا يظهر بحال
ويجوز استعمال بقوته تعالى ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ
أَنْسَاءُ الَّذِينَ هَلَكَمْ وَأَنْسَاءُ كُفْرِهِمْ﴾^(٢)، وإن ابن
عمر رضي الله عنهما كره أن يذهب في
عظم جمل لأنه مبه، والسلف يطلقون بكراة
ويريدون بها التحريم - كما يقول النووي
وكذا ما أبي من جوارح جسس الميتة من
بعظام سواء كان حيا أو ميتا لأنه جزء متصل
بالجوارح اتصال خلقه فأشبه الأعضاء، وكرد
عظام يطلقون والجس وعمر من عهد التميز
وصى الله عنهم عظام القبلة، وخصص في
الانتفاع بها محمد بن سيرين وابن جريح

عَظْمٌ

التعريف

١ - العظم في اللغة هو شيء عليه اللحم
من نصل الجوارح، ومنه قوله تعالى
﴿لَكُمْ لَنَا الْعَظْمُ شَيْءٌ﴾^(٣)، ولحم العظم
وعظام وعظامه يلف، لتأنيث الجمع
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن نفس
العموم^(٤)

الأحكام المتعلقة بالعظم

ظاهرة العظم أو نجاسته

٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن عظم الأدمي
طاهر سواء كان حيا أو ميتا وسواء كان عسدي
أو كاسرا بقوته تعالى ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي
آدَمَ﴾^(٥)، إلا أن من التكريم أن لا يحكم
نجاسته بغيره

وذهب الفقهاء كذلك إلى أن عظم
الإنسان يفسد طاهرا بعد موته لقوله تعالى

(١) س ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١

واستجى بالعظم لم يخرجه وكان ههنا لما
روى عن أبي هريرة رضي الله عنه قال،
«عن النبي ﷺ أن يستجى بروت أو عظم
وقال: إنها لا تظهرانه»^(١)

ولأن الاستجاء بغير ماء رخصة والرخصة
لا تحصل بحرام، لكنه يكفيه الحجر بعد ذلك
مالم تشر التحاسة ولم يكن على العظم
وهمة.

ولو أخرج عنها طاهراً بالشار ونخرج عن
حال العظم فهل يجوز الاستجاء به؟
بشأنه فيه وجهان:

الأول: لا يجوز الاستجاء به لما رواه أبو هريرة
رضي الله عنه قال: «عن النبي ﷺ عن
السروث والرمية»^(٢) أي الاستجاء بها،
والرمية هي العظم اليابس، ولا فرق بين اليابس
بين أو البالي بمرور الزمان وهذا أصبح
الوجه الثاني، يجوز الاستجاء به، لأن سائر
أحواله وأحواله عن حال العظم الذي عن
الاستجاء به^(٣)

وهذه المسألة إلى طهارة عظام الميت^(٤)
والتمثيل في مصطلح: (عاج و ع،
٦، ٥)

الاستجاء بالعظم.

٣- اختلف الفقهاء في حكم الاستجاء
بالعظم، فذهب الشافعية والحلي إلى أنه
لا يجوز الاستجاء أو لاستجاء بالعظم سواء
كان من العظم طاهراً كعظم مأكول اللحم
المذكي أو نجساً كعظم الميتة بحيث
ينهره رضي الله عنه قال: «ثبت النبي
ﷺ ونخرج حاجته فقال: «يطهري أحجار»
ستجس بها أو نحوه، ولا تأتني بعظم ولا
روت»^(٥) وأما المالكية عنه ﷺ عندنا سأل
ابن الزناد ربه فقال: «لكن كل عظم ذكر
إسم الله عليه يقع في أيديكم أوفر ما يكون
لحي، وكل يمرأ علف تدونكم» فقال النبي ﷺ
«ولا تستنجسوا بها ولا يطعموا
بها»^(٦) وأما ما روي عن من خالف النبي

(١) حلية في فقهه ١/٢٢٨، وصورة الإكليل
١/٢٨٦، وفي المصباح ٢٨٦١، والمصباح للمعري،
٢/٢٦١، وفي آخر المصباح ٢٦١/٢

(٢) حديث «عن أبي هريرة» استخرج في
أخره البخاري (فتح الباري ١/ ٢٥٩) من حديث
أبي هريرة

(٣) حيث ذكر كل عظم ذكر اسم الله
أخره مسلم (٢/٢٦٩) من حديث أبي هريرة

(٤) حديث: «عن النبي ﷺ أن يستجى بروت»
قصره خذوا يعني (٦) من حديث أبي هريرة
وقال مالك صحيح

(٥) حديث «عن أبي هريرة» والرمية
أخره عبد (٢/٢٦٩) من حديث أبي هريرة وصح
إسناده أحمد شاكر في تحفته (١٣/١٠٠)

(٦) المصباح للمعري ١/٢٦٩، «لكن لا يطعموا
بها»

عفاص

التعريف

١ - عفاص ورث كتاب - في اللغة قال أبو حنيفة: هو الوعاء الذي يكون به الخمر من حد في من خربة أو غير ذلك، ولهذا سمي الخند لئلا يسب رأس القارورة العفاص، لأنه كالوعاء لها، وليس هذا بالعفاص الذي يدخل في فيه القارورة فيكون سدادة لها، وقد ثبت العفاص صمام القارورة، قال الأزهري: وعرف ما قال أبو حنيفة^(١)

في الاصطلاح هو الوعاء الذي نكول فيه الخمر (أو الخال المنقطع) سواء أكل من جلد أم حرقه، م غير ذلك^(٢)

اللفاظ ذات الصلة

١ - الخبثان

٢ - الخبثان - بكر أهله - كس جعل فيه

وقال الخفظة: يكره محرم الاستحشاء بالمعظم لئلا يولد في ذلك، ولكن إذا خالف واستجى بالمعظم أحرأ عندهم، لأنه يحص النجاسة ويغنى المحل في أن عابدين يستفاد من حديث السابق وهو حديث آخر - أن المعظم لو كان عظم ميت لا يكره الاستحشاء به^(٣)

والأما المذكورة فالمعظم عندهم إذا كان محصا كعظم الميت فلا يجوز الاستحشاء به، وإن كان المعظم ضاهرا كعظم مأكول انحصم للمدعى يجوز الاستحشاء به مع الكراهة^(٤)

الذبيح بالمعظم

١ - يختلف الفقهاء في حكم الذبيح بالحصص على حصص ينظر في مصطلح (ذباح هـ ٤١)

العفاص في المعظم

١ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا عفاص في معظم إلا من معصّل بعدم إمكان المائلة في غير المعصّل، ول ذلك معصّل ينظر في (عفاص) د (قوله)

(١) العفاص لغير

(٢) حج القبيح ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣

ذهب النحاة، إلى أنه لا يمكن صرف
العناصر وحده لاستحقاق اللفظة واحداً
من اللفظ، بل لابد أن ينقسم إلى معرفة
العناصر معرفة سائر العلامات حتى ذكرها
لنوعها كمعرفة انوك، وانور، والعدد وأخرى
والنوع وهكذا أو معرفة أغلبها^(١)

ولم يفضل جمهور النحاة الحكم على (هـ)
عرف على ملكية اللفظة العناصر فقط

أما ما لا يهتم به بعض النحاة
فالواحد من عرب العناصر ولو كان فقط قدمت
إليه اللفظة من عربين على المشهور كما هو
ظاهر الدورية، وقال شهاب الدين من
لمس

ومن عرب العناصر فقط وجعل لو كان، فلا
يذهب إليه اللفظة في الحال، بل يتصور عمل
غيره أن يسمي باللفظ ما انتهى به لأول
جاءتها، فإن لم يأت أحد يأتى بها
الأول لو لم يأت أحد صلا استعملها
الأول، وإن علق على ذكر العناصر على
حالاتها هو عليه ثم ادعى اللفظ فلا تدفع
له على الأمثلة فظهر كده .

وهناك من يفتي باللفظة على عرف

العلقة ويشد على الوسط^(٢).

ويستعمله النحاة، بهذا المعنى حيث
قالوا رخص فيه للحاج لوضع لفظه
فيه^(٣)

أما بعض من يأتى ذكره عند النحاة،
أن يأتى اللفظة بالعبارة وجاء لبيان اللفظ
بـ (الوكاء)

الوكاء - مكسر الواو - في اللغة، تحليل
بشدته رأس امرئ
وفى الاصطلاح خيط المفظة
مستديرة به^(٤)

والصلة بين العناصر والوكاء أن كلا منهما
مفرد به للفظ

الحكم الإجمالي

١ - لغة أصل علامة من علامات التي
يعرف بها على اللفظة، والأصل فيه ما نرى
ربما من عماله ختمت أن التي لا مثل من
اللفظة يقال (أعرف وكاءها) وعناصرها
وعرفها سنة فإن جاء من بحرفي إلا حاشطها
بـ (الوكاء)^(٥)

(١) منبر الخليل

(٢) اللؤلؤ ١٨٦٧، ج ٣، ص ٤٠٣

(٣) لسان العرب، شرح معاني، ص ١٠٢٣

(٤) حديث روى عن حالة الجهم وأعرف بكاءها

وعناصرها

(٥) لسان العرب، ص ١٠٢٣، شرح المعاني، ص ١٠٢٣

(٦) ١٨٦٧، والمعاني، ص ١٠٢٣

(٧) فتح الباري، ٢٩٢٨، والدمعي، ص ١٨٠، وهو يذهب

١٨٦٧، ج ٣، ص ١٠٢٣

العِفَاص فقط يبيِّن عن من عِفَّه العدد
(الوزن) ^(١)

هذا مع استلاب الفصحى في وجوب دفع
اللفظة بدعيها عند معرفة علامتها وأصلها
أو جواز الدفع ولا يجب إلا مع اليقظة
ويظهر تفصيل ذلك في مصطلح
(منطقه)

عِفَّة

التعريف

١ - عِفَّة في اللغة: الكف عما لا يحل ولا
يُحِلُّ، يقال: عَفَّ الرجل وعَفَّت المرأة عن
المحارم، عَفَّ عَفًّا وَعَفْدًا، وعَفْدًا، وهو
عَفِيفٌ، وفي الحديث: براد فيها ماء السابث إذا
امتنع عن المحارم والأطعمة الذميمة ^(٢) ولا
يخرج العَفْس الاصطلاحي عن العَفْس
القلموي ^(٣)

الألفاظ ذات الصلة

الحصانة

٢ - مظهر الحصانة على معانٍ

أحدها: الصفة كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ
تُذَكِّرَ الَّذِينَ يَرْتَوُونَ السُّخُوفَاتِ
الْمَعْلُومَاتِ﴾ ^(٤) في العفيمات

والثاني: الزواج، كما في قوله سبحانه
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ ^(٥) عطفًا على



(١) سائر التعريف

(٢) الطالع على البراءة من (٣٦)

(٣) من (٢٣)

(٤) من (٢٤)

(٥) من (٢٥) والسرور: ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١

حل التفسير، أما إن كان محاسناً،
الصدقة، ومن يستحقها، لغفر أو مائة، أو
عبر عن الكسب، فيجوز له السؤال بغفر
الطاعة بشرط .

وتخصر ذلك في مصطلح (سؤال)
كما ٩ وما بعدها
اللعنة من الرنا-

١ - وصف الله المؤمنين بالجنة عن رسله إننا
قتال عز من قاتل ﴿فَدَأَىٰ فَلَاحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾
فَلَدِينُ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ ﴿إِلَىٰ أَنْ
قَالَ ﴿وَأَنبِئْهُمْ أَنَّهُمْ يَفْرُغُونَ جَانِبَهُمْ﴾
أَوْ أَوَّلَهُمْ أَوْ آخِرَهُمْ أَوْ مَنبَتِ آيَاتِهِ ﴿١٠﴾ رَأَى
الحدِيث - الأبي القزويني حين يرى وهو
هزيم ١١

رَأَى الله تعالى المؤمنين عن مصاحبات
الرب، وكل مريد إلى كالمطر بل الأجابه
والانحلاء ١٢، وقال ﴿مَنْ قَلَّمَ مِيزِينَ يَعْصِي
مِنْ أَصَابِهِمْ وَخَسَطُوا فَرْجَهُمْ﴾ (١٣) وأمر
صحاته باللعنة في قوله تعالى ﴿وَلَيْسَتُمْ تَعْلَمُونَ
لَا يُجَنَّبُونَ يَكَاةً حَتَّىٰ يُعْجِبَهُمْ فَالَكُ مِنْ

قوله: ﴿تَوَدَّ عَلَّامُ الْغُيُوبِ﴾ أي حرم
عليكم نكاح ذوات الأرواح لمن حصلت
بأزواجهن

وقالت امرأة (١٤)، كما في قوله تعالى
﴿وَمَنْ لَّمْ يَتَنَبَّهْ مِنْكُمْ قَوْلًا أَنْ يُنكِحَ
لِحَصَنَاتِ الْمَوْتَانِ﴾ (١٥) أي امرأتين

والرابع: الإسلام كما في قوله تعالى
﴿وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْكِحْ فَلْيُحْسِنِ كَلِمَاتِهِمْ
بِصَفٍ نَاعِلٍ الْحَصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (١٦)
أي إذا أسلم، فيكون إحسانها هذا
سلامها، وهذا قول ابن مسعود وابن عمر
وأبي الأسود بن بزيه وروى عن جابر وسعيد
عن جابر وعطاء وإبراهيم النخعي والشمسي
والنسائي وروى نحوه الزهري عن عمر بن
الخطاب (١٧)

عالمه من أدم من اللعنة

الأحكام لتختلف باللعنة

لعنة عن الأظلم وسؤن الناس

٣ - تحريم الإسلام على حفظ كرامة الإنسان
وصونه عن الأبدان، يحرم السؤال على من
يملك ما يبيع عن السؤال من مال أو قنوة

(١) مصدر التوبيخ، والتوبيخ توبيخ، وتوبيخه توبيخه

(٢) ٤٧٢٤، ٤٧٢٥، ٤٧٢٦، ٤٧٢٧، ٤٧٢٨، ٤٧٢٩، ٤٧٣٠، ٤٧٣١، ٤٧٣٢، ٤٧٣٣، ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، ٤٧٣٦، ٤٧٣٧، ٤٧٣٨، ٤٧٣٩، ٤٧٤٠، ٤٧٤١، ٤٧٤٢، ٤٧٤٣، ٤٧٤٤، ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٧٤٧، ٤٧٤٨، ٤٧٤٩، ٤٧٥٠، ٤٧٥١، ٤٧٥٢، ٤٧٥٣، ٤٧٥٤، ٤٧٥٥، ٤٧٥٦، ٤٧٥٧، ٤٧٥٨، ٤٧٥٩، ٤٧٦٠، ٤٧٦١، ٤٧٦٢، ٤٧٦٣، ٤٧٦٤، ٤٧٦٥، ٤٧٦٦، ٤٧٦٧، ٤٧٦٨، ٤٧٦٩، ٤٧٧٠، ٤٧٧١، ٤٧٧٢، ٤٧٧٣، ٤٧٧٤، ٤٧٧٥، ٤٧٧٦، ٤٧٧٧، ٤٧٧٨، ٤٧٧٩، ٤٧٨٠، ٤٧٨١، ٤٧٨٢، ٤٧٨٣، ٤٧٨٤، ٤٧٨٥، ٤٧٨٦، ٤٧٨٧، ٤٧٨٨، ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، ٤٧٩١، ٤٧٩٢، ٤٧٩٣، ٤٧٩٤، ٤٧٩٥، ٤٧٩٦، ٤٧٩٧، ٤٧٩٨، ٤٧٩٩، ٤٨٠٠، ٤٨٠١، ٤٨٠٢، ٤٨٠٣، ٤٨٠٤، ٤٨٠٥، ٤٨٠٦، ٤٨٠٧، ٤٨٠٨، ٤٨٠٩، ٤٨١٠، ٤٨١١، ٤٨١٢، ٤٨١٣، ٤٨١٤، ٤٨١٥، ٤٨١٦، ٤٨١٧، ٤٨١٨، ٤٨١٩، ٤٨٢٠، ٤٨٢١، ٤٨٢٢، ٤٨٢٣، ٤٨٢٤، ٤٨٢٥، ٤٨٢٦، ٤٨٢٧، ٤٨٢٨، ٤٨٢٩، ٤٨٣٠، ٤٨٣١، ٤٨٣٢، ٤٨٣٣، ٤٨٣٤، ٤٨٣٥، ٤٨٣٦، ٤٨٣٧، ٤٨٣٨، ٤٨٣٩، ٤٨٤٠، ٤٨٤١، ٤٨٤٢، ٤٨٤٣، ٤٨٤٤، ٤٨٤٥، ٤٨٤٦، ٤٨٤٧، ٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠، ٤٨٥١، ٤٨٥٢، ٤٨٥٣، ٤٨٥٤، ٤٨٥٥، ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، ٤٨٥٨، ٤٨٥٩، ٤٨٦٠، ٤٨٦١، ٤٨٦٢، ٤٨٦٣، ٤٨٦٤، ٤٨٦٥، ٤٨٦٦، ٤٨٦٧، ٤٨٦٨، ٤٨٦٩، ٤٨٧٠، ٤٨٧١، ٤٨٧٢، ٤٨٧٣، ٤٨٧٤، ٤٨٧٥، ٤٨٧٦، ٤٨٧٧، ٤٨٧٨، ٤٨٧٩، ٤٨٨٠، ٤٨٨١، ٤٨٨٢، ٤٨٨٣، ٤٨٨٤، ٤٨٨٥، ٤٨٨٦، ٤٨٨٧، ٤٨٨٨، ٤٨٨٩، ٤٨٩٠، ٤٨٩١، ٤٨٩٢، ٤٨٩٣، ٤٨٩٤، ٤٨٩٥، ٤٨٩٦، ٤٨٩٧، ٤٨٩٨، ٤٨٩٩، ٤٩٠٠، ٤٩٠١، ٤٩٠٢، ٤٩٠٣، ٤٩٠٤، ٤٩٠٥، ٤٩٠٦، ٤٩٠٧، ٤٩٠٨، ٤٩٠٩، ٤٩١٠، ٤٩١١، ٤٩١٢، ٤٩١٣، ٤٩١٤، ٤٩١٥، ٤٩١٦، ٤٩١٧، ٤٩١٨، ٤٩١٩، ٤٩٢٠، ٤٩٢١، ٤٩٢٢، ٤٩٢٣، ٤٩٢٤، ٤٩٢٥، ٤٩٢٦، ٤٩٢٧، ٤٩٢٨، ٤٩٢٩، ٤٩٣٠، ٤٩٣١، ٤٩٣٢، ٤٩٣٣، ٤٩٣٤، ٤٩٣٥، ٤٩٣٦، ٤٩٣٧، ٤٩٣٨، ٤٩٣٩، ٤٩٤٠، ٤٩٤١، ٤٩٤٢، ٤٩٤٣، ٤٩٤٤، ٤٩٤٥، ٤٩٤٦، ٤٩٤٧، ٤٩٤٨، ٤٩٤٩، ٤٩٥٠، ٤٩٥١، ٤٩٥٢، ٤٩٥٣، ٤٩٥٤، ٤٩٥٥، ٤٩٥٦، ٤٩٥٧، ٤٩٥٨، ٤٩٥٩، ٤٩٦٠، ٤٩٦١، ٤٩٦٢، ٤٩٦٣، ٤٩٦٤، ٤٩٦٥، ٤٩٦٦، ٤٩٦٧، ٤٩٦٨، ٤٩٦٩، ٤٩٧٠، ٤٩٧١، ٤٩٧٢، ٤٩٧٣، ٤٩٧٤، ٤٩٧٥، ٤٩٧٦، ٤٩٧٧، ٤٩٧٨، ٤٩٧٩، ٤٩٨٠، ٤٩٨١، ٤٩٨٢، ٤٩٨٣، ٤٩٨٤، ٤٩٨٥، ٤٩٨٦، ٤٩٨٧، ٤٩٨٨، ٤٩٨٩، ٤٩٩٠، ٤٩٩١، ٤٩٩٢، ٤٩٩٣، ٤٩٩٤، ٤٩٩٥، ٤٩٩٦، ٤٩٩٧، ٤٩٩٨، ٤٩٩٩، ٥٠٠٠، ٥٠٠١، ٥٠٠٢، ٥٠٠٣، ٥٠٠٤، ٥٠٠٥، ٥٠٠٦، ٥٠٠٧، ٥٠٠٨، ٥٠٠٩، ٥٠١٠، ٥٠١١، ٥٠١٢، ٥٠١٣، ٥٠١٤، ٥٠١٥، ٥٠١٦، ٥٠١٧، ٥٠١٨، ٥٠١٩، ٥٠٢٠، ٥٠٢١، ٥٠٢٢، ٥٠٢٣، ٥٠٢٤، ٥٠٢٥، ٥٠٢٦، ٥٠٢٧، ٥٠٢٨، ٥٠٢٩، ٥٠٣٠، ٥٠٣١، ٥٠٣٢، ٥٠٣٣، ٥٠٣٤، ٥٠٣٥، ٥٠٣٦، ٥٠٣٧، ٥٠٣٨، ٥٠٣٩، ٥٠٤٠، ٥٠٤١، ٥٠٤٢، ٥٠٤٣، ٥٠٤٤، ٥٠٤٥، ٥٠٤٦، ٥٠٤٧، ٥٠٤٨، ٥٠٤٩، ٥٠٥٠، ٥٠٥١، ٥٠٥٢، ٥٠٥٣، ٥٠٥٤، ٥٠٥٥، ٥٠٥٦، ٥٠٥٧، ٥٠٥٨، ٥٠٥٩، ٥٠٦٠، ٥٠٦١، ٥٠٦٢، ٥٠٦٣، ٥٠٦٤، ٥٠٦٥، ٥٠٦٦، ٥٠٦٧، ٥٠٦٨، ٥٠٦٩، ٥٠٧٠، ٥٠٧١، ٥٠٧٢، ٥٠٧٣، ٥٠٧٤، ٥٠٧٥، ٥٠٧٦، ٥٠٧٧، ٥٠٧٨، ٥٠٧٩، ٥٠٨٠، ٥٠٨١، ٥٠٨٢، ٥٠٨٣، ٥٠٨٤، ٥٠٨٥، ٥٠٨٦، ٥٠٨٧، ٥٠٨٨، ٥٠٨٩، ٥٠٩٠، ٥٠٩١، ٥٠٩٢، ٥٠٩٣، ٥٠٩٤، ٥٠٩٥، ٥٠٩٦، ٥٠٩٧، ٥٠٩٨، ٥٠٩٩، ٥١٠٠، ٥١٠١، ٥١٠٢، ٥١٠٣، ٥١٠٤، ٥١٠٥، ٥١٠٦، ٥١٠٧، ٥١٠٨، ٥١٠٩، ٥١١٠، ٥١١١، ٥١١٢، ٥١١٣، ٥١١٤، ٥١١٥، ٥١١٦، ٥١١٧، ٥١١٨، ٥١١٩، ٥١٢٠، ٥١٢١، ٥١٢٢، ٥١٢٣، ٥١٢٤، ٥١٢٥، ٥١٢٦، ٥١٢٧، ٥١٢٨، ٥١٢٩، ٥١٣٠، ٥١٣١، ٥١٣٢، ٥١٣٣، ٥١٣٤، ٥١٣٥، ٥١٣٦، ٥١٣٧، ٥١٣٨، ٥١٣٩، ٥١٤٠، ٥١٤١، ٥١٤٢، ٥١٤٣، ٥١٤٤، ٥١٤٥، ٥١٤٦، ٥١٤٧، ٥١٤٨، ٥١٤٩، ٥١٥٠، ٥١٥١، ٥١٥٢، ٥١٥٣، ٥١٥٤، ٥١٥٥، ٥١٥٦، ٥١٥٧، ٥١٥٨، ٥١٥٩، ٥١٦٠، ٥١٦١، ٥١٦٢، ٥١٦٣، ٥١٦٤، ٥١٦٥، ٥١٦٦، ٥١٦٧، ٥١٦٨، ٥١٦٩، ٥١٧٠، ٥١٧١، ٥١٧٢، ٥١٧٣، ٥١٧٤، ٥١٧٥، ٥١٧٦، ٥١٧٧، ٥١٧٨، ٥١٧٩، ٥١٨٠، ٥١٨١، ٥١٨٢، ٥١٨٣، ٥١٨٤، ٥١٨٥، ٥١٨٦، ٥١٨٧، ٥١٨٨، ٥١٨٩، ٥١٩٠، ٥١٩١، ٥١٩٢، ٥١٩٣، ٥١٩٤، ٥١٩٥، ٥١٩٦، ٥١٩٧، ٥١٩٨، ٥١٩٩، ٥٢٠٠، ٥٢٠١، ٥٢٠٢، ٥٢٠٣، ٥٢٠٤، ٥٢٠٥، ٥٢٠٦، ٥٢٠٧، ٥٢٠٨، ٥٢٠٩، ٥٢١٠، ٥٢١١، ٥٢١٢، ٥٢١٣، ٥٢١٤، ٥٢١٥، ٥٢١٦، ٥٢١٧، ٥٢١٨، ٥٢١٩، ٥٢٢٠، ٥٢٢١، ٥٢٢٢، ٥٢٢٣، ٥٢٢٤، ٥٢٢٥، ٥٢٢٦، ٥٢٢٧، ٥٢٢٨، ٥٢٢٩، ٥٢٣٠، ٥٢٣١، ٥٢٣٢، ٥٢٣٣، ٥٢٣٤، ٥٢٣٥، ٥٢٣٦، ٥٢٣٧، ٥٢٣٨، ٥٢٣٩، ٥٢٤٠، ٥٢٤١، ٥٢٤٢، ٥٢٤٣، ٥٢٤٤، ٥٢٤٥، ٥٢٤٦، ٥٢٤٧، ٥٢٤٨، ٥٢٤٩، ٥٢٥٠، ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ٥٢٥٣، ٥٢٥٤، ٥٢٥٥، ٥٢٥٦، ٥٢٥٧، ٥٢٥٨، ٥٢٥٩، ٥٢٦٠، ٥٢٦١، ٥٢٦٢، ٥٢٦٣، ٥٢٦٤، ٥٢٦٥، ٥٢٦٦، ٥٢٦٧، ٥٢٦٨، ٥٢٦٩، ٥٢٧٠، ٥٢٧١، ٥٢٧٢، ٥٢٧٣، ٥٢٧٤، ٥٢٧٥، ٥٢٧٦، ٥٢٧٧، ٥٢٧٨، ٥٢٧٩، ٥٢٨٠، ٥٢٨١، ٥٢٨٢، ٥٢٨٣، ٥٢٨٤، ٥٢٨٥، ٥٢٨٦، ٥٢٨٧، ٥٢٨٨، ٥٢٨٩، ٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣، ٥٢٩٤، ٥٢٩٥، ٥٢٩٦، ٥٢٩٧، ٥٢٩٨، ٥٢٩٩، ٥٣٠٠، ٥٣٠١، ٥٣٠٢، ٥٣٠٣، ٥٣٠٤، ٥٣٠٥، ٥٣٠٦، ٥٣٠٧، ٥٣٠٨، ٥٣٠٩، ٥٣١٠، ٥٣١١، ٥٣١٢، ٥٣١٣، ٥٣١٤، ٥٣١٥، ٥٣١٦، ٥٣١٧، ٥٣١٨، ٥٣١٩، ٥٣٢٠، ٥٣٢١، ٥٣٢٢، ٥٣٢٣، ٥٣٢٤، ٥٣٢٥، ٥٣٢٦، ٥٣٢٧، ٥٣٢٨، ٥٣٢٩، ٥٣٣٠، ٥٣٣١، ٥٣٣٢، ٥٣٣٣، ٥٣٣٤، ٥٣٣٥، ٥٣٣٦، ٥٣٣٧، ٥٣٣٨، ٥٣٣٩، ٥٣٤٠، ٥٣٤١، ٥٣٤٢، ٥٣٤٣، ٥٣٤٤، ٥٣٤٥، ٥٣٤٦، ٥٣٤٧، ٥٣٤٨، ٥٣٤٩، ٥٣٥٠، ٥٣٥١، ٥٣٥٢، ٥٣٥٣، ٥٣٥٤، ٥٣٥٥، ٥٣٥٦، ٥٣٥٧، ٥٣٥٨، ٥٣٥٩، ٥٣٦٠، ٥٣٦١، ٥٣٦٢، ٥٣٦٣، ٥٣٦٤، ٥٣٦٥، ٥٣٦٦، ٥٣٦٧، ٥٣٦٨، ٥٣٦٩، ٥٣٧٠، ٥٣٧١، ٥٣٧٢، ٥٣٧٣، ٥٣٧٤، ٥٣٧٥، ٥٣٧٦، ٥٣٧٧، ٥٣٧٨، ٥٣٧٩، ٥٣٨٠، ٥٣٨١، ٥٣٨٢، ٥٣٨٣، ٥٣٨٤، ٥٣٨٥، ٥٣٨٦، ٥٣٨٧، ٥٣٨٨، ٥٣٨٩، ٥٣٩٠، ٥٣٩١، ٥٣٩٢، ٥٣٩٣، ٥٣٩٤، ٥٣٩٥، ٥٣٩٦، ٥٣٩٧، ٥٣٩٨، ٥٣٩٩، ٥٤٠٠، ٥٤٠١، ٥٤٠٢، ٥٤٠٣، ٥٤٠٤، ٥٤٠٥، ٥٤٠٦، ٥٤٠٧، ٥٤٠٨، ٥٤٠٩، ٥٤١٠، ٥٤١١، ٥٤١٢، ٥٤١٣، ٥٤١٤، ٥٤١٥، ٥٤١٦، ٥٤١٧، ٥٤١٨، ٥٤١٩، ٥٤٢٠، ٥٤٢١، ٥٤٢٢، ٥٤٢٣، ٥٤٢٤، ٥٤٢٥، ٥٤٢٦، ٥٤٢٧، ٥٤٢٨، ٥٤٢٩، ٥٤٣٠، ٥٤٣١، ٥٤٣٢، ٥٤٣٣، ٥٤٣٤، ٥٤٣٥، ٥٤٣٦، ٥٤٣٧، ٥٤٣٨، ٥٤٣٩، ٥٤٤٠، ٥٤٤١، ٥٤٤٢، ٥٤٤٣، ٥٤٤٤، ٥٤٤٥، ٥٤٤٦، ٥٤٤٧، ٥٤٤٨، ٥٤٤٩، ٥٤٥٠، ٥٤٥١، ٥٤٥٢، ٥٤٥٣، ٥٤٥٤، ٥٤٥٥، ٥٤٥٦، ٥٤٥٧، ٥٤٥٨، ٥٤٥٩، ٥٤٦٠، ٥٤٦١، ٥٤٦٢، ٥٤٦٣، ٥٤٦٤، ٥٤٦٥، ٥٤٦٦، ٥٤٦٧، ٥٤٦٨، ٥٤٦٩، ٥٤٧٠، ٥٤٧١، ٥٤٧٢، ٥٤٧٣، ٥٤٧٤، ٥٤٧٥، ٥٤٧٦، ٥٤٧٧، ٥٤٧٨، ٥٤٧٩، ٥٤٨٠، ٥٤٨١، ٥٤٨٢، ٥٤٨٣، ٥٤٨٤، ٥٤٨٥، ٥٤٨٦، ٥٤٨٧، ٥٤٨٨، ٥٤٨٩، ٥٤٩٠، ٥٤٩١، ٥٤٩٢، ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ٥٤٩٥، ٥٤٩٦، ٥٤٩٧، ٥٤٩٨، ٥٤٩٩، ٥٥٠٠، ٥٥٠١، ٥٥٠٢، ٥٥٠٣، ٥٥٠٤، ٥٥٠٥، ٥٥٠٦، ٥٥٠٧، ٥٥٠٨، ٥٥٠٩، ٥٥١٠، ٥٥١١، ٥٥١٢، ٥٥١٣، ٥٥١٤، ٥٥١٥، ٥٥١٦، ٥٥١٧، ٥٥١٨، ٥٥١٩، ٥٥٢٠، ٥٥٢١، ٥٥٢٢، ٥٥٢٣، ٥٥٢٤، ٥٥٢٥، ٥٥٢٦، ٥٥٢٧، ٥٥٢٨، ٥٥٢٩، ٥٥٣٠، ٥٥٣١، ٥٥٣٢، ٥٥٣٣، ٥٥٣٤، ٥٥٣٥، ٥٥٣٦، ٥٥٣٧، ٥٥٣٨، ٥٥٣٩، ٥٥٤٠، ٥٥٤١، ٥٥٤٢، ٥٥٤٣، ٥٥٤٤، ٥٥٤٥، ٥٥٤٦، ٥٥٤٧، ٥٥٤٨، ٥٥٤٩، ٥٥٥٠، ٥٥٥١، ٥٥٥٢، ٥٥٥٣، ٥٥٥٤، ٥٥٥٥، ٥٥٥٦، ٥٥٥٧، ٥٥٥٨، ٥٥٥٩، ٥٥٦٠، ٥٥٦١، ٥٥٦٢، ٥٥٦٣، ٥٥٦٤، ٥٥٦٥، ٥٥٦٦، ٥٥٦٧، ٥٥٦٨، ٥٥٦٩، ٥٥٧٠، ٥٥٧١، ٥٥٧٢، ٥٥٧٣، ٥٥٧٤، ٥٥٧٥، ٥٥٧٦، ٥٥٧٧، ٥٥٧٨، ٥٥٧٩، ٥٥٨٠، ٥٥٨١، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٥٨٥، ٥٥٨٦، ٥٥٨٧، ٥٥٨٨، ٥٥٨٩، ٥٥٩٠، ٥٥٩١، ٥٥٩٢، ٥٥٩٣، ٥٥٩٤، ٥٥٩٥، ٥٥٩٦، ٥٥٩٧، ٥٥٩٨، ٥٥٩٩، ٥٦٠٠، ٥٦٠١، ٥٦٠٢، ٥٦٠٣، ٥٦٠٤، ٥٦٠٥، ٥٦٠٦، ٥٦٠٧، ٥٦٠٨، ٥٦٠٩، ٥٦١٠، ٥٦١١، ٥٦١٢، ٥٦١٣، ٥٦١٤، ٥٦١٥، ٥٦١٦، ٥٦١٧، ٥٦١٨، ٥٦١٩، ٥٦٢٠، ٥٦٢١، ٥٦٢٢، ٥٦٢٣، ٥٦٢٤، ٥٦٢٥، ٥٦٢٦، ٥٦٢٧، ٥٦٢٨، ٥٦٢٩، ٥٦٣٠، ٥٦٣١، ٥٦٣٢، ٥٦٣٣، ٥٦٣٤، ٥٦٣٥، ٥٦٣٦، ٥٦٣٧، ٥٦٣٨، ٥٦٣٩، ٥٦٤٠، ٥٦٤١، ٥٦٤٢، ٥٦٤٣، ٥٦٤٤، ٥٦٤٥، ٥٦٤٦، ٥٦٤٧، ٥٦٤٨، ٥٦٤٩، ٥٦٥٠، ٥٦٥١، ٥٦٥٢، ٥٦٥٣، ٥٦٥٤، ٥٦٥٥، ٥٦٥٦، ٥٦٥٧، ٥٦٥٨، ٥٦٥٩، ٥٦٦٠، ٥٦٦١، ٥٦٦٢، ٥٦٦٣، ٥٦٦٤، ٥٦٦٥، ٥٦٦٦، ٥٦٦٧، ٥٦٦٨، ٥٦٦٩، ٥٦٧٠، ٥٦٧١، ٥٦٧٢، ٥٦٧٣، ٥٦٧٤، ٥٦٧٥، ٥٦٧٦، ٥٦٧٧، ٥٦٧٨، ٥٦٧٩، ٥٦٨٠، ٥٦٨١، ٥٦٨٢، ٥٦٨٣، ٥٦٨٤، ٥٦٨٥، ٥٦٨٦، ٥٦٨٧، ٥٦٨٨، ٥٦٨٩، ٥٦٩٠، ٥٦٩١، ٥٦٩٢، ٥٦٩٣، ٥٦٩٤، ٥٦٩٥، ٥٦٩٦، ٥٦٩٧، ٥٦٩٨، ٥٦٩٩، ٥٧٠٠، ٥٧٠١، ٥٧٠٢، ٥٧٠٣، ٥٧٠٤، ٥٧٠٥، ٥٧٠٦، ٥٧٠٧، ٥٧٠٨، ٥٧٠٩، ٥٧١٠، ٥٧١١، ٥٧١٢، ٥٧١٣، ٥٧١٤، ٥٧١٥، ٥٧١٦، ٥٧١٧، ٥٧١٨، ٥٧١٩، ٥٧٢٠، ٥٧٢١، ٥٧٢٢، ٥٧٢٣، ٥٧٢٤، ٥٧٢٥، ٥٧٢٦، ٥٧٢٧، ٥٧٢٨، ٥٧٢٩، ٥٧٣٠، ٥٧٣١، ٥٧٣٢، ٥٧٣٣، ٥٧٣٤، ٥٧٣٥، ٥٧٣٦، ٥٧٣٧، ٥٧٣٨، ٥٧٣٩، ٥٧٤٠، ٥٧٤١، ٥٧٤٢، ٥٧٤٣، ٥٧٤٤، ٥٧٤٥، ٥٧٤٦، ٥٧٤٧، ٥٧٤٨، ٥٧٤٩، ٥٧٥٠، ٥٧٥١، ٥٧٥٢، ٥٧٥٣، ٥٧٥٤، ٥٧٥٥، ٥٧٥٦، ٥٧٥٧، ٥٧٥٨، ٥٧٥٩، ٥٧٦٠، ٥٧٦١، ٥٧٦٢، ٥٧٦٣، ٥٧٦٤، ٥٧٦٥، ٥٧٦٦، ٥٧٦٧، ٥٧٦٨، ٥٧٦٩، ٥٧٧٠، ٥٧٧١، ٥٧٧٢، ٥٧٧٣، ٥٧٧٤، ٥٧٧٥، ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، ٥٧٧٨، ٥٧٧٩، ٥٧٨٠، ٥٧٨١، ٥٧٨٢، ٥٧٨٣، ٥٧٨٤، ٥٧٨٥، ٥٧٨٦، ٥٧٨٧، ٥٧٨٨، ٥٧٨٩، ٥٧٩٠، ٥٧٩١، ٥٧٩٢، ٥٧٩٣، ٥٧٩٤، ٥٧٩٥، ٥٧٩٦، ٥٧٩٧، ٥٧٩٨، ٥٧٩٩، ٥٨٠٠، ٥٨٠١، ٥٨٠٢، ٥٨٠٣، ٥٨٠٤، ٥٨٠٥، ٥٨٠٦، ٥٨٠٧، ٥٨٠٨، ٥٨٠٩، ٥٨١٠، ٥٨١١، ٥٨١٢، ٥٨١٣، ٥٨١٤، ٥٨١٥، ٥٨١٦، ٥٨١٧، ٥٨١٨، ٥٨١٩، ٥٨٢٠، ٥٨٢١، ٥٨٢٢، ٥٨٢٣، ٥٨٢٤، ٥٨٢٥، ٥٨٢٦، ٥٨٢٧، ٥٨٢٨، ٥٨٢٩، ٥٨٣٠، ٥٨٣١، ٥٨٣٢، ٥٨٣٣، ٥٨٣٤، ٥٨٣٥، ٥٨٣٦، ٥٨٣٧، ٥٨

ذهب بعضهم إلى وجوب ذلك رد بذهب
إليه آخرون

والنكاح في اصطلاح (إعفاف
ه ه) و(نكاح) بمصطلح (عقبة)

نكاح للفقهاء بالرواية.

٦ - احتلف الفقهاء في حواجز نكاح الرجل
الضعيف بأمرأة الزانية أو المرأة الضعيفة بالرجل
المرضى - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن
الرجل لا يجزئ على المرأة الضعيفة وإن رآها المرأة
لا يحدوها عن الرجل عفيف، وذهب آخرون
إلى أنه إذا رآه لم يجز له أن يعلم ذلك
نكاحها إلا بشرطين أحدهما انقصاء
عذتها، والثاني أن تكون من طهر (١).

وفي ذلك تفصيل يظهر في مصطلح
(نكاح)

ففيه (١) ولزمه النس كذا إلى المستأجر
التي تعمير على عقبة فأمر القاضيين على مؤنة
النكاح بالزوج . فقال كذا - عشر
سبب، من استطاع منكم قضاء فليزوج.
وبه ذهب طائفة وأما طائفة فزوج (٢) وأما
غير القاضيين بالضعف بالأسماة ما هو
لكسر الشهوة فقال عه الصلاة والسلام
ومن لم يجد فقيهه بالضم فإنه له وعاء (٣)
أو يتلف

وبد ذهب الفقهاء إلى أنه يجب على من
يجد الأذى وشوق به إلى خياع وشاف
لوقوع الزنا أن يتزوج، لأن احتساب الزنا
واجب، وما لا يتم الواجب إلا به فهو
واجب

والفقهاء في كسر الشهوة إلى الخياع
بأنه يسهل تفصيل يظهر في مصطلح (شهوة
ه ه) ومصطلح (نكاح)

إعفاف الأصول والفروع

٥ - احتلف الفقهاء في وجوب إعفاف
الأصول على الفروع والعروخ على أصروم



١ سورة النور ٢٣

٢ (١) حديث (بمشارف)

موسم الجسد والروح ١ : ١١١

٢٣ : ٩

(٢) حسب ابن تيمية ٢ : ٣٣٩

١٩ : ٢٥

والفرق بين العقل والفرق عند بعض
الفقهاء: أن العقل يكون بعد أن تكمل، أما
الفرق فإنه يكون بأصل الخلقة
وكل من العقل والفرق من العيوب التي
ثبت الخبر في النكاح

عقل

التعريف

١ - العقل في اللغة لحم يثبت في قبل امرأة
وهو الفرق، ولا يكون في الأبقار ولا يهيب
المرأة إلا بعد ما تلد
وقيل، هو دم يكون بين مسلكي امرأة
حين فرجها حتى يستع الإجماع^(١)
ولا يخرج العقل الاصطلاحي عن المعنى
الشعوي^(٢)
الأمثلة ذات الصلة:

أ - الفرق

٢ - قال الشافعي هو بسداد عمل الجماع
من فرج المرأة بلحم^(٣)
وقال الحنابلة هو كرم الفرج مبدون
بأنصفاً لإبنته الذكر بأصل الخلقة^(٤)

١ - المصباح للفرج

٢ - أن: المصباح الكبير مع حاشية الشافعي ٤ ٢٧٨ - حاشية
المصباح ١١١/٣ - كشاف النكاح ٥ ٦٠٩ - نفس
الشيء للأمام ١٦ ٦٥ - مطلب أول النسب

٣ - ١١٦/٣ - وقوله للأبقار ٦١١

٤ - حاشية المصباح وحاشية ٢١٠/٣

٥ - مطلب أول النسب ١ ١/٣

ب - الفرق

٣ - الفرق هو استدلال الجماع من فرج
امرأة بعظمه وقيل: نسجم، وقيل: ملدة
عقيدته^(١)
والفرق بين العقل والفرق أن العقل
يكون بلحم، وأما الفرق فقد يكون بلحم أو
عقيد، وعنده فالفرق أهم
وكل من العقل والفرق من عيوب التي
ثبت الخبر في النكاح

الحكم الإجمالي

٤ - ذهب للثبوت والحدالة إلى أن العقل
من العيوب التي ثبت بها لزوم جبر سح
النكاح، لأنه يمنع المقصود الأصل من
النكاح وهو الوطء^(٢)
ويذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى أنه
ليس بواحد من الزوجين خيار مسح النكاح

(١) خبر الحنفية ٢٥/٣ - حاشية الشافعي ٢٤٨/٣

حاشية المصباح ٢١١/٣

(٢) حاشية الشافعي ٢٧٨/٣ - كشاف النكاح ٥ ٦١٩

عَقْو

التعريف

١ - من معاني المعقوف اسمة الإحباط ، ع .
 يعقو ﴿وَأَعْقَ صَاحِبَهُ﴾ ، (١) ، الكثير ، ومنه قوله
 يعقو ﴿حَتَّى عَقِرُوا﴾ ، (٢) ، أي كثروا ،
 واجعلوا والطمس والحر ، ومنه قول به
 عقت لفساده والإحطاء ، فقل لمن لأعراس
 عدا يعقو ، (٣) ، أعصى ، وجعل المعقو دأى سير
 ماله

وفي الاصطلاح يستعمل لتفقد المعقو
 عاقبة بمعنى الإحباط والتجوير (٤)

الألفاظ ذات الصلة

١ - انصقع

٢ - المنصع ترك المواصلة ، وأصله

الإعراس بمعنى الوجه عن اشتد إن
 ما كان منه ، قال تعالى ﴿وَنَاصِعِ الصَّفْحِ
 الْحَمِيلِ﴾ (٥)

حب في الآخر كالماكان ، وهو قول عطاء
 والنجمي وسمر بن عبد العزيز وابن زياد
 وأبي قلابة وأبي ليس كليل والبراء بن
 البزري وذهب محمد بن الحسن إلى أنه
 لا اعتبار للزوج بعيب المرأة ، وما هي الحياة
 بعيب فيه من الثلاثة بحسب الخلفاء
 والفرق (٦)

ذهب الشافعية إلى أن من العيب
 المختصة بالمرأة نثر شيء مما الخبار من
 العز والفرج ، ولها عندهم تسدك عمل
 الحرام منها في الرق بلحم ، وفي الفرج
 بغير زكوة بلحم يسد فيه ويخرج الولد من
 حب صيغة له (٧)



(١) نسخة خطية ٢٨٦

(٢) سورة النجم - ٤٥

(٣) نصاب ، احتكاك القرآن لأبي عمرو ٦ ، ٦٩ ، وفيه

عرب الحديث واللام ٢٨٤

(٤) سورة النجم ٨٤

(٥) سم القرآن ٣ ، ٣٦٦ ، الآية ١٢١٦

(٦) شرح وجيز لكتاب ٣ ، ١٢٦

٥ - المصلح

٥ - المصلح عقد يرفع النزاع^(١)

والعلاقة بين المصو والمصيح للمصو والمصو، المصيح أهم من المصو

٥ - المصو

الحكم التكليفي

٦ - يختلف الحكم التكليفي للمصو باختلاف ما يتعلق به الحق، فإن كان الحق خالصا للبعد فإن يستحب المصو عنه، وإن كان جاعلا لله سبحانه وتعالى كالتحريم مثلا، فإنه لا يجوز المصو عنه بعد دفع الأمر من الحاكم وإن كان الحق لله تعالى في غير الحدود فإنه يقبل. أمهرن الحصة للأسباب التي يضيفها الشارع مؤدية إلى ذلك فضلا عن وجدة ورعه للمخرج.

وبالتفصيل انظر مصطلح: (١) - قاط

ف ٣٩ وما بعده.

المعروف المبادات

أولا - المعروف عن بعض النحلانات :

٧ - احتجبت آراء الفقهاء بما يعنى عنه من الجساف، كما احتلجبت أولهم في التعديرات التي يعتبر في حقو

قال الرابع والمصيح يبلغ من المعو بذلك فالدفعان **وأنعوا وأصنعوا حتى يأتي الله بأمرهم** (١) وقد يعمر لإسناد ولا يصح (٢)

٨ - العترة من الشعر مصدر غمر، راعله استر، ومنه يقال الصبح أغمر للوسع أي أستر

وفي الاصطلاح أن يستر الشعر فيجب الصلح من هو لحق قدره.

والنسوق بين المصو والمصو أن يعمر يقتضى إسقاط اللوم والدم ولا يقتضى إيجاب الثواب، والمصو يقتضى إسقاط العقاب وهو إيجاب الثواب، فلا يسقطها إلا للزم المسحق للثواب (٣)

ج - الإسقاط

٩ - الإسقاط هو إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك

والمعمر على إطلاقه أهم من الإسقاط لتعدد استعماله (٤)

(١) سورة التوبة ١٢٩

(٢) غير معص ١٢١، ومجموعه من عترة

(٣) المصباح ٣٠، والمصباح ٣٠، والمصباح ٣٠

ص ٢٣

(٤) المصباح ٣٠، ١٢١، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١

عمر دون غيره من الحساسات كالبول
والعاط واللى واللى (١).

يذهب الشافعية إلى المعنى من السير من
الدم والقبح وما يحس الاحتراز عنه ويسمى به
السلوى، كدم القروح والدمامل والبرص
وما لا يتركه الطرف، وما لا يمس له سائله،
وعمر ذلك، والمصطب في الوجه والكثير
الذى (٢).

وأما الحنابة فقد صرحوا بأنه لا يرمى عن
سير حساسة ولو لم يشكك الطرف كالذى
يعلى بالرجل دباب وسحرة، وإنما يعنى عن
سير الدم وما يتولد منه من القبح والصدية
بالأدم الحيوانية الجمجمة فلا يعنى عن سير
دمها كسائر فصلاص، ولا يعنى عن الدماء
التي تخرج من القبل والذفر لأنها في حكم
البول أو العاط

وظاهر مذهب أحمد أن السير مالا
يعنى في القلب (٣).

ومما يحسن الفهماء في المعنى هو
الحساسات

منه الحنابة إلى التعرق من الحنابة
الدمية والحنابة المنطة (٤) وقالوا: إنه
يعنى عن المقلطه إذا أهدأت اللب أو الذي
يشترط أن لا يزيد عن الترويح، تلك
البرصيات، وقدر الدوخة وما يوقه من النعس
المنط كالدم والبول والخصر وجره الدجاج
وبون الخمار جازت الصلاة منه (٥).

أما الحنابة المصنعة فقد يختلفون في
المفسر الذى يعنى عنه منها عن روايات:
قال العربياتى إن كانت كحول ما يجوز
لحمه جازت الصلاة معها حتى يبلغ ربع
الزوب (٦).

وفى المكاستى: حد الكثير الذى
لا يعنى عنه هو الحنابة الحقيقية هو الكثير
لما حش في ظاهر الرواية (٧).

وعرى نازكية بر الدم - وماعه من ربح
وصلبد - وسائر الحساسات، يعمرون.
بالدم عن قدر درهم من دم رقيق وصدية.
واسرا بالذره الدوخة العلى وهو الدرة
السوداء الكائن في رزج العلى، قال
الصاوى: إنما يختص المعنى بالدم وماهه لأن
الإنسان لا يخلو عنه، فلا حرام عن يديه

(١) مسند الشافعية ص ٢٩ في الداء الحرة للفرج،
تمتج المصنف ٧٤٢٦، حطب الصوى من الشرح
المتن ٧٤٦٦
(٢) حاشية الفيضى عن ابن حزم ١٢٢٢، روضة
المتن ٢٨
(٣) كذا فى الشرح ١٨٥، واللى ٧٨-٧٩

(٤) مع الصبح ٢٩
(٥) مع الصبح ٧٢٢-٧٢٣
(٦) مع الصبح ٧٢٩
(٧) مع الصبح ٨٠

١- العقود من سبب الدم .

٨- يرى أكثر الفقهاء العقود على سبب الدم في
الجملة (١)

ويقيد الشافعية العقود عن سبب الدم بموت
عنها فيسحقون منقوله «خرج بالسبب الكثير
فإن كان من الشخص نفسه ولم يكن عمله ولم
يقتطع بأجنبي» ولم يجاوز عمله على غيره وإلا
فلا (٢) وعلى العقود عن سبب الدم في الثوب
عندهم إن احتاج إليه الإنسان ولو لتجمل
وكان طوبىء به حلال ما لم يمتنع إليه وبالموت
لونه وصل عليه أو عمله وصق به فلا يسمى
عنه (٣)

وقال حنابلة من التلذذ قد اختلف في
السبب المذكور هل يشتر مطلق على جميع
الوجوه حتى يصير كالألحظ الظاهر أو اغتنبه
مقتضوه عن الصلاة فلا يقطعها لأجله إذا
ذكرها ولا يبدلها، وأما فعل الصلاة فهو
بمسله على وجه البدل، فالتوضيح،
والأول مستحب الصرافيين، قال ابن عبد
السلام وهو الأشهر كبره من المجتاهد
يعود عنها، والثاني عوده ابن عبد السلام

والمتصف للصلاة، وعنده صاحب الطراز
وإن علة تعلقا عن «ما ذكرى لأبن حبيب
فذلك من تلحق» قال صاحب الطراز هو
حالات ظاهر اندهب (١) وصرح ابن دهم
من المالكية بأن قليل دم الجحش وكثيره
يحبس (٢)

وأما المختلطة فقد هبوا العقود عن سبب
الدم بأن يكون من حيوان ظاهر في الحياة
أدما كان أو غيره، يؤخذ كالإس والفر أو لا
كالسبب، بحالات الحيوان الجحش كالكلب
والبعمل والحمل فلا يمتنع عن شيء مما ذكر
منه، ولا يسمى عن سبب الدم الخارج من
السيلين على الوجه الصحيح عند الحنابلة،
وفي الوجه الثاني يسمى عن سببه (٣) كما
يحبس عن سبب دم الجحش وكذا دم الفرس
على الوجه الصحيح عند الحنابلة، وفي الوجه
الثاني لا يسمى عن سببه (٤)

وقال الحنفية: كثير الدم قليله سواء،
ويحرم عن سببه التمس لأنه نجاسة فأنه
القول وحكم الفحش والمصلحة حكم الدم
عند جمهور الفقهاء (٥)

(١) ١١٦/١، ١١٦/٢

(٢) ١١٦/٢، ١١٦/٣

(٣) ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

(٤) ١١٦/٢، ١١٦/٣

(٥) ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

(٦) ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

(٧) ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

١- ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

٢- ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

٣- ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

٤- ١١٦/٢، ١١٦/٣، ١١٦/٤، ١١٦/٥

والرابعة: أن تكون عيباً قائماً وهي لا

عمر لها اتصال^(٦)

جـ - العفو عن مالا يدركه الطرف من
التجاسات^(٧)

١٠ - يرى الشافعية أنه يعفى عن الجاسة
التي لا يدركها الطرف^(٨)

والإن الحائبة: لا يعفى عن سحر نجاسة
ولو لم يدركها الطرف كالتي يعلق بكرجل
فياب^(٩) ويحوى لمعوم قوله تعالى ﴿وَيَبْيُكِّ
طَهْرُهُ﴾^(١٠)

د - العفو عن دم حالاً نفس له سائلة.

١١ - ذهب الحنفية والأكبية والحائبة إلى أن
دم الراعيث والبق والقمل ويحوى من كل
مالاً نفس له سائلة طاهر^(١١)

وقال الشافعية: دم الراعيث يعفى عن
قليله في الثوب واليدين، وفي كتبه رجحان.
أصحابه المفقو، ويكرى الموجهان في دم القمل
واليعوص وبأنه ذلك^(١٢)

(٦) حاشية الصوري على شرح هـنبر ٧٧/١

(٧) الأشبه والمطهر للسيوطي ص ٧٨، وروضة المطالبين

٢٨٢-٣

(٨) كتاب الفتاوى ١/١٩٠-١٩١

(٩) سورة القدر ١٠

(١٠) حاشية على الإكيد والمطهر ١/١٩٨، وقشورين

الملكه، ص ٣٨، وكشاف الفتاوى ١/١٩١

(١١) روضة القفاير ١/١٨٥

ب - العفو عن طين الشوارع.

٩ - يرى الشافعية والحائبة العفو عن يسر
طين الشوارع الجس لمسه نجسه، قال
الزيكشي تعليقاً على مذهب الشافعية في
المرصوع ونقصة إطلاقتهم العفو عنه ولو
احتلط بنجاسة كلب أو حمور وهو النجس لا
سيما في موضع يكثر فيه الكلاب لأن الشوارع
معدن التجاسات^(١٣)

لمذهب الحنفية قريب من مذهب
الشافعية والحائبة إذ قالوا: إن طين الشوارع
الذي فيه نجاسة عفو إلا إذا علم عين
النجاسة^(١٤)، والأحياط في المصلاة
عنه^(١٥)

ويقول الأكبية: الأحوال أربعة: الأول
والثانية: كون الطين أكثر من النجاسة أو
مسارها في تحقها أو طناً ولا إشكال في العفو

عنه، والثالثة: عليه النجاسة على الطين تحديق
أو ظناً، وهو معفو عنه على ظاهر الفتوى،
ويجب غسله على ما مضى عليه الدبرير تبعاً
لأبي لمي زيد.

(١٣) أسنى المطالب ١/١٧٥، والأشبه والمطهر للسيوطي ص

٧٨، وكشاف الفتاوى ١/١٩٦

(١٤) مداري الفتاوى ص ٨٥

(١٥) الحاشية على الأشبه والمطهر لاسيما ١/٢٤٨

ماتى درهم عشر مالم يبلغ أربعين درهما
ففيها درهم آخر^(١)

وتفصيل في (لؤناس ب ١ وما
بعده) وفي (ركاة ٧٢)

ثالثا - المعو في نصيب

١٢ - ذهب الفقهاء إلى أنه لو وصل جوف
التصالم ذهب أو صار أنطريق، أو عرله
الدينار، أو متبقى بين لأسان من طعام،
عجري به ريقه من غير قصد وعجر عن سبيته
وسبته لم يقطر في كل ذلك، لال التحريم
ذلك معا معرو^(٢)

وكذا لو صيب ثوبه ولم يجد له وثق
عنه المصنوع على من ثوبه، وثنا الأثرين
من الشفعة لا بعد أن يثقل. فمن عبت
بدونه يملك بحيث يجزى ذلك أو غالب ثم
يسامح بما ينشأ الاحتراز منه فيكمي منه
أندم ويمنى عن أثره^(٣)

وتفصيل ثالث في مصصع (صبر
ف ٧٦ وما بعدها)

ولي ذلك كله نصيب ينظر في مصصع
(نجسة)

ثانياً - المعو في الركاة

١٢ - اختلف الفقهاء فيما بين التصابين من
لأحكام هل فيه ركاة أم لا؟

ذهب أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك في
الصحيح - وثالثه في الأصح عندهم
وأحمد إلى أن الفرض في التصاب هذا
ومعه من أوضاع معرو^(١)

وذهب محمد ورج ومالك في رواية أخرى
عنه - واليوى من الشفعة إلى أن الفرض
يتعلق بالتجميع^(٢)

لأن ما بعد ذلك من الأموال، سركونية
وذهب للملكه وإشاعبه وأخباره وصاحبا
يحيى حينئذ إن لم المعو يخص في ركاة
الستمة، بخلاف غيرها من أموال الركاة
كالثقدين والبريد والشارع فإنه يجب فيها زاد
على التصاب بحسبه^(٣)

وقاب أبو حنيفة ورج إن المعو يجزى في
كل الأحوال حتى في الثقدين، وإراد على

(١) حاشية رد المحتار ٢٨٢، ٢٨٣، شرح لمعة ٢، ١٤٥

المعرو ٢، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧،

رثا المالكية يجوز الحرق إلا في قتل
الغيلة، وهو القتل لأحد المال، لأن في
مصر الحرية، والحرية إذا قتل وجب
قتله، ولا يجوز العفو عنه، لأن القتل لدفع
العناء في الأرض، فالتقتل هنا حق له
لا للأخص وعلى هذا يقتضيه الحد، لا كقولنا^(١).

١٩ - والجناب الفقهاء في موجب العمد في
المس

نعت العمدية وفي القاسم من المالكية
وهو المشهور في المذهب في أن موجب
العمد في النفس القصد من عبء، حتى
لا يملك إلى الدم أنه يأخذ القدر من القاتل
من غير رضاء، ولو مات القاتل أو عفا الوكيل
سقط الموجب أصلاً

وجوب العمدية وهو بوزن عند الشافعية
وبرية أشبه من المالكية إلى أن الواجب
إد القصاص أو الدية أحدهما لأبيه،
للإولى جاز السعي، وإن شاء استوفى
القصاص، وإن شاء أخذ الفدية^(٢).

وأظهر القواين عند الشافعية أن موجب

في ذلك خلاف وتفصيل يسطر في
مصطلح (مهر).

الحق في العقوبات

أولاً - العفو عن القصاص:

١٨ - ذهب الفقهاء إلى مشروعية العفو عن
القصاص لقول الله تعالى: ﴿مَنْ عَفَىٰ ذَنبًا
مِّنْ أَخِي شَرًّا مِّمَّا بِيَاءَ بِالْمُقْرِبِ وَأَذًا إِلَيْهِ
بِإِحْسَانٍ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِّنْ رَبِّكُمْ
وَرَحْمَةٌ﴾^(١)

ولأن القصاص يقتضيه إدا أن القصاص
حق، لجاز المسحوق تركه كسائر الحقوق

ويجوز بعض القصاص على نذب العفو
ونتجده لقول تعالى: ﴿مَنْ تَصَدَّقَ بِهِ
فَهُوَ كَعَمَلِهِ﴾^(٢) حال القصاص ندبه
إلى العفو والصدقة، والحديث أنس رضي
الله تعالى عنه دعا لأبي النبي ﷺ دفع إليه
شيء له فخاص إلا أمره به بالعفو^(٣)

وهذا ليس تيمية العفو إحسان
والإحسان ما أحسن، وانسره ألا يحصل
بالعفو ضرر، فهذا يحصل من ضرر فلا

بشرع

(١) يفتح المصحح ٢٦١ / ٧ وتحتكم المرفقة للمصنف
١٨٦ / ١، وفرد المرفق ٢٨٥ / ٢، وروى بطريق.

٢٢٩ / ٩، وكشاف المصنف ٥٠٤٢

(٢) يفتح المصنف ١١١٩ / ١٠، وحاشية المصنف

١٠ / ١، وحاشية المصنف ٢٨٢ / ٢، وروى

الطحاوي ٢٢٩ / ٩، وكشاف المصنف ٥٠٤٢، وليس

٢٢٦ / ٨

(١) سورة البقرة / ٢٧٨

(٢) سورة البقرة / ٢٤٠

(٣) حديث أنس وما رثب الله ﷺ دفع إليه شيء، و

سورة البقرة ٢٨٢ / ٩ (٢٨٢ / ٩) وكشف المصنف، وقال الزبيدي

في على الألفاظ (٢٨٢ / ٩) ورواه لا يفسد

فَأَتْبَاعُ الْمَعْرُوفِ وَأُولَئِكَ بِهِ يَحْسَبُونَ ١
 لَوْحِ الْإِتِّبَاعِ بِمَحْرَدِ الْمَعْرُوفِ لَوْحِ الْعَمَدِ
 بِالْفَصَاحِ عَيْنًا لَمْ تُجِبْ أَذِيهِ عَدِ الْقَعْرِ
 الْمِطْفَقِ، فَخَيْرُ الرُّبَى يَوْمَهُمَا، بَلْ شَاءَ
 أَنْتَصِرَ وَإِنْ شَاءَ أَحَدُ الشَّدِيدِ وَكُنْتُمْ يَوْمَ
 الْبِجَانِ لَقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا
 كَانَ فِي سِي إِسْرَائِيلَ أَنْفَصَاحٍ وَلَمْ يَكُنْ
 فِيهِمْ الشَّدِيدُ، فَانْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ وَكُتِبَ
 عَلَيْكُمْ أَنْفَصَاحُ الْآيَةِ، رَضِيَ ابْنُ هُرَيْرَةَ
 مَرْعُومٌ وَمَنْ لَيْسَ لَهُ ذَنْبٌ فَيُحَرِّمُ الظُّلْمَ
 بِمَا أَنْ يَهْدَى وَإِمَا أَنْ يُلَاقَهُ ٢٢٠ وَاسْتَلْزَمُوا
 التَّحْمِيلَ نَالِ فِي الْإِكْرَامِ بِأَسَدِهِمَا عَلَى
 التَّعْيِيرِ مَشَقًّا، وَأَنَّ الْحَاسِيَّ مَحْكُومٌ عَلَيْهِ
 فَلَا يَمْتَرِ رَحْمَةً كَالْمَحَالِّ عَلَيْهِ وَالْمَصْمُومُ
 عَنْهُ ٢٢١

وَاسْتَدَلَّ بِتَلْفِيزِهِ فِي أَظْهَرِ الْعَوَاسِ بِأَنَّ
 نَفْسَ الْقَتِيلِ مَصْمُومَةٌ أَصْلًا بِالْقَبْرِ،
 وَالتَّضَامُنُ يَكُونُ مَجْسُوسَ السَّنَفِ فَكَانَ الْقَوْدُ
 هُوَ مَوْجِبُ الْقَتْلِ الْعَمَدِ، فَإِنَّ سُلْطَانَ الْجَنَسِ
 وَهُوَ الْقَوْدُ رَحِمَ ابْنِ لَدُنْ وَهُوَ الشَّدِيدُ حَتَّى
 لَا يَخُوفُ صِمَامُ أَنْفَسِ الْمَحْصِيحَةِ ٢٢٢

(٢١) سُرَا قِيمَةُ ٢٨
 (٢٢) حَدِيثٌ مِنْ نَفْلِ لَمْ يَنْبِرِ
 أَمْرُهُ جِبَاعِي (رَبْعٌ شَرِي ١٩ = ١ جَسْمُهُ
 ١٩٥٩)
 (٢٣) مِمَّنْ اسْتَبَاحَ ١٨٤٤، وَتَكَلَّمَ شَاعِرٌ ١٢٢
 (٢٤) مِمَّنْ تَكَلَّمَ ١٢٢٢

عَمَلِي الْعَمَدِ هُوَ الْقَوْدُ وَإِنْ ظَنَنْتُمْ بِذَلِكَ عَمَدِ
 سَعْرَتُهُ، وَلِلْمَلِكِ الْمَعْرُوفِ الْقَوْدُ عَلَى الْمَدِيَّةِ
 بِعَمْرِ رَحْمَةِ الْجَانِ ٢٢٣

وَاسْتَدَلَّ الْحَافِظُ بِمَنْ وَافَقَهُمْ بِصَوْبِ
 مَعَالِي «كَتَبَ عَلَيْكُمْ أَنْفَصَاحُ» ٢٢٤
 وَالْمَكْتُوبُ لَا يَحْتَجِرُ فِيهِ، وَلَئِنْ مَثَلَهُ بِحَبِّهِ
 سَدَلُ مَكْنٍ بِنَدَةِ مَعْبَا كَسَانِزِ أَمْدَالِ
 السَّلَاحِ، وَحَدِيثُ أَنَسٍ بِمَنْ مَاتَتْ فِي
 عَمَلِهِ مِنْ تَرْبِيعِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَالِ
 كَتَبَ اللَّهُ أَنْفَصَاحُ ٢٢٥ يَعْلَمُ بِدَلِيلِ
 الْحَقِّ أَنَّهُ لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَنْفَصَاحُ وَلَمْ يَحْرِ
 الْمَجْزِي عَلَيْهِ بَيْنَ الْقَصَاحِ وَالشَّدِيدِ فَتَبَّ
 سَدَلُ لَنْ الْبَنِي بِحَبِّ كِتَابِ اللَّهِ وَسِعَ رُسُلُهُ
 فِي الْعَمَدِ الْقَصَاحِ ٢٢٦

وَاسْتَدَلَّ الْحَافِظُ بِمَنْ وَافَقَهُمْ بِحَوْلِهِ
 مَعَالِي «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَحَدٍ شَيْءٌ؟»

١ مِمَّنْ اسْتَبَاحَ ١٨٤٤، وَتَكَلَّمَ شَاعِرٌ ١٢٢

(٢٢) سُرَا قِيمَةُ ٢٨

(٢٣) حَدِيثٌ مِنْ نَفْلِ لَمْ يَنْبِرِ

أَمْرُهُ جِبَاعِي (رَبْعٌ شَرِي ١٩ = ١ جَسْمُهُ
 ١٩٥٩)

(٢٤) مِمَّنْ اسْتَبَاحَ ١٨٤٤، وَتَكَلَّمَ شَاعِرٌ ١٢٢

(٢٥) مِمَّنْ اسْتَبَاحَ ١٨٤٤، وَتَكَلَّمَ شَاعِرٌ ١٢٢

(٢٦) مِمَّنْ اسْتَبَاحَ ١٨٤٤، وَتَكَلَّمَ شَاعِرٌ ١٢٢

(٢٧) مِمَّنْ اسْتَبَاحَ ١٨٤٤، وَتَكَلَّمَ شَاعِرٌ ١٢٢

قوله مع الرجال وكذلك الزوج واروجه
وقالوا إن حق النساء في الاستبراء مشروط
بثلاثة شروط أنه يكنى وأولت احترازاً عن
العمد والخالة، وأن لا يسلم من عاصب في
الدرجة بل لا يوجد عاصب أصلاً أو يوجد
تقول، كعم مع بنت أو أخت فخرجت طلب
مع الابن والأخت مع الأخ فلا كلام لما مر
في عم ولا قود، وأن يكنى عصيته لو كن ذكور
فلا كلام للعصاة من الأم، والأخت من الأم،
واروجه، فإن كن الزوات مع عاصب غير
صاحب لهن منه القود، قالوا ولا يصير عم ولا
ماجن مع الغريب أو بواحد من كن فريق،
كالنكاح مع الأخت سواء ثبت الفضل بينه أو
قدامة أو إقرار، كل حُرٌّ لم يرث كالبنت معها
أخت لغير أم مع الأعمام وبنت قد مورثين
بقسامة من لأعمام للكل الفضل ولا عفو إلا
باجتماعهم، ولو ثبت بينه أو إقرار فلا كلام
للعصاة غير بواحد^(١).

عقود ماجن على في القتل العمد

٢٢ - ذهب الفقهاء إلى أن مقتول عملاً إد.

عفا قبل أن يموت عبر عفو.

قال الخليلي، إن عفا المجرع بعد المرح

قبل الموت جاز أن يهو استعسماً

وقال الخليلي والحنابلة. القصاص في
النفس حر لجميع الورثة من ذوى الأسب
والأسباب والرجال والنساء والصغار والكبار
فهر عد منهم جميع عفو وسقط القصاص،
قال ابن مدامه هذا قول أكثر أهل العلم
منهم عطاء والحنبل وأحكم وحد والشرقي
والصحيح عد الشافعي برون القصاص
في النفس ابتداء لكل وارث من ذوى
النسب والقصاص، وبغلب الصحيح عد
النسابة لمولاد

الأول أنه يثبت للعصاة المذكور حاصه
لأن القصاص لربع العار يختص بهم كولاية
النكاح

والثاني أنه يستعمل الزوات بالسب
دون السب لاعتقاده بالوف بلا حاشة
للشخص^(٢)

القتل المالكية - إن من هم المملوكي الجملة
هم الذين لهم الميام بالنسب، وإن لمقتول
عمد، إذ كان له سرن ماتون معه أحداهم
فإن القصاص قد مطلق ووجبت الدية وقالوا،
ليس للثب ولا الأعزات قول مع الذين
والإحوا في القصاص أو صدد، ولا يعتبر

(١) حاشية ن المسار ٢٨٤/٦ وفي الصحيح

٢٨٤/٦ ٢٨٤/٦ ٢٨٤/٦

(٢) الفقه الناصر ٢٨٤/٦ وفي الصحيح

٢٨٤/٦ ٢٨٤/٦ ٢٨٤/٦

حكم السرابة

٢٤ - وإن سرى الجرح إلى النفس في تلك المسائل ومات المصاب، فإن كان المصوب يلفظ الحية أو يلفظ الجراحة وما يحدث بها صح بالإجماع ولا شيء من القنابل، لأن لفظ الجساة يتناول النفس، وكذا لفظ الجراحة وما يحدث منها، فكان ذلك هوذا عن الذئب فيصح، وإن كان يلفظ الجراحة ولم يذكر ما يحدث منها لم يصح المعوق قول أبي حنيفة، والقصاص أن يجب القصاص، وليس الاستحسان لحب الحياة في مال القاتل وعند أبي يوسف ومحمد يصح العفو ولا شيء، على المعتدل^(١)

وسلمه فيكبه تفصيل حين قصت يده ثم هذا ثم مات

نقل الحطاب هو بن الحسن - إن قال، يحدث عن أبيه لا غير لا إشكال، وإن قال، عن أبيه وما نراه إليه من نفس أو غيره فلا إشكال، وإن قال، عموماً فقد فهو محمول على أنه عفو عما وجب به في الحال وهو قطع اليد^(٢)

وعندهم في المسألة ثلاثة أقوال في باب الضم في حق الأولاد - لا المنقطع - إذا وقع

الضام على الجرح دون ما ينسب إليه وهي أحدها - أن الأولاد أن يفسموا ويقتلوا ويرد مال ويصلح الضام .
الثاني أنه ليس هم التمسك بالصلح لاق الخطأ ولا في التمسك .

الثالث : انصرف بين العمل فيغير رد فيه، ولقسطاً فلا يجوزون وليس هم التمسك به^(٣)

ودعم السامية إلى أنه لم يقطع عصر شجره فعفا هو موجب لثبانية نوداً أو أرباباً فلا قصاص ل النفس، كما لا قصاص في القتل، وعن ابن مريج وابن مسلمة وجوب القصاص في النفس لأنه لم يدخل في العفو^(٤)

وقال الحطاب . إن هذا المحروح عن قاتله يعد الجرح صح، سواء كان المصوب يلفظ المصوب أو الرمية أو الإبرء أو غير ذلك، لأنه إسقاط للنفس، صح بكل لفظ يؤتى به، وإن نال وفي الخاتمة - عموماً عن الحياة وما يحدث بها صح الضم لأنه إسقاط للحق بعد انقضاء سببه ولم يضمن الخائن طرابة للمصوب^(٥)

(١) مذهب الحنبل للحنبل ، النسخ والإسناد للمعروف على حاشية الحطاب ٢٤٢

(٢) مذهب الظاهر ٢٤٢ / ٢٤٢

(٣) كشف القناع ٢٤٢ / ٢٤٢

(٤) مذهب الحنبل ٢٤٢ / ٢٤٢

(٥) مذهب الحنبل للحنبل ٢٤٢ / ٢٤٢

ولا شيء على الجاني، سواء كان يعطى الجانيه أو الجرحه، سواء يذكر ما يحدث منها أم لم يذكر.

أما إن سرت الجانيه إلى النفس، فقال الحنفية، إن كان العسر يقطع الجانيه أو الجرحه، وما حدث منها صح، ثم إن كان العسر في حال صحة العروج بأن كان يذهب ويحيى، ولم يضر صاحب هراسه، فمهر من جميع ماله، وإن كان في حال المرض بأن صار صاحب هراسه يعتد به من ثلث ماله، لأن العسر يبرح منه، وترى المريض مرض الموت يهر من ثلث ماله، فإن كان لغير الدنيا يخرج من الثلث سقطت ذمت القدر من العاقلة، وإن كان لا يخرج كله من الثلث قلته يسقط عن المساقاة وثلاثة بؤخذ منهم، وإن كان يقطع الجرحه، ولم يتكسر ما يحدث منها، لم يصح العسر والذبة على العاقلة عند أبي حنيفة، وعندهما يصح العسر^(١)

وقال المالكية - عور القتل - ولو قتل بعاقه شر، من مقله - من قاتله عن وجه الخطأ جائزه ويكون منه وصية بالدية للعاقلة، فتكون في ثلثه، فإن حملها فقتلت فمهر على طوريته، مثل أن يكون عمه أو ابن من له مائة ودينه أنصف فإن السدية تسقط عن عاقلة

عور القتل بعد الجرح وقبل موت المجنى عليه:

٢٥ - من الحنفية على أنه إذا عفا القوي عن اجباني بعد الجرح قبل الموت فالقصاص إلا يصح عفو، وفي الاستحسان يصح، وجه القياس أن القوي عن القتل يستحق وجود القتل، والدعم لا يصبر قتلا، لا بفوات الحياة عن المحل ثم يوجد، فالعفو لم يصدف عمله فلم يصح

أما الاستحسان فله وجهان -

أحدهما - أن الجرح من اتصل به السراية ثبوت أنه وقع قتلا من حين وجوده، فكان عفو، عن حق ثابت مباح

ثاني - أن القتل إن لم يوجد للتحال فقد وجد مب وجوده وهو الجرح القصي إلى فوات الحياة، والله القصي إلى الشيء يقدم مقام ذلك الشيء في أصول الشريعة، ولأنه إذا وجد سب وجود القتل كان العفو مجبلا الحكم بعد وجود سببه، وأنه جائز^(٢)

عور المجنى عليه من الجناحه الخطأ

٢٦ - إذا كانت الجانيه خطأ وعف المجنى عليه، فإن يرى من ذلك صح العفو

وقال الخامسة. إذ عطا من اجابة عن
الخرج الخطا فخر خروج اجابة وسرايتها من
الثالث كالتوصية، وإن لم يخرج من الثالث
مقط من الخاني من فيه السراية ما احتمله
الثالث. وإن برا للمجس عليه الخاني من
الدية أو وصى له بها فهو وصية نقائل،
وتصح لسأعرها عن الجنبية، بخلاف ما لو
وصى له ثم قتله

وعشر السادسة من الدية أو الوصية في
للقتل من اثبات كسائر العطايا في الموصر
والتوصايا

وإن برا للمجس عليه لو ورثه القاتل من
الدية الواجبة في حاقته لم يصح لإبراء
لأنه أسره من حق على غيره، لأن الدية
الواجبة على العاقلة عنه واجبة عن القاتل،
وإن أبرأ العاقلة صح ذلك أبرأها من حق
عنها كالدائن الواسع عنها

ومن صح عموه عدا فإن أوجب لخرج
حالا يجب كالجائفة وحنايه الخطا فكوصية
يعتبر من الثالث؛ لأنه نزع بهال^(١)

عمو محجور عليه.

٢٧ - ذهب الفقهاء إلى أنه يشترط في المأو
أن يكون عاقلا بالغنا، فلا يصح العموم
الصبي والمجنون وإن كان الحق ثابتا بها لأن

لما قيل، وإن لم يكن عنده مال سقط عن
القاتل مع عاقته تحت الدية، إلا أن تغير
أبوة الزائد كسائر التوصايا بالمال^(٢)

وقال الشافعية إذا خرج من رجل خطا
فعمدا عنه ثم سرت الجماعة إلى النص، فهي
عن أن السنة في قتل الخطا يجب على العاقلة
ابتداء أم عن القاتل ثم يتحصن العاقلة؟ وفيه
خلاف. فإن قال عسرت من العاقلة لو
أسفلت الدية عنهم، أو قال عسرت عن
الدية، فهذا تبرع عن غير القاتل فربما إذا
وفي الشك به، ويبرأون سواء جعلهم
مأصول أم متحصنين، وإن ذل للجانح
عسرت حاك لم يصح، وقيل - إن قضا بلاقية
الرجوع ثم يجماع عنه صح، والذهب
فالأول؛ لأنه بمجرد الرجوع يتقبل عنه
فيصاحفه العور لا شيء، عليه، هذا إذا كانت
الجماعة بالنية أو اعتراف العاقلة، فأما إذا
نكر القاتل وأنكرت العاقلة فكذلك عن
القاتل، ويكون العموم نزعاً عن القاتل وفيه
الخلافاً ولو عد الزائد بعد موت المجس
عليه من العاقلة أو مطلقاً صح، وهو عما عر
الجانح لم يصح لأنه لا أثر، عنه، فإن ثبت
بإقراره صح^(٣)

(١) الشرائع المبين ١٢ / ٢٠٦ - ٢٠٧

(٢) روضة الطالبين ١٩ / ٢١٥

البركة دين أو وصية كعفو النفس، والمحجور عليه نسبه يصح من إسقاط القصاص واستيعاده، وفي يرجع إلى الذية حكمه حكم نفس من الأصح^(١)

وعند الحنابلة - كما قال البهري - إن كان مسحق القصاص صغيراً أو مجنوناً، بجر آخر استباح، وليس لأبيه استباحة كوصى وحاكم، فإن كانا محتاجين إلى بقعه للمولى لمجور المحجور إلى الذية دونه إلى الصغير نصاً، لأن المجور ليس في حالة مفارقة بغير لها إلا أنه رجوع عفو، بخلاف الصبي^(٢)

أما نفس والمحجور عليه نسبه يصح عفوها عن القصاص لأنه ليس بالذية، وإن أراد إعتاق القصاص لم يكن لقسمائه رجوع عن تركه، وإن أحب النفس العفو عنه إلى مال فله ذلك لأن فيه خطأ للحرمة، ولا يجوز مجازاً، لأن المال واجب وليس له إسقاطه إذا جازت الواجب أحد شيئين، وإن قلنا الواجب العفو عنها صح عفو عنه مجازاً

أما الصبي ووارث النفس والمريض من ذاد على الثلث فإنه يجب صحة العفو من هؤلاء

من التصرفات، ضرورة فلا يملكه،^(٣) وبطلان التصرف ولهم في العفو والعفو عن مال^(٤)

ولا يبيعتوه لأن يقيدهم من جانيه، لأن لا يبيعه على نفسه فيبطل ولا يملك، ويصح ذاته أصح للمحجور من الاستيفاء، منها من الاستيفاء، لأن يثبت الصبح أولى، هذا إذا صح على قدر الذية أو أكثر منه، وإلا لا يصح، ويجب العنة كعنة، ولا يجوز لأنه إسقاط حق، ولو وصى المصلح فقط، لأن ولاية القصاص تابعة لولاية النفس وهي خصصة بالأب، والصبي كالمحجور والقصاص كالأب في الأحكام المذكورة^(٥)

وأما تعبير النفس - فهو عفا النفس عن القصاص سقط، وأما الذية فإن قيل موجب النفس أحد الأقران وليس به العفو عن ذلك، وإن تعين مال بالعفو عن القصاص دفع إلى عرقه^(٦)

وعفو مريض مرض الموت، وعفو الورثة عن القصاص مع بطلان المال إذا كان عن

(١) قرر الحكماء على نفس ٩٤/٢، منتقى ٩٠/١٦٤٦، بموجب دليلي من كتاب ١٦/٢٥١، وروى الطحاوي

٩٤/٢، وعلى ٨/٢٤٦

(٢) بموجب دليل ٦/٢٥٢

(٣) قرر الحكماء ٩١/٢، ومعهده مع منتقى المأثور

٢١٦/٢، ٢٢٣

(٤) روى الطحاوي ٩/٢٤١

(٥) روى الطحاوي ٩/٢٤٢

(٦) كذا القامح = ٨٣

ولما انتفضيه لوعده لو صالح عن
القصص على ما قبل أن يعود عن التوبة.
فإن كان الصالح عنه من غير جنى التوبة
حلو، سواء كان يمتعه صدر الفدية أم قبل أو
أفترس، وإن كان من حميمه كان صالح عن
مستحب من الإبل فإن الواجب أحد
الأسيرين، يصح كالصالح من الف من
الغني، وإن فلان الواجب القود بعينه صح
عن الأصح وثب الصالح عنه، وضاع
الأصح بقول: استمة حيلة فلا يزاء
عنه^(١)

ب۔ و۔ ا۔ ح۔ خ۔

٢٩ - ذهب عفوهم إلى أنه لا يجوز الصمغ من اليد عن أكثر من نجس فيه اليد؛ لأن النجس من الخواص لا يتحكم اليد^(٢)

عنصر الموكس دون علم الوكيل بالمتابعة
الخاصة

٣٠- قال الدفاع والحقابة لو وكل
المستعلم انفاصا تم عا فاقصا التركيل
حاملا عفو فلا قصاص عيه لعنره، وقال

مجددًا لأنَّ المدينة لا تمنعني كما تقدم في
العلم^(١)

العنوان المتخصص على مال.

١- واسم

٢٨ - قال لحبيب والمالكية والحاشية : فالصحيح
عنه ما في لفصل العمد جازم : لأن
النصاص حق لمولى ، ولصاحب الحق أو
بصرف في حقه أسبهاء وإسقاط إذا كان من
أهل الإسقاط والمحس دالا لسقوط ، ولهذا
يملك يملك المصلح ، ولأن نصيبه من
أسبهاء النصاص - وهو الجاهل - يحصل له ،
لأن الظاهر عند أخذ المال من جميع ورامس
تسكني الغنم فلا يعقد الوثي هن القائل فلا
يعقد العاتل فله ، يحصل المقصود من
أسبهاء النصاص بدمه ، ولعله تعالى ،
﴿ مِمَّنْ عَنِ مَنْ أَحْبَبْتُ ﴾ الآية
فإن إيا يثبت في الصحيح من دم العمد
يبدل على حوازل المصلح ، وسواء كان من
المصلح قبل أو كثيرا من حسن لديه أو من
علافة حسناء ، حالا أو مرجلا بأجل معلوم
أو غير معلوم جهالة بمعاينة كالنصاص والذباين
الحس ذلك ٢٩

(١) شرح الحلال المحرم، على منهاج المصنفين (١) ٩٧ .
 راجع للمصنفين (١) ٩٧ .

(٢) ١٠٠٠ المصنف ١٠٠٠ : شرح قوله

١) سورة العنكبوت
٢) سورة العنكبوت

(*) الحق المصليح ١٩٥١/١٩٥٢ الشيخ محمد
١٩٥٢/١٩٥٣، ١٩٥٣/١٩٥٤، ١٩٥٤/١٩٥٥

ويصل إلى الحاكم وتنتهت
ولتفضل انصر مصطفى. (حد
وتحرير)

وانصرف على أن حد القربا والسرقة من
حقوقي الله تعالى واختلفوا في حد العذف
وذكر الخبيزة أن حد القربا والسرقة
والسرقة لا يمتثل القربا أو الصلح أو الإبراء
بعد ذلك من الحاجة لأنه حق الله تعالى
خالصا، لاحق للصبي فيه فلا يملك
إسقاطه، وأما حد العذف إذا ثبت بالحجة
فكذلك لا يجوز العفو عنه أو الإبراء أو
الصلح، وكذلك إذا عفا القريب فهو
للرافعة أو صلح عن ماله فذلك باطل ويرد
بحد الصلح^(١)

ويذهب المالكية في حد الخذف كما قال
أصبح سمعت ابن القاسم يقول لا يجوز
عفو أحد عن أحد بعد أن يدين الإمام إلا ابن
في أبيه والذي يريد سزا وقد قال مالك، إذا
زعم المقدور أنه يريد سزا فعلى إن سنع
الإمام لم يمس ذلك حتى سأل عنه سرا، فإن
تخشى أن يمتد المضاعف ذلك عليه فحار
عفو، وإن أمس ذلك عليه لم يحز عفو،^(٢)

بشأنه الأشهر وجوب دية وأب عليه
لا على عاقبته، ويكون حائلا في الأصح
معلقة في المشهور وهي لورثة الخائن،
والأصح أنه لا يرجع به عن المال لأنه محس
بالعفو، والثاني يقرر ما عنه القرم،
وفدلل الأظهر يقول: عفو بعد خروج الأمر
من يده هو^(٣)

أما الحماية فقد قلوا لا يجوز التوكيل
بديهة، الكفاية بعة التوكيل، لأنها
تدري بالشبهات، وشبهه المحرثات حتى
عبه، من هو الظاهر لسعد الشرعي^(٤)
أما المالكية فقد قال القفال: إذا وكل
وكيلا بالعصا ثم عفا به فله يملك التوكيل
للكل من يعلم به هو ولو غابا لو منها
معه إذا ولد العصا ولو ماقتل دما
بعدة القتل بعير حتى^(٥)

ثانيا - العفو في الحدود

٣١ - يرى الفقهاء أن الحد الواجب لمن أعتد
معا لا عفو فيه ولا شفعة ولا إسقاط إذا

شرح الله تعالى من صحيح البخاري ٢٩٩، وكذا
من ٥٥٥ ٥٥٦

١ - حد عفو من هو العفو ٩٦، وحاشه
شبهه لال حل ١٠٠، أسكنه الرحمن عليه فدي لا مكان في
نحوه الحكيم ٢٢٢

٢ - امر ١٢٢، ٢٢٦، ٢٢٧

(١) مدخل مصالح ٢٩، ١١، ٢٠٣

(٢) المستمعي ٢٦٤، ٢٢٨، ٩٦١، ٩٦

بعضه المحرر ١، ٢٠١، ٢٠٨، والمواظبة ١٨٨

٢٩٥، ٢٩٦

عَقَار

التعريف

١ - العقار بفتح العين في اللغة كل مائة أصل وقرار ثابت للأرض والدار والشيء والحجر، وقال بعضهم ربما أُخذ على مباح البيت، يقال: مائة دار ولا عقار، أي مائة دار وليت عقار حسن، أي مائة مائة وأداة الجمع عقارات، والعقار من كل شيء. حبان^(١)

وفي الاصطلاح: هو الثابت الذي لا يمكن نقله وتحويله من مكان إلى آخر، مثل الأرض والدار^(٢)

الألفاظ ذات الصلة

أ. عقار

٢ - المتعدي هو الشيء الذي يمكن نقله من محل إلى آخر، فيمثل النقود والعمالة وأحوالها والتكديلات والبرودات^(٣)

العقار، وهو السلطة المستوفى والمنتهى فلا يجوز أن يسلط بقوة حق التملك والعقار، وعليه أن يستول منه حقه من تعزير التملك والعقار، فإن عقار العقار والتملك كان في الأمر بعد عمومها على خياره في فعل الأصح من التعزير عمومها والأصح عنه عملاً، فإن تعدياً عن التملك والعقار ليل التملك إليه بسلط التملك لأعلى، وانتهى في موقوف حق السلطة عنه والتعزير على وجهين

أحدهما أنه يسلط، وليس بولي الأمر أن يجوز به قياس على حد التملك وهو يسلط بالاعتد

والثاني وهو الظاهر أنه بولي الأمر أن يجوز به قبل التملك به، ثم يجوز به مع التملك بعد التملك إليه، ويجوز عن غير يعلو بعرض^(٤)

والتعزير بعرض مصلح ونسب (٥٧)

عَقَاب

عقار

١ - اصطلاح، دار العقار عرب

٢ - مجلة لأمة (١٩٠٩)

٣ - مجلة (حكماء ١٩٠٩)

٤ - مازين لأحكام السلط (١٩٠٩)، والاصطلاح

٥ - من ١٩٠٩

فقار ٢ •

أ - الشفعة: فإنما على قول جمهور الفقهاء لا تثبت إلا في العمار المبيع، أما المتقول فلا تثبت فيه الشفعة عند الجمهور إذ بيع مستقلاً، وثبت فيه إذا بيع شيئاً للعقار^١

ولنستعين بنظر مصطلح (شفعة)
ف ٢٤ - ٢٥

ب - السرقف: لا خلاف في حواش وقف العقار، واختلف انعقادها في صحة وقف المتقار، فأجاز جمهور الفقهاء وقف العمار والمبني على السواء^٢ ولم عزه أحديه إلا تبعه مستقاراً أو كان متعارف وقفه كالكتب وسجود، أو ورد بصيغة وقفه أثر عن السلف كوقف الخيل والسلاح^٣

وبنستعين بنظر مصطلح (وقف)

ج - بيع عقار الفاضل لا يجوز للموصي بيع عقار الفاضل إلا بمسوع شرعي يجر له ذلك ريثاً في الفاضل، كإهداء دين أو دفع حاحه ضرورية، أو وجود مصلحة راجحة، لأن إنشاء عبي العقار فيه حفظ مصلحة الفاضل أكثر من حفظ ثمنه، ولكن يلوصي

وقال مالكية: المتقول هو ما سكر منه مع بقاء مبنه وصورة الأولى، أي ما يمكن معه بلون أن تحسب صورته، كالمرصص للنجارية من لائحة وسبع وأذوات وكتب وسيارات ولباب وسجودها.

ب - الشفعة

٣ - جاء في المفردات: الشجر ما قام على ساق أو ما ساء بسبه حتى أو جمل فأوم الشاء أو عجر عبه.

وفي المصباح: الشجر هو ماله ساق صلب يصرم به كالحبل وغيره واسمونه المظهاء هي له ساق ولا يقطع أصله وعروه الأبي في المسألة بما كان د اصل ثالث نحى شجرة وتبقى أصوله^٤

ج - البناء

٤ - البناء وضع شيء على شيء على صفة يبرأها التثبيت^٥.

ثمرة قسمة المال إلى عقار ومتقول.

٥ - نظهر فائدة قسمه المال إلى عقار ومتقول

في يلي

١ - بنسوط ٤ - ٩ - ودرائج طصائع ٦ / ٢٧٠ - ونهاية المصطلح ٥ - ١١٢ - وسعي المصالح ٢ / ٢٩٠ - وقاضي ٥ - ٤٣٢ - ١٦٩

٢ - بنسوط ٤ - ٣٦ - ٣٧ - ونسفي المصطلح ٢ - ٢٧٧

٣ - طبع القصير ٢ - ١٩ ط بولاق

١ - مصباح اللؤلؤ - والقانون طبعه - وطلبه في المبادئ ٢٠ / ٢٠٠ - ٢٥٣ - وسلامه الإكسب ١٩ / ١٧٨

٢ - القديس ١٢ / ١٥٩

٣ - الكلمات ١٠ / ٢٧٧

تحويل العقار إلى مقبول وبالعكس.

٦ - قد يتحول العقار إلى مقبول، كالأرض التي تنفصل عن الأرض أو تستخرج منها كالمعادن المستخرجة من المناجم ونحو ذلك، وأنشأ من أنشاء المهدوم، وكل ذلك بمجرد فصله عن الأرض فربما هذه صفة العقار وأحكامه، ويصح في عددا من حالات يطبق عرف أحكامها.

وفد يحدث العكس وهو تحول المقبول إلى عقار، بأن صار المقبول تيفا سقفا، فأحد حكمه، جاء في المحلة ما ينشئ (تتابع البيع المتصلة المستمرة) تدخل في البيع بعد دخول ذكره، مثلاً إذا بيع دار دخل في البيع الأتصال المستمرة والسقوف، أي الحزن المستمرة، والوصف المستمر المدة لوضع عرش، وأنشأ من الذي هو داخل حطه النذر والطرق الموصلة إلى الطريق العام، أو قد خذت التي لا أسد (أو بيع عرصه تدخل الأشخاص الموصلة على أن تنشر، لأن جميع المذكورات لا تفصل عن البيع، قد تدخل في البيع بدون ذكر ولا تصريح^(١)

أن يبيع المقبول إذا رأى مصنعة في بيعة^(٢)

٥ - من المدين المحجور عليه : هذا ولا يبيع المقبول نواحيه بين المدين المحجور عليه بسبب الدين، ثم يباع العقار إذا لم يصف ثمن المقبول بالدين، لما في ذلك من رعاية مصنعة المدين^(٣)

٥ - بهر شيء، ليل قبضه - يجوز عند أي حبيبه وأي يوسف بيع الشيء المشتري من العبدات قبل قبضه أو سلمه من ابنه، بحال المقبول بعرصه سبلا كذا. عكس العقار، في يجر محمد وفي الشافعي التصرف في العقار قبل القبض والسليم^(٤)

٥ - حقوق الحوز والأرض: تملو هذه 'عقود بالعقار دون المقبول

و (الأرض ٩١، حوز ٣)

٥ - العصب لا يتصور عصب العقار عند أي حصة رئيس يوسف، إذ لا يمكن نقله ويحول به. ويرى محمد وسائر الفقهاء، إمكان عصب العقار، أن المقبول يتصور عصبه اتفاقا^(٥)

٥ - المذكور في هذه الأحكام ١٠٠ شرحه، ذلك

المعنى

(١) معنى لا بد منه ٢٩٢

(٢) في العقار ١ ٧٩ وشرح المحل على البيع

١ ٢٠٢

٥ - في هذه المصنف ٢٨ ١٣ ٢٨ ١٣ ٢٨ ١٣

٥ - في هذه المصنف ٢٨ ١٣ ٢٨ ١٣ ٢٨ ١٣

أحكام المقار

للمقار أحكام كثيرة في أسرار الفقه
المختصة بها
الصلاة في الأرض المنصوبة.

٧ - يجب التقيد، إلى أن الصلاة في الأرض
المنصوبة حرام، لأن البيت فيها يجرم في غير
الصلاة، فلأن يجرم في الصلاة أولى^(١)
واختلف العلماء في صحة الصلاة في
المكان المنصوب على رأيين

فقال الجمهور (المختصة والمالكية
والشافعية) الصلاة صحيحة، لأن النبي لا
يعود إلى ماهية الصلاة، فلم يمنع صحتها،
كما لو صلى وهو يرى غريباً يسكنه إنقاده فلم
ينلوه، أو حريف يقتل على إفضائه فلم
يظنّه، أو مظل مرميه الذي يمكن إيقاظه
وصلى، ويسقط بها الموضع مع الإثم،
ويصل بها الثواب، فيكون مثاباً على فعله
خاصاً بمقتضاه، وإنه للمكث في مكان
منصوب

ويصف علماء الأصول من الجمهور هذه
الصلاة بأنها فعل له جهنم كونه صلاة
وكونه غصبا، لكن المهيض غير ملائم،

لأنها وإن اجتمعت في هذه الصورة، فإن
أمرادها يحكم وتصرف، فالتصويب يعود عن
الصلاة بل يشغل المكان بل عمل آخر،
والصلاة تنصرف عن التصيب بأن يركب في
مكان آخر، وبناء عليه يكون اجتماع الإيجاب
والتعريم في هذا المقام جائزا، فهذه الصلاة
واجبة من حيث إنها صلاة، وحرام من حيث
إنها غصب شامل لذلك الغير، ولا تنافي لعدم
الاتحاد بين متعلق الإيجاب الذي هو الصلاة
ومتعلق التعريم الذي هو الغصب، وعليه
يؤيد هذه الصلاة صحتها وشاب عليها
باعتبار وحرم وباعتبار عليها باعتبار
آخر^(٢).

وطب اختلاف على الرجوع عندهم إلى
أنه لا تصح الصلاة في الموضع المنصوب،
ولو كان جزء مشاء، لأنها عبادة أتى بها على
الوجه المني عنه، فلم تصح كصلاة
المناضى وصومها، والتي يقتضي تحريم
الفعل واجبة والثابت بقضه، فكيف يكون
مطابقا بها هو خاص به، مثلاً بها هو محرم
عليه، متصرفاً بها يبعد به؟ فإن حركاته
وسكناته من القيام والركوع والسجود اتصال

(١) حسم الشيوخ ١٧/٦، وفتاوى على التوسيع
١٧٧/١، وسنة الأصول ٣٢٨/١، والفرق للمراقب
١٢/٥٥، والإحكام كلامي ١٩/٥٩، وفتح المجلد على
مع الموضع ١٢٢/١

(٢) بدائع الصلت ١١٦/٩، والجمع ١٦٩/١، والفتاوى
١٠١٦٢/١، ٥٥٨/٢، ٧٤/٢، وكشف الخفاء ١٧٠/١

كل شيء لأجل الاستغلال، فيسند العقار
أبعد للكراء وكل منفعه تؤجر وتعد للإجازة؛
ما يقرع رأس المال في كل عام ويركن زكاة
انتجائه^(١)

والمرور من أحد أنه ترقى هذه
المستغلات من عندها وإيرادها إذ استغلتها،
وركن بعض المالكية تركية فواتد
استغلات عند قضائها^(٢)

بيع العقار

١٢ - يجوز للمالك بيع عقاره لدى يملكه
ملكاً تاماً، كما يجوز له بيع الحصة الشائعة في
العقار من الشريك ومن الأجنبي مطلقاً،
سواء قبل التصرف المشتركة القصة أم لا، إلا
في حصة مشتركة بسبب خلط في الميول
بيحوها، فإنه يجوز من الشريك ولا يجوز من
الأجنبي لكن بشرط لجواز بيع الحصة
الشائعة عدم ضرره بالغير، فلا يجوز
لشريك أن يبيع حصته من الرع بدون
الأرض قبل أن يقطع، إذ يؤتى ذلك إلى
ضرر الشريك الآخر بتعرض ريعه لقطع في
سبيل التسليم إلى المشتري قبل أن يقطع،
كذلك لا يجوز أن يبيع أحد الشريكين حصة

باعتن أن يصيبكم مثل ما أصابهم^(٣).

زكاة العقار

٩ - لا زكاة على الممتلكات الأصلية من ثياب
اليدن والأمتعة والعقار من أراض ودرر سكنى
وحوانيت، بل ولو غير محتاج إليها إذا لم يتوجب
التجارة، لأنها مشغولة بالحاجة الأصلية إذ
لا بد من درر يكتب ويست يتلوه أصلاً،
فلا بد لوجوب الزكاة من أن يكون المال تالياً،
وليس المقصود حقيقة التياه، وإنما كون المال
معداً للاستياء إما خلفها كالأهبالفظة، أو
بالإعداد للتجارة، أو بالمسح أي الرمي عند
الجمهور^(٤)

١٠ - ويرى جمهور الفقهاء أنه لا زكاة على
المستغلات من عمارات ومضاع ومبان ودرر
وأراض بأعياب ولا من خلاها ما لم يجل عليها
الحول

لكن بعض الفقهاء منهم ابن حنبل من
المتابعة يرون وجوب الزكاة في المستغلى من

(١) تفسير ابن كثير ٢/ ٥٩٦

وجاءت ولا تغفلوا عن قول المصنف ١ - انزاع
المعنى (معنى قوله ١/ ٢٩١) وسلم (١/ ٢٩١ - ٢٩٦)
من حديث ابن عمر علفه ليعتري

(٢) فتح القدير ١/ ١٨٧ وما بعدها، وقدر المحتار
١/ ١٠٤، وشرح الكبير ٢/ ٤٦٤، وفتح القدير
١/ ١٢٩، وفتح القدير ١/ ٩٩، والفتح
١/ ١٢٩، وفتح القدير ١/ ٢٠٨، وفتح القدير
١/ ٢٠٨، وفتح القدير ١/ ٢٠٨

(١) بيع القدر لابن القيم ٢/ ١٢

(٢) فتح القدير ١/ ٢٩١، وفتح القدير ١/ ٢٩١،
فتح القدير ١/ ٢٩١

بحرم عق؟ قال: «إذا تشرعت بيعاً فلا تبعه حتى يقبض»^(١)

وأحار أمانيكبة والشيخان من الخفية - أبو حنيفة وأبو يوسف - بيع العذر قبل قبضه استحبنا استدلالاً بمصوبات حل البيع بدون تحصيله^(٢)

والتصريح في المصطلح (بيع عالم ببعض م ٢ وما بعدها)

ثالثاً - بيع الأرض المفتوحة عتوة

١٤ - اختلف الفقهاء في الأرض المفتوحة عتوة

فذهب الخنيفة إلى أن الإمام مبرر بين حبسها وبين إقرار أهلها عليها ووضع الحربة عليهم وعلى أولادهم الخراج، وإذا عيب في أبنائها أهلها فقال الخنيفة من مذكورة هم يجوز بيعهم ما يضرهم بها^(٣)

والمعتد عند أمانيكبة أن هذه الأرض تكون وقفاً على المسلمين، لا يجوز التصرف

معيها من مشترك، سواء أكان ذلك في أرض أو في بيت من داره بخلاف بيعه جزءاً شتعا من المشترك^(٤)

وهذا بعض نمية الشرعية الأخرى حل أنواع معينة من بيع العتوب بها

أولاً - مع الوفاء والمقار

١٢ - بيع الوفاء هو البيع بشرط أن البائع متى رد لشئ يرد المشتري المبيع إليه وسمى بذلك، لأن المشتري يلزمه الوفاء بشرط

وقد احتسب الفقهاء في صحة هذا البيع إرضاءه، وهو يثرب عليه من التلوي وتقصير ذلك في مصطلح (بيع الوفاء م ٢ وما بعدها)

ثاني - بيع المقار لمن القبح

١٣ - اختلف الفقهاء في بيع المبيع قبل قبضه

فذهب الشافعية ومحمد بن الحنفية وأحمد في رويته إلى أنه لا يصح بيع المبيع قبل قبضه سواء أكانه متولداً أم عتقوا وإن أئد بائع وقبض الشئ، وذلك لحديث حكيم ابن حزام رضي الله عنه قال قلت: يا رسول الله، إني أشتري يوعاً، ثم يملأ لي منها وما

١ - معجم المصنف ٩ / ٦، والحد المختار ١١٢٠٠ المختار لا في القس ٢ / ٢٠٨ وما بعدها

(١) حديث رواه الترمذي ١٠٢٤٣ / ٤
(٢) أخرجه أحمد (١٠٢٤٣) من حديث حكيم بن حزام، وأحمد في المستدرج (المع ١٠٢٤ / ٤) وسلم (١٠٢٤ / ٣) من حديث ابن عباس
(٣) بوزن أعماني ٤ / ٨١ - ٨٢، والندوة ٢ / ٢٥٦، والمصنف ١٠٢٤ / ٣، وكشاف ٢ / ١١٦
(٤) فتح المصنف ٤ / ٢٥٩، والشرح المرقوم ٤ / ١٠١ و١٠٢
استدل ٢ / ٢٥٧

الموصوع خلاصتها فيها على:
قال الحنفية في المقتضى به: يجوز للول
العدل: (وعمود السيرة بين الناس أو مستور
الحال) أن يبيع عقار القاصر بمثل القيمة
فأكثر لتوافر الشفعة الكاملة منه على ولده
ولا يجوز ذلك للموصى عند مناصرة الحنفية
إلا للضرورة كبيع تسديد دين لا ولد له إلا
هذا البيع، ويصدق بيع الوصى بإجازة
القاصي، وله دفع إذا كان حراً^(١)

وقال المالكية: يصرف الول في مال
الصغير بالمصلحة، فلاب بيع مال ولده
المحجور عليه مطلقاً، عازراً أو مغفلاً، ولا
يتعقب بحال، ولا يطلب منه بيان مسبب
البيع، لأن تصرفه محمول عن المصلحة، أما
الوصى فلا يبيع عذراً محجوراً إلا لطلب
يقضى بيمينه، أي الحاجة أو مصلحة، ويبدأ
بأن يشهد الموقوف أنه إن لم يبعه فكذب،
وكذلك يبيع الخواص كالوصى مالك المحجور
تحت الضرورة كالشفعة ووفاء الدين ونحوهما،
ويكره أحد عشر سبباً لحول بيع عقار القاصر
من وصى أو حاكم بنصروا، مثل الحاجة
للشفعة أو دفع دين لا قضاء له إلا من شئت،

فيها بيع أو غيره ويصرف حراجها في مصالح
المسلمين، إلا أن يرى الإمام أن وقت من
الأوقات أن المصلحة تقتضي القسمة فإن له
أن يقسم الأرض^(٢).

وقال الشافعية: تقسم الأرض للمصلحة
عند بين العائنين إلا أن يطويوا نفساً يتركها
فترد على مصالح المسلمين، والصحيح
عندهم أن سواد العراق قسم بين القنانيين
ثم بدلوا بمصر رضى الله عنه ووقف على
المسلمين ومصر حراجها أحرة تنهى كل سنة
لمصالح المسلمين، وليس لأهل السواد الذين
أقربت الأرض في أبيهم بيعها أو وهبها أو
هبها لكونها صارت وقتها^(٣).

وقال الحنفية: الإمام غير بين قسمة هذه
الأرض على القنانيين فملك بالقسمة ولا
خراج عاينها وبين رقبها للمسلمين فيمنع
بيعها ويحرم، ويصرف الإمام بعد ولعها
حراجها مستمراً بإحدى من هي في يده من
صمم ومعهذا يكون لغيره لها^(٤).

بيع الول أو الوصى عقار القاصر

١٥. لفهها، اتجهت مثارة الرأي في هذا

(١) بداية المصنف ٢/ ٣٨٣، وأخرى ٢٣/ ٢٨

(٢) من المصنف ٢/ ٣٢١، ٢٢٦ والأحكام المطاوعة

للإمامي ص ٢٢٧ ط دار مكتب الطبعة

(٣) كتاب المصنف ٢/ ٩٤، ٩٥

(٤) مدافع المصنف ١٥٣/ ٥ وما بعدها، وتكملة مع القدر
مع المصنف ٨/ ١٩٩ وما بعدها، ومع تصانيف
علمائنا ص ٢٠٨

المبيع أو الموهوب يكون مائتلم المفقول أو بالتحية أي ربع المائت من القيقص أو التمكن من إنساب التبدل المانع، فيبقى بين المشتري والمبيع أو بين الموهوب والموهوب، ويمكن من قبضة أو من إثبات يده عليه، وللقضاء في موضوع التحلية تضمنين^{١٦} ينظر في مصطلح (تحلية و ٤) ٥٥

صالح غلة القمار المبيع لموجود بالمبيع

١٧ - إذا رد اشبع على صاحبه بسبب عيب من العيوب، فهل تكرر عليه الجاذبة بعد البيع والقبض إلى وقت الرد تضمونه على المشتري باعتبارها جزءا للمائع، أم أنها لمشتري ولا بصمتها سلع؟

اتفق الفقهاء على أن المائع أو لعلته المتصدرة بالقبض، وقت الرد تكون للمائع ويجب ردها، أما المائع المتصدرة فاحتلوا فيها

ذهب الشافعية والمالكية إلى أنه المشتري يستحق الزيادة، لأنهم رأوه حدثت في ملك المشتري^{١٧}، وسأوي من عائشة أن النبي ﷺ عصى أن أخرج بالعتيق^{١٨}، أي أن

والخوف عنه من ظالم ما حرمه عنه، أو يشتد على ربه ولم يستطيع رده، وبوجه برادة اشئت على نفس المثل فأكثر^{١٩}

وقال الشافعية: ينصرف المولى للذات من المصلحة وحسب، ولا يبيع عبده إلا في موضوع 'أحدهم' المصلحة كمنفعة وكسوة ما لم يك غلة بمثلها، ولم يجد من يفرضه أو لم ير المصلحة في الاقتراض أو خلاف خروجه

والثاني المصلحة ظاهره، كان يربح به شريك أو حار يكثر من ثمن مثله، وهو عهد مثله بعبده، وجزء منه بملكه، أو يكون نفيل (مائع)، أي القمار والمضارب مع فلة ربه^{٢٠}

وهذا الحديث لا يجوز ليد الصغير وحسب أن يصرف في مالها إلا على ربه الحظ (المصلحة) هي^{٢١}، بقوله تعالى: "وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ"^{٢٢} فقص العقار

١١ - "بذل الفقهاء عن أن يبيع العبد

١ - شرح الكبير ٣ ٢٩٩ وما بعدها، و- ج الصغير ٣ ٢٩ وما بعدها، والفتاوى الفقهاء ٣٦٢
٢ - نفس المائع ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦

عمرس أو سى فيها، لم تبيّن أنها مستحقة
لغيرها، عدت جهود الفقهاء إلى أن
تلمس الحق طبع العمرس والبناء
وتفصيل ذلك في مصطلح (الاستحقاق
ق ١٥)

العمرس أو البناء في الأرض المؤجرة.

١٩ - للفقهاء آراء متضاربة في هذا الموضع
مذهب الشافعية والحسنة أنه إذا
استأجر شخص أرضاً للعمرس أو البناء مدة
معيّنة كسنة أو أكثر، ثم انقضى مدة
الإجارة وفي الأرض عمرس أو بناء، فإن شرط
المؤجر المقدم أو الفسخ عند انتهاء الإجارة،
يجوز للمستأجر على ذلك، ولا صيد على
أحد.

وإن لم يشترط المؤجر المدة أو الفسخ،
فالمستأجر (أو المكتري) يؤول البناء أو فسخ
المشجر، وحبس تسوية الأرض، لأنه مفسد
دخل على ملك غيره غير إدارته، وله وعيه
فذلك أيضا إن ملكه من انقضاء المدة، لأن
القلع قبل الوقت لم يأت فيه المالك، ولأنه
تصرف في الأرض تصرفا مفسدا، ولم يقتضه
عقد الإجارة.

وإن لم يجر المستأجر الفسخ أو الإزالة، حرّم
المؤجر بيع الأرض لغير ثلاثة

العلة أو المنافع في مقابل غرض المشتري تبعاً
صيانة الشيء المبيع إذا هلك عند.

ويذهب أصحابه إلى أنه يستحق المشتري
العلة الضرورية غير المتولفة التي تحصل من
البيع كمنافع الشيء وأجره كراء الدابة
وحيوانه، ودر الأصلية المتولدة كالولد والشر
والنس والصوف، فإنها تكون ملكاً أصلها
المتولدة منه^(١).

ويذهب المالكية إلى أن على المبيع لزوم
المعيب التي لا تعتمد كجزء من المبيع كسكنى
الدار وإسكانها وركوب سيارتها وإجازتها
والنقل الماثية وسواء ذلك يكون للمشتري من
وقت قبضه لم يبيع من يوم مسح المبيع، ولا
وحيث لم يزل المبيع في يده عن المبيع، لأن
ملكه له، والعمد في غير القرم، وإن كانت
فله المبيع لم يردده فالمعيب للمشتري، لأن
المبيع كان في صيانته والعلة في نظير
القضايا^(٢).

العمرس أو البناء في أرض ظهر استحقاقها
لغيره.

٢٠ - إذا اشتري شخص من آخر أرضاً،

(١) الأصل يدل على أن وجهه من ٢٥ وما بعده، ط

دار الفكر بمصر

(٢) شرح مختصر ١٦٢/٣ وما بعده، وشرح الكرم

١٢١/٣

على عقد النكاح في زمان العدة^(١).

وفي الاصطلاح يطلق العقد على معنيين:

أ- بمعنى العام، وهو كل ما يعقده (يعزمه) الشخص أو يعطيه هو، أو يعقده على غيره ملك من وجه الزامه له، كما يشوب الخصاص^(٢)، وعلى ذلك يسمى البيع والنكاح وسائر عقود المعاوضات عقوداً، لأن كل واحد من طرفي العقد ألزم نفسه الوفاء به، وسمى البعض عن المشتغل عقداً، لأن المخالف ألزم نفسه الوفاء بما حلف عليه من الفس أو الترك، وكذلك العهد والأمان؛ لأن معطيا قد ألزم نفسه الوفاء به، وكذا كل ما شرط الإنسان على نفسه في شيء يصنع في المستقبل فهو عقد، وكذلك المذمور وما جرى مجرى ذلك^(٣).

ومن هذا الإطلاق العام قول الألويسي في تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ حيث قال: المراد بها يوم جميع ما ألزم الله عباده وعقد عليهم من التكاليف والأحكام الدينية وما يعقدونه فيما بينهم من عقود الأمانات والمعاملات وسواها مما يجب الوفاء به^(٤).

عقد

التعريف:

١- العقد في اللغة: الربط والشد والصيان والعهد، قال في القاموس: عقد الحبل والبيع والعهد- شده^(١).

ويطلق أيضاً على الجمع بين أطراف الشيء، يقال: عقد الحبل إذا جمع أحد طرفيه على الآخر وريط بينهما^(٢).

وفي الصحيح قيل: عقد البيع ونحوه، وعقدت اليمين وعقدتها بالتشديد وتوكيد، وعالقتها عن كذا، وعقدته عليه بمعنى: عاملته، وعقد الشيء مثل مجلس. موضع عقده، وعقده النكاح وغيره لإحكامه وإبرامه، واجمع عقود^(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٤) وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَقْدَةً﴾^(٥) أي إحكامه، والمعنى لا تمزقوا

(١) القاموس

(٢) نصاب المصنف

(٣) صحيح المصنف

(٤) سورة المائدة/٦

(٥) سورة الحديد/٣٣

(١) تفسير القرطبي ١٩٢/٣

(٢) أحكام القرآن للخصاص ٢٩١/٢، ٢٩٥

(٣) المرجع السابق

(٤) تفسير روح المعاني ١٨/٦

والالتزام أهم من العقد بالمعنى الخاص.

ب - التصرف

٣ - التصرف في اللغة التدبُّب في الأمور
ويطعم في طلب الكسب^(١)

ويعهم من كلام الفقهاء: أن التصرف
عدم هو - ما يصدر عن الشخص بذواته،
ويرتب الشرع عليه أحكام مختلفة، ويشمل
التصرف الأفعال والأقوال وله عن تلك
فالتصرف أهم من العقد .

ج - العهد والوعد

٤ - العهد في اللغة الموصبة، يقال: عهد
إليه بعهد إذا أوصاه، والعهد الأمان والوثق
والعهد، ويطلق على كل ما عهد الله عليه،
وكل ما بين العبد من المواعين^(٢)

وهو بهذا المعنى قريب من معنى العقد
بالإطلاق لعدم وأهم منه بالإطلاق خاص
وأما الوعد فبديل على ترجيع بقول،
ويستعمل في الخير حقيقة وفي الشر مجازاً^(٣)
والوعد في الاصطلاح: بخلاف عن إنشاء
المحرر معروف في المستقبل^(٤)

ب - المعنى الخاص، وهذا المعنى يطبق
العقد عن ما يشأ عن إرادتين لظهور أثره
الشرعي في المحل، قال الخرجاني: العهد
ربط أحراره التصرف، لا إيجاب، والقصور^(٥)

وهذا المعنى غلبه الزركشي بقوله: ارتباط
الإيجاب بالقصور لا التزمي كعقد البيع
والتكاح وميرها^(٦)

وموضوع البحث هنا العقد بالمعنى
الخاص.

الإشعار ذات الصلة

١ - الالتزام

٢ - أصل الالتزام في اللغة من لزم يزم لزوماً أي
ثبت ودام، يقال: لزمه، بأنه وجب عليه،
ولزمه الضلأى: وجب عليه حكمه، والزمته
المان والعمل فاللزم، والالتزام الاعتباطي^(٧)

والالتزام في الاصطلاح إقرار الشخص
عنه ما لم يكن لازماً عليه من شيء، وقال
الخطيب: إنه إقرار الشخص نفسه شيئاً من
المعروف مطلقاً أو معلقاً على شيء... وقد
يطلق في العرف عن ما هو حصص من ذلك،
وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام^(٨)

(١) المعنى الضميمة، وبناء العرب والمصباح خير

(٢) بناء العرب، والمصباح خير

(٣) مفصّل عنه لا يرى ضرورة والمصباح خير

(٤) فتح المكي المجلد ١، ٢٥٣، ١٥٧

١٥ حجاب

(٦) الشرح ٢، ٣٩٧

(٧) بناء العرب، والمصباح خير

(٨) فتح المكي المجلد ١، ٢٥٣، ١٥٧

لفظ يدل على التأييد مذهب أحد، كأنكحت وروحب وملك وبعث ووهبت وسجوها، إذ قرن بالهز ومن اللفظ على الزواج^(١) ويتفصيل في (نكاح وصيانة).

المراد بالإيجاب والقبول

٨. المراد بالإيجاب في الأصول عند أحمية هو ما صدر أولاً من كلام أحد المتعاقدين، أو ما يقع مقام الكلام، سواء أكان من المملك أم من المملك، والقبول: ما صدر ثانياً من أحد المتعاقدين دالاً على موافقه بما لوجه الأول^(٢)، فالنكاح عندهم أولية انحدور في الإيجاب وثانوية في القبول، سواء أكان من المملك أم من المملك.

ويرى غير أحمية أن الإيجاب: ما صدر من يكون منه التمسك كالسائغ والمؤخر والزوجه أو وليها، سواء صدر أولاً أو آخر، والقبول: هو ما صدر ممن يصير له ملك وإن صدر أولاً، فالنكاح عندهم هو أن المملك هو الموجب والمملك هو القابل، ولا اعتبار لما صدر أولاً أو آخر^(٣).

(١) حسب من يذهب مع ابن أبي عمير ٢٠٨/٢، ويذهب الجليلي للخطاب ومذهب الفاء والإكبر ١٠٩/٢.

(٢) الأئمة الذين لم ينفكوا ٢٠٢/٢، ويذهب القليل ٢٤٤.

(٣) جواهر الإكليل ٢/١، ويذهب لحدود ٤١٩/١، وهناك القليل ١٠٩/٢، ويذهب للحدود ٢٠٢/٢.

فالأصح أن كل ما يدل على الإيجاب والقبول لغة أو عرفاً يعقد به العقد، فلا يشترط في انعقاد العقد في الأصل بلفظ خاص، ولا صيغة خاصة.

٧. واستثنى بعض الفقهاء من هذا الأصل عقد النكاح، فلا يصح إلا بلفظ النكاح والزواج ومشتقاتهما، كما ذهب إليه الشافعية والحنابلة، قل الشريسي ولا يصح إلا بلفظ اشتد من لفظ الزوج أو الإنكاح، دون لفظ لغة والتملك وسجوها كالإحلال والإباحة. لأنه لم يذكر في القرآن سوماً قوسب لتوقيف معها تعديداً واحتياطاً، لأن النكاح يرفع إلى العبدات بورد البد فيه، والأدكار في العبادات تنقل من الشرع^(١).

وقال الحنابلة من الحنابلة ولا يصح إيجاب إلا بلفظ أنكحت أو ووجت ولا يصح قبول لمن بحسبها إلا قبيل تزويجها أو نكاحها أو هذا التزويج أو هذا النكاح، أو مروجتها، أو وقبت هذا النكاح، أو قببت عقد أو تزوجت^(٢).

أما أحمية والناطقة فلا يشترطون في عقد النكاح هذين اللفظين، بل يصح عندهما بكل

١. مني المستخرج ٢٠٢.

(٢) الإقناع ٢٠٢.

وسائل الإيجاب والقبول

٩ - انفق الفقهاء في الجملة على أن الإيجاب والقبول كما يحصلان بالاعطاء، كذلك يحصلان بالكتابة والإنشاء والرسالة، والاعطاء، لكنهم اختلفوا في حكم بعض هذه الوسائل في بعض المصنفين، وبما ذكرناه مما يلي:

أ - العقد بالإيجاب والقبول للفقهاء:

١٠ - الإيجاب والقبول، بالاعطاء هو الأصل في انعقاد العقد عند جميع الفقهاء، ولا خلاف بين الفقهاء في أن الإيجاب والقبول إذا كانا جميعاً ماضيين منعقد بهما العقد، كما إذا قال البائع بعث، وهما المشتري اشتريت، ولا حاجة في هذه المسألة في إثباته، لأن هذه التصبغة وإن كانت للمضى وصحاً لكنها جعلت، ويجبها لمحال في عرف أهل اللغة وشرع، والمعروف قاضي هو الموضع كما عدله التكايفي^(١)، ولأن هذه التواعد صريحة في عقد اشترى بدارمها، كما قال الخليل^(٢)

ولا ينعقد بها يدل على الاستقبال كصحة

لاستخدام، والمصارح فتراد به الاستقبال

واستفادوا فيها يدل على لحال كصحة الأمر مثلاً، كقوله، بعني، فإذا أجابه الآخر بقوله، بعنك، قال الخليل: كان هذا اللفظ الثاني ابتداء واحتاج إلى قبول من الأول، وهذا ورده عند لحالته ومقابل لأظهر عند الشافعية أيضاً^(٣)

وقال المالكية - وهو الأظهر عند الشافعية ورواية عبد الحارث - ينعقد بهما اشترى، ولا يحتاج إلى قبول من الأول^(٤).

أما صحة المصارح فإذا راد بها لحال ينعقد العقد، وإلا فلا، هي القسري أصديه إذا قال البائع اشترى منك هذا بألف أو أبذل أو أعطيك، وفي القسري اشترى منك أو أعطيك، وسواء الإيجاب لمحال، أو كان أحداهما بلفظ ماضٍ والآخر بالمستقبل مع أنه للإيجاب لمحال فإنه ينعقد، وإن لم يزل ينعقد^(٥)

(١) حاشية المحقق ٢/٢٣١، ومن المحتاج ٢/٥٦٠. وقس على قوله ٢/٤٦٠ - ٤٦١ ط الطبرسي.

وتخرج منه الإجماع ٢/٤٦١

(٢) شرح المسألة للآدمي ٢/٢٢٢، ولا خلاف ٢/٢٢١. وقس المحتاج ٢/٤٦١، والمضى ٢/٤٦١.

(٣) منح المحلل ٢/٢٢١، ومن المحتاج ٢/٤٦١. وتخرج من الإجماع ٢/٤٦١. وقس على قوله ٢/٤٦١.

٢/٤٦١

(٤) القسري ٢/٢٢١

٢ - من الإجماع ٢/٤٦١، وقس على قوله ٢/٤٦١ ط الطبرسي

(١) مدافع الصنف ٢/٤٦١، وقس على قوله ٢/٤٦١، ٢/٤٦١

٢ - من الإجماع ٢/٤٦١، وقس على قوله ٢/٤٦١، ٢/٤٦١

والظاهر أن هذه المساعدة موقعة عند
اختفي في أكثر من عقد، وما فرغ كثيرا،
قال ابن نجيم الأعمش لم يسمي لا
للإعانة، مخرجو تلك في موضع منها
انكشافه غير بشرط براء الأصيل حواء،
وهي بشرط عدم براءه كدالة ولو وجب
أنه لن عليه كان إبراء للمعنى، فلا
يوقف على القول عن مخرج، وهو
يرجعهم بلغة لنكاح صحت الترجمة
بالمعنى، وينعقد البيع بقوله حدده
مكتا، فقال، أحدث، ويعقد بلفظ الهبة
مع ذكر المال، وانقص إعطاء والاشتراء
وينعقد الإجارة بلفظ الهبة والتمليك، وينعقد
الصنع عن الشايع، ولفظ التثنية، وينعقد
لنكاح، ينكح من ملك معنى لسان كالبيع
والشراء والهبة والتمليك، ويعقد السهم
بلفظ البيع كعكسه، ولو شرط رب المال
بلمصير كل الربح كان المال فرحا، ولو
شرط لرب المال كان أيضا

ثم قال وتخرجت عن هذا الأصل
مائل

من لا تنعقد فيه بالبيع بلا معنى، ولا
المعروفة بالإجارة بلا أحرة ولا بيع بلفظ
سكاح والتسريع، ولا بيع ألعن بالامتناع
الطلاق وإن نوى، والطلاق وانعاقق برأى

ومنه ما عقد الخطب عن ابن عبد السلام
حيث قال، إن أتى بصيغة الماضي لم يبيع
به وجوع، وإن أتى بصيغة المضارع فكلامه
متمم، فيجلب عن ما أراد^(١)
ونظر التمهيل في مصطلح - (صبيحة
٧٤)

اختيار اللفظ أو المعنى في العقد

١١ - من القواعد الفقهية ساد بعض
الفقهاء، الميراث في العقود بلفظة المعنى والمعنى
لا للإشارة والمعنى^(٢)، وسعى هذه
للمساعدة - كما يقول في المرد - أنه عند
حصول العقد لا يطر للألفاظ التي
يستعملها المتكلمان حين العقد، بل إن يطر
إلى مضافهم، الحظيرة من الكلام الذي
يعقد به حين العقد، لأن القصد الحقيقي
هو المعنى وليس اللفظ، ولا النصية
الشمولية، وما الألفاظ، لا قراب
للمعنى^(٣)

وهذا أحسن المفهومات في تطبيق هذه
القاعدة في مختلف المصرد، فمطروح في
بعضها ولم يطبق في بعض، وذلك حسب
اختلاف طبيعة هذه المعبر.

(١) حصار ١٠٠

(٢) مجلة الأمانة، عقد العقد، ٢٠١

(٣) أو المعنى، شرح صفة الإجارة، ١٠٠

فيها الألفاظ لا النعمى فقط^(١)

اللفظ حكم بالفصد على المشهور، كحكك
بلا ضم، وإن لم يتهاافت فوما أن تكون
الصيغة أشهر في مدلول أو للمعنى، وإن
كانت الصيغة أشهر كأصمست إليك هذا
الثوب في هذا لصد فالأصح أصبر الصيغة
لأشهر الصيغة في بيع القدم، وقيل يعتقد
ببعض وإن لم يشهر، بل كان نفس هو
المقصود كوجهك بك فالأصح اتفد به،
وإن استوى الأمران وجهك، والأصح اعتبار
الصيغة لأنها الأصل والمعنى مانع من^١

وأب الخسالة فقد أخذوا بهذه القاعدة
ورجحوا ألف صمد ونظماي على الألفاظ
والياني في أكثر العقود مع بعض الاستثناءات
والتخلاف في بعض المسائل.

يقول ابن القيم: من تدبر مصادر الشرع
ومولوده ليجي له أن الشارع ألقى الألفاظ التي
لم يقصد لشككم بها مدبرها بل جرب على غير
فصد صه، كالاسم والناسي والسكران
والمجاهل والمكره والخطي - من شبه المرح أو
المصعب أو يرضى، وسحرهم، ولم يكفر من
قاله من شبه مرحه براحته بعد بلسه منها^٢
(الهمم أنك صدى واسا رست) ^٣ فكيف

وسما - إذا ذهب شرط الثواب فهل يكون
بيع اعتبار بالمعنى أو لغة باعتبار اللفظ؟
الأصح الأول.

ومثلا - إذا قال يبتك ولم يذكر ثمننا، فإن
راغب للمعنى اتفد هه، أو اللفظ فهو بيع
فلسد

ومثلا فوقال. سلمت إليك هذا الثوب
في هذا المبد فليس بتم لظما، ولا يفتد
يعا حل الأظهر لا خلاف اللفظ والثاني
مع نظراي للمعنى

ومثلا إذا قال من عليه الدين وبعته
مسله، فليس اشتراط القول وجهان
لعدمه يشهد اعتبارا بلفظ الحية،
والثاني لا، اعتبرا بمعنى الإبراء

وسما. الخلاف في الترجعة بلفظ الكسح،
والإجارة بلفظ استأجر، والسلام مثفد
الإجارة، والإجارة بمعط النجى، والبيع بلفظ
الإقالة، والإقالة بمعط الصيعة وسوما من
المائل^(١)

ومثله من ذكره المذكور في قواعد، ثم يرى
صاحبا لهذه القاعدة نقلا

والقاسم هذه المساعدة أنه إن تهاافت

(١) مشهور في قواعد ١٤ / ٢٧١-٢٧٢

(٢) حديث لا يبي حال من شبه مرحه ١٠

مخرجة مسلم ١/١ ٢١-٢٢ (١١-١٢) من حديث من من
هناك

١٠، الإساءة والعتار للبرقي من ٨٢ ص

منها لو أعاره نيك بشرط عليه العرس
 فهل يصح أم لا؟ على وجهي "أحدهما"
 يصح، ويكون كناية عن العرس فيملكه
 بالقبض إذا كان مكيلا أو موزون، والثاني
 لا تصح لك، لأن العرس يخرج من
 موضع

ومب لو عدل أحد هذه المال حصيرة
 والربح كله لك، أو ي، فقال القاضي وس
 عقيل ٣٠ مفسدة فاستدل يستحق بها أجره
 لئلا وكذلك قال في المسمى، ومن ابن رجب
 عن المسمى أنه قال في موضع آخر إنه يصاح
 صحيح. برأى لحكم دون النقط

ومب لو أسلم في شيء، حالا فهل
 يصح، ويكون بعب؟ أو لا يصح؟ فيه
 وجهان أحدهما - وهو ظاهر كلام أحمد لا
 يصح البيع يلفظ المسمى، والثاني يصح،
 فانه القاضي في موضع من جملته^(١)

وهكذا نجد لفظها، يقتصر في تطبيق
 قاعدة مرجح المقاصد والمأني على الألفاظ
 راسخة في بعض العروق مع حذفها
 كامل

الصريح والكتابة في توضيحه

١٢ - من الصريح ما هو صريح في الدلالة على

بعض الألفاظ التي يقطع بأن مرادها فالتأني
 حالاتها؟^(٢)

ويقول في موضع آخر المقصود أن
 المتأني وإن أظهر خلاف ما اعتد عليه في
 الناطق فأنه لا يصبره وإنما عليه مقصوده
 بالاعتد^(٣)

ويقول ل. المقصد روح العقد ويصححه
 ويملكه، فاعلم المقصود في معنى أن من
 غير الألفاظ، فإن الألفاظ منصوبة بحرفها،
 ومقاصد العقود هي التي تراد لأجلها، فاعلم
 أن الاعتناء في العقود والأعمال بحفاتها
 بمقاصدها دون ظواهر ألفاظها وأعمالها^(٤)

وعلى الرغم من هذا فنحن الصريح في
 عبار المقاصد في العقد دون الألفاظ فإن
 الحيلة ذكرنا بعض مسائل التي تختلف في
 اعتبار المقاصد أو الألفاظ فيها

قال ابن رجب ١٠٠ وصل باللفظ العقود
 ما يجرحها عن موضوعها فهو بفسد العقد
 بذلك، أو يجعل كسبه عما يمكن صحته على
 ذلك الوجه؟ فيه خلاف نسب إلى أن
 المقلب هل هو اللفظ أو المسمى؟ ونشرح
 عن ذلك مسائل

١ - إعلام السمع ٣٠٠

٢ - إعلام السمع ٣٠١

٣ - مجموع الفتاوى ١٢٣ ١٠٠

٤ - فتاوى شيخ الإسلام ١٠٠ ١٠٠

لا ينعقد بالكتابة مع الية ملة خلاف، لأن
الشاهد لا يعلم اليه
وتنقضي ما لا يشترط فيه الإشهاد وهو
بريء
أحدهما ما يزيل مقصوده التعبد بالغزو
بالكتابة ولتحقق يستعد بالكتابة مع اليه فلا
خلاف

والثاني ما لا يثبت كالمطبع والإحصاء
والمسافة وغيرها، وفي مقام هذه الأمور
الكتابة مع اليه وجهان مشهوران، أحدهما
الانعقاد كالختم حصول التراضي مع حرين
اللعن والإرادة المسمى، ويشترط على ذلك
حديث جابر رضي الله عنه وفيه: قال في
المسمى **الشيء** «بني حديث» فقلت: بن
رحل على لؤقيه ذهب فهو لك بها، قال
«أحد»^(١)

قال ابن حجر ميم والخللاف في التعداد
البيع وسحبه بالكتابة مع اليه هو فيها إذا
عذمت هراكي الاصول، بأن يوهب وأقادت
التصاميم وحسب الخطح بالنسخة، لكن النكاح
لا يصح بالكتابة وإن تفرقت القرائن^(٢)

أمر فلا يباح بل به ثورته لأن نفس
مكتوبة عند السامع كما يقول الكسائي،
ومب ما هو كتابه، فلا بد على أفراد إلا
ماية أو عريضة، لأنه كما يقول التبرامشي
يحمل الرد وعينه، فيحتاج في الاعتدال به
لنفسه أفراد خلافه

ويشعر عفاها عن أن السطلة والحق
والأبيك والدور نعتقد بالكتابة كم نعتقد
بالصريح
وبكيفية يختلفون في انعقاد ما عدا ذلك من
التصرفات بالكتابة^(٣)

وأكثر الفقهاء تعميلا في بيان استعمال
صريح تصريح والكتابة في العهود
لشأنه، في المصريح للثبوت. قال
«صحيح» كل تصرف يستقل به الشخص
كالطلاق والعتق والإبراء ينعقد بالكتابة مع
اليه فلا خلاف كم ينعقد بالتصريح، وأم
حالا يستلزم به بل يعتبر من إيجاب وقبول
فضرمان

أحدهما ما يشترط فيه لإشهاد كالمكاح
وبيع التوكيل إذا شرط المولى، لإشهاد، فقد

(١) يفتح طاء الح ٣٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ وهو
إشكال ٢ ٣٥٤، واللفظ والحد في م ٢١٥
وسمى الشرح على هذه المحتاج ١٦١،
ومستدر ٣٩١/١ ٤١١/٢ ١٦٨ وهو الإزداد
١٦٨/٢

— — —
١ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤
٢ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠
٣ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥
٤ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠
٥ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥

البيع فكلالة عتس فيحلف على ما
لوانه^(١)

والذي يفهم من كلام الجمعية أن الكتابة
تدخل في العتق كذلك، قال الكفاي في
باب حنة: لو قال: عتقتك عن هذه الدابة
فإنه يحتمل الامة، ويحتمل العارية، فإنه وإن
لمن عمر بن الخطاب وصى الله تعالى عنه
قال: عتقت علي فريس من سبيل الله.
فأصابعه أثنى كان عده، فأردت أن أشتره
وكتبت أنه بيعة برحمن لسأت النسي
قال: لا تعدل حديثه^(٢)

ماحتمل غلوك العين واحتمل ثمنك
المنافع، فلا بد من النية للمعتق^(٣)، وقال
الكفاي: لو قال البائع: أبيعك منك
يكدا، وقال المشتري: أشتره، وسويا
الإيجاب فإن الركن يتم ويحذف العقد، وإنا
أصرنا إليه هنا. وإن كانت صيغة أعمل
للحال هو الصحيح. لأنه عند استعمالها
للاستبدال إما حذيفة أو مجازا، فوفقت
للحاجة إلى التعيين مالبة^(٤).

(١) للمطلب ٢٢٢/١

(٢) حديث. وإن هو قال: عتقت من فريس من سبيل

الله

أنسب المخلوق (شرح الباقى ٣٥٢/٣) وسلم

(٣) ١٢٤٠/٢٢، والفتاوى لبحر.

(٤) مدافع المصالح ١١٦/١

(٥) مدافع المصالح ١٢٣/٢

ويختلف فيها، اختلفة في دخول الكتابة
في العتق، فمن القواعد لأبي رجب. يختلف
الأصحاب في اعتناء المضمون بالكتابات،
فقال القاضي في مواضع لا كتاب إلا في
الطلاق والعتق، وسائر العتق لا كتابات
فيها^(١)

وأما المالكية فقد ذكر ابن رشد في بداية
الفتح: أن البيع عند الشافعي يقع
بالأصاغة الصريحة وبالكثبة، ثم قال: ولا
أذكر لك في ذلك قولاً^(٢)، إلا أن القسبي في
تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَحْلِلْ لَكُمْ بَيْعَكُمْ﴾^(٣)

قال: البيع قبول وإيجاب يقع باللفظ
المستقبل والخاص، فالخاص فيه حقيقة،
والمستقبل كساية، ثم قال: والبيع يقع
بالصريح والكتابة المفهوم منه مثل
المالك^(٤)، ونقل الخطاب عن ابن يونس
وغيره: المتفرقة بين أن تكون صيغة البيع باللفظ
الخاص فتدوم، أو بلفظ المفارغ فيحدث،
ثم نقل قول القسبي: البيع يقع بالصريح
والكتابة المفهوم منها مثل المالك، وفي
الخطاب أبيع، إن أتى بصيغة المصارع في

(١) المسند لأبي رجب، ص ٥٠ القواعد ٣٩

(٢) بداية المجتهد ١٨٢/٢، ثم مكنته التكاليف الأخيرة

(٣) سورة البقرة ٢٥٥

(٤) القسبي ٣٥٢/٢

ب - العقد بالكتابة أو الرسالة

١٣ - تنظر الفقهية في مجملها على صحة العقود واعتقادها بالكتابة وإرسال رسول إذا سم لإيجاب والقبول بيها، وهذا في غير عقد النكاح.

ثم التزموا في بعض العقود ومضوا في بعض الشروط حال التزمينها: الكتاب كالخطاب، وكذا الإرسال حتى اعتبر مجلس سماع الكتاب وإداء الرسالة (١) وهما المستوفى في باب البيع - يصح بقول من الخائض أو كتابة ميماء أو قول من أحدهما وكفايه من الآخر (٢).

أما عقد النكاح فلا يبعد بالكتابة عند جمهور الفقهاء المالكية، والشافعية وإسحاقية سواء أكان العاقدان حاضرين أم غائبين، قال الدررقي: ولا تكفي في النكاح الإساره ولا الكتابة إلا لضرورة حرج (٣).

وهذا في موضع آخر، ومصح مطلق قبل الذبح، بعده م - طال، كماله احتل شرط

من شروط الولي أو الزوجين أو أحدهما، أو أحسن ركن، كما الزوجين المرأة نفسها بلا ولي أو نفع الصبيعة بولي، بل مكتنة أو إشارة أو بقول غير معتبر شرعا (٤).

وقال الشريسي الخطيب ولا ينفذ مكتنة في عيبة أو حضور، لأنها كتابة، فلو كان لعائب، ورجعت ابنى أو ذلك زوجها من فلاي، ثم كتب عدمه فكأنه عقاب. فثبت ثم يصح (٥).

وقال السوقي من الخطابة لا يصح النكاح من الغافر عن النطق بإشارة ولا كتابة للاستتماء عنها (٦).

وفصل الخفية في حواشي عقد النكاح بالكتابة فقال: لا ينفذ مكتنه حاصرا هو كتب تروحيه، فكأنه ثبت لم ينفذ. وكذلك إذا كان مكتبا، أما كتابة عائب عن المجلس فينفذ بها النكاح شروطا وكفاية حاصرا. فكذا ابن عابد بن عمر الفتح فقال:

ينفذ النكاح بالكتابة كما ينفذ بالخطاب، وصورة التي يكتب إليها بخطها، إذا يلعبها المكتب أحصرت الشهود وضرائه عليهم، يقال: تزوجت نفسي منه، أو نفوت. إن فلاي كتب لي بخطبي فأنشدها أني زوج

(١) حاشية من حاشية على الدررقي ص ١٠٠، وحاشية الدررقي وهاتين صروج الحكم فقيده ٢٠٢، ومصح السراج ٥٠٣، وحاشية الدررقي ٢٠٢، ومكتات ص ١١٠.

(٢) عقوبات مع فتح الدررقي ١٩٢.

(٣) حاشية السوقي ومباشرة الشرح الكبير للدررقي ٢.

(٤) الشرح نصير ٢٤٠.

(٥) الشرح نصير ٢٨٧.

(٦) من شذوذا ١١٢.

(٧) من شذوذا ٢٨٥.

الله تعالى الموصى على توثيق ديوب بالكفاية حيث قال: «وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَاسَمْتُمْ بَيْنَ يَدَيْ وَاقِلْ جَلِي نَسِي مَا كُتِبَ» إلى قوله سبحانه: «فَذَلِكُمْ أَلْفُسُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَتُومٌ لِشَهِادَةٍ وَأَلْفُي الْأَرَبَاءُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ بَحَارَةً حَاصِرَةٌ تُدِيرُهَا سَحَابٌ نَسِي عَيْكُمْ حُنَاجٌ إِلَّا نَكُونُ»^(١)

ج - العقد بالإشارة -

١٥ - اتفق الفقهاء على أن إشارة الآخر من المعهودة والمفهومة معتبرة شرعاً، فيعقد بها جميع العقود، كالبيع والإجارة والرهن والكفالة وغيرها

فإذا لم يصح الإنشاء من الآخر من معهودة وفالمة مقام انعبار في كل شيء^(٢) وقال بصرفي: يتمتع البيع بالكلام ويذهب من كل ما يدل على الرضا^(٣)

وقال الخطيب: إشارة الآخر من مكانته بالمعقد كالنطق بضرورة^(٤) ومثله ما إذا كان له^(٥)

والتمسوا في إشارة غير الآخر، فقال:

نفسه، أم لو لم يقل يحصرهم سوى رويت نفس من فلا لا يعتمد، لأن سماع الشطرين شرط صحة الكفالة، وبإسماهم الكتاب أو التعبير عنه بها يكونون قد سمعوا الشطرين، بخلاف ما إذا اتفقا، ونقل ابن عابدين عن الكامل: هذا اختلاف إذا كان الكتاب بخط من روح، أم لا، كان بخط الأمر، كقوله: رويت نفسك من لا يشترط، علامتها المشهورة بها في الكتاب، لأن تتولى طريق أحد محكم الوكالة^(٦)

١٦ - ويشترط في انعقاد العقد بالكتابة - عسوب - أن يكون متينة - أي يبقى صوابها بعد الانتهاء منها، كالكتابة على لصحيفة أو الورق، وأن تكون مرسومة بالطريقة المعتادة بحسب المرفق نظراً ومعهم، أما إذا كانت غير مسببة كالكتابة على الماء أو العود، أو غير مرسومة بالطريقة المعتادة فلا ينعقد بها أي عقد

ووجه انعقاد عقود بالكتابة هو أن العلم أحد اللغتين كما قال الفقهاء^(٧)، من ربيها يكون من أقوى من الألفاظ، ولذلك بحث

(١) سورة البقرة: ٢٨٢

(٢) الأشياء، وانظر لسان مجرم من ٢٤٤، ٢٤١

(٣) الفتاوى لدعوى ٢ - ٥٧

(٤) مصر محتاج ٩، ١٠، وانظر حاشية الكاوي مع معية

١٥٨٢ - وشمس المرقس ٢٤١

(٥) تامل في لسان الله ٢٣٩

(٦) حاشية به المختار على الفروع ٢٦٤/٤ وانظر
تجدت مع المذهب ١ ٢٤١ - مصر

١٥٨٢

(٧) ٢٤١ - ٢٤٢، من معية المذهب ٢٤١، ٢٤٢،
ومؤلف الكتاب ٢٤٢ - من معية المذهب ٢

المذهب حسب المذهب وبما ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يعتقد به المذهب وقد وجدت قرائن تدل على أنه يعتقد المذهب، وهذا في غرضه تعارضت كالتحليل والإشهاد والاستصحاب وبحرهما، وهذا هو مذهب خيمه والمالكه وذلك به

والمذهب عند الشافعية عدم جواز العقود بالتعاطي، وبعضهم اجاز العقد بالتعاطي في المحقرات دون غيرها، وانتشار لثبوت وجاهه منهم اسرى والتعوى الاعمال بها في كل ما يحدده الناس بها^(١)

موافقة القبول للإيجاب

١٧ - عن المذهب هل أنه لابد لأعفاء العقد من توافر الإيجاب والقبول، هي عند البيع مثلا يشترط أن يقبل المشتري ما أوجه البيع بما أوجه، فلو كان خلافه لم يلزم غير ما أوجه أو بعض ما أوجه، أو غير ما أوجه أو بعض ما أوجه لا ينعقد العقد من غير إيجاب مستدا موافق^(٢)

قال في البدائع إذا توجب البيع في

جمهور الفقهاء إذا كان الشخص قادر على الطلق لا غير، شأونه، خلافه المالكه حيث صرحوا باعتبار الإشادة في العقود مع القدرة على الطلق^(٣)

وهي عدم القدرة على المكتات شرع بمعنى بالإشادة لم لا؟ احتملوا في ذلك لمسا وتبصيل الموضوع في مصطلح (إشادة)

د - العقد بالتعاطي (المعاقلة)

١٦ - التعاطي مصدر تعاطى، من العطف بمعنى اقترب، وصورته في البيع أن يبيع القسري للبيع ويبيع سلع التمس، أو يبيع النافع لمع يدفع الآخر التمس من غير تكلم ولا بدوء، وكذا يكون التعاطي في البيع يكون في غيره من المعاملات^(٤)

وعقد الزواج لا ينعقد بالتعاطي^(٥)

أما سائر العقود فالأصل فيها أن ينعقد بالأقوال، لأن العقد ليس له دلالة بأصل وضعها على الالتزام بالعقد، لكن إذا كان التعاطي يضطري على دلالة شبه الدلالة

(١) ابن القيم ١٧ وما بعده، وشرح المعقود للأمام ٢١٦، وحاشية حسيني ٣٢٤، وهي معاصم ٢٠٢، وشرح سبيل الإرادة ١٠١/٢٢٠
(٢) بدعي المصنف ٢٦٢/٢٠٠، وبمصر سمحان ١٤١، وكشاف القناع ١٤١

(٣) المرجع للمعقود وجبه الأحكام العامة العقد ١٧١
(٤) كشاف القواعد ٣٢٢
(٥) ابن حبيب ٣٦٠/٢٠٠، وهو المصنف ٢٠١، وكشاف القواعد ١٤١

قال: يعتكف مالك فقال: الشريت بالعمى جزاء، لأن الفاسل بالأكثر قبل بالآقل، وفي هذه مخالفة إن قيل البائع الزيادة تم العقد بالأسبقين، وإلا صح بالمعنى، إذ ليس للعقيل ولاية إدخال الزيادة في مثل البائع بلا رصده كما علمه من الغم وغيره^(١).

اتصال القبول بالإيجاب

٢٨ - بشرط لأخذ العقد أن يكون القول متصلاً بالإيجاب، ويحصل هذا الاتصال بانحدار مجلس العقد، بأن يقع الإيجاب والتسليم معاً في مجلس واحد، فإذا كان العائدان حاضرين يشترط أن يحصل القول في مجلس الذي صدر فيه الإيجاب، وإذا كان من وجّه إليه الإيجاب غائبا يشترط أن يحصل القول في مجلس العلم بالإيجاب، وهذا في الجملة مع استثناء بعض الظروف من هذا الشرط، كعقد الوكيلة والوصية.

ومتنقضي هذا الشرط: أن يكون الموجب جاني على إيجابه إلى أن يحصل به القبول في المجلس، ولا يرجع عن الإيجاب قبل اتصال القول به، ولا يصدر عنه أو من وجّه إليه الإيجاب ما يدل على الإصرار ولا ينقص مجلس العقد قبل تمام العقد ولا يصح هذا

القبول فضل في ثوب آخر لا ينعقد، وكذا إذا أوجب في الثوبين فضل في أحدهما. لأن القبول في أحدهما تعريض الصفقة على البائع، ولأن القبول في أحدهما يكون إصراراً عن الجواب بمزلة التفرغ عن المجلس.

وقد لا أوجب البيع في قل الثوب فقبل أسرى في صمعه لا ينعقد، لأن المتابع ينصرف بالتعريض. وكذا إذا أوجب البيع في شيء بالغ قبل له بمحسنة لا ينعقد، أو أوجب بجس ثمن قليل بمجلس آخر^(٢).

وقال البيهقي: وبشرط لأخذ العقد أن يكون القبول على وجه الإيجاب في العقد، ولو خالف كان يقول: يعتكف بشرة فقال: اشترته بثمانية لم ينعقد^(٣)، وإن يكون على وجه في النقد وصمعه والمخاروب والأجل، فلو قال: يعتكف مالك درهم فقال: اشترته بهائة دينار، أو قال: يعتكف مالك صحيفة فقال:

اشترت مالك مكررة وصمعه لم يصح بيع في ذلك كله، لأنه رد للإيجاب لا قبول له^(٤) ومثله في كتب سائر الفقهاء^(٥).

وبشرط التقضاء لأخذ العقد موافق الإيجاب والقول في المعنى، وهذا ذكره، أنه لو

(١) به - المصنف ١٢٩/٥، ١٣٧

(٢) كشاف المصنف ١٢٩/٣، ١٢٧

(٣) كشاف المصنف ١٢٩/٣، ١٢٧

(٤) مني المصنف ٢٠٦/١

(٥) مني المصنف ٣٧/٥، راجع المصنف ١٩١

وعنى ذلك إذا رجع فلو يجب قبل القبول ثم
ليس المحاطب لا ينفك العقد. لاطلاق
الإيجاب بالرجوع وعدم اتصال القبول
بالإيجاب

قال الشريسي انحصر ال شروط
العقد. وأن يصر الباعى عن ما أتى به من
الإيجاب إلى القبول

أما للملكية فقد نقل الخطاب عن ابن
رشد اخذ أنه لو رجع أحد المتعديين عما
أرسله لصاحبه قبل أن يجهه الآخر لم يملكه
رجوعه إذ أجابه صاحبه بعد بالقبول^(١٩)،
وهذا يدل على أن الرجوع يوجب عن الإيجاب
لا يفسد الإيجاب، بل يضى إلى أن يملكه
طرف الآخر فينص به القبول، وبمقتضى
بعضه لو برده فلا يفسد، ويرى الدسوقي
أن قول ابن رشد هذا إنما هو فيما تكون فيه
شبهة ملزمه كقوله المأخوذ^(٢٠)

وهو لما قيل أن يرجع عن قبوله في مجلس
نعقد فيه خلاف بمقتضى ما أتى بيانه

ب - صدور عيب قبل على الآخر من قبل
لعاقد أو أحدهما

٢٠ - يشترط لصحة الاتصال بين الإيجاب

بالضرورة أن يحصل قبول من صدور
الإيجاب، فالجمهور من الفقهاء لا يشترطون
الضرورة في القبول، وهذا في الجملة،
وتفصيله فيما يلي^(٢١)

أ - رجوع الموعود عن الإيجاب

١٩ - يجب جهوز العقد، والتعدي
وتلخيصه والخسلة) إلى أن الإيجاب غير
ملزم، وللموعود أن يرجع عن إيجابه قبل
قبول الطرف الآخر، سواء دلت في عمده
المعاوضات كالبيع والإجارة ومحوهم، ثم في
عمود انصرحات، كالمدة والعارية ومثلها، على
في المأخوذ هدية وبموجب أن كان
يرجع قبل قبول الآخر^(٢٢)، وفي المسامحة
حاطب ثم رجوع قبل قبول الآخر صح
رجوعه، وكذلك لو كتب شرط العقد ثم
رجع^(٢٣)، وبمسندوه عن صحة الرجوع ما أن
الموعود هو الذي ثبت للصاحب ولا بد
القبول، فله أن يرجعها كقول الكوفي، ولأن
لو لم يجر الرجوع لزم تعصم حق سنت بحق
التمت، فلابد من ذلك ما لك لتدفعه،
والمشترى يملكها بالعقد. ولا يعارض حتى
التمت حقيقة الملك^(٢٤)

(١٩) معنى محتاج ٦٠٢ والوجه كقول ١٣٩٢١ والروح

الكتاب مع بعض ١

(٢٠) مورد حسن ٢٤ ١١ ٢٤

(٢١) عقيدة، يسأل مع المخرج الفصل ١٢

—————

(٢٢) المأخوذ ٢٠٢ ٢٤

(٢٣) البيع هدية بكسر الهمزة ٢٨

(٢٤) مع المخرج ٢٨

المتحد أو إعراساً عنه هو المرفوع، كما هو
منصوص في كلام المفتي^(١).

جـ - وفاة أحد العاقدين يبي الإيجاب
والفرض -

٢١ - ذهب جمهور الفقهاء احنفية
والشافعية والحنابلة إلى أن وفاة أحد عاقدتي
بعد الإيجاب وبطلان القبول يبطل الإيجاب،
ولا ينعقد العقد بعد الوفاة بقول من وجه
إثبه الإيجاب بعد موث المرفوع، ولا يقبل
وفاة المصاحب بعد وفاته

وبين عدم انعقاد العقد في هذه الحالة
هو: القسري بعد وفاة المرفوع لا ينعقد
عاقداً معه من الإيجاب لطلانه بالوفاة،
ولأن محسوس العقد انقضى بالوفاة ولم يوجد
شرط الاتصاف، وهو انصاف القسور
الإيجاب^(٢)

ب المالكية والظاهر من نصوصهم أن
الإيجاب لا ينعقد بطلان موجب المصاحب،
ولأن من القبول يورث بعد وفاة من وجه إثبه
الإيجاب، بقول القسري إذا أوجب لزم
فالوفاة انقضى العقد^(٣)، وهذا يعني أن

والقبول أن لا ينعقد من موجب أو المرفوع
الأخر أو كليهما ما يدل على الإعراس عن
المتحد العقد، وذلك بأن يكون الكلام في
موضوع العقد، ولا يتخلله فعل بعد قرينة
على الانصراف عن العقد

د - مهر عاقدتين تفلا عن التبرع بالإيجاب
يحل ما يدل على الإعراس^(٤)

ومن المحاط لو حصل حاصل بمقتضى
الإعراس عما كان فيه حتى لا تكون كلامه
جواب للكلام السابق في المرفوع، فيعتقد
البيع، ومن الإعراس بقرينة - إذ أمست
البائع السلعة إلى تالي عنها وبيع بعدها
أخرى - يلزم إشهاد البيع^(٥)

و - عند التفدية فلولاً - وعسرط أن
لا ينعقد الإيجاب والقبول فقط لا ينعقد
بالعقد ونحوه^(٦)

والإشهاد في معرض شروط العقد -
أن لا يشترط أن ينعقد عري، وإلا فلا ينعقد
العقد، لأن ذلك يحرص عن العقد فأنشبه
ما هو صريحاً بالاد

وأساس التفرقة بين ما ينعقد إيجاباً عن

(١) جامع المسند

والأحزاب والفتاوى، ١٠١٠، جلد ٧ ص ٧٧

مراجع ١٠١٠، ص ١٠١٠، جلد ٧ ص ٧٧

١٠١٠، جلد ٧ ص ٧٧

(٢) ١٠١٠، ص ٧٧

(٣) ١٠١٠، ص ٧٧

(٤) ١٠١٠، ص ٧٧

(٥) ١٠١٠، ص ٧٧

(٦) ١٠١٠، ص ٧٧

للمجلس لا ينقض بوقوع أحد العاقلين عند
الملكبة كما مباني، وقد عدا أن الموجب ليس
له الرجوع منهم قبل قبول أو رد
المحاطب^(١)، أما قضاء الإيجاب بعد وفاة
الموجب أو بطلانه بوفاته فلم يعثر فهم على
مفسر في الموضوع
هذا، وقد أفتى بعض الفقهاء الخزن
والإمضاء بالوفاة في بطلان الإيجاب بها^(٢).

٥ - انعقاد مجلس العقد

٢٧ - بشرط لانعقاد العقد أن يكون الإيجاب
والقبول في مجلس واحد، فإن انعقد
المجلس لا ينقضي العقد، وتختلف مجلس العقد
باعتلاف حاله المتعاقدين وطبيعة العمد
وكيفية التعاقد، فمجلس العقد في حالة
حضور التعاقلين غير مجلس العقد في حالة
غيابها، كما أن مجلس العمد في حالة الإيجاب
والقبول بالأنفاط والعبارة مختلف عنها
بالكتابة والرسالة، ويكاد دلت فهي على

٦ - مجلس العقد في حالة حضور العاقلين

٢٨ - تدل نصوص الفقهاء على أن مجلس
العقد في حالة حضور العاقلين يتكون من

(١) مدح الصالح ٣٧/٥
(٢) عبد الحكيم المشي بالله ١٨٥٠
(٣) مدافع صنتع ١٢٧/٥

(٤) بموجب المجلس لطبيب ٢١٠/٢
(٥) مدافع صنتع ١٢٧/٥

كحالة فمعد، دليل أنه يكفى ما مضى فيه
ما يشترط فيه^(١)
والظاهر من كلام المشايخ أنهم
لا يمتنعون جمهور الفقهاء في اشتراط اعادة
المجلس وأنه يحتاج في هذه العاصر الثلاثة،
لكنهم يجمعون جمهور في اشتراط المجرى
في القول

الترخي أو الفورية في القول

٢٤ - ذهب جمهور الفقهاء^(٢) الحنيفة والمالكية
والمشايخ إلى أنه لا يشترط الفورية في القول،
بل دفع التمسك في المجلس، ومصدر
الإيجاب من أحداهما، ولم يصدر القول إلا في
آخر المجلس ثم المقتضى عندهم، فلا يصح
الترخي بين الإيجاب والقبول إن صدر في
مجلس واحد

قال لكساني يروي عن القوم صريحا،
أن القابل يحتاج إلى المجلس، ولو قصر عن
المجلس لا يمكنه التأمل^(٣)

وقال الخطاط ولا يشترط أن لا يحصل بين
الإيجاب والقبول فصل بكلام أجيب عن
الموقف ولو كان سريعا، فإن أحله صاحبه في
المجلس صحيح^(٤)

وقال القاسمي - ولأن في إطلاق الإيجاب
قبل انقضاء المجلس عسرا مشقيا، وفي
إيقاعه في ما وراء المجلس عسر بالفتح، وفي
الوقوف بالمجلس عسر بها جميعا، والمجلس
جامع للمتفرقات، فحملت ساعاته ساعة
واحدة دعما للمعسر وتخفيفا للوسر^(٥)

عده هي عبارات لحنية، ولا يختلف
فيها كثير عبارات سائر الفقهاء، إلا ما قلناه
شاقبه من اشتراط الفورية في القول كما
سيأتي

يقول الخطاط والذي يحصر عتدي من
كلام أهل الفقه أنه إذا اجاز في المجلس
به يقتضي الإيماء والقبول من غير فصل
بما أصبح اتفاقا، وإن ترحى القول عن
الإيجاب حتى يغشى المجلس لا يفرضه الجمع
بما قلنا، وكذا لو حصل الفصل في المجلس
إعراض عما كان فيه، حتى لا يكون كلامه
حوالا للكلام السابق في العرف، فيصدق^(٦)

وقرب منه ما قلناه الموقوف من العبارة
حيث صرح بأنه إن راعى المتصور عن
الإيجاب صح مادام في المجلس ولم يشغل
به بعبارة، وإلا فلا، لأن حاله المجلس

شرح بكرم - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

١ - يذهب إلى ما قلناه

٢ - يذهب إلى ما قلناه

٣ - يذهب إلى ما قلناه

٤ - يذهب إلى ما قلناه

أما الشفعة فيشترطون سماع من يقرب
من المصادق لاسماع من المصادق. قال
الأصمري في شرح خنيج وأبو يعقوب بحيث
يسمعه من غيره و لا يسمعه من صاحبه

وهذا في إذا كان المصادق من حاضرين.
بخلاف ما إذا أوجب المصادق لأن الإجماع
للمصادق عطفًا كالإجماع له كتابه. فيمكن
تفصيل العقد بين التقيين

٦ - مجلس العقد في حالة غياب المالكين

٢٦ - لقد تقدم أن العقد كما يصح انعقاده
بين الحاضرين والإجماع والقبول بالقبول
كذلك يصح بين المالكين بالكتابة وإرسال
رسول أو نحوهما. فإن كتب شخص لأخر
مثلاً بمقتضى ذلبي بكذا، فوصل بكتاب له
فقبل انعقد العقد

يفتقر منصوص المصنف أن مجلس
العقد و حالة غياب المالكين هو عكس
قول من وجه له الكتاب، فهو رسول إليه
الرسول.

وفي المرجع في الاختلاف كالمطالع،
وكذا لإرسال حتى عمر بن عبد الله
الكتاب وأداء الرسالة^{٢٧}

وهذا التمرين ١ - نوحى القبول عن
الإيجاب صح مادام في المجلس^{٢٨}
وهذا معنى قولهم إن المجلس جامع
للمتصرفات

أما لشذوذه فعلة يشترط أن لا يكونوا
انحصل بين الإيجاب والقبول بسكون ولو
سهرًا أو جهلاً على المصدق، لأن قبول
انحصل يخرج الثاني أنه يكون جواباً عن
الأول كما عليه الترسيني لمطالع^{٢٩}،
وقالوا يصح تحالف كلام الحبي عن المصدق
- وهو يسر - بين الإيجاب والقبول وإن لم
يذكر عن مجلس، والملا بداجي ماس
من مضمون العقد ولا من مصلحه ولا من
مستحقاقه^{٣٠}

علم الموجب للقبول

٢٥ - صرح أكثر مصنفات بأن سماع كل من
المالكين كلام الآخر شرط لانعقاد عقد،
وحد نص من عدم علم الموجب بقبول المقابل
في حالة انعقاد بين الحاضرين

بل انصوى المصنفين سماع المالكين
كلامها شرط انعقاد البيع بالإجماع^{٣١}

١) نسخة ص ٢٥٠ ٢٥٤

٢) مرجع المصنف والمصنف في المصنف ٨

٣) من المصنف ٢٥٠ ٢٥٤

٤) مرجع المصنف

٥) من المصنف ٢٥٤ ٢٥٨

١) مرجع المصنف في المصنف ٢٥٤

٢) من المصنف ٢٥٤ ٢٥٨

عقد لا يشترط فيها اتحاد المجلس :

٢٧ - طبيعته ببعض المصرة تقتضي أن لا يشترط فيها اتحاد المجلس في الإيجاب والقبول، بل إن بعض هذه العقود لا يصح فيه القبول في المجلس، ومن هذه العقود

أ - عقد الوصية، فإنها تخضع بمصداق إلى ما بعد الموت، فيفسر الإيجاب فيها حال حياة الموصي، لكن لا يقبل القبول من الموصي له إلا بعد وفاة الموصي، فإذا قبلها الموصي له في مجلس الإيجاب أو بعده في حياة الموصي لا ينعقد به الوصية. ر (وصية)

ب - عقد الوصاية، (الإحصاء) هي إقامة شخص غيره مقام نفسه بعد وفاته في التصرف أو في تدبير شئون أولاده الصغار، فلا يشترط فيها أن يكون القبول في مجلس الإيجاب، بل يستدعي إيمته إلى ما بعد الموت، فالوصاية حلقة تظهر أثرها بعد وفاة الموصي.

ج - عقد الوكالة، فإنها وإن كانت إقامة الشخص الغير مقام نفسه في تصرف من التصرفات في حياته، لكنها مبنية على التسيير، فإذا قبلها الركيل في غير مجلس الإيجاب صححت الوكالة، ولا يضر بذلك

وقال الرسل من الشافعية، لو باع من غائب، كتبته داري من فلان وهو غائب، فما يلزمه الأخير قال: قلت انعقد البيع، كما لو كانه^(١)

وقال الهندي وإن كان المشتري غائبا عن المجلس، فكاتبه البائع أو واسله ببيع بعثك داري بكذا، فلما بلغ الخبر قبل البيع صح العقد^(٢)

وحيث إن مجلس العقد في حالة انعقاد بين العائنين هو مجلس القبول كما قلنا، فالمعتبر في اتصال القبول بالإيجاب هو هذا المجلس، فإذا وصل الإيجاب إلى المحاط، وكان الموجب حاضرا بنفسه ولو جوب العقد، فإذا قبله المحاط في مجلسه دون إعراض انعقد العقد، وإذا انعقد المجلس أو صدر من وجهه في الإيجاب ما يبدل عن إعراضه عن القبول عند الانعقاد، والمعتبر في الرضى هو ما بين وصول الإيجاب وصدور القبول في هذا المجلس.

ولا يشترط في حالة انعقاد العقد بين العائنين علم الموجب بقبول القابل، فبإثبات الفقهاء صراحة بأن العقد يحصل بمجرد قبول القابل في المجلس^(٣)

(١) مجلة الفتح ١٨٦٢

(٢) مجلة الفتح ١٨٦٢

(٣) مجلة الفتح ١٨٦٢ وما بعدها، وبمذاهب الصالح

١٨٦٢، وبمذاهب الفتح ١٨٦٢، وبمذاهب الفتح

١٨٦٢

ويجوزها، ولو أجاز منه التصرفات وله أو وصيه أما التصرفات الدائرة بين الميع والصرر كالبيع والإجازة ويجوزها فنصح من العصى للمعير بحاجته الورى، ولا تصح بدونها عند جمهور الفقهاء لمصلحة المالكين والحيطة .

ويشترط عند الشاعبة لصحة البيع في العقد لوتشتر (أهلها ب ١٨)

المتقى - الولاية .

٣٠ - الولاية مأخوذة من الورى، وهو في اللغة بمعنى الغريب، والولاية المنصورة «في الاصطلاح» تعيد القول على الغير شاء الغير أو لا .

ولكن يبعد العقد صحيحاً ما إذا ظهر آثاره سريعاً لا بد في العاقد - يجانب أهله لئلا يتركوا له ولاية التصرف ليعقد لعقد

ومعنى قلت في مصطلح (ولاية)

الثالث - الغريب والاحتياط

٣١ - أمرو الفقهاء على أن يرحبوا أساس المنعقد، قال الله تعالى «إيا أيها الذين آمنوا

الزكوى سب عبايه، لأن له الرد في أي وقت شاء، حيث إن الوكالة من العقود غير اللازمة» (وكافة)

ثاني - العقدان

٢٨ - المراد بالمفادين كل من يرى العقد، فإن أصالة كذا يبيع أو يشتري لهما، أو وكالة كذا يبعد بيانه عن الغير بتعيين منه في حياته، أو وصاية كمن يتصرف خلاله عن الغير ل شئون مصلحت بعد وفاته بإذن من أو من قبل الحاكم

وحيث إن العقد لا يتصور وجود من غير عقد فقد جعله جمهور الفقهاء من أركان العقد كذا يعدم

ولكن يبعد العقد صحيحاً ما إذا يشترط في المفادين ما يأتي -

الأول - الأهلية

٢٩ - وهو أن يكون عاقد أهلاً للتصرف، وهو البالغ الرشد فلا صحح من صغير غير مميز ومجنون ومبرم

والعصى المميز فنصح عقوده وبصرفاته المندرجة عنه، كقول ابنه بالصدقة والرحمة والوفاء دون حاجة إلى إذن الورى، ولا تصح عقوده وبصرفاته الصادرة صراحة عنه، كالهبة والوصية بغير والطلاق والوكالة بالدين

(١) أصبح الغير

(٢) التصرفات بطريقه - وهو عند الفقه لا درس

العقد المالية لكنها تكون فاسدة، كما يبيع
السكر ويحرق، يقول لمذهباتي لأن من
شروط صحته هذه العقود التراضي (١)

فأصل العقد المالية تتعدد عندهم بدون
الرضاء لكنها لا تكون صحيحة، فيعتقد يبيع
المحطى، ننظر إلى أصل الاختيار، لأن الكلام
صدر عنه بختياره، أو بإقادة البلوغ مقام
التقصيد، لكن يكون فاسدا لعدم الرضاء
صحيحة، أما لعقد التي لأصل لصحح عند
أهمية فالرضاء ليس شرطا لصحتها، نصح
عندهم الكساح والطلاق والعتق والرحمة
ويجوزها حتى مع الإكراه (٢)

أما جمهور الفقهاء فتدبر هيأتهم بين
التصريح بأن الرضاء أصل أو أساس أو شرط
للعقد كلها، فلا يثبت العقد إذا لم ينفذ
الرضاء سواء أكان مالم أو غير مالم،
ن (رضاء ف ١٣) .

حيث الرضاء

٣٢ - ذكر الفقهاء في حيث الرضاء الإكراه
وأختياره، والتمسك، والتدليس، والغش، والغش،
والهوى، والخلاف، ويحرمها، فإذا وجد عيب من
هذه الخمس في عقد من العقود يكون العقد
باطلا أو باسدا في بعض الخلاف على

لأنكم لو لم تملكم بكم بالباطل إلا أن تكون
تجارة عن تراض بكم (١)

وقال **رحم** : «إن البيع من تراض» (٢)
والرضاء - سرور القلب وطيب نفس،
وهو ضد السخط والكراهة .

وعرفه جمهور الفقهاء بأنه قصد العمل
دون أن يشوبه إكراه (٣)

وعرفه احتفية بأنه امتلاء الأختيار، أي
بدونه بآية، بحيث يقص أثره إلى الظاهر
من الشائنة في الوجه، أو إظهار الشيء
واستحسانه (٤) ن (رضاء ف ٢)

أما الاختيار فهو التقيد إلى أمر متوحد
بين الوجود والعدم داخل في قدره العمل
بترجيح أحد الجانبين على الآخر (٥) ن اختيار
ف (١)

وبناء على هذه التفرقة قال الحنفية إن
رضاء شرط لصحة العقد التي قبل نصح
وهي العقود المالية من بيع وإجارة ومحوها،
وهي لأصح إلا مع التراضي، وقد تتعدد

(١) سورة النساء، ٢٩٦

(٢) حنفية إمام البيع من رضاه

الربيع أبو مالك (٢٧٧/٢ ط مطبوع من حديث أبي

سعيد الخديري ومحمد بن يوسف هذا إسناده صحيح

(مصباح الترغية ٢، ٤١)

(٣) مجموع الفتاوى ٢٢/٢٢٨

(٤) جليلي على الترتيب ١٩٥/٢، وكشف المستور

١٩٠٣/٤

(٥) الموسوعة ٦، ٣١، ٣٢، ٣٣

(١) نقله مع التفسير ٢٩٣/٧، ٢٩٤

(٢) بيع السرير ١٠١/٢، لم يرد في الفتاوى ٢٣٢/١٢

١- وجوب المصل .

٣٤- يختلف اشتراط مدق للشرط باختلاف العقود . ففي عقد البيع مثلا اتفق الفقهاء في الخدمة على وجود الحجر ، فلا يجوز بيع ماله بمرجذ لقوله ﷺ « لا تبع ماله عندك » ، ولأن في بيع ماله يوجد عروا وجهقة فيسمع ، ولحديث « أن النبي ﷺ سبي عن بيع الضرر » ^(١) ومن ذلك صرحوا سلطان بيع المضامين والملايح وحمل الحيلة

ومنعوا من بيع السروع والشيل قبل ظهورها ، بقوله ﷺ « أوليت إذا منع الله فتعز به ياخذ أحدكم ماله أحبه ؟ » ^(٢) واستثنى الفقهاء من بيع المصوم عقد السلم ^(٣) ، وذلك لحاجة الناس إليه ^(٤) كما استثنى الحنفية من ذلك عقد

خلاف بين الجمهور والحنفية ، أو غير لازم يكونا لكلا العاقبتين أو أحدهما الخيل في نسخة في حالات أخرى .

وتعريف هذه العيوب وتصيل أحكامها وأثرها على الرب وخلاف الفقهاء في ذلك ينظر في مصطلحاتنا من الموسوعة

ثالثا - محل العقد .

٣٣- المراد بمحل العقد مايقع عليه العقد وتظهر فيه أحكامه وأثاره ، ويختلف المحل باختلاف العقود ، فقد يكون نحل عينا مالية ، كنبيع في عقد البيع ، والمهر في عقد نكاح ، وادعوى في عقد الرهن ، وقد يكون عملا من الأعمال ، كعمل الأجير في الإجارة ، وعمل الزارع في الزراعة ، وعمل التوكيل في الوكالة ، وقد يكون صنعة شيء ، كصناعة فلجور في عقد الإجارة ، وصناعة مستعار في عقد الإجارة ، وقد يكون غير ذلك كما في عقد الكفاح والكفالة ونحوها

ولهذا عقد « شرط الفقهاء في محل العقد شروطا تكلّموا عب في كل عقد وذكروا بعض الشروط العامة التي يجب توافرها في العقد عامة أو في مجموعها من العقود ، منها

(١) حديث . « لا تبع ماله عندك » أخرجه السيوطي عن حديث حكيم بن حزام وحسن (٢) (جامع الترمذي بشرحه كنه الأصيل ١ / ٤٣٠) حديث « سبي عن بيع الضرر » أخرجه مسلم (١ / ١٥٣ / ٣) من حديث أبي هريرة (٣) حديث « لا يرب إذا بيع مع الضرر » أخرجه البخاري (فتح الباري ٣ / ٣٩٨) ومسلم (١ / ١٦٩ / ٣) من حديث أبي هريرة ، ومالك ، والشافعي (٤) حديث « من عتق نس من عتقك ، ولتعتقك » أخرجه ابن ماجه (١ / ١٠٣ / ٢) ، ومسلم (١ / ٢٦٩ / ٣) (٥) الحجر حواشي ١ / ١٦٦ ، وصح (حاشي ٢ / ٢٢) وابن الخطاب ١ / ٤٤٢ ، وابن ٢ / ٢٤٢

النافع المستوفى في العاقل أو يكون سميعة
وعدم استيفائه سواء^(١)

أما الخصمة فقد أجروا عقد الإجارة
استثناء من القاعدة، لدرء الضرر من
الكتاب والسنة في حوز الإجارة، قال
الكسائي: الإجارة بيع المقصود، والمنافع
للحال معدومة، والمعلوم لا يحصل البيع، فلا
يجوز، وصلة البيع إلى ما يؤخذ في المستقل،
وهذا هو القياس، لك استحباب الجواز
في الكتاب العزيز والسنة والإجماع^(٢)

وبأن بين القيم حرور الإجارة موافقة
للقياس، لأن غرض العقد إذا لم يكن استيفاء
عليه في حال وجوده وعدمه - كالأعيان -
والأصل فيه عدم جواز العقد حال عدمه
للمرور مع ذلك حاز العقد على ما يوجد إذ
دعت إليه الحاجة

ما لم يكن به إلا حال واحدة، والثالث
فيه السلامة - كالمبيع - فليس ينفك عليه
مخاطرة ولا تباراً محذور، وبما على بيع
الأعيان قياس مع الفرو^(٣)

٢٥ - يفرق بعض الفقهاء في هذا الشرط بين
عقود المعاوضة وعقود النفع، فقالوا بعدم

الاشتراط للمعطل نفسه ر.
(مصباح ٧)

أما بيع فروع أو ثمر قبل ظهورهما فلا
يجوز، لأنه معدوم ولا يجوز العقد على
المعدوم، أما بعد الظهور وقبل تدو الإصلاح
فإن كل الثمر أو الفروع محال فتصح بها
مجرد البيع بشرط التقصير في الحذر اعتقاداً،
تضمن المرد في ذلك، ولا يجوز بيعه شرط
القطع عند جمهور الفقهاء^(٤)

واختصوا في بيع ثمار الملاحقة الظهور.
ويصل ذلك في مصطلح (ثمر
١١ - ١٣)

ول عقد الإجارة أصح جمهور الفقهاء
النافع أملاً، واعتبره كذلك الشافعية
واختلته مبرجداً حيز العقد تفتير، فيصح
التعاقد عليها بناء على وجود نافع حيز
العقد منقطعاً، ولهذا يتولون بفعل ملكة
النافع للمستأجر ولأجرة للمستأجر يفسد
العقد في الإجارة المظافة^(٥)

وعن المالكية يجوز لإجارة بأن تضاف
وإن كانت معدومة في حال العقد لكن
مستوفاة في العاقل، والشرع إن أخذ من

(١) ابن علقم، ٢٨٠، وحاشي جبري ١١١٠٣، وماب
للمصباح ١٠١٠٤، وكشاف القناع ٢٥١٢٣

(٢) ناه للمصباح ١١١٠٤، ٢٦٥، نفس الأمر، وماب
١١٣، ٤٤٢، ٤

(٣) بد في المعتمد ٢١٨/٢

(٤) بد في المصباح ١١٣/١، ٢٤

(٥) كلام الفقيه ٢، ٢٢، ٢٦، ومختصر شديد

العقد، فهي عقد بيع سلا أثر العقد هو انتقال ملكية لبيع من التامع إلى نسري، ويشترط فيه أن يكون مالا مقبولا مملوكا للتامع، فيما لم يكن مالا بملكي قسري، وهو ما يمين إليه الطبع وعمرى به البذل والفتح^(١) لا يصح بيعه، كبيع البه مثلا عند المسلمين. وكذا إذا لم يكن مقبولا، أي معتد به شرعا، كبيع الخمر والخنزير، فإنها وإن كانا مالا عند غير المسلمين، لكنها ليست مقبولة عند المسلمين، فحرم بيعها^(٢)، كقوله في حديث جابر رضى الله عنه: «إن الله يرسوله يحرم بيع الخمر واليسنة والخنزير»^(٣)

وقى علوه للصفة كعقد الإجارة والإعارة وسواءهما يشترط أن يكون من المبدء أى انتفعه لتعقد عليها - بصفه مقبولة مباحة، فلا تجوز الإجارة عن التامع المنعومة كالزمن والنوع وسواءهما كما هو مخصص لمصطلح [إجارة ب ١١٨]

وكما لا يجوز إجارة التامع المنعومة لا يجوز إعارة كذلك، لأن من شرط صحة العقارة

حوز السوي الأول من العقود في حال عدم وجود غيرها، وأجازوا البيع التامع في حالة وجود الحق وحده

ومن هذا القيل مالف السالكية إن ما عمنهم بعمود التبرعات كذا مثلا يجوز به أن يكون موضوع العقد (المزبور) غير موجود في الخارج، بل دبا في اللغة، أو غير معلوم مالا، فالمراد في الحقيقة تعبر الشوائب جائر عندهم، وهذا مخرجنا بأن من ذهب لرجل ما برئت من غلائه - وهو لا يدري كم هو؟ لندس لزوم فذلك جائز^(٤).

لكن لزم يجوز عندهم أن يكون موضوع العقد (المزبور) غير موجود حين العقد، كمنه لم يد صلاحها، فشرع يوثق به خبر من علمه، كما يقولون^(٥) وهذا بخلاف عقد البيع وسائر العقود في المذاهبات^(٦).

ب - قابلية المحل لحكم العقد

٣٦ - يشترط في عن العقد عدم انقضاء أن يكون قابلا لحكم العقد والمراد بحكم العقد: الأثر المترتب عن التامع، ويختلف هذا حسب اختلاف

(١) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

(٢) عقد البيع ١١٩/٢

(٣) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

(٤) لم يعلو ١١٩/٢

(٥) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

(٦) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

(٧) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

(٨) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

(٩) جوهر الإيجال ٢١٩/٢

من القطيع مثلاً ولا إجازة بحدى هانئ
 كذا ويرى وذلك لأن الجهة في معنى المند
 (معتقده) نسبة العود ونقص إلى
 النزاع

وفرق بعض العلماء في هذه المسألة بين
 الجهة المأخوذة وهي التي تنقص إلى
 النزاع - وبين الجهة اليسيرة - وهي التي
 لا تنقص إلى النزاع - فمنها الأول وأجازوا
 ثانياً

ويجعل مهور الفقهاء العرب حكم في
 مخرج ما يقع على الإحراز من ماله. ويحرم
 الإحراز المأخوذة من الجهة اليسيرة
 ونقص ذلك في مصطلحي (بيع
 ف ٣٢) و (الإحراز ف ٣٤) .

وقد عاهد سلم بشرط في المحل
 وسلم فيه أنه يكون معهود المحل والمحل
 واضعه وعنده كلاً أو زناً أو عملاً أو ذراعاً
 وذلك لأن الجهة في كل منها تخص أي
 القاضية^(١) . وقد ورد في الحديث عن النبي

إمكان انتفاع بمحل العقد (المحل أو
 استعمال انتفاعاً مباحاً شرعاً مع بقاء عينه
 كالدخل للمسكن، والخدمة للركوب، مثلاً فلا
 يجوز إحصاء المصروف للاستهلاك، ولا آلات
 الملاهي للهوى، كما لا يصح الإحصاء للماء أو
 الزمزم أو بحرهما من التحريم، فالمأخوذة
 لا يبيع ما لا يبيعه الشرع^(٢)
 وتفصيله في مصطلح (عائنه)

وفي عقد الوكالة بشرط في المحل (الموكل
 به) أن يكون تاملاً للالتزام بالعمد والتمريض
 به. ولا يكون حاصلاً بشخص الموكِّل، كما
 هو مفصل في مصطلح (وكالة)

ج - مسمومة المحل للعاقدين

٣٧ - بشرط في المحل أن يكون معيناً ومعروفاً
 بمقتضى، بحيث لا يكون في جهالة تؤذي
 في الشرط والمهر

ويخص العقد بمحل العقد بكل مبيزة
 من العبد من ريشته أو بواء، معصية عهده
 عهده، أو حوسبه وصفاً يختص به غماماً أو
 بالإشارة إليه

وهذا المشرط مقتضى عليه عند العلماء في
 عقود موصية في الحصة فلا يجوز بيع مثله

١ - مصداق المسمومة ٣٧٢٤ - دار الفقه ١ - ٢٠٠٠
 والمقصود على محمل ١٦١ - بعض المطابع ٢ - ٣٦٥
 والمهر مع قوله - كبر ٣١٠٠٢٥٥

عقده - عقد ١٠٤١ - دلائل الحديث ٥ - ١٤٧٩
 والحدود ٢٢ - والظاهر ٢ - بين منبر
 الإبراهيم ١١٢١

١ - غير المسمومة ١٦٢ - دارة الاحكام للعبد المسمومة
 ٢٦٣ - المهر ٢٤١ - دارة ١١٢٥

٢ - مع مصداق ٢٦٥ - دار الفقه ١ - ٢٠٠٠
 والمهر مع قوله ٢ - ١٤٤ - كتاب المهر ١١٢٣ وما

له حيد، لأني حذر أن يجده يحصل له ما يتبع به، ولاصر عليه لأنه لا بدل شيء وهذا منه حيل^(١)

ثم قال: وأما لوضعه بين الطرفين فهو الكساح فهو من جهة أن المال فيه ليس مضموناً، وإنما مقصوده امره والألمة والسكينة، يصح أن يجوز فيه الخيانة والمعرى مطلقاً، ومن جهة أن صاحب الشرع اشترط به أن لا يكون مطلقاً، وأن يشترط بأموالكم^(٢)، يقتضي امتناع الخيانة والمعرى عنه، فتعود الشهرة بوسطه مائة مقرر فيه المعرى العللي دون الكثيره نحو عدم من غير معر، مشوره (ثلاث) بيت، ولا يجوز عن جهة الأبق، وتعتبر لشدة^(٣)

د - القدرة على التسليم

٤٢ - يشترط في من لعمد أن يكون معدوداً للتسليم، وهذا الشرط عن اتفق في عموم المدونة في الجملة، فحيثما اتفق الشارح وسواء لا يصلح أن يكون موضوعاً لعقد البيع أو لإجبار أو أن يصلح أو حوفاً، وكذلك الدار والمقصود من غير مضمون، أو من أي شيء، تخرج تحت يد العدة

بين قاعده مانور فيه الخيالات والآثار فيه منك من المعنوية والتصرفات فقط وردت لأحاديث الصحيحة في جهة ذلك عن بيع المعر وهو بيع المعر، واحتلف العلماء بعد ذلك، فمنهم من عممه في التصرفات - وهو النحوي - فمنهم من اقتصره في الجهة في جهة والمضرة والإبراء، والخلف والمضرة وغير ذلك، ومنهم من فصل وهو مالك - بين فائدة ما يجنب فيه المعر والخيالة، وهو ما لا إمكانات والمصرفات، موجه نسبة الأموال ومنه بقصد به تحصيلها، وإعادة مالا يجنب فيه المعر والخيالة وهو مالا يقصد به ذلك، ويتضمن التصرفات عمده ثلاثة أنسلم طرفاً وواسطة، فالمعروف أحدهما معاوضة صرفه فيجنب فيها ذلك إلا ما دعى الضرر إلى وتجنبها ما هو أحسن صرف لا يقصد به تنبيه المالك كالمضرة والمجهول للإبراء

ففي القسم الأول إذا كانت المعر والخيالات صانع المال فيبدول في ماله فيقتض حكمة الشرع منع الخيالة فيه، أما القسم الثاني أي (إحسان الصرف) فلا صبر فيه فاقترنت حكمه الشرع وحث على إحسان النسيئة فيه بكل طريق، والمعنوية والمجهول من ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً، ولا الشئ من ذلك ويكفي إلى نظيره فإذا ذهب

(١) المعر ١٠٧٠ ١٠٧١ مع صفة

(٢) حرة السد ٢٠٤

(٣) المعر ١٠٧٠ ١٠٧١

أما في عقود البيع فأجله ما نكته به
الأنق وأخبار الشارح مع أنها غير مقبولة
التلوم حين العقد، لأن إحسان صرف،
فإن وجد، فسلمه يستحب، وإلا لا يصح
في ذلك الفرق، وأجله ما نكته الرصة فيما
يعبر عن تسليمه^(١) وقال بن القيم في عقد
البيع لا غرض في تعلقه بالموحد والممضوع
وما يفتر عن تسليمه وما لا يفتر^(٢)

تفسيرات العقود

٤٣ - قسم الفهاء العقد باعتبار مخرجه،
ويبوا خواصه وأحكامها الفقهية بحيث
تشمل مجموعته من العقود، وفيها من
مجموعة أخرى، وفيها على بعض هذه
التسميات.

أولاً - العقود المالية والعقود غير المالية

٤٤ - العقد إذا وقع على عين من الأعيان
يسمى عقداً مالياً بالتعلق بألفها، سواء كان
على ملكيتها بعوض، كبيع جميع أنواعه
من الصرف والسهم والمقايضة وغيرها أم يعبر
عوض، كالقسط والعرض والوصية للأعيان
وبعدها، أو بعض فيها، كالزوجة والساقطة
والمطلوبة ومجرده

قال مالك مالى من شروط البيع أن
يكون مقصوراً على تسليم عند العقد، بل كان
مقصوداً التسليم عند العقد، وإن كان على كذا
له كبيع الأبن حتى يظهر محتاج بل تحديد
الإيجاد والعقول، لا إذا لزمها فيكون بها
مبدأ بالتعاضد^(٣)

وقال في شروط استاجر من شروطه أن
يكون مقصوراً الاستقاء حقيقة وشرعاً، لأن
العقد لا يقع وبسه إلى العقد عليه بدونه،
فلا يجوز استئجار الأبق، ولا إحالة المصوب
من غير العاصم^(٤)

بل للنسود للزركشي من حكم العقد
اللزامة أن يكون العقد عليه معلوماً مقبوعاً
عن تسليمه في الحال، وأخيراً كذا لا يكون
كذلك كالحالة تعدد على رد الأبن^(٥).

وقال النووي في بيان شروط البيع
الثالث: إمكان تسليمه، فلا يصح بيع
الضامن والأبق والمقصود، وعقله الشرعي
أخطب بفعله للمعجز عن تسليم ذلك
حالياً^(٦).

ومنه ما في كتب بركة المدايب^(٧)

(١) زاد المعاد ١٧٢٠

(٢) زاد المعاد ١٨٦٤

(٣) التلويح للزركشي ١٢٠ وما بعدها

(٤) معنى المحتاج ١٢٢

(٥) مطلب وبعده أول ٢٦٨٤ - وكنت الضع

١٢٢٢

(٦) المروى ١٨٠١، ١٨٠٢ - ومنه لفتح ٢٢١

(٧) علاج الموم ١٨

والشراء كما في خيار العيب، وتسير أمالي
لا يفسخ أصلاً إلا لحدث مانع الدوام
ويشتم المال إلى محض وغيره، فيكون
محلولة محضة وغير محضة، ومحصنة
بأن فيها مقصود من الجاهل (كالبائع)
والمعوضة غير المحصنة لا تفضل التصديق إلا
أن تخلع من جانب المرأة (نحو إن طلقني
فك أنت) (١)

وقيل، ينقسم العقد إلى ما يرد على الغير
فقط كما بيع متناعه وإلى ما يرد على المبيع
في الأصح كالإجارة، ولهذا قالوا إنها لم تكن
للمبيع بموصى، وقال أبو إسحاق: للعقد
عنه الغير ليستوي منها المتابع (٢).

ثانياً - العقود اللازمة والعقود غير اللازمة -

٤٥ - العقد لازم من ماله يكون لأحد
المتأدين فيه حق فسخ دون رضا الآخر،
ومعاقبه العقد الحائز أو غير لازم وهو
ما يكون لأحد المتأدين فيه حق فسخ (٣).
وقد قسم الفقهاء العقد باعتبار الظروف
ولمجرد إتيان النوع.

قال السيوطي: العقود ثلاثة من اثنين
عن أقسام

أ. ب. وقع على عمل معين دون مقاييس
كالوكالة والوكالة، والوصاية، أو تكف عن
عمل معين كعقد الهدية بين المسلمين وأهل
الحرب، فهو عقد غير مالي من الطرفين

وهذا عقد تضرر مالي من جانب وغير
مالي من جانب، فغير كعقد التكاثر والبيع
والصحيح عن الدم وبعد جرية وبسببها

واختلفوا في العقود التي تقع على المنافع،
كالإجارة والإعارة ونحوهما، فالجمهور يعتبرها
من العقود المالية، لأن استيفاء أموال عندهم
لأولى حكم الأموال خلافاً للمحضة حيث
السامع لا يضر أموالاً عندهم (٤)

قال السردي: العقد إما مالي من
الطرفين كالبائع والمسلم، أو حكمي
كالإجارة، لأن المنافع تنزل مربب الأموال،
ومنه بصلابه والمساواة

وغير مالي من الجانبين كما في عقد
الهدية، إذ المفرد عليه في الطرفين كلف كل
منه عن الإضرار بين المسلمين وأهل الحرب،
وكيفية العقد.

أ. ب. مالي من أحد الطرفين كالتكاثر والبيع
والصحيح عن الدم وأجره وغير أمالي من
الطرفين أشد برهما من مالي بينهما، إذ يجوز في
الدين لمصلحة يبيع في العوض كالنفس

(١) الفهرست، ١٠٢، ١٣.

(٢) الفهرست، ١٠٣، ١٤.

(٣) الفهرست، ١٠٤، ١٥.

(٤) راجع لمطب ٢٦٤، ٢٦٥.

ثلاثية. لازم من الطرفين، جائز ميبا، لازم من أحدهما^(١)، وذلك من حكم اللازم أن يكون المفقود عليه معلوم مقدورا على تسيبه في الحال، والحائز قد لا يكون كذلك كالحالة بمقدور من رد الأمن

ومن أحكام العقد اللازم من الطرفين أنه لا يشترط فيه خيار مؤبد، ولا ينسخ بموت أحد المتعاقدين أو كليهما، أو بالجنون أو الإغماء، والجائز مغلالة، كما حال الرزكتي^(٢)

وهذه القاعدة ليست مطروحة عند المحققين لأن عقد الإجارة عقد لازم من الطرفين عندهم يكتبها لنفسه بالوفاء لأنها تعقد عن التسامع، وهي تحدث شيئا فشيئا، فمائع التي تحدث بعد رواه انعاده من أن يكون موحدة حين العقد، فتصح الإجارة عند الحنفية بالوفاء^(٣)

د. (ج. خازن ف ٧٦)

ثالثا - تقسيم العقد باعتبار كونه الجائر

٤٦ - قسم ابن عباسه العقد بعقد باعتبار جوره أحيار أو عدم قبوله إلى ستة أقسام، ويحكم هذه الأقسام كالآتي

الأول: لازم من اسطرهين قطعا، كالبيع وانصرف السلم والسلفه والتشريك وصدق العداوة، والحيوان، والإجارة والمساقاة، والحب للأجس بعد القبض، والصدائق وعروض الخراج.

الثاني: جائز من بطريق قطعا، كالشركة والوكالة وعراض والوصية والتجارة والتجميع والعرض والمصلحة والقضاء والوصايا مسائر الولايات غير الإمامة

وثالثا: مباحة خلافا، والأصح أنه لازم كالمساقاة والسلفه، بناء على أنها كالإجارة، ومعدله يجوز إتيانها كالحالة، وإن كان لازم من المرأة قطعا، ومن الروح على الأصح، كالبيع، وبطل - جائز منه لقدرته على الإطلاق

الرابع: مباح جائز ويتول إلى الدرهم، وهو المنة والمهر قبل انقضاء، والوصية من الرب

الخامس: مباح لازم من أحد الطرفين جائز من الآخر، كالزهر بعد القبض والضمان والتكافل، وعقد الأمان والإمامة العظيم^(٤)

ذكر الرزكتي أن القسمة في الحقيقة

(١) - مسر. الرزكتي ٣١٨، ٣١٩.

(٢) - مسر. الرزكتي ٣١٩، ٣٢٠.

(٣) - مسر. النجاشي ٢٢٢.

(٤) - المسند وصححه مسجدي ص ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥.

عقد ١٠ - ٢٢٩

يشعري بالخوار في حقه هي ثبوت خيار آخر،
والسراحي يشعري بثبوت الخيار له بل أن
يقضي، وكذلك الطاس والكميل

د - عقد جائز من الطرفين كالشركة والصارية
والجعالة والوكالة والوديعة والوصية، وهذه
لا ثبت فيها خيار (استثناء بجوارها) ولا يمكن
من نسخها بأصل وصفها

هـ - عقد متردد بين الخوفا واللزوم كالساقطة
والمراعة، والظاهر أنها جائزتان، فلا يدخلها
خيار، وبقي، فما لا رمدان، فبي ثبوت خيار
فيها وجهان

و - عقد لازم يستعمل به أحد المتعاقدين،
كالخوالة، والأخذ بالشفعة فلا خيار فيها،
لأن من لا يعتبر رضاه لأخبار له، ولهذا لم يثبت
في أحد طرفيه لم يثبت في الآخر كالأمر
العقد^(١)

وايم - العقود التي يشترط فيها القبض،
والتي لا يشترط فيها

٤٧ - قسم العقود العود - باعتبار اشتراط
القبض فيها أو علمه - إلى نوعين :

٤٨ - الأول عقود لا يشترط فيها القبض
للعقد عليه حين العقد في الجملة
ومن هذا النوع عقد البيع للمعلن،

أ - عقد لازم يقصد به العرض، وهو البيع
وما في حقه، وهو بوجاهة.

أحدهما: ثبت فيه الخياران. خيار المجلس
وحده الشرط كالبيع فيها لا يشترط فيه القبض
في المجلس، والصحیح بمضى البيع، والله
يعصر على إحدى الروايتين، والإشارة في
اللمعة، وهو أن يقول: استأخرتك على أن
تخط لي هذا الثوب بكذا، فهذا يثبت فيه
الخيار، فلم الإجابة المعنية، فإن كانت منها
من حين العقد دخلها خيار المجلس دون
غير الشرط، لأن حصوله بمضى إلى موت
بمضى للمنافع المقود منها، أو إلى استيفائها
في مدة الخيار، وكلام لا يجوز

النوع الثاني: ما يشترط فيه القبض في
المجلس، كالصرف والسلم وبيع مال الربا
بجسه، فلا يدخله خيار الشرط

ب - عقد لازم لا يقصد به العرض كالشك
والخبر، فلا يثبت فيها خيار لأن اختيار إتيا
ثبت لمعرفة الخط في كون العرض جائزاً لما
يذهب من ماله، والموصى حال ليس هو
المقصود، وكذلك الرقب وامة، ولأن في
ثبوت الخيار في الشكاح ضرراً

ج - عقد لازم من أحد طرفيه دون الآخر،
كالرهن لازم من جهة المرهن جائز لحق
المرهن، فلا يثبت فيه الخيار لأن المرهن

(١) الأمر لأن صفة ١٢/٢ - ١٢٥

معرض، ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلاً
بمثل، ولا تشعوا بعضها على بعض، ولا
تبيعوا منها عالياً بناحية^(١)

وكذلك بيع الأموال الربوية كالكبر والشعير
وسحورها فيشترط في بيعها بمثلها
التفاضل^(٢)، لا ورد في الأحاديث من النبي
عن بيع النسيئة في ذلك، منها قوله ﷺ:
«الععب بالذهب رد، لا هاء وهاء، وألتر
بالر ربا إلا هاء وهاء، والشعير بالشعير ربا
إلا هاء وهاء، والتمر بالتمر ربا إلا هاء
وهاء»^(٣)

ولما عقد سلم - وهو: بيع الأجل
بالعاجل - ذهب جمهور الفقهاء لخصية
والشافعية والمختلطة إلى أنه يشترط في صحته
قبض رأس المال قبل الافتراق^(٤)، نقوله
ﷺ: «من أسلف في ثمر فليسف في كيل
معهن وورده معلوم إلى أجل معلوم»^(٥)،

القرص بالمعقد، ولا يحتاج ذلك إلى قبض
بمعنى الفرض^(٦).

وعن ذلك فربما هيئت العبر بعد العقد
وليل القبض فإن شهاها على القرص عند
جمهور الفقهاء، بناء على إلغاء الملكية لديه^(٧)

وفي عقد العارية صرح احنفية بأن ملك
المتافع من الأموال لمعاراة لا ينتقل بمجرد
المقد، بل يحتاج ذلك إلى قبض المعار^(٨).
وحلل الشافعية والمختلطة إن العارية
إباحة الانتفاع، فلا تسفل فيها المتافع
أصلاً، لأنها ليست تمتثل للتابع.

وعند الملكية تملك سعة المعار بالعقد
وإن لم يقبض المعار^(٩) (عاريه).

س - عقود يشترط فيها القبض لصحتها،
كالقصر، وبيع الأموال الربوية، والسلم،
والشمارية، والمساواة، والمزادة.

أما عقد القصر - وهو بيع النقد بالنقد -
فاتفق الفقهاء على أنه يشترط في صحته
التفاضل في البدلين قبل التفرق عن مجلس
العقد، لقوله ﷺ: «لا تبعوا الذهب
بالذهب إلا مثلاً بمثل ولا تشعوا بعضها على

(١) حديث الأجير للععب بالذهب إلا مثلاً مثل
تصريح البخاري وصح البخاري ١ (٣٨٥) - مسلم
٨١٢٦ (١٢) من حديث أبي حمزة الحفري

(٢) جامع المستخرج ٢٥٥/٢، والمواعظ الفقهية ص ٢٥٥.
نزهة المجالس ٣٢٩/٢، وكشف الخفاء ١١٧/٣

(٣) حديث صحيح بذهب رد إلا هاء وهاء.
تصريح البخاري وصح البخاري (٣٢٨٤) - مسلم
١٢١٠/٢ من حديث عمر بن الخطاب

(٤) جامع الصالحين لمكاشفي ٢٠٩/٢، ونزهة المجالس
١٠٩/٢، وكشاف الخفاء ٣٩١/٣

(٥) حديث صحيح أسلف في ثمر
خلفه في ٣٧

(٦) طرح تقي الدين مع حاشية الدسوقي ١٢١/٢

(٧) غرر المعاد

(٨) جامع الصالحين ٢١٢/٢

والسلف هو لإعطائه، ولأن الآخرة قبل
عض راس اندر يؤدي إلى بيع دين بدين
وهو محرم في ردة من الشيء عن ذلك في
حديث الصحيح

و (مسألة)

وكذلك شرط من قال جوارز كزادة
سليم وأرضي لي العامل، حتى لو اشتري في
العقد يعني عن ربه وأرضي أو سرحت عملهم
مع لا تصح المروعة لانعدام التحلية، علم
أن بعض الفقهاء لا يقرون بجوارز هذا العقد
صلاً^١

وتعقيب مسألة ينظر مصطفىح
(مروعة)

ج - ظروف شرط لزومها البعض كالمه
و سره فقد صرح جمهور الفقهاء من
حنيفة والمالكية والشافعية بأن عقد رقه
لا يلزم بمحرمه إلا بكتاب والبول قبل انقضاء
فيكون له وجه حتى الرجوع مادام المرفوع له
في بعض، حتى إن بعض الفقهاء كانوا بعدم
برام القبة بعد الانقضائها، فتولاب
الرجوع منها إلا في حالات خاصة^(٢)

١ - من صانع ١ ١١١ بالذات ١٢١٠ ر. م. ح.

الأحكام بعدد زعمه بدين ١١٤

٢ - من صانع ١١٤

٣ - من صانع ١٢٣ ١٢٤، من صانع

١١ - وقد انقضت ١٢٢٢

والمنهور عند انكحة محرم انه لو
قبض راس المال في السلم في مجلس العقد،
وبالذات يجوز تأخير الرجوع في الثلاثة، لأن
ما قبل الشيء يعطى حكمه^٤

وأما مصادره - فهي إعطاء مال بتجديده
عن جزء معلوم من الربح - فقد ذهب جمهور
الفقهاء الحنفية والمالكية والشافعية وبعض
المالكية إلى أنه يشترط في صحة هذا العقد
تسليم رأس المال في التعامل - بحيث يمكنه
الصرف به^٥

ذهب أصحاب رواية أخرى - بعدم
إسقاط قبض رأس المال في صحة
المصادره^٦

و (مصادره)

والى عهد المسألة - وهو عقد من دفع
الشجر والكروم من مصلحه بحر، معية
من شربه - ثم لا أحقية والشافعية أن على

من صانع ١٢٤

من صانع ١٢٤ ٨ ١٢٢٢ من صانع

من صانع ١٢٤ ٨ ١٢٢٢ من صانع

من صانع ١٢٤ ٨ ١٢٢٢ من صانع

من صانع ١٢٤ ٨ ١٢٢٢ من صانع

الطريق - أو من أحدهم - فشرطه أن يكون معلوما، ككس المبيع، وعوض الأجر ورجوعها، إلا في الصفاق وعرض الخلع، فإن الحواشي لا تنطبقه لأنه مباح معلوم، وهو ماهر للكل، وقد يكون الموضع في حكم الجهول، كالعوض في المضاربة والمساواة، وهناك عقود يكتم فيها العلم الطاريء بالموضع، كالشركة مثلا فإنه بشرط فيها العلم بعد التأسيس في المال المحتلظ، من كونه منصفة أو مثالة في الأصح إذا أمكن معرفة من بعد، وعقد آخر لا يكتم فيها بالعلم، كالقراض، والقرض، وهل تكفي معاينة الخافض عن معرفة قدره؟ تخيلني العقود حسب طبيعتها، هي بعض العقود تكفي معاينة البعض كاسيح، إلى بعضها لا تكفي كما في القرض^(١)

ولما عقود النزع للآلة لا موضع فيها يعتبر فيها الضرر والجهالة اليسيرة، لأنها مبنية على اليسر والتوسعة^(٢)

وهناك عقود مصر ترفع في الاستلزام لكنها معاوضة في الانتهاء كعقد القرض، فإن المقرض مخرج عبد الإقراض لكنه عبد رجوعه

وذهب الملكية إلى أن عليه نازح بالمعنى إلا في حالات خاصة^(٣).

والتمصيل بنظر مصطلح: (مبة) ولما الزمن، بعد اشتراط جمهور الفقهاء في لروسة الفض، فيطل عقد برهن برجع الراهن من الرهن بالفور أو تصرف يرذل ذلك^(٤)

والتمصيل بنظر مصطلح: (رهن ف ٢١)

خاصة عقود المعاوضة وعقود النزع

٥٠ - قسم بعض الفقهاء العمل من حيث وجود الموضع وعدم الموضع إلى نوعين:

عقد المعاوضة، وعقد النزع
فمن النوع الأول عقد البيع بأنواعه من المضافة والنسب والصرف، وعقد الإحالة، الاستصناع، والمصالح والتكاح والخلع، والمضاربة والمزايعة والمساواة والشركة ونحوها.
ومن النوع الثاني عقد الهبة، والعتارية، والسودقة، والشركة، والكفالة مخبر كمرحبي، والقرض، والرخصة وسحوها.

ومن آثار هذا التخصيم ما قاله الزركشي من أنه حيث اعتبر الموضع في عقد من

(١) مسود برنسي ١٣٠٦، ١، ٢، والمواعيد لأمي ج٢

ص ٢٤

(٢) انقضاء الموقوف ١٤١٦

(٣) المجموع مع النسخ ١/١٤١، ١٤١٤

(٤) ص ٤٤٠ - ٢٨٠، وهو المصنف ١٤٤٠ والمصنف

٢١٦٢

عن فتاوى بمنزل ما أحسن رسول يسى
المدح

وكان عقد الكفالة من المذهب، فما
يجوز في الأندلس، حتى لم يتركها بالدين
الذي على شفير، تكة بدأ دفع الدين
بذلك، وجميع عسى الدين بمنزلة
صحة عقد معاوضة

وكانت حكم عقد المعاوضة على غيرة
الدين في أن يكون، في بعضه العاقدان في
صحة العقد، ما كان بالإجارة وحدها
واحدة، إذا ثبت صحته بشروطه، عملا
بصحة تعاقب «أزوا» «المعقود» «والان»
ع. بالولاية لها من المالك الآخر، يجب
مأذنه من البعض في مصلحته، بخلاف غيره
التي، كاهه والعاره ونحوه ونحوه
بمصرها، فلا يجب المأذنه، حيث لا يملك
الشريك، وأنه غير، بما على الشخص من
الدين، مع مصلحته في مختلف المعقود

مع ذلك، فإن المعقود غير ذي سلطان
المؤداة في عقود البيع، لأب من ذلك
والإحصاء، وقد ثبت أنماج عليها في أحد
من موضع، ذلك من «قوله» «على أنه»
«والمعقود»

وهذا عقد جهاد، بنتها،

أما مالكية يجب الوفاء بمدهم في بعض
عقود البيع، فالعاره فيجوز له
مدهم إلى مدهم، أو أحسن، كما مر
عندهم له مدهم، فإن بيع الوهب من
نسيها، غير نسيه

ملصقا العقد الصحيح، والباطل
والقاسد

٥١. ذهب فقهاء إلى أن العقد، باعتباره
يقول الشريعة به ويرتبط عليه وعدم ذلك
يستقيم، بل قسمين: العقد الصحيح،
والعقد غير الصحيح

قال عقد الصحيح هو ما كان مشروطا
بصفة ووصفه معا، بحيث يكون صحيحا
وشرعا ولوفاها، يرتب عليه أنه يقصد
منه كبيع الأمتل البائع لما يشقوه الموجود
انقسام لتسليم ما يجب وصوله بحريز
شرعا، فإنه يرتب عليه أنه من قبل مكيه
شيع مشترى ومن مكيه نفس سائق،
وكالإحصاء له أنماج على ما يوجد، تقاها
مشروطة، فترتب عليها أنها يقصد بها من
قبل الاتصاف إلى مساجير والأجرة إلى

الحال^(١٦)، أو هو العقد الذي يصدر من له
أهمية التصرف وولايته، سواء أكانت الولاية
أصلية كمن يفتد العقد لنفسه، أم بامانة
كمقتد الوصي و الولي من تحت ولايتها أو
عقد الوكيل لموكله

وحكم العقد الناجد أنه لا يحتاج في ظهور
تأثيره إلى إجازة الغير.

ب- العقد الموقوف وهو العقد الذي يصدر
من له أهمية التصرف دون الولاية، كمن يبيع
من غيره بغير إذنه، أو هو عقد يتعلق به حق
الغير^(١٧)

وحكم العقد الموقوف - عقد من يخرجه - هو
أنه عقد صحيح، لأنه مشروع بأصله
ورضعه، ليعيد الحكم لكن على وجه التوقف
أي تنقضي آثاره بوفاته حكم على إجازة من
يملكها شرعا كعقد الفصولي والوصي لغير
غير المأذون ويعرف

واحتتم الفسخ في مشروعية العقد
الموقوف وصحته

فقال جمهور الفقهاء - (الحطب والمالكية،
وهو قول عند الشافعية في القديم، ورواية
عند الحنابلة) - إنه بمقتد الموقوف عقد

المعبر^(١٨)، وهكذا في سائر العقود إذ لم يقع
خلل في أركانها أو شروطها

والعقد غير الصحيح هو مالا يعتبره
الشرع، ولا يترتب عليه مقصوده. أو هو
مالا يكون مشروعا أصلا ورضعا، أو يكون
مشروعا أصلا لكن لا يكون مشروعا ورضعا،
مثال الأول عقد سجنون والوصي غير
المعبر، أو العقد من شبهة والدم وكل مالا
يصح مالا، ومثال الثاني: لعقد على حقة
الإكراه، والعقد على محل مجهول في عقود
المعوضة^(١٩)

ويعد صمو لغيره العقد غير الصحيح
إني، عقد باطل بعقد فاسد.

ويطر نصيب ذلك في مصطلحي:
(بطلان، فساد)

سابعاً - العقد النافذ، والعقد الموقوف

٥٢ - لسم أكثر الفقهاء العقد ناجز ظهور
آثاره ومنم ظهورها إلى قسمين

أ - العقد النافذ، وهو العقد الصحيح الذي
لا يشترط له من التبرير، ويعيد الحكم في

(١٦) مجلة الأحكام المعدية ١٠٠ - ١٠١، وطهري مدركه
١٩٠٢

(١٧) طائغ مصالحي ٢٠٠ - ٢٠١، حاشية ابن عابدس، ١٠٠ -
١٠١، لفتح ١٠٠ - ١٠١، والفتاوى والفتاوى لفتاوى
٢٠٠ - ٢٠١، ورواية المأذون ٢٠١

(١٨) مدركه حاشية حاشية الأحكام المعدية ١٠٠ - ١٠١،
(١٩) مجمع الزاير ١٠٠ - ١٠١، وادع حكاه ١٠٠ - ١٠١، ومثال من
عابدس ١٠٠ - ١٠١

وتلك أهباء: واحدا حصل أن مالا قبل
التأقيب - ومن أقب بطن - البيع بأسوأه
والكسح والتوقف^(١)
وذكر سائر النقهاء كذلك أن عقد الإيجارة
من العقود لونه^(٢)

كم قالوا في عقد الوكالة: إما قبل
التوقف^(٣)، وكذلك عقد ساقاة، فإن لم
يكن فيها الوقف وقع على أول امرء عند جمهور
العلماء اجبة ولا كية والشاهدة^(٤)
ومما لم يلاحظ - يصح تأقيب المساقاة،
ولا يشترط أن يكون موقتة، لأنه لا يصرح في
تقدير مقتضاها^(٥)

ومن العقود التي لا يخلل التأقيب عقد
الزهر^(٦)

وكذلك عقد الجبة، لأنها عينت العين بعير
عوض في الحال، وتثبت لأعيان لا يصح
مؤقتا كالبيع^(٧)

صحيح بعد الحكم من وجه التأليف، فإن
أصدر المالك أو لم يره الإحارة والتصرف بعد
والأصل^(٨)
وتصير ذلك في (العقد الموقوف)

ثامنا - العقود القوتية والعقود المظلمة
٥٣ - قسم بعض الفقهاء العقد باعتبار قوته
التثبت وعدم قوته ذلك في بعض العقود
التي، والعقود غير المظلمة

فإن السبوطي كل عقد كانت المدة ركبا
فيه لا يكون إلا مزلتاء كالإيجارة والمساقاة
واحدية، وكل عقد لا يكون كذلك لا يكون
إلا مطلقا، وقد يصرح به التثبت حيث
لا يه فيه. كالكفراض يذكر فيه مدة، ويصح
من الشراء بعدها سقط، ولا يخلل التثبت
الحضرة في الأصح، وعقد البيع، والكسح،
والوقف، وما يقبله وهو شرط في صحته
الإحارة وقد المدة، وطبقته في الأصح، وما
يشل التأقيب وليس شرعا في صحته الوكالة
والوصاية

(١) الألف: وقطان بلسون ص ٢٨٩ ٢٨٥
(٢) لأنه لا يشار إليه بمر ٣٦ - ولم يصرح بمر
١٦٦
(٣) محلي ٢٠٩/١ - وفي المتن ١١٣/١، وفي مع
شرح فقيه ٢١٠/٢
(٤) سم حاشي - ٢١٩ - وقترح المحقق فلهذا
٢٠٥ ٢، وفي الفتح ٢٠٩/٢
(٥) فصول الفتح ٢٣٨/٣
(٦) لا يخلل ٢٣١/٢، وأخرى ١١٣/١، وفي المتن
١٣٠ ١ - وكان شرح ٣٥ ٣
(٧) دليل المصالح ١٨٤ ١ - والدرر ١٧/١، وفي
الفتح ٢٩٨/٢، وفي شرح الكبير ٢٥٩ ٢

١ - المحال فلهذا ١١١ - حاشي بن فهد
١١ - وصحح الألف ١٠٩/٢ - فلهذا بن فهد لا
مرى ص ١١٣ - حاشي المحقق مع شرح الكبير
١٠٩/٢، وفي المتن ١١٣/٢ - والألف وقطان
مصورتي ص ١٨٥ - ١٨٦ - وفي آخر فقهه مع
الشرح ص ١٧٢ ٢

سواءاً، وما يجري عليه التعامل - كما أضاف
عنه الجمعية - أو ما يحقق مصلحة مشروعة
للعقده، كما قال الشافعية وعائلته
ومن أمثلة الشرط التصحيح التمسك
بالمهر في عقد النكاح، أو التمسك بالرجس أو
التكفالة بالنفس المرحل مثلاً^(١) فهذا شرط
وامتثال من الشروط للصحة يمكن
التمسك به في العقد، ولا يضر في انعقده ولا في
صحته

كأن شرط ادخال أو القاعد فهو مالا
يفضيه العقد، ولا يلائم مقتضاها أو ما يؤدى
إلى عرق، أو شرط أمر لم يرد في الشرع لم
يحق.

ومن هذا النوع ما يبطل العقد، كبيع
حيوان عن أنه حامل، ما فيه من عرق^(٢)،
وكالعقد المتضمن عمل الربا، سوى التلويح
عنه^(٣)

ومن هذا النوع أيضاً ما يفسخ معه العقد
ويجوز الشره بفسخه، كما هو شرط أحد
العاقدين في امرأته أن لا يبيع الآخر

١. انظر الفتح ٣٠٤. راجع التفسير مع الفتح
الكبير ٣/٣٦٥، وصححه مسطور ٣٦٤/٤. انظر

فتح ٤٦٤٣

٢. انظر الفتح ٢٦٨٠ ونسيلي ٢٨٩

٣. انظر الفتح ٢٦٨٠ - ٢٧٠، وصاحبه مسطور

٣٠٩/٣. راجع التفسير مسطور ٣٦٥، وكذا

فتح ٤٦٤٣

واحتفظوا في عقد الكفالة، هل نقل
سألت أو لا؟ يرى جمعية الشافعية في
قول عدمهم - وإضافته أنه يجوز بيعها،
وكذلك تذكيره مع بعض الشروط، والأصح
عند الشافعية أنه لا يجوز ذلك^(١)
ويظهر ذلك في مصطلح (أجل من
٤٨ - ٥٩)

لشروط القترنة بالمعقود.

٥١ - مراد بالشروط المفردة بالمعقود ما يذكر
بين العاقدين، فيفيد أثر العقد أو يعلفه بأمر
ناشئ عن أصل العقد في المستقبل^(٢)

ولقد قسم جمهور الفقهاء الشرط المقدر
بالعقد إلى نوعين شرط صحيح، وشرط غير
صحيح

وقسمه الجمعية إلى ثلاثة أنواع الشرط
الصحيح، والشرط الفاسد، والشرط
الناطل

وصابط لشرط الصحيح هو أن يكون
سعة فائقة بمحل العقد وقت صدوره، أو
بمقتضيه العقد لو تلائم - وهذا المقدر متفق
عليه بين الفقهاء - أو مورد في الشرع دليل

١. انظر الفتح ٢٠٠ وفتح المسطور ٢٢١١

٢. انظر الفتح ٢٦٢٠، الفتح ٢٦٩

٣. انظر الفتح ٢٦٨٠ - ٢٧٠، وصاحبه مسطور

٣٠٩/٣

وفي عقد التوثيق كعقد الكفالة والرهن أثر العقد توثيقاً للدين، يشترط دعة جديدة مع دعة اللذين، أو عيس الرهن حتى يؤدي اللذين

وفي عقد الحوالة، يفل اللذين من دمه
مدين إلى شخص ثالث

وفي عقد العمل، حق تصرف في العقد عليه بالعمل فيه، كما في عقد المضاربة وعقد الشركة، وكما في عقدى المزارعة وفساقاة ربحهما

وفي عقد الإيداع، حفظ الوديعة بيد الوديع

وفي عقد النكاح، حق اسمع كل من الزوجين بالآخر

وعقد في كل عقد ينفذ بفرض من الأعراس المشروعة

انتهاء العقد وأسبابه -

٥٦ - انتهاء العقد إما أن يكون اختيارياً أو يكون صريحاً^(١) وللأول إما أن يكون بإرادة مالك واحد أو بإرادة كليهما، فإذا كان بإرادة أحد العاقدين يسمى في اصطلاح الفقهاء مسحاً، وإذا كان رضا كلا العاقدين يسمى إقالة

نصيبه، أو بيه لعلان، ففي هذه الحالة عقد التراضي صحيح، والشرط باطل، فيلغو الشرط فقط، كما قال الحنفية^(٢)

وتعصيل ذلك في مصطلح: (شرط ف ١٩ - ٢٧)

أثار العقد

٥٥ - أثار عقد هي ما يترتب على العقد وما يهدف إليه العاقدان، وهي المقصود الأصلي للعاقدين من انعقاد العقد بينها
وختلف هذه الآثار حسب اختلاف المقصود

على عقود الملكية التي ترد على الأعيان كالباع والمبتاع والقرض - أثر العقد نقل الملكية من عاقد إلى آخر إذا استوفيت أركانها وشروطها، سواء أكان بعوض - كم في عقد البيع فإنه يمثل ملكية للبائع في المشتري، وملكية للمشتري إلى البائع - أو بعوض محض كم في عقد الهبة، وكما في عقد الوصية بعد وفاة الموصي بقبول الموصى له أو بمجرد الوفاة، على تعصيل وسلاخ عند الفقهاء

وفي عقود المنفعة أثر العقد نقل المنفعة أو باحة الانتفاع من الموقوف عليه بمحض كما في عقد الإيجار، أو بعوض عوض كما في عقدى الإعارة والقرض

١ - مسح صريح ٢٩٨، ٥

٢ - في المسالك ٢٠٢

تلف رأس المال في عقدى الشراكة (شركة الأموال أو المصارعة) كما هو مفصل في اصطلاحات الخاصة بكل عقد من هذه العقود

بعد السب يؤثر في العقود لفترة التي تدوم ثلثها بدوام العمل، أما ما يظهر أثره بوزن - كمقد البيع مثلا - فلا يؤثر فيه هلاك المعقود عليه (المبيع) بعد عصر الدين أما قبل عصر بيع، فقد خلت المعقود في أثر هلاك المبيع في مصالح البيع. فقال المحامي والشماعية بالصحة،^(١) مع تفصيل عدمه

قال بكاستي في هلاك المبيع قبل القبض، إن هلك كله قبل القبض ليقض مائة مائة مائة المبيع، لأنه لو بقي 'روح' مائة المشتري بالشم، وإذا طلق بالشم فهو يهلكه نسيم المبيع، وإنه عاجز عن التسليم، فتسقط المداينة أصلا، مما يمكن في عقد البيع والدة، ببيع، وكذلك إذا هلك بمثل 'بيع'، بما كان حيوانا، فعلى نفسه، وكذا إذا هلك بمثل الناح، وبسقط لشخص عن المشتري عند، وإن هلك بمثل المشتري لا يتضح البيع وعليه التمس، لأن

أما ياتصق العقد، كالدار السكنى أو الأرض مزارعة، إلا إن وجد قدر بمقتضى امتداد سنة، كان يكون في الأرض روح لم يعضد، أو كانت مبنية في البحر وانقضت المد قبل وصوله إلى الساحل. ر (إجازة ع ٦٠)

كما تنقضي الإجازة بمثل معين بانتهاء العمل المعقود عليه في إجازة لأشخاص، كالحياك والقصار والحياط إذا أتموا قمتهم. وكذلك عقد الزكوة، فليد، لإجراء عمل معين، فإن انتهى بانتهاء العمل لمعنى للزكوة ر (وكالة)

باب - أسباب انعقد الضرورية

أ - هلاك المعقود عليه

٦٠ قلنا قلنا، على أن تنك المعقود عليه حسب لانتهاء بعض المعقود، وذلك لنظر دوام العقد، فإذا تلفت الذات المستأجرة، لم انتهت الدار استأجرة فليكني انقضاء الإجازة^(٢) وكذلك إذا تلفت العين المعقود أو مودعه في عقدى العارية والإيداع، أو

١ - المعقود عليه ٤٦١ وأما ما ذكره ٤٦١
والقائم لا يرد ١٧٢٩

٢ - المصارف المصلحة ١٦٠٤، وفي المصلحة ١٦٠٤
والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩
المعقود عليه ١٦٢٣، والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩
المعقود عليه ١٦٢٣، والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩

١ - المصارف المصلحة ١٦٠٤، وفي المصلحة ١٦٠٤
والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩
المعقود عليه ١٦٢٣، والقائم لا يرد ١٧٢٩، والقائم لا يرد ١٧٢٩

الولاية، والمبايع المستحقة لم تكن موجودة حين الوفاة حتى تنتقل إلى ورثة المباح^(١)

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن الميراث لا يورث من الميت عقد الإجارة إذ كانت مدتها باقية، لأن المانع أموال بقدر وجودها حين العقد، بانتقال إلى المباح مالم يعد^(٢).

أما البطون غير اللازمة كالوكالة والإجارة والوديعة وبحرها - فتنتسخ من الحصة وتنقضي بوفاء أحد المتعاقدين أو كليهما، لأنها عقود تنسخ بإرادة أحد الطرفين في حياتهما وتنتهي بوفاء أحدهما، فإذا توفي المالك فقد بطلت إرادته وانتهت رحته، فبطلت آثار هذه العقود التي كانت تستمر باستمرار إرادة المتعاقدين^(٣)

ج - غصب الموقوف عليه

٦٢ - غصب عمل بعض الموقوف بوجوب انقضاءها، فمضى عقد الإجارة

بالمختلف صورها^(٤)
وقال الشوزي المبيع قبل قبضه من صانع
سابع، فإن تلف بقاءه سيلوبه بمسح البيع
وسقط الثمن عن المشتري^(٥)

أما مالكيه فقالوا إذا كان المبيع له فيه حق تبعه للمشتري - وهو الحال مثل من يكتل أو موزون أو معدود - ينسخ العقد بالتلف وانقضاء على البائع، أما إذا كان المبيع مبيعا وحفظا أو من الأصول القيمة فلا يفسخ العقد بالتلف، وينتقل الفضل إلى المشتري بالمعقد الصحيح السابق^(٦) وشك عند أهلنا^(٧)

ب - وفاة أحد المتعاقدين أو كليهما

٦١ - وفاء أحد المتعاقدين أو كليهما لا يؤثر في العقود اللازمة في الجملة، ما عدا عقد الإجارة عند الحنفية، فإنهم يقولون: تنتسخ الإجارة بوفاء المؤجر أو المستأجر لأن المباح ليس أموالا موجودة حين العقد وبحدث شيئا منشاها فإذا انقضى عقد الإجارة بطلت الولاية فالمستأجر أو وريثه يتفقد من العين المنتقلة ملكيتها بوفاء المؤجر إلى

(١) الاستاذ ١١/٢، وفتح المصنف ١٢٢/٤

(٢) قاعدة المالك ٤ - ٥ - والإتباع على الفاظ من سابع

١٢٢/٢، وفتح ١٢٢/٢

(٣) جواهر الإكليل ١٤٦/١، وبإتباع المصنف ١٢٢/٢

بالحس لا في ١٢٢/٢

(٤) ففتح المصنف ٢٢٨/٥

(٥) سابع المصنف ٢٢، ٢١، ٢٢

(٦) شرح المصنف ١٢٢/٢، ١٢

(٧) ليس لأن قوله ١٢٢/٢

د - أسباب أخرى يفسخ بها العقد
أوتتهى

٦٣ - ذكر بعض أعضاء من أسباب فسخ
العقد أو انتهاء الاستحقاق، فقد ذكر
المالك والشافعية والحنابلة أن المبيع إذا
استحق للعمير ثمنه أو فواتر المشتري فإن
انبيع بفسخ وينتهي حكمه^(١). ولأن
شخصية إن الحكم بالاستحقاق لا يوجب
فسخ العقد، بل يوجب ترفعه على إجماره
المستحق، فإن انحاز وإلا يفسخ ويسترد
المشتري الثمن من البايع^(٢) كما فصل
في مصطلح - (مستحقاق ف ٩ وم
بعدها)

قال الشافعية والحنابلة إن عصبست
العين فمستأجرة للمشتري المبيع، لأن
فيه تأخير عنه، فإن فسخ فالحكم فيه كما
لو الفسخ استدل بلفظ الثمن. وإن لم يفسخ
حتى تخلصت مدة الإجارة قلل الجار بين
المبيع والرجوع بالمسمى. وبين استاء
على العقد ومطالبه للعاصب بأجر
المثل^(٣)

وقال الحنفية. لو عصب العين
فلمستأجرة من يد المستأجر سقط الأجر كله
فإذا إن عصب في جميع أجزائه. وإن
عصبت في بعضها سقطت بحسبها. وذهب
لرؤال المالك في الانتفاع بالعين
المستأجرة، وفسخ الإجارة بالعصب في
المشهور عند الحنفية. خلافا لبعضهم^(٤)
والحن المالكية بالعصب تنفس الاستيفاء
من المعبود عليه. فحكموا بتفاسخ العقد
به. وصرحوا بأن الإجارة تفسخ بتفاسخ
ما يشترط منه لصحة، والتعذر أهم من
الثبوت. يشمل الصياح والمرعى والعصب
وعين الخوازيط كلها وغير ذلك^(٥)

عَقْد الذِّمَّة

انظر أهل البيت

(١) مدية المذهب ٢/٢٦٦، وأبى القاسم ٩/٣٥٠،

والمرجع الأخير ج ١، ٢٦٣، والمجلس الأخير طلب

٢٤٦ :

(٢) - مجلس ١٩١٢،

(٣) باب الصياح ٨٢٥ ٢ ومضى آخر برام ٢/٢٦٦ :

٤٩

(٤) مجلس ١٠٥، وأبى القاسم ٩/٣٥٥

(٥) شرح العبد لطلوع ١٩٠١

وفي الاصطلاح العقد الموقوف في البيع هو ما كان مشروطاً بأصله ووصفه وبيعه انك من سبيل الوقف، ولا يهد ثمانية شقيق من الفقهاء^(١)

الفاظ ذات الصلة

أ - البيع النافذ

٢ - البيع النافذ هو اسم الصحيح الذي لا يتعلق به حق العبر ويعد الحكم في الحالة فهو عقد البيع موقوف^(٢)

ب - البيع الفاسد

٣ - البيع الفاسد هو ما يكون مشروطاً أصلاً لا وصفاً، ولما لا الأصل الفاسد بالعاقبة والموقوف عليه، ويقوص ما عدا ذلك^(٣)

ج - البيع الباطل

٤ - البيع الباطل هو ما لم يشرع لأصله ولا وصفه^(٤) والبيع الفاسد والباطل كلاهما غير صحيح، بخلاف العقد الموقوف، فإنه صحيح موقوف على الإجازة

حكم العقد الموقوف

٥ - ذهب الحنفية والمالكية والشافعية في

عقد موقوف

التعريف

١ - يطلق الموقوف على ما كان على ممان كثيرة، منها: الربط والشد والتوثيق، فقد جاء في ناسخ الثعدي: عقد حبيل والبيع والعهد يعتد به^(٥)

وفي الاصطلاح هو الرابطة بين كلامين أو ما يقع مقامها على وجه يشاع عنه أثره السريع^(٦)

أما الموقوف فمن الوقف، وهو لغة التوقيف، وقيل بالموقوف (وقف) من باب إطلاق مصدره وإرواده اسم مقصود، والموقوف كن ما حبس بوجه من الوجوه^(٧)

أما الوقف في الاصطلاح، فقد عرفه الفقهاء بما عرفه جماعة لا يخرج من معناه من الحسن والتأخير^(٨)

١ - ناسخ الثعدي، وقد انظر

٢ - فتح المغيث ٢/٢١٥، والقرطبي على مختصر حلي ٥/١٠٠، ومجيب ١/١٦٢، والمغني والشرح الكبير، ٢/٢٠٠-٢٠١

٣ - المصباح المير

٤ - المسطرة للقرطبي ٢/٢١٢، وسبيل السالكين على شرح المصباح حلال الصغير، فصل ٩، ٣٢٨، ونسب الشافعية ٢/٢٢٦

٥ - عين الأصول ج ١، صفح ١٢٠

٦ - عمم الآبر ٢/٢٠٠، وفي مذهب ١/١٠٠

٧ - فتح المغيث ٢/٢٠٠

٨ - في مذهب ١/١٠٠

التصرفات التي يجرى عليها حكم العقد
موقوف

١ - بيع الشيء لمميز وشراؤه

٦ اتفق الفقهاء على مطلق تصرفات
بعض غير المميز من بيع وشراء وغير ذلك،
لأن عسانه مطلق لا اعتداد به شرعا، ولا
يصح بها عيانه ولا يجب به عقوبة، ولا
يعقد معها بيع أو شراء، ويسمى هكذا
حتى يباع المذموم وهو من التصدير^(١)

أما بعض المميز فقد اختلف الفقهاء في
عقده تصرفاته من بيع أو شراء إلى مخرجين
فذهب فريق الأول، وهو الأصح والمأبوك
وأحمد في رواية إلى أن تصرف الشيء المميز
يعقد بالبيع والشراء في ذاته التوقيف، ولا
كان موقفا على غيره التوقيف أو الرخص

وهذه الفريق الثاني وهو الشاذ فيه وأحمد
في روايه إلى أن بيع الشيء لمميز وشراؤه
لا يعقد أي مبيع له أو نكاح، في شرط
العقد عندهم سواء أكان بائعا أم مشتركا هو
المزاد^(٢)

١ - في معنى موقوف يفسر^(٣) ٢ - في معنى موقوف
٣ - في معنى موقوف يفسر^(٤) ٤ - في معنى موقوف
٥ - في معنى موقوف يفسر^(٥) ٦ - في معنى موقوف
٧ - في معنى موقوف يفسر^(٦) ٨ - في معنى موقوف
٩ - في معنى موقوف يفسر^(٧) ١٠ - في معنى موقوف

في أحوال حتى يستحق كمال الرضا من
المستفيد^(٨)

ويجوز موقوف أحسن من التفضيل، وهو
المشهور في المذهب عند الشافعية والمذهب
عند أحمد، وهو قول من نور وابن المنذر
أن العقد الموقوف بطل ولا يصح
بالإجماع^(٩)

وأما ما عدا عن مطلق العقد لموقوف به
روى عن عمرو بن سعيد عن أبيه عن حماد
أن النبي ﷺ قال: لا طلاق إلا فيه نكاح،
ولا عتق إلا فيه عتق، ولا بيع إلا فيه ثلث،
ولا وفاة بدر إلا فيه ثلث^(١٠)

والمستند في ذلك مستند على المطلق من
المعصية أحد طريق البيع عدم يفسد البيع
عن الإجازة كالقبول، ولأنه باع مالا يقدر
عن سلبه كالسنة في الماء واسطير في
مراء^(١١)

فيظهر تعيين ذلك في مصطلح^(١٢) (بيع
المعصية) ٢/ ٢١ من مراء

١ - في معنى موقوف يفسر^(١٣) ٢ - في معنى موقوف
٣ - في معنى موقوف يفسر^(١٤) ٤ - في معنى موقوف
٥ - في معنى موقوف يفسر^(١٥) ٦ - في معنى موقوف
٧ - في معنى موقوف يفسر^(١٦) ٨ - في معنى موقوف
٩ - في معنى موقوف يفسر^(١٧) ١٠ - في معنى موقوف
١١ - في معنى موقوف يفسر^(١٨) ١٢ - في معنى موقوف
١٣ - في معنى موقوف يفسر^(١٩) ١٤ - في معنى موقوف
١٥ - في معنى موقوف يفسر^(٢٠) ١٦ - في معنى موقوف
١٧ - في معنى موقوف يفسر^(٢١) ١٨ - في معنى موقوف
١٩ - في معنى موقوف يفسر^(٢٢) ٢٠ - في معنى موقوف
٢١ - في معنى موقوف يفسر^(٢٣) ٢٢ - في معنى موقوف

وقد استدل الشافعي والجمهور على إطلاق
صيرت الفصول بما ورد عن النبي ﷺ أنه
قال للحكيم بن حزام رضى الله عنه «البيع
مائيس عداك»^١ أي مائيس مذكرا بدائع
وذلك يعمر الشيء عن عدم التقدير على
التسيم وقت العقد وما يترتب عليه من
البيع^٢ الأول الولاية شرط لاتعداد العقد

صور عقد الفطورى

من صور عقد موقوف ما يأتي

الصورة الأولى بيع العاصب

١٠ - اختلف الفقهاء في بيع العاصب
صاحب الخصة والائكة والشافعي في القديم
وهو يراه عن محمد بن عبد الله صاحب عقد بيع
العاصب بصفه ما لا يجازيه^٣

ووجه نظره أن بيع العاصب لا يخرج
عن كونه عقدا فصوليا فوجب فيه جميع
شروط المطلوبه للصحة، فيجوز القول

بذهب ثلاثة إلى صحة عقد العصورى
موقوفاً عن إجارة الثالث كذلك وقد
بعضهم بها إذ كان يشترى غيره عاداً
بالفطورية^٤

ومستدل الخصة ومالكية عن صاحب
صيرت الفصول بمحمود بن عبد الله بن أبي
الخير «سواء أوقف بالفطور»^٥ وقوله
«وأصل الله البيع وحرم الربا»^٦ كونه حديث
عروة يترتب رضى الله عنه والسنن وإن
العصورى كامل لأجله بإعمال عقد اثنى
من إجماله، وسواء كان في العقد فصله
لذلك وليس فيه أي عسر

ذهب الشافعي في مذهبه الجديد وهو
أحمد بن سريته بن أحمد إلى أنه لا يصح
صيرت الفصول، فيبيع العصورى وشراءه
باطل من أساسه، ولا ينفذ أصلاً ولا
بدفعه إجماره صاحب الشان^٧

وقال ابن رجب تصرف الفصول حرام
ومؤتوف عن الإجماع إلا ذهب الحاجة إلى
التصرف في مال العرفه حقه ويعد مستنداره
إلا كالحيل نفسه لا يثبت ويشقه سقاره^٨

١ نفرد بالمقرب ٢٨٦٠، وحجية القسري على شرح

نكته ١٢١٤

٢ سورة المائدة الآية

٣ سورة المائدة الآية ٦٧

٤ مفتي استنباط ١٥، والمعبر ٢٨٩٨

٥ الإجماع كشمس ٢١٤٠، والمقرب ١٢٨٦

١ ح ١٠ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠ ١٠٠١ ١٠٠٢ ١٠٠٣ ١٠٠٤ ١٠٠٥ ١٠٠٦ ١٠٠٧ ١٠٠٨ ١٠٠٩ ١٠١٠ ١٠١١ ١٠١٢ ١٠١٣ ١٠١٤ ١٠١٥ ١٠١٦ ١٠١٧ ١٠١٨ ١٠١٩ ١٠٢٠ ١٠٢١ ١٠٢٢ ١٠٢٣ ١٠٢٤ ١٠٢٥ ١٠٢٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ ١٠٢٩ ١٠٣٠ ١٠٣١ ١٠٣٢ ١٠٣٣ ١٠٣٤ ١٠٣٥ ١٠٣٦ ١٠٣٧ ١٠٣٨ ١٠٣٩ ١٠٤٠ ١٠٤١ ١٠٤٢ ١٠٤٣ ١٠٤٤ ١٠٤٥ ١٠٤٦ ١٠٤٧ ١٠٤٨ ١٠٤٩ ١٠٥٠ ١٠٥١ ١٠٥٢ ١٠٥٣ ١٠٥٤ ١٠٥٥ ١٠٥٦ ١٠٥٧ ١٠٥٨ ١٠٥٩ ١٠٦٠ ١٠٦١ ١٠٦٢ ١٠٦٣ ١٠٦٤ ١٠٦٥ ١٠٦٦ ١٠٦٧ ١٠٦٨ ١٠٦٩ ١٠٧٠ ١٠٧١ ١٠٧٢ ١٠٧٣ ١٠٧٤ ١٠٧٥ ١٠٧٦ ١٠٧٧ ١٠٧٨ ١٠٧٩ ١٠٨٠ ١٠٨١ ١٠٨٢ ١٠٨٣ ١٠٨٤ ١٠٨٥ ١٠٨٦ ١٠٨٧ ١٠٨٨ ١٠٨٩ ١٠٩٠ ١٠٩١ ١٠٩٢ ١٠٩٣ ١٠٩٤ ١٠٩٥ ١٠٩٦ ١٠٩٧ ١٠٩٨ ١٠٩٩ ١١٠٠ ١١٠١ ١١٠٢ ١١٠٣ ١١٠٤ ١١٠٥ ١١٠٦ ١١٠٧ ١١٠٨ ١١٠٩ ١١١٠ ١١١١ ١١١٢ ١١١٣ ١١١٤ ١١١٥ ١١١٦ ١١١٧ ١١١٨ ١١١٩ ١١٢٠ ١١٢١ ١١٢٢ ١١٢٣ ١١٢٤ ١١٢٥ ١١٢٦ ١١٢٧ ١١٢٨ ١١٢٩ ١١٣٠ ١١٣١ ١١٣٢ ١١٣٣ ١١٣٤ ١١٣٥ ١١٣٦ ١١٣٧ ١١٣٨ ١١٣٩ ١١٤٠ ١١٤١ ١١٤٢ ١١٤٣ ١١٤٤ ١١٤٥ ١١٤٦ ١١٤٧ ١١٤٨ ١١٤٩ ١١٥٠ ١١٥١ ١١٥٢ ١١٥٣ ١١٥٤ ١١٥٥ ١١٥٦ ١١٥٧ ١١٥٨ ١١٥٩ ١١٦٠ ١١٦١ ١١٦٢ ١١٦٣ ١١٦٤ ١١٦٥ ١١٦٦ ١١٦٧ ١١٦٨ ١١٦٩ ١١٧٠ ١١٧١ ١١٧٢ ١١٧٣ ١١٧٤ ١١٧٥ ١١٧٦ ١١٧٧ ١١٧٨ ١١٧٩ ١١٨٠ ١١٨١ ١١٨٢ ١١٨٣ ١١٨٤ ١١٨٥ ١١٨٦ ١١٨٧ ١١٨٨ ١١٨٩ ١١٩٠ ١١٩١ ١١٩٢ ١١٩٣ ١١٩٤ ١١٩٥ ١١٩٦ ١١٩٧ ١١٩٨ ١١٩٩ ١٢٠٠ ١٢٠١ ١٢٠٢ ١٢٠٣ ١٢٠٤ ١٢٠٥ ١٢٠٦ ١٢٠٧ ١٢٠٨ ١٢٠٩ ١٢١٠ ١٢١١ ١٢١٢ ١٢١٣ ١٢١٤ ١٢١٥ ١٢١٦ ١٢١٧ ١٢١٨ ١٢١٩ ١٢٢٠ ١٢٢١ ١٢٢٢ ١٢٢٣ ١٢٢٤ ١٢٢٥ ١٢٢٦ ١٢٢٧ ١٢٢٨ ١٢٢٩ ١٢٣٠ ١٢٣١ ١٢٣٢ ١٢٣٣ ١٢٣٤ ١٢٣٥ ١٢٣٦ ١٢٣٧ ١٢٣٨ ١٢٣٩ ١٢٤٠ ١٢٤١ ١٢٤٢ ١٢٤٣ ١٢٤٤ ١٢٤٥ ١٢٤٦ ١٢٤٧ ١٢٤٨ ١٢٤٩ ١٢٥٠ ١٢٥١ ١٢٥٢ ١٢٥٣ ١٢٥٤ ١٢٥٥ ١٢٥٦ ١٢٥٧ ١٢٥٨ ١٢٥٩ ١٢٦٠ ١٢٦١ ١٢٦٢ ١٢٦٣ ١٢٦٤ ١٢٦٥ ١٢٦٦ ١٢٦٧ ١٢٦٨ ١٢٦٩ ١٢٧٠ ١٢٧١ ١٢٧٢ ١٢٧٣ ١٢٧٤ ١٢٧٥ ١٢٧٦ ١٢٧٧ ١٢٧٨ ١٢٧٩ ١٢٨٠ ١٢٨١ ١٢٨٢ ١٢٨٣ ١٢٨٤ ١٢٨٥ ١٢٨٦ ١٢٨٧ ١٢٨٨ ١٢٨٩ ١٢٩٠ ١٢٩١ ١٢٩٢ ١٢٩٣ ١٢٩٤ ١٢٩٥ ١٢٩٦ ١٢٩٧ ١٢٩٨ ١٢٩٩ ١٣٠٠ ١٣٠١ ١٣٠٢ ١٣٠٣ ١٣٠٤ ١٣٠٥ ١٣٠٦ ١٣٠٧ ١٣٠٨ ١٣٠٩ ١٣١٠ ١٣١١ ١٣١٢ ١٣١٣ ١٣١٤ ١٣١٥ ١٣١٦ ١٣١٧ ١٣١٨ ١٣١٩ ١٣٢٠ ١٣٢١ ١٣٢٢ ١٣٢٣ ١٣٢٤ ١٣٢٥ ١٣٢٦ ١٣٢٧ ١٣٢٨ ١٣٢٩ ١٣٣٠ ١٣٣١ ١٣٣٢ ١٣٣٣ ١٣٣٤ ١٣٣٥ ١٣٣٦ ١٣٣٧ ١٣٣٨ ١٣٣٩ ١٣٤٠ ١٣٤١ ١٣٤٢ ١٣٤٣ ١٣٤٤ ١٣٤٥ ١٣٤٦ ١٣٤٧ ١٣٤٨ ١٣٤٩ ١٣٥٠ ١٣٥١ ١٣٥٢ ١٣٥٣ ١٣٥٤ ١٣٥٥ ١٣٥٦ ١٣٥٧ ١٣٥٨ ١٣٥٩ ١٣٦٠ ١٣٦١ ١٣٦٢ ١٣٦٣ ١٣٦٤ ١٣٦٥ ١٣٦٦ ١٣٦٧ ١٣٦٨ ١٣٦٩ ١٣٧٠ ١٣٧١ ١٣٧٢ ١٣٧٣ ١٣٧٤ ١٣٧٥ ١٣٧٦ ١٣٧٧ ١٣٧٨ ١٣٧٩ ١٣٨٠ ١٣٨١ ١٣٨٢ ١٣٨٣ ١٣٨٤ ١٣٨٥ ١٣٨٦ ١٣٨٧ ١٣٨٨ ١٣٨٩ ١٣٩٠ ١٣٩١ ١٣٩٢ ١٣٩٣ ١٣٩٤ ١٣٩٥ ١٣٩٦ ١٣٩٧ ١٣٩٨ ١٣٩٩ ١٤٠٠ ١٤٠١ ١٤٠٢ ١٤٠٣ ١٤٠٤ ١٤٠٥ ١٤٠٦ ١٤٠٧ ١٤٠٨ ١٤٠٩ ١٤١٠ ١٤١١ ١٤١٢ ١٤١٣ ١٤١٤ ١٤١٥ ١٤١٦ ١٤١٧ ١٤١٨ ١٤١٩ ١٤٢٠ ١٤٢١ ١٤٢٢ ١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩ ١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦ ١٤٣٧ ١٤٣٨ ١٤٣٩ ١٤٤٠ ١٤٤١ ١٤٤٢ ١٤٤٣ ١٤٤٤ ١٤٤٥ ١٤٤٦ ١٤٤٧ ١٤٤٨ ١٤٤٩ ١٤٥٠ ١٤٥١ ١٤٥٢ ١٤٥٣ ١٤٥٤ ١٤٥٥ ١٤٥٦ ١٤٥٧ ١٤٥٨ ١٤٥٩ ١٤٦٠ ١٤٦١ ١٤٦٢ ١٤٦٣ ١٤٦٤ ١٤٦٥ ١٤٦٦ ١٤٦٧ ١٤٦٨ ١٤٦٩ ١٤٧٠ ١٤٧١ ١٤٧٢ ١٤٧٣ ١٤٧٤ ١٤٧

المقصود من الوكيل أن يلتزم بما جده به موكله ولا حاله، فإن اشترى ثوباً من صيف فقد ذهب الحنفية والمالكية ورواية عن أحمد زل أن شراء الوكيل وإن حالف موكله صحيح، لكنه موقوف على إجازة الموكل، فإن أحذره بعد، وإلا فإنه يتعد على الوكيل

وذهب الشافعية وهي الرواية الأخرى عن أحمد إلى أن الشراء في هذه الحالة باطل في حق الموكل ويصح الشراء للوكيل^(١)

ب - مخالفة الوكيل في جنس الثمن

١٧ - ذهب الشافعية والحنابلة إلى بطلان شراء الوكيل، لأن الموكل لم يأذن به وذهب المالكية إلى أن وكيل مأمور إذا اشترى بغير جنس الثمن فإن يكون لمصلحة فإن إجازة الموكل نفذ عليه وإلا فهو الوكيل^(٢)

وفي رواية عن أبي حنيفة وهو قول ابن قدامة في الحاشية أن الشراء يصح للوكيل لأن المدايم والدينامير جنس واحد، ولأن الوكيل مأذون بالشرع عرفاً

والرواية المشهورة عن أبي حنيفة وصاحبه أن الشراء لا يلزم للوكيل لأن

صاحبه ويعوده إذا أحذره لذلك، ويعبر عن ذلك السرخسي يقول، فإن من أمينا أماله عبر حال وقوعه يتوقف على الإجازة، وأن الإجازة في الانتهاء كالإذن في الابتداء، ولكن الشرط لتعمم العقد بالإجازة بقاء المتعاقدين واستمرار عليهما والمخير وذلك كله يلقح^(٣)

وقال الخوشتي إن المذهب أو اشترى ما إذا ماغ الشيء المقصود فإن لمالك أن يغير ذلك البيع، لأن غاية أنه بيع مضمون، وإنه قد يرد، وظاهره سواء جهر الشراء ببيع ثم لا، وظاهره علم اشترى أنه غاصب أو لا^(٤)

وذهب الشافعية في الجليل وهو أظهر الروايات من أحمد إلى بطلان بيع مأمور^(٥)

١٨ - بطلان البيع في مصطلح: (بيع مقصود)

نصرة ثانية تصرف الوكيل إذا تجاوز حدود الوكالة.

أولاً - مخالفة الوكيل في الشراء

١ - مخالفة الوكيل في جنس الموكل مشراه

١٩ - إذا وكل يسكن آخر في شراء ثوب من

(١) مدام المصنف ٢٥٢/٦ شرح الخوشتي ٦٣٢، ٦٣٤، ٦٣٥
مدام ٢٧٢ - جامع ٢٧٢ - جامع ٢٧٢ - جامع ٢٧٢
(٢) المدام المصنف ٢٥٢/٦

(٣) المدام المصنف ٢٥٢/٦
(٤) شرح الخوشتي ٦٣٦
(٥) روضة الطالبين ٢٥٢/٦ والإيضاح ٢٠٢، ٢٠٣

ويكون موكول على إحاطته، فإذا جرد بها
يعتد، ولا لزم التبريد الوكيل^(١)
وقال المشافعة إن العقد ساطل^(٢)
وللمحاطة في هذه الحالة روايت

الأولى أن العقد يقع صحيح لأنه مستند
في أصله إلى إيد صحيح، فبمزم فموكول
ويشترى الموكول بالتردد عن المسمى
والثانية يظل لمحاته صحيح إلا أن^(٣)

د - مخالفة الوكيل القيد بالشراء في صحة
شئ

١٥ - إن كان العقد في صحة الشئ كان
موكول شخص آخر مثله مثله يظل
مئة يشترى ذلك حالة فقد أصعب
المعقبات في ذلك

يعتد أحدهم والبالغة إلى أن الشراء
صحيح ويلزم لموكول، لأن حاله الموكول في
الشراء صورته، واقعية في المصلحة في المسمى
في الصورة^(٤)

يذهب المشافعة لإحتمالية إلى أنه لشراء
صحيح، لكنه لا يلزم موكول إلا أن يرضى

الدراهم والملائم جسد مختصاً، فمكون
الوكيل مخالفة
وتعطل ذلك في مصطلح (وكاله)

ج - مخالفة الوكيل القيد بالشراء في قدر
الشئ

١٦ - إذا كان القيد مقترناً في صدر الشئ
مخالفة موكول إما أن تكون إلى جرم أو إلى
شئ، فإن كانت مخالفة في غير كذا وكذا
بشراء كذا بكذا في صدر مقترناً يسمى في
هذه جانباً لمقتضى العقد

ولما إذا خالف الموكول إلى شئ، فإن
شئ في الدر ماكثر من شئها الذي عيب
الموكول فإنه يظل في التبريد، وإذا كانت فيها
بشراء المسمى في مثله عاده فإنما نزه
الموكول، لأن شئ هذه التبريد متعارف عن
وتوقعها

وما إن كانت كثرة لا يتعارض الناس في
مثله فقد خالف المعقبات في ذلك
يذهب المشافعة إلى أن العقد صحيح،
ويشترى الموكول المتشترى، ويصير
مضموناً لنفسه^(٥)

وقال المشافعة إن العقد صحيح لأن
كانت الشراء كغيره عن موكول، فمكون

(١) القيد المذكور محل طرح ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥، ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩، ٦٠، ٦١، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٥، ٧٦، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٤، ٩٥، ٩٦، ٩٧، ٩٨، ٩٩، ١٠٠، ١٠١، ١٠٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠، ١١١، ١١٢، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥

بال العبر موقوفه على الإجارة من ملكها،
فإن أحاطت بملكها وهذا هو ما ذهب
ونقص ذلك في المصطلح (ص ١٤)

لصورة الرابعة هبة مال الغير

١٧ - احتلت أخصاء في هبة مال الغير مع
ذاته إلى قريب

المرق الأول - يرى في هبة مال الغير
سعد موقوفة على إجارته لهذا، أو من ثمه
في الإجارة شرعا، وهذا ما ذهب إليه الحنفية
والشافعية في التلخيص والملك في قول،
واحتجوا بأن هبة عضو كمال الغير تصرف
شرعي صادر من هو المعلن لإصداره مضاف
إلى المعلن، فمعد موقوف على إجارته صاحب
الحق، وإن أجاره بعد ذلك بطلان، يضاف
إلى ذلك أنه لا تصرف من معد هبة موقوفة
على الإجارة، لأن التصرف ينحصر في انتفاعها
من التصرف في هبة لا موقوفة^(١)

أما المرق الثاني فقد ذهب إلى بطلان
هبة مال الغير، وهذا قول المالكية
والشافعية في التلخيص (واحتجوا على بطلان
هبة مال حرم الله من، فذهبوا إلى أن هبة

به، ويقيم الوكيل عند عدم الرضا^(٢)

ثالث - مخالفة الوكيل في البيع

١٥ - احتلت الفقهاء في مخالفة الوكيل في البيع
حين يكون مفيد عن الفسخ لا في

ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن
مخالفة الوكيل في بيع إذا كانت إلى غير
فإن يبيع به مبيع ويعد على الوكيل، كما لو
وكنه يبيع ثوب حرير بثمن درهم فباعه بثمن
ومعسرين، لأن الإذن في هذا حاصل
دلالة^(٣)

أما إذا تصرف الوكيل مخالفا لما أذن له
فوكيل، كان فيه ربيع على المذنب فباع
بثمن، فإن بيع الوكيل مما يكون موقوفاً على
حرمه الوكيل، فإن أذن به عليه وإلا فهو
لوكبير، وذلك عند احتجبه وبالكيفية، وعند
المخالفة رد مال في فسخته وبطلان

وعند الشافعية مخالفة الوكيل في بيع غير
مأذون فيه من قبل المولى تعلق بيع الوكيل
ومعصية ذلك في المصطلح (وكاله)

المصورة الثالثة الوصية بين الغير

١٦ - أجاز أخصاء أخصاء وصية بحلول

١٦ - أخصاء ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠

١٦ - أخصاء ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠

١٦ - أخصاء ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠

١٦ - أخصاء ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠، ربيع ٢٦٠

التصرفات غير المتعلقة به حق العبر

وتشمل ما يأتي

أولاً بيع المدين الممسور إذا الحق مبرر^{١٩}
بالدائنين

١٩ - اختلف الفقهاء في بيع مدين الممسور
للمحذور عليه إذا أذن صرر بالدائنين على
قولين

للقول الأول إن بيعه يتخذ مبرراً على حازة
الدائنين، وإلى هذا ذهب المالكية
ومالكيوسف وعمد من المنتهية وهو قول عبد
الشافعية^(١)

والمثلون بأن الحجر على المدين يبيع ماله
تصرفه، والبيع من المهاد لا يقتضي العتلات،
وإنه يقتضي وقف ماله التصرف على إجازة
الدائنين، لأن الحجر أصلاً مفسر
لمصحتهم، فإن أجازوا تصرفات المدين
حدث، وإن شاءوا ردها فبطل.

ولأن تصرف المدين للمحذور عليه
كتصرف لغيره مرض المرفق الذي عليه
تيون في صحته، فكل تصرف يصدر منها
بمقتضى موقوف غير نافذ^{٢٠}

لأن العبر كجه نعتد ماله، فكل لا يصح
بيع المفقور لا يصح عليه^{٢١}

وللتعصيل انظر مصطلح (هبة)

النسوة الخامسة وقف ماله الغير

١٨ - ذهب المخبر والمالك والشافعية في
العبر^(٢) إلى أن المفقور إذا وقف ماله
الغير وقف نعتد هذا التصرف على إجازة
المالك من إجازة ماله وإن رده بعض، وقد
احتجوا بالنقل ورجحه أن وقف موقوف
لأجل العبر كجه، وبأن بيعه موقوف موقفة
موقوف على إجازة صاحب الحق، وكذلك
احتجوا بأن تولاه بفسخ من بفسخ ماله الغير
شروط في النفاذ لا في الاستناد. ومن ثم فإن
وقف ماله لغير موقوف على الإجازة من
يملكه.

وبهذا مانكة في الرواية ثالثة والشافعية
في الحديث إلى بطلان وقف المفقور ماله
لغيره^(٣) واحتجوا بأن الموقوف ليس له
ولاية التصرف، فلا يملك إنشاء
وللتعصيل انظر مصطلح (وقف)

١٩ - نسخة المصنف عن قولهم في ١٩ - نسخة
المصنفين عن قولهم في ١٩ - نسخة
المصنفين عن قولهم في ١٩ - نسخة
المصنفين عن قولهم في ١٩ - نسخة

(٢) المذهب المذاهب ٢٢٨٢

١٩ - نسخة المصنف في ١٩ - نسخة
المصنفين عن قولهم في ١٩ - نسخة
المصنفين عن قولهم في ١٩ - نسخة
المصنفين عن قولهم في ١٩ - نسخة

وارثه، وعرضى به قد يكون في حدود الثلث وقد يكون أكثر منه .

وقد اختلف الفقهاء في حكم ذلك عن الوجه الأثرى

١ - الوصية للولدت

٢٢ - اختلف الفقهاء في الوصية لوارث عسى فولي .

القول الأول ذهب الحنفية وهو الأظهر عند الشافعية والحنابلة وقول عبد المالكية إلى أن الوصية لوارث تعتقد بحجة مرفوعة عن إجماع الورثة، فإن أحازوها بعد وفاة الموصي نعمت وإن لم يجزها بطلب ولم يكن لها أثر، وإن أجازها الميعر دون البعض مددت في حق من أجازها، وبطلت في حق من لم يجز واستدلوا على ذلك بقول الرسول ﷺ « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يتكلم الورثة »^(١)

القول الثاني - ذهب المالكية والشافعية في مفايز الأظهر وفي رواية عبد الحنابلة إلى أن

القول الثاني إن بيع المدين المهر المحجور عليه ببيع باطلا، وهذا مذهب الحنابلة والأظهر عند الشافعية ، فقد اعتبروا كل تصرف مالي يصدر من المدين بعد الحجز عليه باطلا في حق الغرماء^(٢)

واستدلوا بأن الحجز يقتضي انعدام أثر تصرفات المدين المحجور عنه وهذا الإنعقاد يؤدي إلى بطلان تصرفاته بحفظه على حقوق الدائنين لئلا تعلق بأعيان ماله عدم يصح تصرفه فيها

ثانيا - طرح المصنف المصنف.

٢٠ - اختلف الفقهاء في درجات المدين للمهر المحجور عليه

ذهب أبو يوسف ومحمد إلى أنه إذا صح الحجز بالمدين صار المحجور كمرصع عليه ديون المصحة، فكل تصرف أدى إلى إبطال حق الغرماء يؤثر فيه كالمخبة والصدقة^(٣).

ثالثا - تصرف الوصي في الطهر الزائد عن الثلث والوصية لوارث .

٢١ - الوصية إما أن تكون لوارث أو لغير

(١) حديث « لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يتكلم الورثة »

متروكة المارقي (١) ١٠٩ ط (دار معاصر) والبيهقي

١ : ٢٢٢ ط (دار المعارف المشرفة) من حديث من

يسمى به عده - عيسى - وهو البيهقي خطأ

المرقسي لم يذكر من عيسى به غيره أي أن حديث

معه

(١) نص لأبي داود ١٣٩ طبعة الشافعية

١٣٩٦ هـ البيهقي للمراسي ٢١/٦ - وصلى كشاف

١١٩٠ ١١٩٠

(٢) رد المحتار على الدر المختار لأبي عيسى ٥ ١١ طبعة

المصرية ربيع ١٣٢٦ هـ

خاصة ببيع العين للأجرة

٢٥ - اختلف الفقهاء في بيع العين لتاجر
كحالاتهم في بيع الموهون لتعلق حق المرفوع
به إلى مرتين^(١).

فذهب جمهور الفقهاء من المالكية
والشافعية والحنابلة^(٢) إلى أن بيع التاجر العبد
المستأجر لعبد المستأجر يقع صحيحاً دائماً
بدون لوم. بأن البيع وقع عن العبد،
وحق المتأجر في العبد، فالبيع قد وقع عن
غير الموصى عليه في الإقرار، ولأن صرر
المستأجر بموجب، لأن الصرر يخص فيما إذا
كان المشتري سيملكها من وقت العقد ولكنه
من يتسلمها إلا بعد انقضاء المدة، فليس لي
بيعهما إبطال لحق المتأجر

وذهب أصحابه إلى أن بيع المتأجر يتعبد
صحيح موقوفاً عن إجارة المستأجر، وذلك
باعتقاده به كمن لا يملكه ضرر وحقه
لأن بيع المتأجر على بيع الموهون يعمد
موقوفاً على الإجارة، مجامع أن كلامه قد
يعلق به من العبد، كالمستأجر والمرفوع،
وتعلق حتى العبد بالحق يصح بقاء العبد

حتى استيف، دية من ثمن الموهون، إذا
تعدى على الزهر وفاة العبد للمرفوع عند
الأجر فهل لراعي أن يبيع الشيء الموهون؟
اختلف الفقهاء في ذلك فذهب الحنفية
والمالكية إلى أن بيع موهون يعقد موقوفاً على
إجارة المرفوع^(٣).

واستدلوا على ذلك بأن الراعي حين
يتصرف في ملكه الموهون بمنزلة كالوصي حين
يوصي بجميع ماله، فمعه قصره موقوف
على إجارة المرفوع فيما زاد على الثلث لتعلق
حقهم به^(٤).

أما الشافعية والحنابلة فقد ذهبوا إلى أن
بيع شيء موهون باطل

و استدسوا بقول الرسول ﷺ الا ضرر
ولا ضراره^(٥) ووجه الاستدلال أن في بيع
المرفوع ضرراً على المرفوع، لأن ذلك ينال
حقه، إذ أن حقه قد تعلق بالشيء الموهون،
فالتصرف فيه بالبيع يضره فيه إضراراً به،
والضرر بموجب ويجب إزالته^(٦).

(١) الشافعي مسنداً ١١٠٢٣ ١١٠٢٤، حاشية الطحاوي
في التمر للحنابلة ١١٢٤، وشرح المرفوع من حاشية
١٩٠٥

(٢) حاشية الطحاوي في حاشية الطحاوي ٢٤٢ حاشية ابن
الطحاوي (أخبره)

(٣) حاشية - الأضر ولا ضرره
مجموعه (١٤) ١٤٥٧/٥ ج ١، حاشية المرفوع من
حاشية من حاشية - وإذ الله تبارك - صحيح
(٤) بقاء المصاحح "٢٨٤" ٢٨٤ - ٢٩١ ٢٩١ والمفسر
٢٨٠٠

(٥) بموجب إسماعيل شرح مختصر حاشية حاشية
٨٢٥ ١ وكيفية المصاحح ١٩١ ١٩١ حاشية حاشية
٢٩١، والمصاحح من شرح حاشية المصاحح من ٢٩٥:
في المصاحح من شرح حاشية حاشية حاشية حاشية
٢٩٢ بالمصاحح حاشية حاشية حاشية حاشية

و شاتي بمعنى ضرب حركته
الحيوانات^(١)

وسبقني يده في غير القلوب المعبره

الألفاظ ذات الصلة

أ - الحمر

١ - الحمر موضع القفلات، ويطلق عن

الطعن في لغة الحمر، يقال حمر البحر

بحره حمرأ

فالمر أعمر من البحر

ب - الخرج

٢ - خرج بعض في اللغة عن الكب وبعض

الخروج في الشيء مبالغة ويطلق في بعض

كتب "فقه على معنى العقر هو أعمر من

العقر

ج - النذكية

١ - النذكية هي نسب توصف لكل

الحيوان ثمرى، حمار، فتنذكة أحسن لأب

تستعمل في الحيوانات المباحة الأكل

أثر العمر في حل أكل لحم حيوان

للعمر أثر في حل أكل لحم حيوان،

وذلك في الموضع^(٢)

عقر

التعريف

١ - عقر مفعل عقر - به الخرج، يقال

عقر الفرس والسبع السيف عقرأ قطع

قولمه، وأصل يعقر ضرب قوائم الفهر أو

الشيء بالسيف وهو قائم، ويعقر لا يكون إلا

في القوائم، ثم جعل البحر عقر، لأن بحر

الإسراء يعقر، ثم بحرهما، والعقرو ما عقر

من عيد أو غيره^(٣)

وهو اسمعفه انقضاء بلعبي الواديين

عقرهم، بمعنى الخرج وهو الإصا

العائلة للحيوان في أي موضع من بدنه،

كان غير مستور عنه

جاء في شرح القصص العسر خرج

مسم عير وحشا ثم مقلود عليه لا

يعسر^(٤)

وفي السداع الخرج في أي موضع كـ

وذلك في الصيد وما هو في معنى الصيد^(٥)

(١) حمر حمر، والمصباح لم

(٢) مدح الصايه ١٢ والقصر الصايه ١٠٤ ط

فسي

(٣) مدح الصايه ١٢

(٤) حمر حمر ٨٠ ص ٢٢١

١- الأول: العهد

٥ - يَحْضُرُ اِثْنَيْهَاءَ عَلٰى اَنْ يُعْبِدَ رِداً كَانْ غَيْرِ
مَقْضُورٍ عَلَيْهِ فَاِنَّهُ يَجْعَلُ اَكْبَدَ بِحَقِّهِ فِيْ اَيِّ مَكَانٍ
مِّنْ بَدَنِهِ فَاِنَّهُ تَوَافُرَتْ الشَّرَاطُ لِيْ ذِكْرُهَا
بِعَمَّاءَ بِأَثَرِهِ لِلْعَدَمِ وَفِيْهِ سَبْطُ دِلَالَةِ
الصِّدْقِ

وَالْأَصْرَ فِي دِيبِ قَوْمٍ لَّهُ تَعَالَى **فَقُلْ** حَسْبُكُمْ الْعِلْمُ بِمَا رَزَقْتُم مِّنْ خَوَارِجِ مَكِّيٍّ عِلْمُونِمْ **يَا** عَلِيَّكُمْ اللَّهُ فَكُونُوا لِي حَسْبًا عِيَّكُمْ وَادْكُرُوا لِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ^١

وہد روی اسو ملکہ الحشیئۃ . کنت
 رسول اللہ ﷺ تعلق ہا رسول اللہ ﷺ
 ہا رسول اللہ ﷺ ، اصبہ نقوسی ، وکسیدہ مکسبی
 معلیہ ، وادی بس معلیہ ، فخریہ ، وادی
 محل لنام فخریہ ، وادی : وادی فخریہ
 س اسٹہ ہا رسول اللہ ﷺ ، وادی فخریہ
 وادی اسم اللہ نم کنت ، وادی فخریہ
 لنام فخریہ اسم اللہ نم کنت ، وادی فخریہ
 مکنت ہی بس معلیہ فخریہ دکانہ
 مکنت ،

وہاں کانٹا لکھتے ہوئے

• **אנחנו** – אנחנו

(۲) چھپا ہوا کلمہ ہے۔ اس کا مطلب ہے کہ اس کلمہ کی تفسیر کے لئے اس کے معنی کی ضرورت ہے۔

مدرسة الحثري - حي الحثري - ١١٩/٩ طرابلس -
هاتف ١٢٢٢٢٢

سَمِعْتُمْ قَوْلَهُ لَا يُؤْكَلُ^{١٩١}

ب- الثاني - مائد - نصر وشرد - من الجليل
والهجر والعتم

٦- هـدًى من إِبِلٍ لِلْبَهِيمَةِ وَالْعَمَلُ بِحَبْثِ
الْبَهِيمَةِ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا؛ لَهَا عَمَلٌ يَتَعَقَرُ فِي أُنَى
مَكَانٍ، لَهَا كَيْفِيَّةٌ عَنِ الْقُدُورِ عَلَيْهِ، وَهَذَا
عَنِ مَجْمُوعٍ مَقْصُودًا، أَحَدِيَّةً وَاحِدَةً
وَالْحَسَابَةُ - يَدْرُسُ لَأَنِّ الْأَصْلَ فِي حَقْلِ الْحِمِّ
الْحَيَوَالِ هُوَ تَلْدِيحُ أَوْ اسْمُهُ: فَرْزٌ تَقْدَرُ نَلَاكَ
فَرَاةً بِهَيْدَرٍ إِلَى التَّلْهِ وَهُوَ التَّعْمِيرُ، وَعَلَى ذَلِكَ
عَلَوُ تَوْحِيْدِ حَيَوَالِ أَهْلِ أَوْدَةٍ - بَعْرُ وَشَرْدٍ - أَوْ
بَرْدِيٍّ فِي بَرٍّ وَجَوَاهُ فَإِنَّ عَمَلُ أَكْلِهِ يَتَعَقَرُ فِي
أُنَى مَكَانٍ مِنْ حَشَّةٍ

[illegible]

(١) حالة التجميع :
الحالي والتدريسي : ٢-٣-٤
وغيره : ٥-٦-٧

الذبح مقدورا عليه فلا يجوز العقر، وهذا لأن العقر خلع عن الذبح وبقدرة على الأصل تنح الصير إلى الخلف^(١)

وعنه المسألة: حاسد من الحيوانات المستأنسة وبوحش فإنه لا يجزى بالعمر عملا بالأصل وهذا هو أشهر، ويتبدل المشهور هو ما قاله ابن حبيب أنه إن نذ غير البقر لم يؤكل بالعقر وإن نذ البقر جاز أكله بالعقر، لأن البقر أصل في الترويض ترجع إليه وهو شبهه بقدر لوحش، وقال ابن حبيب أيضا، إن تردى حيوان في كوة وأصبح معجوزا عن ذبحه فإنه يجل بالعقر مطلق سواء كان مزا أو غيره حياته للأموال^(٢)

والحق أحقبه الصيال بئند، قالوا: إذا صاب الصبر عن رجل نفسه وهو يريد الذكاة حل أكله إذا كان لا يقدر على أصله وصعب قيسه، لأنه إذا كان لا يقدر على أحده صار بمنزلة الصبي فحل الصيال منه كله، لأنه يعجز عن أحده فيعجز عن سواه يقدم لخرج فيه مقام النحر^(٣)

ويشترى بمصيل ثلاث في (صيال)

بحبه الله، فقال النبي ﷺ: إن هذه البهائم أوبد - أي نفور - كالزباد الوحش في فبكم منها فاحصروا به هكذا، وفي لفظ: ومهاند عليكم فاحصروا به هكذا^(٤)

قال ابن قدامة: ولأن الأخبار في الذكاة بحال حيوان وقت ذبحه لإباضته، دليل الوحش إذا نذر عليه وجب تذكيته في الخلق وألبه، وكذلك الأهل إذ موحش بعشر حاله إذا تردى فلم يذبح على تذكيته فهو معجز عن تذكيته فأثبت الوحش^(٥)

قال الحنفية: سواء نذ البقر أو الغنم في الصحراء أو في النهر مذكاب العقر لأنها بدعنان عن نفسها فلا يقدر عليها، قال عبد - والبقر الذي نذ على عهد رسول الله - حجة كان بالمدينة، فقد حل أن نذ الجوزي النصاراء والكفر سواء في هذا منكم

قال محمد: وأما أشاء إذا سقطت في النصاراء لمذكابها العقر، لأنه لا يقدر عليها، لأن في المصر لم يجز عقرها لأنه يمكن إحدها إذ هي لا تدفع عن نفسها فكان

(١) - قوله: حاسد من الحيوانات

أصح القولين، وضع ماوي ١٣١٥، ط الحنفية

يوسف (١٣٥٣) ط الحنفية من حيث وضعه من

صحيح، لفظ الذي ترجمه كينزوي ١٩٥/١٦

(٢) - وضع الصحيح ٢٣، والزبد ٢٩٠٤، ٢٩٣

ويجوز وضعه ٢٣، ١٩٥٩، ١٩٦٤

(٣) - ذلك الصياح ١٣٤٢، والربيع ٢٩٩، وضع فخر

٢٩٦، ٨، ط در اجابة الورد

(٤) - صحيح ١٠٣

(٥) - وضع الصحيح ٢٣، ١٩٥٩، ١٩٦٤

أثر عقر الكلب في الضمان

١- من طلق كلبه فعقره بغير سبب أو دابة
يلا أو نهار أو غرق فيوب (إسراء) فهي صاحبه
صالح ما ألقاه، وهذا عند الشافعية وأحسنة
وهو هو أمي يمسك من أخيه، أي سراء
تكتب بمسئلة إرسال (لهي) فأنصاب على
عقر (إسراء) مضمون على المرسى كذا هـ

وقال أبو حنيفة لأصحابه عليه، لأن الكلب
يعقر ما حشره وإعواء لتحريره، ويعله
حب

وقال محمد، إن كان سائقاً أو دابة
ممن، وإن لم يكن سائقاً ولا دابة
لا يضمن منه أحد، أهدأوى، لأن العقر عمل
الكلب ما حشره فالأصل هو الافتصاف عليه
وبعده جواره، إلا أنه بالسوق أو التوديع
عصراً إليه، إن الإكلاف فبعض ما للكلب
فأشبه سوق الدابة ويؤدى^١

أما دخل رجل دار حده فعقره كلبه وإن
كان دخل بلا إذن فلا ضمان من صاحب
له رد لأنه معقد بالحدود مسك بدروانه
بل عقر الكلب د

وهذا عند الشافعية والحنابلة، ويؤدى
بإذن صاحب حده لأنه تسبب

إيلانه وهذا ما قولنا أحسنه، لكن الشافعية
قلوا إن أدن له في الحدود وأحسنه بحدان
الكلب فلا ضمان على صاحبه البتة فلو لم
يعقره بطله حربي

وقال الشافعية، ودخل رجل دار غيره
فعقره كلبه لا ضمان سواء دخل داره بآذنه أو
بغيره، لأن فعله بكتب حبه ولم يوجد من
صاحبه النسيب إلى العقر إذ لم يوجد منه إلا
"الإفاد" في سبب ما يقول الله تعالى
﴿فَكُنْ مِنْهُمْ مِمَّنْ عَمِلَ كَذَا﴾

وإن الشافعية إن رد الكلب صاحب
الدار أو في ماله فلا يضمن لأنه قد يمكن
الإحالة إليه^٢

أما الكلب فيفصل امره، قلوا من شاع
ذلك فعقره بغيره من شخص معين وقبضه
فعله المقتد، وإن ذل شخصاً آخر غير المقتد
فعله الشبهة، وإن كان أخذ الكتاب فاعتبر
ولم يضمنه بحد حربه أحد نفس إسراء، وإن
كان قد أخذ للكلب بوجه حانه كحرابه، مع
أو صرخ فعليه الدية إلى من صاحبه قبل
القتل، وإلا فلا شيء عليه

١- سواء ألقاه أو لا

٢- قاله الشافعية ٢٠٢ هـ
طاب ٢٠٢ هـ

١- معناه أن يهدأوى
٢- معناه أن يهدأوى

الصحيح، دخل ي أم لم يدخل، أما النكاح
الفساد فلا يجب المهر فيه إلا بعد المحول،
واحتلوا هل هو المسمى فهو مهر المثل أو الأكثر
متيها؟

وتفصيل ذلك في مصطلح (نكاح،
وهي)
وكما يجب المهر في النكاح الفاسد
بالدخول يجب في الزود بشبهه .
وتفصيل ذلك في مصطلح (شبهه)

النس، وه من الإصم الثغابي المحرق
الجاسع الصغير، وقال أحمد بن حنبل -
المقر، المهر^(١).

الألفاظ ذات الصلة .
الأجر

١ - لأخر لغة مصدر آخره يأجره إذا أذابه
وأعطاه حقه عمله
ويستعمل لأجر بمعنى الإجازة ويسمى
الأجرة^(٢)

وقد سمي القرآن مهر امرأة آخر كما في قوله
يحيى . ﴿وَبَيْنَ أَهْلِ الْبَيْتِ إِنَّا نَخْلَقُ لَكَ زَوْجَاتٍ
الآلِئِ اتَّيْتُ أَحْوَرَهُنَّ﴾

والله تعالى يستعملون الأجر بمعنى الموضع
عن العمل، ويسمى يد المفعول^(٣)

والسلامة بين الأجر والمهر أن الأجر
أعم، فهو يستعمل في العقد على ما
البضخ ومن غيره من عذر أو حيوان، أما
المهر فلا يستعمل إلا في ما يقع البضخ

الحكم الإجمالي

٢ - يجب التفهيم إلى وجوب المهر في النكاح

(١) المسج بشرى ص ٢٤٨ طبع ١٣٢٥ هـ - ١٩٠٦ م

بريد، طبع ١٣٢٨ هـ

(٢) من العرب ويصاح فيه وكما في الطبع ١٣٢٣ هـ

(٣) سورة الاحزاب ١

(٤) بدائع ١: ١٢٦، وعلقت - ٢٩٩

عَقَق

انظر طمس



الشوائب، وسعى بدلت تكونه خالص من
 الإنسان من مصلبه، لأن لب كل شيء.
 خالصه وخباره، وشي نيات أي خالص
 ربي است هو مازكي من العقل، نكل
 لب عقل، وبسي كل عقل نأ، وفد علق
 انه سبحانه الأحكام التي لا تتركها إلا
 العلون تركها بأول الألب، كقوله تدل
 ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ لَهُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾

أحكام الإيمان

وردت أحكام المطلقة بالعقل في مواد
 من كتب العقائد، مما يختص بالثبوت،
 وبين ذلك في يأتي
 ١- أجمع الفقهاء على أن العقل هو مناط
 التكليف في الإنسان، فلا تجب عبادة من
 صلاة أو صيام أو حج أو جهاد أو غيره ما عدا
 من لا يعقل، كمنجسون وإن كان مسلماً
 مائتاً، لقوله ﷺ: «فمن لم يعقل لم يعبأ به»
 لقوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ فَمِنْ الْغَايَةِ»
 بحكمه. يعقل محبوب حتى يعقل^(١)
 في أحسن على أن غير ما قبل لا يعبر

عقل

المعروف

١- من معاني العقل في اللغة: احسن
 والتبني، وهو ضد خمن، وجمع عقول،
 وعقل الشيء بعقله عقلاً إذا فهمه، وعقل
 نورا للشيء ليقول العقل

وهي معاني لديه، يقال عقل لغيره
 بعينه عقلاً إذا وده، وعمل عنه أدى
 جاسته، وذلك إذا لزمته ذمة فاعطاهما
 عنه

ول الشرع انفس القوة التهيبة لقول
 الله: «فَعَلَّامٌ لِّمَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ»
 فيه خفاص وعقل سور في القلب يعرف
 «...» وذلك مع وحس والافس^(٢)

الصفات ذات الصفة

أصل

٢- الأصل هو العقل الخالص من

١- قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ فَمِنْ الْغَايَةِ»
 بحكمه. يعقل محبوب حتى يعقل^(١)
 في أحسن على أن غير ما قبل لا يعبر

٢- قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ فَمِنْ الْغَايَةِ»
 بحكمه. يعقل محبوب حتى يعقل^(١)
 في أحسن على أن غير ما قبل لا يعبر

١- قوله تعالى: «وَمَنْ لَمْ يَعْقِلْ فَمِنْ الْغَايَةِ»
 بحكمه. يعقل محبوب حتى يعقل^(١)
 في أحسن على أن غير ما قبل لا يعبر

وتفصيل ذلك في مصطلح (تكليف
ف ٤، أهلية ف ٩، جنون ف ٩، عت
ف ٥، تغير ف ٩، حجر ف ٩، ولاية،
شهاد ف ١٧، قضاء، عقد ف ٢٩).
ومما يخص الفروع، نجد أجمع الفقهاء
على أن زوال العقل بالحسن أو الإعياء أو
السكر لوما تشبه من الأدوية لميل إلى العمل
ببعض الفروع^(١)

وتفصيل ذلك في مصطلح (نوم،
وصود، وجنون) *

ومما يخص على العقل عند أجمع
الفقهاء على أنه لا يخصص في إزالة العقل
بجسده لعدم الخط، ولأنه في غير محل
الخط، للاختلاف في عمله^(٢)

وتفصيل ذلك في مصطلح، (قصاص،
قود)

وهذا إن وجوب القية في تحاب العقل
بالحماية عليه، لما ورد في كتاب سبي^(٣)

نصفه المأله، فلا يصح بجه، ولا إيجاره ولا
وكانت لورجه، ولا يصح أن يكون صوماً إلى
عقد من العقود لذاتية وغير المأله كالنكاح
والخلع والصلح والمساكن والإمراء وما سار
المفح والمسوح، ولا اعتبار لأقواله، ولا
يؤخذ عليه ولا أنه، فلا يصح من إسلام ولا
رد، ولا طلاق ولا طهر، ولا يمتنع إقراره في
النسب أو طلاق أو غيره، ولا شهادته لو
غيره

كما أجمعوا على أن فاقد العقل من الناس
تسب عنه التوليات، سواء كانت علم أو
خاصة، وسواء كانت ثابتة له بالشريعة كولاية
النكاح، أو بالتسوية كولاية الإحصاء
والنساء، لأنه إذ لم يل أمره فامر غيره
أمر

٤ - إلا أن العلماء قالوا إن بعض أفعال
فاقد العقل كالجنون ونهوى عنه في حال
غيوبته ونحوه والنهي - معشره وتترك
عليها ماله وأحكامها، وذلك كإحصاء
وإزالة مال غيره، وتقرير مهر بوجهه، وترب
الحكم على أرضه، وانتقاطه، واحتطابه،
وإعطائه وما شابه ذلك^(٤)

* - مسر المصالح ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠،
١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩،
١٤٠، ١٤١، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩،
١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩،
١٦٠، ١٦١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩،
١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٧٩،
١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩،
١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩،
٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩،
٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩،
٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩،
٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨،
٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨،
٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨،
٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨،
٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨،
٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨،
٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨،
٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨،
٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨،
٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨،
٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧،
٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧،
٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧،
٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧،
٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧،
٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧،
٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧،
٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨،
٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩،
٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩،
٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩،
٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩،
٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩،
٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩،
٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩،
٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩،
٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩،
٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠،
٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١،
٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١،
٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١،
٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١،
٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١،
٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١،
٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١،
٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١،
٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١،
٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢،
٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣،
٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣،
٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣،
٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣،
٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣،
٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣،
٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣،
٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣،
٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣،
٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣،
٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣،
٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣،
٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣،
٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣،
٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣،
٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣،
٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣،
٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣،
٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣،
٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤،
٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥،
٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥،
٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥،
٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥،
٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥،
٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥،
٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥،
٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥،
٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥،
٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦،
٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧،
٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧،
٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧،
٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧،
٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧،
٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧،
٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧،
٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧،
٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦،
١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥،
١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤،
١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣،
١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢،
١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١،
١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠،
١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩،
١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨،
١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧،
١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦،
١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥،
١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤،
١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣،
١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢،
١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١،
١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠،
١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩،
١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨،
١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧،
١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦،
١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥،
١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤،
١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣،
١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢،
١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١،
١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠،
١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩،
١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨،
١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧،
١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦،
١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥،
١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤،
١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣،
١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢،
١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١،
١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩،
١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧،
١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦،
١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥،
١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤،
١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣،
١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢،
١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١،
١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠،
١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩،
١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١

يعمر بن حزم رضى الله عنه: **عَقْل** العقل
الدواء^١

ولأنه أشرف المعاني دبرا، و**عَقْم** الخواص
بعضا، منه يسمي الإنسان عن الشهوة،
ويحول به مطلقا، **عَقْم**ات، ويثنى به إلى
تصلح ويتلى به ما يضره، ويدخل به في
التكليف وقد إذا لم يرج عوده يقول هل
لخبره في ملة مضمرة، فإن رجع عوده في الملة
مُتَعَدِّة تنظر، **عَقْد** عاد فلا ضمان كقوله من
من لم يندر^(١)

٥ - **عَقْم** لإطلاق لئلى العن وهو بنية،
أي المال الذي يجب في الحانة على دهرق
بني لويي دهرق
فيصر في مصطنع (ديبات ٥٦)

عَقْم

الترقيق

١ - **عَقْم** بالفتح، وبالفعل ليس اذبح
من يقول الأثر

و**عَقْم** المدي لا يولد له، يعنى على
الذكر والأنثى، يقال **عَقْم** امرأة - إذا لم
تجن - فهي **عَقْم**^(١)، قال تعالى حكاه عن
روضة بني لقي يسميهم عليه سلا،
و**عَقْم**ات **عَقْم** عقيم^(٢)

وفي لأثر سولد، يولد خبر من حمده
عَقْمة^(٣) أو كذا قال، **عَقْم** عقيم وعقم
لا يولد له

ولا يخرج معان التقي، للعقم عن ماله
المعروف

عَقْلَة

نظر سلمي

(١) حطب بن علق بن علق

حرمه - من (١٥٠٠ - ٩ ط لكنه محرم)
وخرج من سد في حطب (١٥٠ - ١٥ ط شرق
طرد فيه طرد من حطب من حطب من
حطب من حطب

(٢) حطب بن علق بن علق (١٥٠ - ١٥ ط حطب من حطب)
(٣) حطب بن علق بن علق (١٥٠ - ١٥ ط حطب من حطب)
١٥٠ - ١٥ ط حطب بن علق بن علق

(١) حطب بن علق بن علق (١٥٠ - ١٥ ط حطب من حطب)
(٢) حطب بن علق بن علق (١٥٠ - ١٥ ط حطب من حطب)
(٣) حطب بن علق بن علق (١٥٠ - ١٥ ط حطب من حطب)

الألفاظ كانت الفسحة .

المعسر .

٢ - من عدى العقر، العقيم، وهو استعصم
الرحم، وهو أن لا يعمل بفال عفت المرأة
فهو عقر^(١)، وجاء في اسرئيل حكاية عن
سوى الله زكريا (وكتب أنراي عقرًا)^(٢) أى
عقبها، ويستعمل في الخرج
لا يخرج من العقم

الأحكام المستمدة بالعقم

٣ - اتفق الفقهاء على أنه يستحب لمريد
النكاح أن يهتك ولده بكر . ويعرف بها
ذلك بتأكيدها، لأن السبل من أهم مقاصد
الضارب في الزواج، والنسب من أعظم نعم
الله على الناس، قال عز من قائل ﴿يَا أَيُّهَا
النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ
وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا
رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٣).

وقال ابن شامة ﴿والله جعل نكح من
أنكحكم أزواجاً، رجعت لكم من أزواجكم
نيسر وسعدة﴾^(٤) وحديث النبي ﷺ عن
نساء أسباب الولد، فقال ﷺ «زوجوا»

(١) سائر العرب، مثل ثلثة، وخمار الصحاح

(٢) سورة مريم ٩

(٣) سورة النساء ١١

(٤) سورة النحل ٧٢

أسرئيل المودود، فإن مكثرتكم الأمم يوم
انقياده^(١)، وهي عن روح العقيم، جاء في
الأكسر «لأسرجي عاقراه»^(٢) وهي عن كل
ممن شأنه يظهر النسل في مباشرة
الزوجة، فهي عن إتيان النساء في
أعيانهم، فقال عليه الصلاة والسلام «إن
الله لا يستحي من حر؛ لأننا أنسا» في
أعيانهم»^(٣)

ورغب عن الحمل، روى أبو سعيد يرمى
الله عنه قال «ذكر العرب عند رسول الله ﷺ
نكاح، فلم يفضل أحداكم؟ فإنه ثبت من
نفس عبودية، لا الله حاشاه»^(٤) ووجه النهي

(١) حديث ضرور الودع الودع فليس مكثرتكم الأمم يوم
الانقياده

الحججه ٢٨/٣ ط (الوقعة) وليس حمدي
صحيحه (الإحصاء ٣٣٩١ ط (الوقعة) في حديث
أنس، وقوله انتهى في المصنف ٢٥٨ - ٢٥٧/١ ط
عنه أسناده وهو أسناده

(٢) الأثر المأثور عن العرب

(٣) صححه الحديث (٢٤) ط (الوقعة) في حديث العاقبة المباحين من
حديث عائشة بن عمر قال بن حجر وإسناد صحيح
في أن ظاهري مشر (١١٦) ط (الوقعة) في حديث
عائشة

(٤) حديثه قال الله لا يستحي من حر، لأننا أنسا
أعيانهم

أصححه الحديث (٢٥٨ - ٢٥٧/١ ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر
ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر، ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر
ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر، ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر
ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر، ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر
ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر، ط (الوقعة) في حديث عائشة بن عمر

(٥) حديثه قال الله لا يستحي من حر، لأننا أنسا

عما ذكره محصل النسخ، وهو من أهم مقاصد
شأنه في شرح كتاب

كتاب العقيم

٥ - صرح بمفهوم ما به يجب في إذهاب قوة
الحبيب من المرأة والإحتيان من الرجل بحالة
ديه شامعة لأنقطع النسل فيمكن فيه الله
والتعصيص انظر مصطلح (حدث ف
٢.

قطع النسل بنحو

٦ - يجوز على الرجل نكاحه دون قطع النسل
بأنكبه، كي يجوز على المرأة تناول مريض
الحبل^١

٤ - تمم جمهور الفقهاء على أن العقم ليس
عد شب به خيار طلب فسخ عقد النكاح
إذا وجد أحد الزوجين في الآخر، قال ابن
عدي لا يلزم في هذا من أصل التعميم
حلافاً، إلا أن محسن قال إذا وجد أحد
الزوجين الآخر عقيمًا بغيره، وأحب أحمد تبيين
لذلك وقال: عصى امرأته يزيد الولد، وهذا في
- نكاح النكاح هنا الفسخ فلا شب به ولو
نسب به شب فلا يسه ولا يلزم لأحدهما، فإن
رجلاً لا يزوج لأحداهما وهو شاب ثم يولد له
وهو شيخ، ولكن يسقط من به عقم أن
يعلم الآخر قبل العقد، ولا يجب عليه
دفع^٢

والتعصيص (عيب، فسخ)

ولأنه بر القصد إلى عيب بغير أحد
الزوجين من الآخر، ولا يحسد المقصود النكاح



١ - العقم ٤٥
٢ - صرح ابن حزم ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤١٤ - ١٤١٥ - ١٤١٦ - ١٤١٧ - ١٤١٨ - ١٤١٩ - ١٤٢٠ - ١٤٢١ - ١٤٢٢ - ١٤٢٣ - ١٤٢٤ - ١٤٢٥ - ١٤٢٦ - ١٤٢٧ - ١٤٢٨ - ١٤٢٩ - ١٤٣٠ - ١٤٣١ - ١٤٣٢ - ١٤٣٣ - ١٤٣٤ - ١٤٣٥ - ١٤٣٦ - ١٤٣٧ - ١٤٣٨ - ١٤٣٩ - ١٤٤٠ - ١٤٤١ - ١٤٤٢ - ١٤٤٣ - ١٤٤٤ - ١٤٤٥ - ١٤٤٦ - ١٤٤٧ - ١٤٤٨ - ١٤٤٩ - ١٤٥٠ - ١٤٥١ - ١٤٥٢ - ١٤٥٣ - ١٤٥٤ - ١٤٥٥ - ١٤٥٦ - ١٤٥٧ - ١٤٥٨ - ١٤٥٩ - ١٤٦٠ - ١٤٦١ - ١٤٦٢ - ١٤٦٣ - ١٤٦٤ - ١٤٦٥ - ١٤٦٦ - ١٤٦٧ - ١٤٦٨ - ١٤٦٩ - ١٤٧٠ - ١٤٧١ - ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ -

الإلفاظ ذات الصلة

أ- الجزاء

٢- من معاني الجزاء: العناء والكفيلة، قال معاذ ﴿وَأَنْفَرُوا بِرُءُفَا الْأَنْجَرِيِّ نَقَسٍ عَنِ مُعِيرٍ شَقٍّ﴾^١ إلى أنفوس وجزاء ما به تكلم به من المفاسد إن خير فخير، وإن شر شر، لأن الله تعالى: ﴿لَسْتُ بِجَزَاءٍ بِمُتَّقِيٍّ﴾^٢ ولأن سبحانه: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئًا سَيِّئًا مِثْلَهُ﴾^٣

وعلى قلت ما جزاء أهم من تعصوبه، حيث يستعمل في الخير والشر، والمعونه خاصة بالأحد بأمره

ب- العذاب

٣- أصل العذاب في كلام العرب العير، ثم استعمل في كل عقوبة مؤنة، واستعمل في أوامر الشاقة، مثل: أكره عذاب من العذاب

وفي القروى لامي خلا: معسكري الخرق من العذاب والعذب: هو أن يعمد به على الأسفل، يسمى بذلك لأن الناس يشحنه عذب بعنه، أما العذاب فيجوز أن يكون استحقاقا وغير صحيح^٤

عُقُوبَةُ

التعريف

١- العقوبة في اللغة: اسم من العذب، والعذاب بالكسر والمدا: أن يجزى الرجل بما فعل من السيئ، يقال: عاقبه بدمه معاقبة وعذب: أحده به^٥، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَذَقْتُمْ مُعَذِّقُوا بِمَنْ مَا عَرَفْتُمْ بِهِ﴾^٦، والعقوبة في الاصطلاح: هي لأمر شيء يلحق (أو من مباحثا على وجهه) كإيها العبدوي^٧ وشرها عصم بالعدب أو القطع وشرها، سمى بها لأن من عذب، من عذب بإمره^٨ وشر بالعصم من العلوبة وبين العذاب بأن: نحن (أو من) كذا في الدنيا بعدة أو بعدة من كذا في الآخرة بعدة له العذب^٩

(١) (سورة التوبة: ١٢٥) وفي نسخة: (سورة التوبة: ١٢٥)

(٢) سورة البقرة: ٢٦٩

(٣) ما بين القصاص على قدر العلة: ٢٨٨

(٤) من العذب: ٢٥

(٥) حسب القصاص على قدر العلة: ٢٨٨

(٦) سورة التوبة: ١٢٥

(٧) سورة التوبة: ١٢٥

(٨) سورة التوبة: ١٢٥

(٩) (تفسير في اللغة: ١٤٩)

أقسام العقوبة

٤ - تنقسم العقوبة إلى ثلاثة أقسام باعتبار مختلف

تنقسم أولاً باعتبار أنواعها إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي المصالح (أحد) والحرير

أحد مصطلحي (فصل) وتعريف (٥)

وتنقسم ثانياً - باعتبار نوعها - حقوق الله

باعتبار نوع الحقوق إلى حقوق الله وحقوق الإنسان

أ - عقوبة هي حق لله تعالى، كحد نكاح

وحده الشريف وحده شرف

ب - عقوبة هي حق للعدالة كالعقوبة -

ج - عقوبة متعلقة بالحق كحد

نكاح

د - عقوبة متعلقة بالحق كحد نكاح

وغيره

هذه عقوبة ككثرة المصالح

وينظر تفصيل كل نوع في مصطلحه

وهذا عقوبات أخرى متعلقات بها

أ - العقوبة

٥ - العقوبة من كل شيء، كونه بين معانيها

ش شريعة، كونه بين معانيها

الحسين، ولعل فيها بعد عشر

وعلى حسي من الإبل، كونه بين معانيها

ويعتبر بعد مصطلح (عقوبة)

ب - الأرض

٦ - الأرض بفتح على ١ المال الواجب في

الحاجة على ما يكون المال، وقد يطلق على

هذا المصطلح وهو نوع من المال

وتفصيله في مصطلح (أرض ب ١)

ج - الحرمان من الإرث والوصية

٧ - الحرمان من الإرث والوصية

الحرمة الفعلية كحرمة الإرث

الحرمة بأدبها، كحرمة الإرث

عقوبة الفلأند بحكم من إرث الفلأند

ووصيته كحد، كونه بين معانيها

١ - بحر الفقه ٧٨/٢ ما جده

٢ - حاشية ابن عثيمين ٣٧٤/٣

٣ - حاشية ابن عثيمين ٣٧٤/٣

٤ - حاشية ابن عثيمين ٣٧٤/٣

٥ - حاشية ابن عثيمين ٣٧٤/٣

٦ - حاشية ابن عثيمين ٣٧٤/٣

الألفاظ ذات الصلة

١ - الحجر

٢ - حجر الصخرة، والجمع في اللغة
الحجارة، وفي الكثرة حجار وحجار^(١).

٣ - حجر أعم من الطريق في أحد معيه

ج - أعمق

٣ - من معاني العدد ' مكان كل شيء
يكون فيه أصله وبذوه بحر معدن للذهب
والفضة والأشياء

والمعادن المواضع التي مستخرج منها
جواهر الأرض^(٢).

٤ - لعدد بأحد معانيه أهم من العقيق

ج - الباقوت

٤ - الباقوت من جواهر، أجودها الأهر
الرواني^(٣).

٥ - كل من العقيق والباقوت من
الأحجار التي تستعمل لرمه

الحكم الإلهي.

٦ - يتعلق بالعقيق بمعنى أحكام

قولا العقيق بمعنى الوادي

٥ - نص الشافعية على أفضلية إحرار أهل

عقيق

التعريف

١ - المعنى في الدعشة: الوادي الذي شقه
السيول فذهب

قال أبو منصور: ويقال لكل مائقة ماء
السيول في الأرض فأنهره ووسع عقيق،
واجمع أهله وعذائق

قال ابن عسقلان: العقيق واد بالحجارة
عبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمت الألف
واللام.

وفي بلاد العرب عدة مواضع تسمى
العقيق، منها عقيق عارض البهامة، ومنها
عقيق بناحية المدينة، ومنها عقيق آخر يذفق
مائه في غوري هامة، ومنها عقيق الفتاك

والعقيق أيضا حرر أحمو يحد منه
العصوص، الواحدة عقيقه، وفي الصباح
الغدير ' حجر يعمل منه العصوص^(٤).

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
العمري.

(١) سال العرب

(٢) سال العرب

(٣) عاقوس المعبط، والعدم الوسيط

(٤) سال العرب، ولطفاً إلى

وخصيل ذلك في مصطلح: (نيس
٢٦٨)

ب- زكاة العقيق

٧- اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة في
العقيق

فذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والمالكية
والشافعية إلى أنه لا زكاة في عقيق كسائر
الحولاء إلا أنه تكون للنجاسة، لقول النبي
ﷺ: «الزكاة من حجارة»^(١).

ذهب اخشاف إلى وجوب الزكاة في
العقيق، لعموم قوله تعالى: «وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ
آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مَا كُنْتُمْ وَمَا أَرْجَأْنَا
لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ»^(٢) ولأنه معدن فتعلق
الزكاة بالخروج منه كاللؤلؤ، لأنه مال لو
غسسه يجب عليه غسسه، فلو أخرجه من
معدن رجحت به الزكاة فتلغسه، قال ابن
تيمية صفة المعدن الذي يتعلق به وجوب
الزكاة هو كل ما خرج من الأرض مما خلق فيها
من عرواى له قيمة كالخشب والياقوت
والزبرجد والعقيق^(٣).

البراق في ما عندهم من العقيق على ذات
عرق، والعقيق واحد ووردت عرق ما بين
المطرق، قال النووي: قال أصحابنا
والاعتقاد في ذلك على ما في العقيق من
الاحتياط، قيل: وفيه سلامة من النكاس ولم
في ذات عرق لأن ذات عرق قرية حريت
وحول بدايتها إلى جهة الكعبة، فالاحتياط
الإحرام قبل موصع بنتها الذي^(٤)
واسكنس، مع الاحتياط بحديث ابن عباس
رضي الله عنهما قال: (وقت رسول الله ﷺ
أهل للشرق العقيق)^(٥).

وقال المالكية والحنابلة: مبدات أهل
العراق: ذات عرق^(٦).
ونظر مصطلح: (إحرام ف ٤٨).

ثانياً: العقيق بمعنى فرع من الحجر
! - التيمم بالعقيق

٦ - اختلف الفقهاء في جواز التيمم بالعقيق
فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز التيمم
بالعقيق. وذهب الحنفية إلى جواز التيمم
بالعقيق لكونه من جنس الأرض^(١).

١ - المجموع شرح المذهب ١٩٢/٧، ١٩٧، ١٩٨

٢ - حديث ابن عباس: «وقت رسول الله ﷺ أهل للشرق
العقيق» أخرجه المصنف (١٨٥/٣)، قال ابن تيمية
في المطالع، قد أفصح بطلان البرهان ٢٦٢/٢

٣ - حاشية المصنف ٢٦٢، ٢٦٣، وكذا في المطالع ٢٦٢/٢

٤ - شرح المصنف ١٨٨/١، ومزالي المصنف حاشيته
المطبعة (٢٦٢)

٥ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في الكمال

٦ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في حاشية المصنف

٧ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في حاشية المصنف

٨ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في حاشية المصنف

٩ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في حاشية المصنف

١٠ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في حاشية المصنف

١١ - حاشية المصنف في حاشية المصنف على الحديث في حاشية المصنف

ودهب بعض الحسابة إلى استحبابه،
وقال بن يحيى ظاهر كلام أكثر الأصحاب
أنه لا يستحب، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد
في رواية صبا^(١)

ج - الرضا في العقيق

٨ - لا يجزى الرضا في العقيق وذلك لعدم توافر
العلل الاربعة فيه عند المالكية والشافعية،
ولا يجزى السريانيه كذلك عند الحنفية
واختصاصه، لأنه غير مكبل ولا مزيون إلا إذا
تعارف الناس بيبعه بالكيل أو بالوزن^(٢)

د - السلم في العقيق

٩ - حنبل الفقهاء في حوار السهم في
العقيق قد ذهب الحنفية والحسابة إلى عدم
صححة السلم في العقيق لتفاوت حلاله لعدم
طاحنا

وبعض الشافعية عن عدم حوار السهم في
العقيق، واستثنوا حالة ما إذا كان بالنور
ودهب المالكية إلى حوار السهم في صوف
العقصورى واخذية مطبقا^(٣)

هـ - التزين بالعقيق

١٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى إباحة التزين
بالعقيق للمرجح



١ - ٥٩٤، المجموع ٦، ١، كشاف القناع
٢ ٢٢٢ ٢٢٢ ومضى لأن فلا بد ٢ ٢٢
٣) حاشية ابن عسبر ١، ١٨١، حاشية الدبوري
٤ ١٧٢، روضة خلدن ٣، ٣٧٧، وكشاف القناع
٥ ١١٤، ٢٢١، ٢

(١) حاشية ابن عسبر ٥، ٢٢٩، روضة خلدن
(٢) حاشية ابن عسبر ١، ١٨١، روضة خلدن
٣ ٣٧٧، وكشاف القناع ١١٤، ٢٢١، ٢

٥) حاشية ابن عسبر ١، ١٨١، روضة خلدن
٦) حاشية ابن عسبر ١، ١٨١، روضة خلدن
٧) حاشية ابن عسبر ١، ١٨١، روضة خلدن

الألفاظ ذات الصلة

١- الأصحية

٢- الأصحية ما عدنى تقرب إلى الله تعالى

في أيام النحر بشرائط مخصوصة

وكفى من العقبة والأصحية يدرج تقريباً

إلى الله تعالى وشكره له سبحانه على نعمه .

غير أن الحقيقة تدبج ملتصق إلى الله

تعالى والشكر له سبحانه على نعمه على

المرءى ما يؤيد، وعن المؤيد نعمة الحياة،

ويؤيد لها من العالم وثم يعرف، فهي مرتبطة

بؤلا، المؤيد في أي وقت من العام

وأما الأصحية فإنها تدبج لتقرب إلى الله

تعالى والشكر له سبحانه على نعمه الحياة في

أيام النحر، وهي وقت

٣- الهدى

٤- الهدى ما عدنى من الأعمى في الحرم في

أيام نحر للنسج يدعو، ويجمع العمدة

والهدى في أيها قرية، غير أن الحقيقة مرتبطة

بوقت ولادة المؤيد، وفي أي مكان، أما الهدى

فهي أيام النحر وفي الحرم

الحكم التكميلي

٥- ذهب الشافعية والحنابلة في الصحيح

لشهور عددهم إلى أن الحقيقة سنة

مؤيدة^(١)

حَقِيقَةُ

التعريف

١- نطق الحقيقة في اللغة على الحرية

الحسنة من الأحكام الكريمة، وقد تكون

صحة أو بقاء، وعلى شعر كل مولود من

الناس والبهائم بسب وهو في بطن أمه، وعلى

الدهية التي تلعب عن المؤيد عند خلق

شعره

ويقال حق لأن الحق يضم العبر

أبداً حتى حقيقة مؤيد، وعن فلان عن

مؤيد هو يضم العبر أبداً شح عنه^(٢)

والحقيقة في الاصطلاح ما يدعى عن

المؤيد شكر له تعالى بية وشروط مخصوصة

وذكر بعض الشافعية تسميتها حقيقة

وقالوا يستحب تسميتها بسيكة أو

تسمية^(٣)

(١) القاموس المحيط، والمعجم الوسيط

(٢) هذه لسانج بحسب الخروفي ٨ ١٦٥، ١٦٦ وبيد

اللسانج بحسب أبي القاسم الرافعي والرافعي ٨ ١٣٧،

وذهب إلى أبي ١ ٤٩٢

(٣) السانج بحسب أبي القاسم الرافعي والرافعي ٨ ١٣٧ =

حكمته مشروعية العقيدة^١

٥ - شرعت الحقيقة - فيها من إظهار للبشر
والإنعمة وبشر السب

الحقيقة عن الله

٦ - قال الشافعية يروى عن الوليد بن السباع
استحب الحقيقة عنه كما استحب
عن أبي

وذكر الحسن البصري ومالك. لا يستحب
العصاة عنه^٢

الحقيقة عن الله

٧ - ذهب الجمهور إلى أن الأنبياء شرع
الحقيقة عنهم كما شرع عن الفكر حديث
أما كثر الخرافة روى الله عنها أنها قالت
(سمعت رسول الله ﷺ يقول في الحقيقة
وعن العلامة شتان مكافئة، وعن آخره
شله)^(١)

من نطلب هذه الحقيقة

٨ - ذهب الشافعية إلى أنه الحقيقة يطلب من
الأصل التي يلزمه نفعه الوليد بتقدير قوله،
يؤيدها من حال نفسه لا من حال الوليد،

ويجب عليه بآب الحقيقة في طبع الولادة
بعد التسمية والخص والصدق، وأما، يعني
نوعاً بينه المشكر لله تعالى^(٢)

ويجب المتكفة إلى ما مسدودة^(٣)
والمدوب عندهم أقل من الحس.

واستند الشافعية وإجماله عن كونها سنة
مركبة بأحاديث كثيرة،^(٤) منها حديث
سموه بن جندب روى الله عنه ثم روى
الله ﷺ قال: «العلم مرتبة مصفحة، يدع
عنه يوم السابع»^(٥) ولما رويته لكل علم
وهية مصفحة تدع عنه يوم سابعه، ويخلق
ويسمى^(٦)

وهو مصرح به ورواه فين - لا ينمو
معو مثله حتى يعني عنه

= مجموع طبري ١٣٥٨، مطلب مؤلف في
١٨٩٢

١ - مدخل ٥٩٠ وأما عابدين = ٢٩٣
٢ - المخرج بغير للمؤلف عملية التفسير ١٢٩/٢
٣ - باب العبادات - محالتي انريدي (الشراعية)
١٣٥٨، والمجموع للزرك ٨ ١٢٢
٤ - حيث «العلم مرتبة مصفحة»
مصرحاً بالمدعى ١٢٩/٢ من حديث سموة. وكان
حديث حسن صحيح.

(٥) حديث كل علم روية حقيقته ٥.
عنه ابن القيم (١٢٩/٣) والمحدث (١٢٩/٢) من
«سنة» - «وكان حكمه صحيح» (سنة) ورواه
عنه

(١) المجموع طبري ١١٨/٨

(٢) حديثه ذكره في سلام سكار

مصرحاً بالمدعى (١٢٩/١) يؤيد - حديث حسن صحيح

يعتد بموت أو امتناع. لأن مصداق خبر الأب
م تكفر ولكن لا يكون عصية، وإنه من
التي ^١ عن الحسن والحسين لأنه أولى
بالحسين من أنفسهم
وهو جوازها من حق الأب وإن كان
معصراً ويقدر من إن كان يستطيع الردء
قال أحمد إذا لم يكن منكراً ما يحق
باعتقاده لرجح أن يملك لله عليه، لأنه
'حب سنة رسول الله ﷺ'.

وقت العقبة

٩ - ذهب إلى أنه وعائلة إلى أن وقت دبح
العصية يبدأ من تمام اتصال الجوارح، فلا
يصح عقبة قبله، بل يكون ذبيحة عادية.
وذهب أحاديث وإسالكه إلى أن وقت
العصية يكون في ما بين الولادة
ولا يكون قبله ^٢

وأنفق الفقهاء على استحباب كون الذبح
في اليوم السابع على اختلاف وقت الإحرام
كما سبق

وذهب جمهور الفقهاء إلى أن يوم النول
يحتسب من السنة، ولا يجب بشئ من ذلك
بإلزام بل يحسب اليوم الذي يليها ^٣

ولا يملك من لا يملك العقبة إلا بالذبح من
تلمه

ولا يذبح في الحكم من الذي ^٤ عن
عن الحسن والحسين، مع أن يذبح تلمه
عنهما هو والدتهما، لأنه يحتمل أن عتقها
كانت على الرسول ﷺ لا على والديهما
ويحتمل أنه عليه الصلاة والسلام عن عتقها
بذبح أبيها

وسمع من الأولاد ولم يبق عنه أحد
بذبحه أن يذبح عن نفسه عند
الشامية ^٥

ويشترط في إطلاق بالعقبة عندهم
أن يكون موصراً بأن يذبح عليها فاصلة عن
مؤنته ومؤنة من تلمه بعينه قبل نصي أكثر
منه الناس وهي مشون يوماً من ذلك عتقها
بعد ذلك لم يبق له ^٦

وذكر المالكية أن الخطاب بالعقبة هو
إلى ^٧

وشرح الحنابلة أنه لا ينعى خبر أبي إلا

١ - قال أبو حنيفة عن الحسن والحسين
عنه مائة دينار ٢٦٥-٢٦٦ م حديثه من حديث
وصححه الشيخان ٢٦٥ م عنه ١ صححه الشيخان
١٨١-١٨٢

٢ - مائة دينار ١٢٨/٢٤ وصححه الشيخان ١٨١ م عنه
٢٨١

٣ - من مائة دينار
٤ - فترحم الله على من سخط الله من مائة دينار ١٢٨/٢٤

٥ - هناك أثر من مائة دينار ١٢٨/٢٤
٦ - هناك أثر من مائة دينار ١٢٨/٢٤

٧ - هناك أثر من مائة دينار ١٢٨/٢٤
٨ - هناك أثر من مائة دينار ١٢٨/٢٤

ما يجريه في العقبة وما يستحب منها.

١٠ - يجريه في العقبة الجلس الذي يجريه في الأصحية، وهو الأنعام من إبل وبقر وحمل ولا يجريه غيرها، وهذا معنى علمه بين الخبيرة والشافعية والحنبلة، وهو أرجح القولين عند المالكية^(١) وسعيل الأرحح^(٢) لا لا تكون إلا من الضم.

وقال الشافعية: يجريه فيها القدر الذي يجريه في الأصحية وتقبله شقة كملته، أو السبع من بدنه أو من بقده.
وقال المالكية والحنبلة لا يجريه في العقبة إلا بدنه كاملة أو بقرا كاملة^(٣).

١١ - وذهب الشافعية والحنبلة^(٤) إلى أنه يستحب أن يعو عن الذكر بشقين معلقين وعن الأنثى بشاة حديث عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أمرهم عن العلام شلتان مكافئتان وعن الحلاية شلتان^(٥).

(١) المجموع للسيوطي ١: ٤٤٧ - كبري ١: ١٠٠ - سلب الشرياني ١٢٧/١ - فروع ٧٢/١٥ - معانيه من عبادي ١٣٤/١ - ويطلب من طيس ١٢٩/١ - احتشبتا لرحميين وكذا، عن الزواهي ٢٧/٢ - ٦٨ - والفرج الكبير بحاشية السمرقاني ٢٢ - ٢١

(٢) الفرع الكبير أيضا لا يطلب أبداً
(٣) حاشية الشرح ١٤٨/٨ - ويطلب من طيس ١٢٩/١
(٤) حديث عائشة، بأمرهم من العلام شلتان ١
أمرهم من طيس ١٢٧/١ - وقد خلاصت حسن صحيح

وقال المالكية: لا يجب بيع الولادة في حق من ولد بعد الفجر، وأما من ولد مع الفجر أو قبله فلا يجوز بيعه في حق^(٦).

وقال المالكية: إن ولدت العقبة بفلان يحوط القوم السابع^(٧).

وقال الشافعية: إن وقت الإجزاء في حق الأب وتحتو، انتهى بطوع مولود^(٨).

وقال الحنبلة وهو قول صحيح عند المالكية: إن مات ذبح طمينة في اليوم السابع يسر ذبحها في الرابع عشر، فإن مات ذبحها فيه انسلت إلى اليوم الحادي والعشرين من ولادة المولود خمس ذبحها فيه وهو قول عند المالكية، وهذا مروى عن عائشة رضي الله تعالى عنها^(٩).

وهي شافعية على أن طمينة لا تعرب بأسرها بذكر مستحب إلا يؤخر عن سن البلوغ فإن أخرب حتى يقطع سقط حكمها في حق غير المولود وهو مخبر في عقبة عن نفسه، واستحسن المال الشافعي أن يجعلها، ويمرأ عن نفسه لغيره، أنه لا يعدل ذلك واستعبروا^(١٠).

١ - الفرع الكبير الكبير بحاشية السمرقاني ١٢٦/٢

٢ - مجمع الزوائد

(٣) باب مضاعف ١٢٦/٢ - وكذا احتجاج ١٦٠/٢

(٤) محل ١٢٦/٢ - زواهي للسيوطي ١٢٩/٢ - ونحو

١٢٦/٢

(٥) المحقق ١٢٦/٢ - ورواه الطائفة ٢٢٦/٢

عقبة ١١ - ١٣، علاج

طبخ العقبة كلها حتى يرتبط به منها
لحديث عائشة رضي الله عنها والسهة
شاهان مكراتشان عن علام وص الحاربه
شاه طلع جلول ولا يكسر عظم، ويأكل
ويطعم ويتصلق وذلك يوم السابع^(١)
وقال العقبة يجوز أن تضطه ضربها
بها وطبوعه^(٢)

ويذكر العقبة عند الكلام عن العقبة
أمرها عنها تسميه الملوذ، وحلق رأسه، وما
يعال في أدب، ولعسكه، ونحته، واليهته
بمرينه وتظر كلها في مصححاتها

ويجوز الحلق عن الذكر شاهة واحدة
لحديث بن عباس رضي الله عنها قال
الهي عذ عن الحسن والحسين رضي
الله عنهم كبشا كشاه
وجه الحمية والمالكية^(٣) إلى أنه يص
عن العلامة وبجارية شاه شاه وكان ابن عمر
رضي الله تعالى عنها يعله
وقال الحد - وقائه لأعينة عن
الحاربه^(٤)

١٢ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه بشرط في
العقبة جند السبع عابطة في أي دبة،
ويستحب أن يكون^(٥) ألهم لك وإليك هذه
عقبة ولان،^(٦) وذلك لحديث عائشة رضي
الله عنها أن النبي ﷺ عذ عن حسن
والحسين وقال يقول الله والله أكبر
ألهم لك وإليك هذه عقبة لان^(٧)

علاج

نظر طبخ

طبخ العقبة

١٣ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب

١ - حداد ابن حنبل وص الشاهة عن

حسن الحاربه^(١)

٢ - عائشة ابن حنبل عن عبد الله بن

الهي عذ عن الحسن والحسين^(٢)

٣ - انظر الشاهة^(٣)

٤ - انظر الشاهة^(٤)

٥ - انظر الشاهة^(٥)

٦ - انظر الشاهة^(٦)

٧ - انظر الشاهة^(٧)

١ - حديث عائشة عن النبي ﷺ

نظر الشاهة^(١)

٢ - انظر الشاهة^(٢)

٣ - انظر الشاهة^(٣)

٤ - انظر الشاهة^(٤)

٥ - انظر الشاهة^(٥)

تعلى: ﴿إِنَّ تَجْهَرُ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ يَنْسَمُ السِّرُّ وَأُخْرَى﴾^(١)

والسر صد العلالة^(٢)

الحكم الإجمالي:

وردت أحكام العلالة في عدة أبواب من كتب الفقه منها:

في الطاعات والعبادات

قال المصنف: إن الطاعات تنقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- القسم الأول: منكرت فيه العلالة كالإيمان، والإقامة، والتكبير في الميعين، والثنية بالنسبة للحاج والمعتمر، والقراءة في الركعتين الأولىين من الصلاة الجهرية، ودعاء القسوت، وتكبيرات الانتقال، وهو مع الله إن حمد في الصلاة بالنسبة للإمام ويبلغ، وحطه لحمة والميدس وعرفة والانتقاء، وإقامة الجمع، واجتماعات، والأعياد، والجهاد في سبيل الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعبادة الموضع، وتشجيع الحائز، وتعليم الناس أمور دينهم، ومنه تعليم النافذ الأخرى، فهذا من شأنه العلالة، فإن غاب قلعه الزيادة عن نفسه جاهد نفسه في دفعها إلى أن يحصره به

عَلَاة

التعريف

١- العلالة في اللغة: من الإعلان وهو إظهار الشيء، يقال: على الأمر صواباً من باب نقد أي ظهر واشتروى على الأمر عننا من باب نصب لغة فيه، والاسم من العلالة وهو صد السر وأكثر ما يقال ذلك في الحاشي دون الأعياد، وأعلنت الأمر أي أظهرته ومنه قوله تعالى ﴿أَعْنَتُ لَهُمْ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾^(٣) أي سرا وعلالة.

الألفاظ ذات الصلة:

أ- الجهر:

٢- الجهر في الأصل رفع الصوت، يقال: جهر بالقراءة رفع صوته بها وأشهر أعرض عن العلالة^(٤)

ب- السر:

٣- السر هو الحديث المكتوم في النفس، قال

(١) سورة فتح ١٧

(٢) بيان المصنف: والمصباح للسر، وخريب القراء للكنهة.

(٣) سورة طه ٢١

(٤) شذرات في غريب اللغات

سفع الفراء. ولأن الفرائض لا يحددها
أرباب

وإن كانت العبادة ماثلة كصدقة الطرغ
وعبرها من التوارى وتجاهل على نفسه الرب. أو
عرف من عبادة الرباء أو كذا من لا يعتد
ب. أو حجب من احتظار الناس للمصنف
عليه. كان إحصاؤها أفضل من علائقها
لقول تعالى ﴿وَلَا يَرْجُوا تَخْفَافَهَا وَبَرُّهَا الْفُقَرَاءُ
فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ
سَيِّئَاتِكُمْ﴾^(١) الآية وقوله ﴿وَمَنْ حَرَمَ نَفْسَهُ
الَّذِينَ يَظْلِمُهُمُ إِلَهٌ تَحْتَ عَرْشِهِ وَوَجَلَّ
نَصْرُهُ يَهْدِيهِمْ فَنُجَاتٍ حَتَّى لَا يَعْلَمَ شِرْكُهُ
مَا نَفَعُ بِهِمْ﴾^(٢) الحديث. وقوله ﴿وَمَنْ
مَسَدَّهُ الْبَرُّ نَفْسِي غَضِبَ الرَّبُّ﴾^(٣)

ولقول من عباس رضي الله عنهما جعل
الله صدقة البر في الطرغ بعض علائقها
بسمهم صعب. وجعل صدقة الفريضة

مخالصة حتى يهدى الأملاك مخلصا في
شرعها. فيحصل على أجر ذلك العمل وعن
عمر المجاهر. ما في ذلك من المصلحة
لتعليق ابن العربي.

ومما عجب عليته جرح الروا. والشهود
والأسماء على الصدقات والأولاد والأبنام
وأسمائهم. ولا يحل استر عليهم. إذ رضى منهم
بما يصلاح ل. أعينهم. وبس هذا من باب
الغنية للحرمه بل هو من النصيحة الواجبة
بإجماع العلماء^(٤)

٥- انقسم الثاني ما يكون إسراره حراما من
علائقه كالسرر الفرية في الصلاة غير
خفية أو الظهيرة غير الإمام

٦- القسم الثالث ما يعنى ثارة ويظهر ماله
آخرى كالصدقات. فإن كانت مريضة
كالزكاة أو كان ممن يقتدى به لم يبرد إظهار
سنة ولمر على بابه الرباء كالتب العفلة
تصل له من ثمرية. إذ في ذلك من إبعاد
نفسه عن نفسه بالنسبة لغيره
والوجوب ولما فيه من سد خلل فقراء مع
مصلحة الاتد. فيكون قد دفع الفقراء
صدقاته ونسبه إلى تصدق الأعيان عليهم.
وله دفع الأعيان بتسببه إلى اقتنائهم به في

(١) سورة البقرة ١٧٧

(٢) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَرَمَ نَفْسَهُ يَحْدِثْ لَهَا عَذَابًا»

(٣) الحديث السابق (٤) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَرَمَ نَفْسَهُ يَحْدِثْ لَهَا عَذَابًا»

(٥) حديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ حَرَمَ نَفْسَهُ يَحْدِثْ لَهَا عَذَابًا»

والعلاقة بين العلم والمصنوع هي أن
عقبة نحو منها تصنع

ج - الخبير

٤ - الخبير لغة مأخوذ من مادة خبر في
ثقل على الاستعداد يقال حين الشيء يحبه
جاء سموا، ومنه سمي الخبير لاستعدادهم
واحتكاكهم عن لأخبار، ومنه سمي الخبير
لاستلزامه على بطر له

والمصطلح الولد ما دام في بطر أمه
وحده لغة وأجس^(١)

والعلاقة بين العقبة والخبير أن لعقبة
حد لطور الخبير

أحكامه المتعلقة بالعلم
اسقاط العقبة

٥ - الخبير بمفهومه في حكم إسقاط
عقبة

فذهب جمهور الفقهاء - المالكية
والشافعية وأحد أمه - إلى حرمة إسقاط
العقبة، قال النووي في المالكية، ولا يجوز
إخراج الخبير من كونه في لزوم بطر أمه
الأخبر بوما

وقتل ابن حجر الخبير من الشافعية عن

قال البيهقي انطلق منه الرجل وادارة
أجمعها بلفظ وسائط، وفي السريين^(٢) أن
للك عقبة بين ميني يمتد^(٣)

والعقبة اصطلاحاً عند الرجل وهو
أما^(٤)

والعلاقة بينهم أن العقبة غلق من
الطقة
ب - المصنوع

٣ - المصنوع في اللغة: القطة من المصنوع قدر
و يصح

ومن قبل في الإنسان مصنوعاً إذا
صنعه صانع استعد العقل واللسان،
والصانع صانع، وفي الحديث: فإن أحكم
يخرج في بطر أمه يعني يورث ثم عقبة مثل
ذلك، ثم يكبر المصنوع مثل ذلك ثم يبعث
في ملكاً ويورث ربع دونه وأخيه رضى أو
صغير، ثم يفتح به الفروج^(٥)

ولا يخرج العلم الاصطلاحي للمصنوع
عن معنى الخبير^(٦)

- ١ - نهج وإتباع علم
٢ - سبط الله كنه^(٧)
٣ - المصنوع^(٨) ٤ - سبط الله كنه^(٩)
٥ - وسعة الفرج^(١٠)
٦ - صريح: إذا لم يتم عليه عقد أمه
٧ - المصنوع صانع من الفرج - (١٠٧) إمام
٨ - صريح: إذا لم يتم عليه عقد أمه
٩ - المصنوع^(١١)

والحنابة إلى عدم وجوب الفهر بإلقاء العلقه، لأن العلقه لم تصور فلم يجب فيها شيء.

ودهب المالكية إلى وجوب الفهر بإلقاء العلقه^(١).

فاقترب هل سقوط العلقه

٦- ذهب جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والحنابلة - إلى أن العلقه لا تعتبر حملا، فلا تعتبر المرأة بسقوطها نفسها لا يقع عليها طلاق معلق على الولادة وليس عليها علقه

ودهب المالكية إلى أن العلقه تعتبر حملا فتعتبر المرأة بسقوطها نفسها ويقع عليها الصلح المعلق على الولادة وتنقض بها الصلح^(٢)



(١) حاشية ابن عاصم ٥/ ٣٧٨، وحاشية شمس الدين ٤/ ٢٦٨، روى صاحب ٩١/ ٢ للمصنف لابن عاصم ٢٠٢/ ٧.

(٢) مغني المحتاج ٣/ ٢٩٦، ومغني ابن عاصم ٤/ ٢٩٦، والشرح الصغير ١/ ٢٥٢، وحاشية المنصور ٢/ ٢٢١، وبها القدر ١/ ٣٢٨، وحاشية الشرح الصغير ٨/ ٢٠٩، وحاشية منحة على المحصل ١/ ٢٠٩، وكشافه القناع ٢/ ١١٤، والمصنف ٤/ ٢٩٢، ١/ ٨٩.

الإحياء في مبحث العزلة ما يدل على تحريمه، وهو الأرجح، لأنها بعد الاستبراء آية إلى التحليق منهية صريح الروح، وقال أبو إسحاق السريدي يجوز إلقاء البطة والعلقه.

وصرح الحنبلي بأنه لا يجوز شرب دواء لإلقاء العلقه لأنفسهما، وأجازوا شرب الدواء لإلقاء العلقه لأن لا يعتمد بعده، وقد لا يعتمد وبدا^(٣)

ودهب الحنفية إلى إباحة إسقاط العلقه حيث إسم يقولون بإباحة إسقاط الحمل ما لم يتخلف منه شيء، ولو يتم التحليق إلا بعد ماله وحشرون يوماء قال ابن عاصم بن وإطلاقهم بعد عدم توقف جواز إسقاطها قبل السنة المذكورة على إند الزوج، وكان لقبه على بن موسى الحنفى يقول: إنه يكره، فإن الماء معلما وقع في الرحم ماله الحياه، فيكون له حكم الحياه كما في بيضة صيد الحرم، قال ابن وهب، فيباحة الإسقاط محمولة على حالة العذر أو أنها لا تأثم باسم القتل^(٤).

ودهب جمهور الفقهاء الحنفية والشافعية

(٣) السرح الكبير مع حاشية الشرح ٩/ ٢٩٦، ١١٧، ومغني المحتاج ١٨٦/ ٧، ومغني ابن عاصم ٢٠٢/ ٧.

(٤) حاشية بن عاصم ٢/ ٣٨٠.

الاشياء بأصل العدم^(۱)

وفي اصطلاح الأصوليين هي المصلحة التي قصد الشارع من تشريع حكم تحميها أو يكميلها، أو المسئلة التي قصد الشارع تشريع الحكم دمجها أو تغايلها

والفروق بين حكمة الحكم وعنده أن حكمه الحكم. هي قباثت عن تشريعه، وابعاه المقصوده به، أما علة الحكم فهي الأمر الظاهر، انصبت الذي من الشارع الحكم عليه وروط به وجودا وعدما لأن من شأنه بقاءه عليه وروط به أن يخلق حكمة تشريع الحكم^(۲)

ب- السبب

۳- السبب في اللغة الحرس، وهو ما يتوصل به إلى الاستعلاء، ثم يستعمل لكل شيء يتوصل به إلى الحرس من الأمور^(۳)

وفي الاصطلاح هو ما يلزم من وجوده الوجود، ومن عدمه العدم بالظن له أنه، كالشراول مثلا فلا الشارع وضعه سببا لمخبر وقت الظهور

وعند أهل الشرع يشترط العلة والسبب في

عِلَّة

التعريف -

۱- العلة لغة تطلق عن المرض، وتطلق عن السبب

ب- وفي اصطلاح الأصوليين فقد عرفها الحزالي بقوله. هي ما أضاف شارع الحكم إليه وضافه به، وبعبارة علامه عليه^(۱) لقوله علي «وَأَصْلُهَا فِي الْمَرْفَعَةِ فَأَنْطَقُوا أَتَبَّحًا»^(۲) جعلت اسرقة عنه منافع ترفع أيده وبذلك تارة. والذليل لا يثبت^(۳) جعل به قبل الشرع متاعا للحكم وهو حرمات الثقلان ربح المتوكل

لألفاظ ذات الصلة -

أ- الحكمة:

۲- الحكمة في اللغة عناية عن معرفة فضل

(۱) الطبرسي ۲: ۲۲۰ طائفة الأصولية حوالا، مصر ۱۳۲۴ هـ

(۲) سبوا ملكه ۳۸

(۳) حديث: «عالي لا يثبت»

مصحف الترمذی (۱/۲۶۵) وشيخه (۲/۲۲) من

جاءت في حرمه، وتكر اليهم بمصيده، أحد رواه ثم

ناب ۱/۲ - ۱/۲ - ۱/۲ - ۱/۲

(۱) السبب عرب

(۲) حاشية الطبرسي ۲/۳۶۸، ۲/۳۶۹

(۳) أصبح اسرقتا به محتج ۱/۸۴۰

(۴) بهما السبب ۱/۲۰، ولكن ۱/۲

د - المانع

هـ - المانع لغة الخائل

و اصطلاحاً ما يلزم من وجوده العدم، ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم ذلك^(١)

الأحكام الخمسة بالعلة

١ - العلة من أهم أركان الميأس، والقياس من مصادر الفقه الإسلامي عند جمهور المتأخرين، فإذا لم يترك العقل علة لحكم الأصل امتنع الميأس، لانعدام أهم ركز من أركانه^(٢)

وتفصيل ذلك في الملحق الأصولي

شروط العلة

٧ - لعملة شروطها،

أ - أن تكون العلة وصفاً ظاهراً أي واقعي يمكن إدراكه والتحقق من وجوده أو عدمه، وذلك كالصغر في ثبوت الزلزال، عل الصبي، والوشد في ثبوت الرشيد، والإسكار في حرمة الخمر، وقد تكون العلة أمراً خفياً تحكم الشارع مقامه أمر ظاهر يفتقر به ويدل عليه كالرضا الذي هو الوصف المنطبي

تربيب المسبب، ومعلوم عليهما، ويدرأى في وجهين - فحدهما - أن السبب ما يحصل الشيء عنده لأنه، والعلة ما يحصل به الثاني أن المطلوب يتفر عن علة بلا واسطة بينهما، ولا شرط يتوقف الحكم على وجوده، والسبب، يندرج إلى الحكم بواسطة، وقد يراد بالسبب العلة عند بعض الفقهاء فيقولون التناكح ص الحفل، والعلاق سبب لوجوب العدة شرط^(٣)

ج - الشرط

٤ - الشرط في اللغة العلامة، وفي النسريل **فَعَلْتُ بِشَرْطٍ** إلا سألته أن تأتيهم بقتل فقد جاء شرطه^(٤) أي علامتها

وفي الاصطلاح، ما يلزم من عدمه العدم، ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم له

والمصرف بين العلة والشرط أن الشرط مسببه في غيره كالوصف، بالنسبة للصلاة، وأدعية مسببة في ثبوتها كالصواب في وجوب الزكاة^(٥)

(١) من شرط (١) ٦

(٢) الإيج في شرح المياع ١١ ٣٩٠، وما جدها والتفصيل من لمعنود ١١ ١١٩، وشرح الرجوع شرح مسلم الميعة ٢٢ ٢٤، المصنف ٢ ٣٩٤

(٣) مبداه المصالح ١١ ١٠٨، وتكملة ٢٢ ٢٢٢

(٤) من شرط ١٥

(٥) تحصيل المصالح ١١ ١٠٨، والمصري المصري

١٠ - ١ ١٠

جـ : أن يكون الوصف متعلّقاً بمفعول
حل الأصل ، إذا كان مفعولاً عن الأصل
بفتح القام ، فمثلاً : الضم في الضرع ،
كأنه : الفطر في مضى ، فمفعول ، ويزيد
بأنه لا يمتنع عليها الاشتغال بالأصل الشافعي
، لأن العلة هي الفطر وهو لا يوجد إلا في
مضى ، أو مضى وهو لا يوجد إلا في
مضى .

د- ألا يكرب من الأوصاف التي هي
الشرع - مع - بها ، كأن يصف الشرع
الحكم إلى وصف ويؤيده به ثم يقرر به
أوصاف عم يعبده الشرع ويؤيده وصفه في
الحكم به أنه لا تدخل لها في التأثير كقول
الذي يقرر في مضار بوجاهة أهله وأوجب
عنه الشرع التي هي شرعية ، من يلحقه كل
مكلف أطرق في مضار بجمع ، ويحذف عن
درجه لاعتبار وصف كونه عرباً وإمام
ميكروحه في مضار معين وفي يومه لأننا
نعلم من عبدة الشرع وسواجه ومصادره أن
سلط الحكم وقع مكلف في مضار وهو
صائب

وخصم على شروط الذمة في الملحق

الأحد

ما تكتب به العبد

۸۔ شے اپنے مالک اور اشرفیہ میں منتقل

نصفه العبد وبشره، وهو امر حلي
لا يحكر بوجوب عليه. فأنهم الشارح معناه
أنه قد مر في سورة مائدة على وجوبه وهو
إيجاب الوصل والوصف للنامي للحكم
في النكاح وهو الأصل عندنا وعندنا، إذا
كان نفس لم يصحها، عندنا امر حسن،
فأنهم الشارح معناه ما يفرض به زينة عبدا،
وهو من أجل الآلة التي يستعمل عباده في
المتابعة

ب- أي يكون ثلعه وجدا مضطبا لا يمتد .
اختلاف موصوفه ، فقتل القوادث مؤثله .
لإدري إلى الحرم من أوث اعتقوله - أمر
محدود ، لا يختلف باختلاف أفعال و
أفعول ، وإنما الختلاف في السك في حرمه
الخمر وجف محذور لأنها في بعض منها
في بيوت الشعر أو الفرس أو غير ذلك . وقد
يكون موصف المشتبه به مضطبا فيقيم
مشرط أيضا مده أمره . مضطبا بقرآنه
ويدل عليه كإباحه العصر في رمضان ،
ووجده أثناء إباحه تعظيم الله في
أمره مضطبا ، فقد بعد مشقة عند بعض
سائر ما ليس معه عند تعريضه . وأما
مشرط مدها مده مع ثلثه في الأمور
مضطبا وهو أسير أو برح

والسنة والإجماع، أو نوع من الاستدلال
الاستنباط

ثاني ثبوت دلالة الشريعة لثبوتها إمام
تفصل من صريح النطق، أو الإتياء، أو من
فهمه عن الأساليب، فالسنة من
فهمه أن يردب لفظ التعليل من قوله
تعالى ﴿كُنْ لِدَوْلَتِهِ أُسْعِدِ﴾^١ قوله جل شأنه ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾^٢
تحت على من إسرائيل) لا يه

استناد من الإتياء على قوله
﴿لَا حَسْرَةَ عَلَيْهِمْ وَلَا أَغْرَابَ﴾^٣ من أنطونين
عليكم وأنطونين) فإنه لا يه
بأنه لا يتبع على قوله بعض الأصوليين
الذين لا يصدقون (أن) من أدات المسبب،^٤
الإتياء وما إلى السبيل، لأنه لو لم يكن
الصرف عنه، لم يكن ذكره مفيد

الاستناد بالثبوت عن الأسباب، أو بعبارة
أخرى، لا يه على ما عرفت، ولا يه على ما عرفت، أو
بعبارة أخرى، من السبب، لا يه على ما عرفت، لا يه
تعب، استناداً واستناداً، وهو أحد أوجه عيه

١ - قوله تعالى: ﴿كُنْ لِدَوْلَتِهِ أُسْعِدِ﴾

٢ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

٣ - قوله تعالى: ﴿لَا حَسْرَةَ عَلَيْهِمْ وَلَا أَغْرَابَ﴾

٤ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

٥ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

٦ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

٧ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

فمن له، أو قوله تعالى ﴿وَلَسْتَ بِمُحْسِنٍ﴾^١
منظوماً ﴿لَسْتَ بِمُحْسِنٍ﴾^٢

ويصلح ثالثاً في المنطق الأصولي

٩ - وثبت بقوله جل شأنه بالإجماع على ما
الوصف مؤثراً، ومثاله قوله ﴿إِنْ قَدْ أَفْلَحَ﴾^٣
الآب واللام عن الأخ للآب في الميراث يعني
أن يقدم عليه في ولاية النكاح، ثم المصلحة
التي هي في الميراث بسبب امتزاج الأخوة، وهو
المؤثر بالاعتبار

وكذلك يقال بحسب نصيب عن السدوق
و - قطع، لأنه مال مطلق تحت اليد العادية
فيصير كما في بعض وهذا بوصف هو
الآب في بعض النسخ

ثبات لغة بالأسباط وهرق الاستدلال

١٠ - يلزم تثبوت اللغة، وهي أو الإجماع
تحت المحقق في الأصل المخصوص عن
حجته عن وصف بترك التعليل من حيث،
أن صلاحية ببط الحكم به، وبعبارة
أخرى، من حيث مصلحة المصداق منه، فإنه
مؤكد في القدر المخصوص حجة ومصلحة

١ - قوله تعالى: ﴿وَلَسْتَ بِمُحْسِنٍ﴾

٢ - قوله تعالى: ﴿لَسْتَ بِمُحْسِنٍ﴾

٣ - قوله تعالى: ﴿إِنْ قَدْ أَفْلَحَ﴾

٤ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

٥ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

٦ - قوله تعالى: ﴿مَنْ أَحْسَنُ ذَلِكَ﴾

علم

التعريف

١ - تعلم في اللغة يطلق على المعرفة والسموع والإتقان واليقين، يقال: علمت الشيء أعلمه علماً عرفته، ويقال: ما علمت بخبر قدومه أي ما شعرت، ويقال: علم الأمر وتعلمه اتقنه^(١)

واصطلاحاً: هو حصول صورة الشيء في العقل.

واختار العديد الإنجليي بأنه صفة نوجب لمحبها غير من المعاني لا يحمل النفس

ولأن صاحب الكليات، رحمه الله، لم يقط العلم هو الإدراك، وقد احس متعلم وهو المعلوم، وله نابع في حصول يكون وسببه إليه في البقاء وهو الثقة، فأنطق فقط العلم على كل منب؛ إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية أو عبارة مشهورة^(٢)

متميزاً كان هو العلة، وإذا أدرك وصف مناسباً تشريه أوصاف لا تأثير لها في الحكم كان عليه أن يجتهد في تضيحه أي تحليلها بما يشوب من أوصاف لا تدخل لها في العلية، ويسى تنقيح المساءد، كالاعراض على أطرافه ومضائق بجمع وجوه

وإذا وجد في الفعل علة أوصاف مناسبة كان سبيله في تعيين أصلها لتقسيم، والبرهان ذلك بأن يقول: هذا الحكم معدل ولا عنه له إلا كذا وكذا وقد يظن أحدهما يتبين الآخر^(٣)، والتعصيص في المنطق الأصولي



(١) فسد العرب وتفسير المسند، والتعصيص المنبر.

(٢) شرح الخوارزمي، ١/ ٦٢ وما بعدها، طبعة

الطبعة ١٩٦٥ هـ، والكليات ٣، ٤ وما بعدها.

نسخة ١/ ٢٥

الأمثلة ذات الصلة

١ - القديم هو علم الله تعالى، والعلم من صواب الله الأوليه، وهو صفة أولى تكشف للمعروفات عند تمهيدها^(١)
وعلم حقائق هو علم العباد، وهو نوعان ضروري واكتسابي
فالضروري ما يحصل في العلم بحدوث الله وتوقيفه من غير ذكر وكسب من جهته ويعرفه فحرجاني أنه لا يكون تحصيله مقدورا للمحتوي، ويقابله بعلم لاكتسابي وهو لعلم لاقدور تحصيله^(٢)
الحكم التكليفي.

٢ - الجهل

٣ - الجهل أنه يقضي العلم، ويطلق على سعة الخطأ، يقال جهل على غيره سعة واحضا، كمن يفتن على الإصاعة، يقال جهل على أصاعه، فهو جاهل وجهول، والجهل أظهر بجهل^(٣)
وتجهل مصطلحا هو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه فالجهل ضد العلم
ب - المعرفة.

٤ - يختلف الحكم شكليي تبع لقائده العلم والحاجة إليه، فمعه ما تعلمه فرض، ومنه ما هو محرم، والفرض منه ما هو فرض غير ومنه ما هو فرض كفاية
٥ - لعن النعمان الذي يعلمه فرض غير تعلم ما يحتاجه الإنسان من علم الفقه والعقيدة

٤ - المعرفة لغة صم من مصدر عرف، يقال عرفته عرفته بالكسر وعرفنا عنه بحاجة من الحراس الخمس^(٤)
والمصطلحا إن ذلك شيء على ما هو عليه

٦ - ما يحتاجه الإنسان من علم الفقه والعقيدة قال من عاشقين فضلا عن الصلابة من قرائن الإسلام نعم ما يندرج إليه العبد في إقامته دينه وإخلاص عمله لله تعالى ومعاشرته عباده. ويخرج عن كل مكلف ومكلفه بعد تعلمه علم دينه وللهاديات تعلم علم النبوة

قال صاحب التصانيف وهي مسوقة بجهل بخلاف العلم، وبذلك يسمى الحق تعالى بالمدد دور العارف^(٥)

أقسام العلم

٥ - ينقسم العلم عند علماء الكلام إلى تدبري وحديثي

(١) شرح المفاتيح حسب لفظه ٨٢ ج ٢، دار طبعه

معاني

(٢) شرح طرائف الفوائد ١٣٢١ ج ١، دار طبعه، والكتاب

٢١٤ ج ٢

(٣) ضد العرف، والاداعي لخطأ، والصحاح ثم

٢ - لفظه

٣ - شرح طرائف الفوائد ١٣٢١ ج ٢، دار طبعه

النسب، وأما السبع والكبح وشبهها - ما لا يحجب أصله - فيحجب الإقدام عليه إلا بعد معرفة شرطه

وقال الشورى: علم القنب هو معرفة أمراض القنب كالخسب والعجب وشبهها، فذهب الخوازمي إلى أن معرفة حدودها وشبهاها وطبي وعلاجها فرض عين، وقال غيره: إن رزق المكلف قنباً سبياً من هذه الأمور من تلزمه كفاء ذلك، ولا يلزمه سلم هوانها، وإن لم يسلم نظر إن تمكن من تطهير قلبه من ذلك بلا تعلم لزوم التطهير، كما يلزمه ترك الزنى ونحوه من غير تعلم أدلة الترك، وإن لم يتمكن من الترك إلا بتعلم العلم المذكور بعد حيث (١)

٧- وأما العلم النسبي من فروض الكفاية، فهو العلوم التي لا بد للعلم بها في إقامة دينهم من العلوم الشرعية، كحفظ القرآن والأحاديث وعمومها والأصول والفقه والدعة والتصرف ومعرفة رواية الحديث والإجماع والخلاف

ومن فروض الكفاية كيف العلوم التي يحتاج إليها في قوام أمر الدنيا كالطب والحساب والفصاح التي هي صعب فهم

(١) المجموع ١/ ٢٤ وما بعده، وفيه علوم الدين ١/ ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨، ١٥٩٩، ١٦٠٠، ١٦٠١، ١٦٠٢،

مصالح الدنيا كحيطه والله لا يحه
بحورها^(١)

٨ - وأعلوم معلوم في التوسع في العلم
المرغوب والآثار، والإصلاح على
علمها^(٢)

٩ - وأما النوع المحرمه علم الثعوبه
وهي حقه في الله كاسحر من الشئ، علم
ما فيه أذى

١٠ - ابن عابدين وأفتى من حصر في
أمر الخلق ١ - الطغاب الناس هم شياء
عربيه كقطع رأس إنسان وإعادته وحفر حده
فراهم من الرباب وغير ثالث ما به في نفس
السياسة إلى ما يكونوا منهم، فلا يجوز من
ذلك، ولا لأحد أن يفتي عليهم^(٣)

١١ - وأما النوع المحرمه كذالكه واسحر
ولغيره وبعض أنواع التنجيم
وتعجيل ذلك في مصالحها

١٢ - وأما علم الحسنة فهو من عباد الله
لفظ يوناني ويعبره حكمه لمؤلفه في مرينه
فقد هو فائدة الخطر كالمثلون عدم العاد
وعده من المخففات والمحررات

١٣ - وذكر في الإحياء ما كسبت عالمها برأسها بل

(١) قوله من حصر في

(٢) قوله العلم

(٣) قوله في

هي أربعة أخرى

١ - العلم بالآخرة والآخرات وما فيها من

وثنائي المنطق وهو بحث عن وجه
القدس بشرطه ووجهه لفظ وشروطه وما
يحدثان في علم الكلام

٢ - ابن عابدين منطق إسلامي
الذي يقدمانه قواعد إسلامية فلا يجه ليقول
بحرمته، بل سلكه الفرض فغير المعلوم، وقد
ألف به علماء الإسلام

٣ - والنائب في الحيات وهو بحث عن ذات
الله تعالى وصفاته، انفراد به سادس
بعضها كفر وبعضها بدعة

٤ - رابع العلم عيسى، وبعضها محال
التسريع، وبعضها بحث عن صفات
الأجسام وخواصها وكيفية استعمالها
وتغيرها^(٤)

٥ - وأما علم الحسنة فهو علم ربه
يعرف به الأحوال النعم والإحسان ونعمه
بأنف المخلوق وإيجاد الآلات^(٥)

٦ - بعضه في حكمه تعلمه لئلا ينظر في
مصرطح (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) (١١) (١٢)

١٣ - وأما العلوم المذكورة فهي لثلاث

(١) قوله العلم

(٢) قوله في

الولدين من الغزل والقطاة

قال من عشرين المكره منه ما فارق عليه
وجعله صباغة له حتى قلب عليه وأسجله
عن ذكر الله تعالى وعن العلوم شرعية، وبه
غير قول النبي ﷺ «لأن يمتلئ جوف
أحدكم فيما حير له من أن يمشي شعرا»^(١)
فليسير من ذلك لا بأس به إذا قصد به
إظهار الكتاب والفتاوى «الشبهة العائقة
والدعوى الرافعة» وإن كان في وصف الحدود
والفرد، أما الزعميات المعروفة عن ذلك
المتضمنة وصف الربحيين والأهواز وإدباء فلا
وجه حقه^(٢)

عُلُوق

التعريف

١ - العُلُوق لغة: من علق بالشئ علقا
وعلقه: مثب فيه، وهو علق به أي مثب
فيه، وعلق المرأة بالولد، وكس لثرتي ثعلقي
حبلت، والمصدر العلق. ولا يخرج استعمال الفقهاء لفظ «عروق»
عن معنى الثمر^(٣)

الاصطلاحات الصلة

أ - الوطء

٢ - من معاني الوطء لغة: النكاح
والوطء^(٤)، أما الفقهاء فيستعملونه بمعنى
النجاس^(٥)

ب - الإنزال

٣ - من معاني الإنزال لغة: إنزال الرزق
عليه، إذا لم ينزل أو غيره
ويطلق عند الفقهاء على خروج ماء

عُلُو

نظر معلى

١ - حديث: «أن يسل حبل عقدة»
مخرجه صحيح في صحيح الترمذي - ٤٨٦١، ٤٨٦٢ من حديث - علق

(١) تصحيح الفهرست، وتصحيح العرب، وتصحيح، وتصحيح

(٢) - قال قزوين: التصحيح

(٣) من معاني ٢ - ٤٣٩

(٤) حاشية في حديثين ٣٢٦٢، ٣٣٠٠، صحيح ٢٧٦٦

(٥) الزاوية الصفة

وَأُوْلاَئِكَ مِنْ سَيِّئٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا
لِالْحَبِئَةِ امْتِعَادًا طُغْيَانًا وَعِلْوًا لِّالْعَبَةِ
وَيَصْبِرُ مَقْرُوطًا الَّذِي عَاقَلْتُمْ مِنْ مَرَامِهِ
وَيَكُونُوا الْقَوْلَادَةُ دَنِيْلُ لِرَجْعِهِ لَأَنَّ الْعَبْدَ
لِالْحَبِئَةِ لَهَا حَكْمُ الرِّهَةِ صَحْبَهَا فِي مَدَى
الْعَبْدَةِ يَحْمِلُ عَلَى الْخَلَالِ لِيَتَمَّ الْكُنْزُ مِنْ
الْمُسْلِمِ طَاهِرًا^(١)

وَيَنْظُرُ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي مَصْطَلَحِ
(رَجْعُهُ ب ١٣)

أثر العلوق في الوصية والإرث

٥ - ثلعلوق أثير في الوصية والإرث فتصح
الوصية لعمد ولها بالنسبة للإرث فوقف
التركة بوضع الحمل
ويظهر ذلك في مصطلحي (رث
١٩٩٠ : ووصيه)

الرجل أو المرأة، صحيح أو احتلام أو نظر أو غير
ذلك^(١)

والعلاقة بين العلوق وبين الوطء والإجماع
أن الرطبة في الفرج ديكدا الإجماع في الفرج
يكونان سببا للعلوق، إذ العلوق لا يكون إلا
من مس
أثر الدسوق

٤ - ثلعلوق في الفرائض يوجب ثبوت النسب
فمن تزوج امرأة وهو غير يولد له ووطئها ولم
يثركه أحد في وطئها بشبهة ولا غيرها وأن
يولد في ثلثها فليقرها بالحمل متى حدثها
الطبيب فإن نسب الولد ينطق بالزوج لأن
الولد جسد من وطئ على فرائض الزوج،
والعلوق في مراهه يوجب ثبوت النسب
وهذا باتفاق^(٢)

ويظهر تفصيل ذلك في مصطلح
(نسب)

أثر العلوق في الرجعة

٥ - ثلعلوق خلافا رجعا يشك في مسه

(١) - المصنفون في الطب : عاصم ابن حاتم ٩

إحسانه الفرواني ٣، ١٠

(٢) - جامع المصنف ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢،

والعمى: فقد البصر، والمور: نقص
البصر

ب - العمى.

٣ - لعمش هو سيلان الدمع مع ضعف
البصر، يقال عمشت العين عمشا من باب
نعت سال دمعها في أكثر الأوقات مع ضعف
البصر، فالرجل أعمش والأثر عمش^(١).

الأحكام المتعلقة بالعمى:

٤ - لا خلاف بين الفقهاء في أن العمى لا
يزيد الأهلية للمصالح بهذه الألة كالبصيرة
الإحكام إلا في بعض أمور اقتضتها الضرورة
فلا سقط عنه التكاليف الشرعية بديه كانت
كم مالية، إلا ما سقط لعجز أو لضرورة^(٢).

تتطلب الأعمى عن حضور الجماعة.

٥ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أن الجماعة يجب
على الأعمى إذا كان يهتدى بسمه أو يجد من
يقوده ولو بأجره، وإن هذا ذهب المالكية
والشافعية والحنابلة وأبو يوسف ومحمد من
الحنفية.

ومما أسو حجة لا يجب عليه حضور
الجمعة وإن وجد مبرعا يفرجه عما أو بأجره
للقل^(٣).

عَمَى

التعريف

١ - العمى في اللغة: نعت البصر كله،
يقال: عمى يعمى عمى فهو أعمى. إذا
فقد بصره فلا يرى شيئا، والأثرى عمياء، ولا
يفتح هذه النعت عن العين الواحدة، لأن
العمى يقع عليها جمعا، ويطلق عن فقد
البصيرة، يقال: عمى فلان عن ربه،
وعمى عليه طريقه^(١)، فاع تعالى ﴿وَمِنْهَا
لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي
فِي الصُّدُورِ﴾^(٢).

ولا يخرج نفس الاصطلاح عن المعنى
السنوي.

الفاظ ذات الصلة

أ - العمور

٢ - العمور: نقص بصر العين، يقال عمورت
العين عمورا نقصت أو عارت فالرجل أعور
والأثرى عوراء^(٣).

(١) بيان العرب، وفي اللغة، وفهر المصاح

(٢) سورة الحج ١٦٩.

(٣) المصاح للبر

(١) المصاح للبر

(٢) حاشية من عشرين ٢٨ / ٢.

(٣) حاشية من عشرين ١ ٢٨٧ مصحح الإجمالية

إمام الصلاة، لتتميز عن بصليتها. لأن
الأعمى لا يظر ما شتمه فهو أشنع والصبر
يؤى الحثث تنجيه عن الجاسات
والنفس في مصطلح (إمامة الصلاة
هـ ٢١)

شهادة الأعمى

٨ - لا تقبل شهادة الأعمى على غريبات،
وتقبل شهادته فيما يدرأ بالقدوى، والتمس،
والشم. لأن لإدراك هذه خواص يسوى
فيها الأعمى والبصر واحتضوا أن جوار
شهادته بالموعات^(١)

ونفس ذلك في مصطلح (شهادة
هـ ١٩)

عقد الأعمى

٩ - ذهب الحنفية، والحنابلة وإدراكه إلى أن
يصح بيع (الأعمى بالصعة لانه يصح البيع
فيه، ويصح شراءه بالصعة ما يصح الشراء
فيه^(٢)

وهال الشافعية، كل عقد بشرط فيه
السرورية لا يصح من الأعمى، كالبيع
والإيجارة، والرهن، والارتفاق ويحذر ذلك في

وتفصيل ذلك في مصطلح (صلاة
الجمعة هـ ١٥)

لاد الأعمى

٦ - قال الشافعية والحنابلة: يكره أداء
الأعمى إذا لم يكن معه بصير يعمه دعواه
أجود، لأنه ربما يغلط في الوقت، أو يموت
عن الناس فقبضه أول الوقت بالثقل
باسؤال عنه، والفقهاء فيه، وهما الحنفية
لا يكره أدائه، لأن فيه مقبول في الأمور
الدينية فيكون مقبولا فيحصل به
الإعلام^(٣)

والتمس في (أفان)

ولكن المالكية أذلة الأعمى جائز وكان
حائله لا يكره أن يكون لأعمى مؤثما ولا
مجنونا في حوزة أدائه إذا كان من أهلي الثقة
والأمانة^(٤)

إمامة الأعمى

٧ - قال الحنفية والحنابلة نكرو إمامة الأعمى
في الصلاة، لأنه يكون أعسر الفهم فلا كرمه
جهنم.

وقال المالكية والشافعية إنه كالصبر في

١ - / ، فؤى خطاب ١٣٦٠، وكشف نفع
١٤٠١

٢ - ابن حبيب ١، ٢٦١، رأسى لطلاب ٢٩٤١

٣ - كشف النافع ٢٢٥٠

٤ - مؤلف الجليل مع النج والإكليل ٤٦٦،

١٦) حاشية الدرر ٤ ٦٧ - وحرر (الطبع ١٢٢٢)

والنسخ ٢ ٢٥٣

٢٥) من عيش ١٤٠١ حاشية دعوى ٢ ٢٤ وكاتب

المناع ١٦٥٢٢

عمارة

التعريف

١ - العمارة في اللغة ما يعمره المكان، يقال: عُمِرَ لك مِرْثٌ وأعمره جعله أهلاً عامراً بك، وعمرت الخراب أعمره عمارة أحيته، ويطلق على البناء^(١).
وفي الاصطلاح: القيام بما يصلح العقار أو البناء من إحياء الأرض وترويض البناء، وتخصيصه ويحمر لك بما يصلحه عرف^(٢).

الأملاط ذات الصلة

أ - البناء

٢ - البناء: وضع شيء على شيء على وجه يرد به الثوب^(٣).

ب - الترويض.
ج - البناء من العمارة.

٣ - الترويض: إصلاح البناء^(٤).

ويشترط لصحته رؤية المعتقد عليه، أما مالا يشترط فيه الرؤية كالسليم فيصح مباشرة الأعمى به إن كان رأس المال في القدم، لأن السليم يعتمد بالوصف لا الرؤية ولأنه يعرف صحته بالسماع، ويندخيل ما يميز^(٥).
ويؤكد غيره فيما لا يجوز مباشرة في العقود^(٦).

لعان الأعمى

١٥ - يصح لعان الأعمى يشا نيض بلعن، أو سماع، لأن العمد به يخص له بأكثر من طريق من جس، أو حس، والتفصيل ن مصطبح: لعان.



(١) ساء العرب من اللغة

(٢) الفهري ١٠٨/٢

(٣) الكليات ١٢٧

(٤) ساء البلاغ

(٥) عمارة الميراث ١١٤/٢، ١١٥/٢

(٦) لصدر الفتاوى وأسس بطلان ١٨

عمارة المساجد

١- عمارة المسجد المسمى بها بالكتاب الكريم
 «لست نظهره» ومن عرصر كفاية إن قلم ب
 بعض المسلمين معطاً لهم عن السابقين،
 وفي تركوها جهداً أنهموا حياء، قال تعالى
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ وَالَّذِينَ
 آمَنُوا يَكْفُرُونَ بِالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ﴾ (١) قال، من كتب (٢) في تفسير الآية
 ابن عسليم عمارة هؤلاء الخدمين لما كانوا
 انعميه والعمليه، ومن غيرتها بطلانها،
 وتزويدها بالقش، وتزويدها بالشرح، وإدانة
 لعمارة، ودرس المسم بها، ومبانيها بما لئن
 له كحديث قدجاء، وفي الحديث القدسي
 قال تعالى «إِنَّ يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا
 وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً
 يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا
 يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)

والتمصيل في مصطلح (مسجد)

(١) سورة بقره ١٧٠
 (٢) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٣) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٤) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٥) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٦) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٧) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٨) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٩) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (١٠) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)

ومر يوح من العمارة

ج- الإحياء

٤- لإحياء، عمارة الأرض الخربة ببناء، أو
 عرس، أو مسمى (١) وتختلف معناه
 باختلاف اللفظ إليه بذكر إحياء نسبة
 وإحياء التليل وبحيها
 وعبر ذلك فهو نوع من العمارة

الأحكام المتضمنة بالعمارة

٥- تختلف أحكام العمارة باختلاف المعمورة،
 فقد نال تشريعية يجب على باطل يعرف
 عمارة أيحيى من ربح الوقف، أو من خلة
 شرطها السابق، كما يجب على القول عمارة
 عرس بولي من ماله، أو من غيره بما هو،
 وعلى الناظر في المشرك بطلب شريكه، سواء
 شريكه أو الموقوف لعمارة مسجد، وعلى رؤ
 محذور عنه عمارة أملاكه، وعلى رؤ الأمر
 في حال خلافه، أو عين الأوقاف له، وعلى
 رؤ الأمر كما الساج التوحيد فلا تحب عليه عمارة
 أملاكه في الأوج له كسنة ودار، أو رخص له
 حرام، لأن سعة المال غير واحدة، لكن
 بسبب غيرته، وبكوه تركها حذر من إفساد
 المال بغير القصد (٢)

(١) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)
 (٢) من كتب قوله تعالى «يَوْمَ لَوْ أَنَّ أَحَدًا وَكَانَ يَدْرِي عَمَارَتَهُ، فَيُطَوِّقُ لَعْنَةً يَتَّبِعُ لَمْ يَلَيْسَ لِي يَتَّبِعْ عَلَى الْمَرْدِ مَا يَكْرَهُ رُؤْيَاهُ» (٣)

واجمع دوايب ويسعملها لعماء يلمين
المعنى

والعمامة والعمامة جزء من العمامة

ولا يفرق بعضهم بين العمامة والعمامة^(١).

عمامة

التعريف

ج - العمامة

٤ - العمامة في الاستعمال العربي هذه معدن
منسجبة العمامة بمعنى العمامة، وهي
مرادفة لها

قال الخاسط والعمامة والعمامة
سواء^(٢)

فهي مرادفة للعمامة، كما ورد في الحديث
أر النبي ﷺ بحث سريه فأصابهم ابنه فلبا
فبعوا على رسول الله ﷺ أمرهم أن يسحبوا
على العمامات^(٣)، وقيل العمامات هنا
بالعمامة

وتطلق العمامة على ما يشبهه الرأس
وعبره، فهي بهذا المعنى أهم من العمامة.

د - المعجم

٥ - المعجم توب أسمر من الزبد وأكبر من

١ - العمامة لغة: البس الذي يلائم (يلبس)
من الرأس تكويراً، وتعمم ليرجل كقوله
عمامة على رأسه، والجمع عمامات^(٤)
ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى
عقري^(٥)

والفاظ ذات الصلة

أ - العمامة

١ - العمامة - طرف الشيء، كعمية الصوت
والسنان أي طرفهما، والطرف الأعلى بالعمامة
يسمى عمامة وإن كان عانفاً للاصطلاح
معرو^(٦)

ب - القنطرة

٣ - القنطرة تطلق على الضميمة من الشعر إذا
كانت مرسمة كما تعمق على طرف العمامة

ق - مع - قد وندم الوضوء والعمامة لا يـ

١١٦٤

٦ - جازل لله طبري

٢ - جازل لله طبري

يصحح ابن وكثيره المصحح ٥٧٦٦ ١١٦٩

١٠ - بيتا والسبب ١٩٢٥ عيسى عبدالسلام مرزوق (مصر)

لغة العرب بالمرصع صهر ١٠ ١٣٨

١٩٤٩

١٣ - حديث والله يحيى ﷺ تحت يد عمامته

أمرجه بن داود^(٧) في حقه بنو بن

صهر بن شبيب و ١٢٩٩ مطبع

ووصف البعض الرجل بالفتح فقال رجل
فتح إن كان عليه بيضة ومغفر^(١) فالفتح
يستعمل للنساء والعمامة بالرجال

و- اللفسوة.

٧ اللفسوة لغة من ملأ من ثرويس وتجمع
على فلافس، واللفسوة من اللفسوة^(٢)
واصطلاحاً - ما يلبس على الرأس ويحتمل
قوله أومى المضاف^(٣)

والصلة أو العمامة نصف عن القفوة
عالم

أشكال العمامة

٨ - لعمامة عدة أشكال منها:

أ- يلف الشخص العمامة على رأسه ويدها
على ظهره، وتسمى بهذا الهيئة د لعمامة،
- إن تلف على الرأس دون المصباح،
وتسمى لا عجمار.

- أن يرضي طرفاه من ناحيتي الرأس
وتسمى التزويقة.

- أن ثلاث على الرأس ولا يسدل على
الظهر ولا يرد تحت الحث وتسمى
والقفلة،^(٤)

(١) لسان العرب مادة فتح

(٢) فافس يوفو، ولفسوة - لغوي، مجاز مصباح

(٣) فافس يوفو، ولفسوة - لغوي، مجاز مصباح

(٤) لسان العرب مادة فتح

الفتنة تحجر به المرأة قلعه على المتبادرة
وأمنه ثم غلب قومه بجلدها، وألجم
المعاجر

ويكون الاعتجار بالعمامة بالنساء
والعمامة بالنساء للرجال، وهو الثوب عن
الرأس من غير إغارة تحت ذمك، وفي
بعض العبارات أنه لفت بعمامة دون
الفتنة.

والاعتجار بالعمامة أن يلفه على رأسه
ويرد طرفها عن وجهه ولا يمد منها شيئاً
تحت دمه^(٥)

والصفة بين المعجر والعمامة أن المعجر
والعمامة كليهما يلف به الرأس، غير أن المعجر
للرجال والعمامة بالرجال

هـ - الفخاع.

٦ - يفتق الفخاع والفتح والفتح عن نوع من
الفتنة يرضه الختان على الرأس^(٦)
ويطلق أيضاً على الختان الذي تغطي به
المرأة وجهها^(٧)

وسر بعضهم الفخاع به بعد حصره
بالمرأة لفتق الفخاع والفتح، والفتح به
المرأة من ثوب يغطي رأسها ويحجبها

(١) فتح الباري ٢/ ٣٢٤، ولسان العرب

(٢) لسان العرب مادة فتح

(٣) مجمع اللغة ٣٠٣

(٤) مجمع اللغة ٣٠٣

صهامة هياتم الرسول ﷺ :

٩ - روى الصحيح عنه رضي الله عنهم اختيار
يندق بصهامة رسول الله ﷺ نصب من لونها
اشكتها وبرعها

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال
لبي ﷺ دخل يوم فتح مكة وعنه عيمه
سوداءه^١

والصهامة هه' القرون اسمها ﷺ حين
خطابة، عن جعفر بن عمرو بن حريث
عن أبيه قال روى الله ﷺ خطب الناس،
وعنه عيمه سوداءه^٢

وعن اسمعيل بن عيل الله بن جعفر عن
نبيه، عن ربيب علي السبي ﷺ يوسين
مصبوعين برعها رداء وصهامة^٣

وكانت بصهامة ﷺ عدهم وكان يسد لها بين
كتفيه، عن جعفر بن عمرو بن حريث عن

١ - حريز المصنف في كتابه القلائد الثرية (ملاط) ل
المصنف حادي عن ١٢٣، ١٢٤

(١) حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه يوم فتح مكة
معه سوداءه (٢٦، ٢٧)

(٢) حديث جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال روى الله
ﷺ نصب الناس

معه سوداءه (٢٦، ٢٧)

٢ - الحارثي لمصنف ٢٠٢

وحديث عبد الله بن جعفر رداء علي النبي ﷺ
يوسين

حريز المصنف (٢٦، ٢٧) يوم علي (٢٦، ٢٧) وذكر

عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه قال روى الله
ﷺ نصب الناس

معه سوداءه (٢٦، ٢٧)

أبيه قال : وكانني أنظر في رسول الله ﷺ على
قلبي، وعليه عيمه سوداءه لروى طريق^٤

بين كتفيه^٥

نصحه هذا الحديث بالإضافة إلى
التخصص عن لود عيمه فليس ﷺ لأحضر
يؤيدونه طريقه بين كتفيه

وأحضر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
عن أبيه قال : كان النبي ﷺ إذا أغم سليل
عمرت بين كتفيه^٦

ونست أنه ﷺ نعمم بعيمه نظرية، عن
أس بن مالك قال : رأيت رسول الله ﷺ
توصاً وعليه عيمه نظرية، فأدخل يده من
تحت العمامة فمسح مقدم رأسه ولم ينقص
العمامة^٧ وصرت شعبة نظرية

٣ - عن السري مرقه، أنه قد ذكره حريز
سبح مائة ومائة طريق، بأبى وند حريز
عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
النسب المروي في كتابه القلائد الثرية
معه سوداءه

عن جعفر بن عمرو بن حريث عن أبيه
النسب المروي في كتابه القلائد الثرية
معه سوداءه

٤ - حديث جعفر بن عمرو بن حريث
عن أبيه قال : كان النبي ﷺ إذا أغم
سليل

عمرت بين كتفيه^٥

٥ - حديث جعفر بن عمرو بن حريث
عن أبيه قال : كان النبي ﷺ إذا أغم
سليل

عمرت بين كتفيه^٦

٦ - حديث جعفر بن عمرو بن حريث
عن أبيه قال : كان النبي ﷺ إذا أغم
سليل

عمرت بين كتفيه^٧

٧ - حديث جعفر بن عمرو بن حريث
عن أبيه قال : كان النبي ﷺ إذا أغم
سليل

ملخص

الأول. قبل هي صرت من الشهود على خبرها وأعلام ربهها بعض الخسبة.

الثاني: ان من حلال حياض خمس من فريضة
في البحرين يقال ما قطر^(١)

وَأَمَّا مَعْدَارُهَا فَهَذَا لِحَظِّ التَّسْوِيطِ أَنَّهُ نِهَايَةُ حُدُودٍ فِي مَقْدَارِ عِبَادَةِ اللَّهِ، وَتُسَمَّى

عن علي بن عبيد الله عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَنْ عَلَّمَ نَفْسًا حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ مِائَةُ مِائَةٍ أَلْفٍ مَغْرَبِيٍّ وَمِائَةُ مِائَةٍ أَلْفٍ شَرْقِيٍّ وَهُوَ يَتْلُوهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُحْمِلُ بِهَا نَفْسَهُ»

وقال: والظاهر أنها كانت نحو المنصورة أذرع أو
مدها يسيرا. (٢٦)

ومن الأوصاف التي وضعها عليها: سجل
العلماء

ووصف عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه
عمامة فقال، عمامي رسول الله ﷺ فسداها

وكان عبد الله بن عمر يمدح أبا جهم بن قيس

تکمیلہ: دوسرے اہل دلتہ میں تعلیمین سالم ہیں

[illegible]

وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي مَرْفُوعٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَخَلَ بَيْتًا مِنْ بُيُوتِ الْمَدِينَةِ فَدَخَلَ فِيهَا مَسْكُوتًا وَخَرَجَ مِنْهَا مُتَكَلِّمًا، لَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا».

١٧ حضرت عبدالعظيم عليه السلام قال: من قرأ سورة النور في كل يوم لم يضره شيء من النار

2008 May 18 - 18

عید اللہ و انعام سے عید

ونسب لد من الصحابة من حمل في عمامته
علامة يعرف بها .

ويعلم من التَّحَدُّثِ الجَماعَةِ أنَّها سَجَّدةٌ فَقَدَ
كَانَ حَمْدًا يَوْمَ يَلْقَى مَعْصِيًا بِرِيشَةٍ مُعَلَّاةٍ حَمْدًا

وكان التزوير معلوماً على من صحه

١٠ - بسى أهل الدمة الميالم الميونه نيمير؟ هم

فكانت عيالم المسيحيين ورفاء وعيالم اليهود
صغراء وذكروا أن هم من الخطايا رضى الله

بيد ان هذه التعليلات لم تطبق بعد ذلك

حدثت معهم المسلمون بالحقائق القوية، ومن
صداب عيانتهم أهل الخدمة حلوها من الخدمة

ليس فداية . . . وإن لم يكن بحديث

سها شيء، ولا قد ذلابة لم بحر المسبح عليها
لأها على صفة عيتم اهل النعمة؛^(١)

(٦) طرقي بيشي ١٥ كيتري ١٩٨٥س ١٩٨٦س باق صول
بديام بدي الكومر

٢٧) عبار و مېن ملاحظه ٢/٣

[3] الملائكة العربيا الإسلامية للمسيحي ١٩٩٧ حتى ١٩٩٧ م.

طابعه اعطيت من (سهر) للام الملكية

115 12

۴۰۱

الصلاة بالحامة

١١ - انتهى، القضاة على استحباب من
الرأس في الصلاة للرجل معامه وما في
معامه، لأنه كان يصل بالحامة

لما امرأة حاجب سر رأسها

وبص الخفية على كراهة صلاة فرح
مكتوف الرأس إذا كان تكسلا لتربك التوقد،
لا يتأهل بالصلاة^(١)

انظر مصطلح (رأس ف ٥)

السجود عن كور الحامة

١٢ - ذهب الحنفية والحابلة إلى أنه يجوز
السجود عن كور الحامة وغيرها، هو متصل
بالنفس من غير حذر من حر أو برد مع
الكراهة الترتيبية عند الحنفية لحديث أس
رضي الله عنه قال: كنا نصل مع رسول الله
ﷺ في شدة الحر فإذا لم يستطع أحدنا أن
يمسك سبته من الأرض بسط ثوبه وسجد
عليه^(٢) وروى عن النبي ﷺ أنه سجد على
كور عمامته^(٣) وعن الحسن فإنه إذا كان

أصحاب رسول الله ﷺ - يسجدون
وأبدعهم في قيامهم، ويسجد الرجل على
عمامة، وفي رواية: وكان القوم يسجدون على
الحامة والقلنسوة ويده في كمامه^(٤)

وذهب الشافعية وهو رواية عن أحمد إلى
اجتوب كشف الحبة ومباشرة بالصل.
وعدم سواز السجود على كمة يديه ويده وكور
عمامة أو للسنون وتبرك ذلك، هو متصل به،
ويتحرك بحركته لقوله ﷺ: «إذا سجدت
فمكر جهتك من الأرض»^(٥) الحديث، ولما
روى عن حباب بن الأرب رضي الله عنه
لأن: «أنما يسجد الله ﷻ فشكل» إلى حر
الرمضاء فلم يشكناه، وفي رواية: «أشكناه»^(٦).

وقال المالكية: «سجود على الحبة
فرض،» يكره السجود على كور عمامته إن
كان ثعبين من شال رين كشاش ولا يبعد
الصلاة، فإن كان أكثر من اثنين ومستقرت

في مدب الطريق ١٠: ١٩٨٢ يذكر مصنف أبي حنم لأحد

١٠٠

١ - حديث الحسن وأحمد بن محمد بن عمرو، قال: «
تخرج البخاري في صحيحه ١٩٨٦» الحديث ورواه
جهم (١٩٨٦)

٢ - حديث: «إذا سجدت فمكر جهتك»

أخرجه في حديثه ١٠: ١٩٨٢ في حديث أبي حنم ومحمد

إسناد البخاري في صحيحه ١٩٨٦

٣ - حديث: «أنما يسجد الله ﷻ فشكل»

أخرجه مسلم ١: ١٩٨٢ في حديثه ١٩٨٢ في حديثه ١٩٨٢

في حديثه ١٩٨٢

١ - حديث: «إذا سجدت فمكر جهتك»

أخرجه في حديثه ١٠: ١٩٨٢ في حديث أبي حنم ومحمد

إسناد البخاري في صحيحه ١٩٨٦

٢ - حديث: «أنما يسجد الله ﷻ فشكل»

أخرجه مسلم ١: ١٩٨٢ في حديثه ١٩٨٢ في حديثه ١٩٨٢

في حديثه ١٩٨٢

وقال الحذابة، يجوز مسح على العمامة
وبه قال عمر وأبو أمامة، وروى عن
سعيد بن مالك وبني الدرداء رضي الله عنهم
وبه قتل عمر بن عبد العزيز والخس وقناة
ومكحول والأودعي وأبو نود وغيرهم اختلوا، لأن
ابن المنذر: ممن مسح على العمامة أبو بكر
الصديق رضي الله عنه^١.

واسئل الحذابة عما روى عن المنذر بن
شعبة أن النبي ﷺ توسا فمسح بتأسيه
وعلى العمامة وهل لمخمس
وتضمن ذلك في مصطلح (مسح،
وروده)

العمامة للبيت

١٤ - ذهب أبو حنيفة ومالك إلى استحباب
اتساق الكفين على قميص وجمامة، واعتمد
الحنفية في ذلك على حديث سعيد بن منصور
أن ابن عمر قنعوا بينه وبينه في حمه الكواكب
فقميص وجمامة وثلاث ثعالب ولقدار العمامة إلى
تحت حنكه.

وأما مالك فقد روى عنه أنه قال: والرجل
أحب أن يعصم قال: إن من شأن

عليه الجبهة جميعاً في الوقت وإن كانت
العمامة مشدودة عن الرأس وسجد على كوفه
ومسح بجهته لأرض لصلوات باسلة
بعيداً عنه وجوزها^(١).

ونظر نفصيل ذلك في مصطلح (مسجد
ف ٧)، ومصطلح (صلوة ف ١٠١)

حكم المسح على العمامة.

١٣ - ذهب الحنفية إلى أنه لا يجوز مسح عن
العمامة لأنه لا يخرج في نزعها^(٢).

وقال المالكية: يجوز المسح على العمامة،
حيث ضرر ببيت برهها من الرأس وم يمكن
خلوها، وإن قدر على مسح بعض رأسه
مباشرة مسحته وكمل على عمامته وجوزها^(٣).

وقال الشافعية: يجوز المسح على العمامة
وإن لبسها عن حدث سواء عمر عليه
تجديده أم لا، ولا يكفي الاختصار عن
العمامة بن مسح بتأسيته وعن العمامة
والأفضل أن لا يصغر على أفضل من
الجمامة^(٤)، الحديث مثله عن المعيرة وأنه
توسا فمسح بتأسيته وعن
العمامة^(٥).

(١) قال جوامع الإكليل ٤٤

(٢) ابن علقمة ١٨١/١، مع القدير ١٠٩/١

(٣) سوانح ٢٩/١، ج ١/١

(٤) مسر لمصالح ١٠٦، وعلو ٥٤

(٥) حديث المنذر بن أسد رضي الله عنه يوم مسح

- أخرجه القدير (١٠٩/١) وصححه ٢٠٨/١، وصححه

(٢٠٨/١) وصححه مسلم

- من علقمة ٨١/١، وأيضاً ٢٠٨/١، ٢٠٨/١

قال النووي: فيه رسول الله ﷺ بالعمامة
والترانس على كفي سائر للرأس غبطا كان أو
غيره حتى العصابة حرما حرما، فمن أحج
إليها لشجه أو صدع أو غيرها شدها،
وَزَيَّنَهُ القُدِيَّةُ

التعريف بطلع العمامة.

١٦ - التمسيد عقبه على الواحد ولا كفارة،
يجهل القاص في تقديرها

وبما يصر به خلق العمامة قال ابن
شاس كانوا يخاللون الرجل عن فؤده وهدو
جنايته، منهم من يهرب ومنهم من يحبس،
وسبهم من يقام ويقال هل قلتم في المحدثين
وسبهم من نزع عمامته، وسبهم من جل
يؤوه^(١).



لَيْتَ عَسَلْنَا أَنْ يَحْمِلَ^(٢).
ودع الشافعي وأحمد إلى أن اكتفى من
لا يكون في كفن الميت قميص ولا عمامة^(٣)
ولسبوا يقولون عائشة رضي الله عنها: دكس
رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب بيض محمولة
من كرسب بس فيها قميص ولا عمامة
صتق عليه^(٤).

ليس العمامة من الإحرام.

١٥ - لقمته من اللباس المحرم في الإحرام،
مضى على ذلك الرسول ﷺ في حديث بين فيه
ما يمنع عن المحرم بدسه، فبش عبد الله بن
عمر رضي الله عنهما أن رجلا قال: يا رسول
الله، ما لبس المحرم من الثياب؟ قال رسول
الله ﷺ: «لا يلبس القميص ولا العمامة
ولا سراويل ولا الخفاف ولا
أحد لا يجد يدين فليس حرام، ويؤنظهما
أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب
شيئا منه زعفران أو برص»^(٥).

(١) مجمع الزوائد ٨/ ١٠٠، شجرة ١٨٧٦ و ١٨٧٧.

(٢) شرح مسلم للنووي على منشئ اصطلاحه ١١٦/١
المنشئ ١١٦/٢

(٣) عقبه كانت مكنى رسول الله ﷺ في ثلاث

معه من البصرى (ص ١٣٢) وشرح البصرى (١٣٢) وشرح
١٤٩/٢٤٩٢٤، مجمع تسم

(٤) حديث أخرجه عن رجلا قال: «يا رسول الله

سورة البصري (١٦) وشرح (١٣٢) وشرح
البصري

(٥) شرح مسلم للنووي على منشئ اصطلاحه ١١٦/٢

(٦) الموقد، الفصح لا يكتفى على منشئ شرح مختصر جليل

(٧) ١٤٩/٢٤٩٢٤، وهذا الكلام يفسر به إلى بكر الفهرست

في يمينه الحكم ابن إسحق عن رجل عن رجل فنعى لعل

بعض ٢ ٢٩٥ ٢٩٥

الأمر، يقال: عزم فلان عزماً أي حذو وصبراً،
وعزم الأمر أي عقد بينه وصممه على
عمله^(١)

٥ - عمد

ج - اخطأ

٤ - اخطأ في اللغة: ضد الصواب وهو اسم
من أخطأ فهو خاطئ، يقال: لم يذهب عن
عمر عمد، ومن أرا: انصواب نصار إلى غيره،
قال فرهاب الأصبهاني: اخطأ الصواب من
الجهة^(٢)

واخطأ في الاصطلاح: فعل يصدر من
الإنسان بلا قصد إليه عند مباشرة أمر مقصود
سواء^(٣)

٥ - الأحكام المتعلقة بالعمد

وروت لأحكام المتعلقة بالعمد في أبواب
من كتب الفقه، منها:

أ - في الصلاة

٥ - ذهب الفقهاء إلى أن يصلي إذا ترك ركناً
من أركان الصلاة عمداً أو سهواً أو نقل إلى مكانه
صحت صلاته، وكذا إذا تكلم في صلاته أو

التعريف

١ - العمد في اللغة: قصد الشيء والاستناد
إليه، وهو المقصود يائياً يقال: تعمده وتعمد
له وتعمد إليه وله، أي قصد^(٤)
ولا يخرج بمعنى الاصطلاح عن المعنى
العموي

الفاظ ذات الصلة

أ - بقصد

٢ - بذلك: فصلت الشيء وله وإليه قصداً
إذا طبقت به، وقصد الأمر: توجه إليه
عامداً، والقصد: موضع القصد، والقصد في
الأمر: توسط ولم يجاز أحد فيه، وقصد
الضرب: أي استقام^(٥)
والقصد أهم من العمد

ب - العزم

٣ - العزم في اللغة: عقد القلب على إتمام

(١) ضد العزم، عزم: التزم للأصبهاني، والمعجمين

(٢) التزم للأصبهاني

(٣) التزم للأصبهاني

(٤) التزم للأصبهاني

(٥) ضد العزم، والمعجمين

(٦) التزم للأصبهاني

(٧) التزم للأصبهاني

أكل أو شرب عمد. (١)

وفي المسألة ما يصلح بظن في مصطلح.
(صلاة ف ١٠٧ وما بعدها)

ب - في الصوم

٦ - لو أكل الصائم أو شرب أو ما شرب أهله
عمداً أضر بالإجماع .

وتفصيل ذلك في مصطلح (صوم
ف ٣٧ وما بعدها)

ج - في الجاهات

٧ - انقض العمد من الإجماع مستحب
بتفصيل والمأكل كما جاء في قوله تعالى
﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِراً مَعْتِماً فَهَرَّؤُهُ جَهَنَّمَ
خَالِداً فِيهَا﴾ (٢)

وقد احتتم في قبول توبه فقتل عمد
مذهب جمهور علماء المذاهب الأربعة في
بول توبه . لقوله تعالى . ﴿وَيَذِينَ لَا يَذُفُونَ
بِمَعِ اللَّهِ إِنْ هَذَا جَحِيمٌ وَلَا يَتَّقُونَ لِلنَّفْسِ الَّتِي
حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْسُونَ وَمَنْ يَقْعَلْ

ذلك يَتْلُ اثْنًا بِمَعْتَمٍ لَهُ الْعَمَدُ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ وَيَعْلَمُ بِهِ مَعْتَمٍ إِلَّا مَنْ ذَابَ وَأَسْ
وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَلَوْ أَنَّكَ يَسْأَلُ اللَّهُ
سِتْرَهُمْ حَسْبُكَ﴾ وقوله تعالى ﴿وَيَقْرُ
مَأْذَرُ فَلَيْسَ لَكَ يَنْ يَنْسَلُ﴾ (٣) ولأن الكفر
أصعب من فسق العمد بإجماع العلماء فإنما
قيمت التوبة منه لفول التوبة من القتل
أولى

ذهب جماعة من علماء السلف منهم ابن
عباس رضي الله عنهم إلى أنه ليس لعامل
العمد توبة ، بقوله تعالى ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِراً
مَعْتِماً فَهَرَّؤُهُ جَهَنَّمَ خَالِداً فِيهَا وَعَصَبَ
لَهُ عَلَيْهِ رَحْمَةُ وَأَعَدَ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾ (٤)

د - في الرد

٨ - ذهب الفقهاء إلى أنه إذا فعل الإنسان
ما يكره به عمداً أو ذل فولا عرجه عن الله
عمداً ضد وقد يجري عليه أحكام
الردة (٥)

والتفصيل في مصطلح . (ردة ف ١٠ وما
بعدها)

(١) حاشية ابن عثيمين ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٤٣ - ٥٤٤ - ٥٤٥ - ٥٤٦ - ٥٤٧ - ٥٤٨ - ٥٤٩ - ٥٥٠ - ٥٥١ - ٥٥٢ - ٥٥٣ - ٥٥٤ - ٥٥٥ - ٥٥٦ - ٥٥٧ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١ - ٥٦٢ - ٥٦٣ - ٥٦٤ - ٥٦٥ - ٥٦٦ - ٥٦٧ - ٥٦٨ - ٥٦٩ - ٥٧٠ - ٥٧١ - ٥٧٢ - ٥٧٣ - ٥٧٤ - ٥٧٥ - ٥٧٦ - ٥٧٧ - ٥٧٨ - ٥٧٩ - ٥٨٠ - ٥٨١ - ٥٨٢ - ٥٨٣ - ٥٨٤ - ٥٨٥ - ٥٨٦ - ٥٨٧ - ٥٨٨ - ٥٨٩ - ٥٩٠ - ٥٩١ - ٥٩٢ - ٥٩٣ - ٥٩٤ - ٥٩٥ - ٥٩٦ - ٥٩٧ - ٥٩٨ - ٥٩٩ - ٦٠٠ - ٦٠١ - ٦٠٢ - ٦٠٣ - ٦٠٤ - ٦٠٥ - ٦٠٦ - ٦٠٧ - ٦٠٨ - ٦٠٩ - ٦١٠ - ٦١١ - ٦١٢ - ٦١٣ - ٦١٤ - ٦١٥ - ٦١٦ - ٦١٧ - ٦١٨ - ٦١٩ - ٦٢٠ - ٦٢١ - ٦٢٢ - ٦٢٣ - ٦٢٤ - ٦٢٥ - ٦٢٦ - ٦٢٧ - ٦٢٨ - ٦٢٩ - ٦٣٠ - ٦٣١ - ٦٣٢ - ٦٣٣ - ٦٣٤ - ٦٣٥ - ٦٣٦ - ٦٣٧ - ٦٣٨ - ٦٣٩ - ٦٤٠ - ٦٤١ - ٦٤٢ - ٦٤٣ - ٦٤٤ - ٦٤٥ - ٦٤٦ - ٦٤٧ - ٦٤٨ - ٦٤٩ - ٦٥٠ - ٦٥١ - ٦٥٢ - ٦٥٣ - ٦٥٤ - ٦٥٥ - ٦٥٦ - ٦٥٧ - ٦٥٨ - ٦٥٩ - ٦٦٠ - ٦٦١ - ٦٦٢ - ٦٦٣ - ٦٦٤ - ٦٦٥ - ٦٦٦ - ٦٦٧ - ٦٦٨ - ٦٦٩ - ٦٧٠ - ٦٧١ - ٦٧٢ - ٦٧٣ - ٦٧٤ - ٦٧٥ - ٦٧٦ - ٦٧٧ - ٦٧٨ - ٦٧٩ - ٦٨٠ - ٦٨١ - ٦٨٢ - ٦٨٣ - ٦٨٤ - ٦٨٥ - ٦٨٦ - ٦٨٧ - ٦٨٨ - ٦٨٩ - ٦٩٠ - ٦٩١ - ٦٩٢ - ٦٩٣ - ٦٩٤ - ٦٩٥ - ٦٩٦ - ٦٩٧ - ٦٩٨ - ٦٩٩ - ٧٠٠ - ٧٠١ - ٧٠٢ - ٧٠٣ - ٧٠٤ - ٧٠٥ - ٧٠٦ - ٧٠٧ - ٧٠٨ - ٧٠٩ - ٧١٠ - ٧١١ - ٧١٢ - ٧١٣ - ٧١٤ - ٧١٥ - ٧١٦ - ٧١٧ - ٧١٨ - ٧١٩ - ٧٢٠ - ٧٢١ - ٧٢٢ - ٧٢٣ - ٧٢٤ - ٧٢٥ - ٧٢٦ - ٧٢٧ - ٧٢٨ - ٧٢٩ - ٧٣٠ - ٧٣١ - ٧٣٢ - ٧٣٣ - ٧٣٤ - ٧٣٥ - ٧٣٦ - ٧٣٧ - ٧٣٨ - ٧٣٩ - ٧٤٠ - ٧٤١ - ٧٤٢ - ٧٤٣ - ٧٤٤ - ٧٤٥ - ٧٤٦ - ٧٤٧ - ٧٤٨ - ٧٤٩ - ٧٥٠ - ٧٥١ - ٧٥٢ - ٧٥٣ - ٧٥٤ - ٧٥٥ - ٧٥٦ - ٧٥٧ - ٧٥٨ - ٧٥٩ - ٧٦٠ - ٧٦١ - ٧٦٢ - ٧٦٣ - ٧٦٤ - ٧٦٥ - ٧٦٦ - ٧٦٧ - ٧٦٨ - ٧٦٩ - ٧٧٠ - ٧٧١ - ٧٧٢ - ٧٧٣ - ٧٧٤ - ٧٧٥ - ٧٧٦ - ٧٧٧ - ٧٧٨ - ٧٧٩ - ٧٨٠ - ٧٨١ - ٧٨٢ - ٧٨٣ - ٧٨٤ - ٧٨٥ - ٧٨٦ - ٧٨٧ - ٧٨٨ - ٧٨٩ - ٧٩٠ - ٧٩١ - ٧٩٢ - ٧٩٣ - ٧٩٤ - ٧٩٥ - ٧٩٦ - ٧٩٧ - ٧٩٨ - ٧٩٩ - ٨٠٠ - ٨٠١ - ٨٠٢ - ٨٠٣ - ٨٠٤ - ٨٠٥ - ٨٠٦ - ٨٠٧ - ٨٠٨ - ٨٠٩ - ٨١٠ - ٨١١ - ٨١٢ - ٨١٣ - ٨١٤ - ٨١٥ - ٨١٦ - ٨١٧ - ٨١٨ - ٨١٩ - ٨٢٠ - ٨٢١ - ٨٢٢ - ٨٢٣ - ٨٢٤ - ٨٢٥ - ٨٢٦ - ٨٢٧ - ٨٢٨ - ٨٢٩ - ٨٣٠ - ٨٣١ - ٨٣٢ - ٨٣٣ - ٨٣٤ - ٨٣٥ - ٨٣٦ - ٨٣٧ - ٨٣٨ - ٨٣٩ - ٨٤٠ - ٨٤١ - ٨٤٢ - ٨٤٣ - ٨٤٤ - ٨٤٥ - ٨٤٦ - ٨٤٧ - ٨٤٨ - ٨٤٩ - ٨٥٠ - ٨٥١ - ٨٥٢ - ٨٥٣ - ٨٥٤ - ٨٥٥ - ٨٥٦ - ٨٥٧ - ٨٥٨ - ٨٥٩ - ٨٦٠ - ٨٦١ - ٨٦٢ - ٨٦٣ - ٨٦٤ - ٨٦٥ - ٨٦٦ - ٨٦٧ - ٨٦٨ - ٨٦٩ - ٨٧٠ - ٨٧١ - ٨٧٢ - ٨٧٣ - ٨٧٤ - ٨٧٥ - ٨٧٦ - ٨٧٧ - ٨٧٨ - ٨٧٩ - ٨٨٠ - ٨٨١ - ٨٨٢ - ٨٨٣ - ٨٨٤ - ٨٨٥ - ٨٨٦ - ٨٨٧ - ٨٨٨ - ٨٨٩ - ٨٩٠ - ٨٩١ - ٨٩٢ - ٨٩٣ - ٨٩٤ - ٨٩٥ - ٨٩٦ - ٨٩٧ - ٨٩٨ - ٨٩٩ - ٩٠٠ - ٩٠١ - ٩٠٢ - ٩٠٣ - ٩٠٤ - ٩٠٥ - ٩٠٦ - ٩٠٧ - ٩٠٨ - ٩٠٩ - ٩١٠ - ٩١١ - ٩١٢ - ٩١٣ - ٩١٤ - ٩١٥ - ٩١٦ - ٩١٧ - ٩١٨ - ٩١٩ - ٩٢٠ - ٩٢١ - ٩٢٢ - ٩٢٣ - ٩٢٤ - ٩٢٥ - ٩٢٦ - ٩٢٧ - ٩٢٨ - ٩٢٩ - ٩٣٠ - ٩٣١ - ٩٣٢ - ٩٣٣ - ٩٣٤ - ٩٣٥ - ٩٣٦ - ٩٣٧ - ٩٣٨ - ٩٣٩ - ٩٤٠ - ٩٤١ - ٩٤٢ - ٩٤٣ - ٩٤٤ - ٩٤٥ - ٩٤٦ - ٩٤٧ - ٩٤٨ - ٩٤٩ - ٩٥٠ - ٩٥١ - ٩٥٢ - ٩٥٣ - ٩٥٤ - ٩٥٥ - ٩٥٦ - ٩٥٧ - ٩٥٨ - ٩٥٩ - ٩٦٠ - ٩٦١ - ٩٦٢ - ٩٦٣ - ٩٦٤ - ٩٦٥ - ٩٦٦ - ٩٦٧ - ٩٦٨ - ٩٦٩ - ٩٧٠ - ٩٧١ - ٩٧٢ - ٩٧٣ - ٩٧٤ - ٩٧٥ - ٩٧٦ - ٩٧٧ - ٩٧٨ - ٩٧٩ - ٩٨٠ - ٩٨١ - ٩٨٢ - ٩٨٣ - ٩٨٤ - ٩٨٥ - ٩٨٦ - ٩٨٧ - ٩٨٨ - ٩٨٩ - ٩٩٠ - ٩٩١ - ٩٩٢ - ٩٩٣ - ٩٩٤ - ٩٩٥ - ٩٩٦ - ٩٩٧ - ٩٩٨ - ٩٩٩ - ١٠٠٠ - ١٠٠١ - ١٠٠٢ - ١٠٠٣ - ١٠٠٤ - ١٠٠٥ - ١٠٠٦ - ١٠٠٧ - ١٠٠٨ - ١٠٠٩ - ١٠١٠ - ١٠١١ - ١٠١٢ - ١٠١٣ - ١٠١٤ - ١٠١٥ - ١٠١٦ - ١٠١٧ - ١٠١٨ - ١٠١٩ - ١٠٢٠ - ١٠٢١ - ١٠٢٢ - ١٠٢٣ - ١٠٢٤ - ١٠٢٥ - ١٠٢٦ - ١٠٢٧ - ١٠٢٨ - ١٠٢٩ - ١٠٣٠ - ١٠٣١ - ١٠٣٢ - ١٠٣٣ - ١٠٣٤ - ١٠٣٥ - ١٠٣٦ - ١٠٣٧ - ١٠٣٨ - ١٠٣٩ - ١٠٤٠ - ١٠٤١ - ١٠٤٢ - ١٠٤٣ - ١٠٤٤ - ١٠٤٥ - ١٠٤٦ - ١٠٤٧ - ١٠٤٨ - ١٠٤٩ - ١٠٥٠ - ١٠٥١ - ١٠٥٢ - ١٠٥٣ - ١٠٥٤ - ١٠٥٥ - ١٠٥٦ - ١٠٥٧ - ١٠٥٨ - ١٠٥٩ - ١٠٦٠ - ١٠٦١ - ١٠٦٢ - ١٠٦٣ - ١٠٦٤ - ١٠٦٥ - ١٠٦٦ - ١٠٦٧ - ١٠٦٨ - ١٠٦٩ - ١٠٧٠ - ١٠٧١ - ١٠٧٢ - ١٠٧٣ - ١٠٧٤ - ١٠٧٥ - ١٠٧٦ - ١٠٧٧ - ١٠٧٨ - ١٠٧٩ - ١٠٨٠ - ١٠٨١ - ١٠٨٢ - ١٠٨٣ - ١٠٨٤ - ١٠٨٥ - ١٠٨٦ - ١٠٨٧ - ١٠٨٨ - ١٠٨٩ - ١٠٩٠ - ١٠٩١ - ١٠٩٢ - ١٠٩٣ - ١٠٩٤ - ١٠٩٥ - ١٠٩٦ - ١٠٩٧ - ١٠٩٨ - ١٠٩٩ - ١١٠٠ - ١١٠١ - ١١٠٢ - ١١٠٣ - ١١٠٤ - ١١٠٥ - ١١٠٦ - ١١٠٧ - ١١٠٨ - ١١٠٩ - ١١١٠ - ١١١١ - ١١١٢ - ١١١٣ - ١١١٤ - ١١١٥ - ١١١٦ - ١١١٧ - ١١١٨ - ١١١٩ - ١١٢٠ - ١١٢١ - ١١٢٢ - ١١٢٣ - ١١٢٤ - ١١٢٥ - ١١٢٦ - ١١٢٧ - ١١٢٨ - ١١٢٩ - ١١٣٠ - ١١٣١ - ١١٣٢ - ١١٣٣ - ١١٣٤ - ١١٣٥ - ١١٣٦ - ١١٣٧ - ١١٣٨ - ١١٣٩ - ١١٤٠ - ١١٤١ - ١١٤٢ - ١١٤٣ - ١١٤٤ - ١١٤٥ - ١١٤٦ - ١١٤٧ - ١١٤٨ - ١١٤٩ - ١١٥٠ - ١١٥١ - ١١٥٢ - ١١٥٣ - ١١٥٤ - ١١٥٥ - ١١٥٦ - ١١٥٧ - ١١٥٨ - ١١٥٩ - ١١٦٠ - ١١٦١ - ١١٦٢ - ١١٦٣ - ١١٦٤ - ١١٦٥ - ١١٦٦ - ١١٦٧ - ١١٦٨ - ١١٦٩ - ١١٧٠ - ١١٧١ - ١١٧٢ - ١١٧٣ - ١١٧٤ - ١١٧٥ - ١١٧٦ - ١١٧٧ - ١١٧٨ - ١١٧٩ - ١١٨٠ - ١١٨١ - ١١٨٢ - ١١٨٣ - ١١٨٤ - ١١٨٥ - ١١٨٦ - ١١٨٧ - ١١٨٨ - ١١٨٩ - ١١٩٠ - ١١٩١ - ١١٩٢ - ١١٩٣ - ١١٩٤ - ١١٩٥ - ١١٩٦ - ١١٩٧ - ١١٩٨ - ١١٩٩ - ١٢٠٠ - ١٢٠١ - ١٢٠٢ - ١٢٠٣ - ١٢٠٤ - ١٢٠٥ - ١٢٠٦ - ١٢٠٧ - ١٢٠٨ - ١٢٠٩ - ١٢١٠ - ١٢١١ - ١٢١٢ - ١٢١٣ - ١٢١٤ - ١٢١٥ - ١٢١٦ - ١٢١٧ - ١٢١٨ - ١٢١٩ - ١٢٢٠ - ١٢٢١ - ١٢٢٢ - ١٢٢٣ - ١٢٢٤ - ١٢٢٥ - ١٢٢٦ - ١٢٢٧ - ١٢٢٨ - ١٢٢٩ - ١٢٣٠ - ١٢٣١ - ١٢٣٢ - ١٢٣٣ - ١٢٣٤ - ١٢٣٥ - ١٢٣٦ - ١٢٣٧ - ١٢٣٨ - ١٢٣٩ - ١٢٤٠ - ١٢٤١ - ١٢٤٢ - ١٢٤٣ - ١٢٤٤ - ١٢٤٥ - ١٢٤٦ - ١٢٤٧ - ١٢٤٨ - ١٢٤٩ - ١٢٥٠ - ١٢٥١ - ١٢٥٢ - ١٢٥٣ - ١٢٥٤ - ١٢٥٥ - ١٢٥٦ - ١٢٥٧ - ١٢٥٨ - ١٢٥٩ - ١٢٦٠ - ١٢٦١ - ١٢٦٢ - ١٢٦٣ - ١٢٦٤ - ١٢٦٥ - ١٢٦٦ - ١٢٦٧ - ١٢٦٨ - ١٢٦٩ - ١٢٧٠ - ١٢٧١ - ١٢٧٢ - ١٢٧٣ - ١٢٧٤ - ١٢٧٥ - ١٢٧٦ - ١٢٧٧ - ١٢٧٨ - ١٢٧٩ - ١٢٨٠ - ١٢٨١ - ١٢٨٢ - ١٢٨٣ - ١٢٨٤ - ١٢٨٥ - ١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - ١٢٨٩ - ١٢٩٠ - ١٢٩١ - ١٢٩٢ - ١٢٩٣ - ١٢٩٤ - ١٢٩٥ - ١٢٩٦ - ١٢٩٧ - ١٢٩٨ - ١٢٩٩ - ١٣٠٠ - ١٣٠١ - ١٣٠٢ - ١٣٠٣ - ١٣٠٤ - ١٣٠٥ - ١٣٠٦ - ١٣٠٧ - ١٣٠٨ - ١٣٠٩ - ١٣١٠ - ١٣١١ - ١٣١٢ - ١٣١٣ - ١٣١٤ - ١٣١٥ - ١٣١٦ - ١٣١٧ - ١٣١٨ - ١٣١٩ - ١٣٢٠ - ١٣٢١ - ١٣٢٢ - ١٣٢٣ - ١٣٢٤ - ١٣٢٥ - ١٣٢٦ - ١٣٢٧ - ١٣٢٨ - ١٣٢٩ - ١٣٣٠ - ١٣٣١ - ١٣٣٢ - ١٣٣٣ - ١٣٣٤ - ١٣٣٥ - ١٣٣٦ - ١٣٣٧ - ١٣٣٨ - ١٣٣٩ - ١٣٤٠ - ١٣٤١ - ١٣٤٢ - ١٣٤٣ - ١٣٤٤ - ١٣٤٥ - ١٣٤٦ - ١٣٤٧ - ١٣٤٨ - ١٣٤٩ - ١٣٥٠ - ١٣٥١ - ١٣٥٢ - ١٣٥٣ - ١٣٥٤ - ١٣٥٥ - ١٣٥٦ - ١٣٥٧ - ١٣٥٨ - ١٣٥٩ - ١٣٦٠ - ١٣٦١ - ١٣٦٢ - ١٣٦٣ - ١٣٦٤ - ١٣٦٥ - ١٣٦٦ - ١٣٦٧ - ١٣٦٨ - ١٣٦٩ - ١٣٧٠ - ١٣٧١ - ١٣٧٢ - ١٣٧٣ - ١٣٧٤ - ١٣٧٥ - ١٣٧٦ - ١٣٧٧ - ١٣٧٨ - ١٣٧٩ - ١٣٨٠ - ١٣٨١ - ١٣٨٢ - ١٣٨٣ - ١٣٨٤ - ١٣٨٥ - ١٣٨٦ - ١٣٨٧ - ١٣٨٨ - ١٣٨٩ - ١٣٩٠ - ١٣٩١ - ١٣٩٢ - ١٣٩٣ - ١٣٩٤ - ١٣٩٥ - ١٣٩٦ - ١٣٩٧ - ١٣٩٨ - ١٣٩٩ - ١٤٠٠ - ١٤٠١ - ١٤٠٢ - ١٤٠٣ - ١٤٠٤ - ١٤٠٥ - ١٤٠٦ - ١٤٠٧ - ١٤٠٨ - ١٤٠٩ - ١٤١٠ - ١٤١١ - ١٤١٢ - ١٤١٣ - ١٤

راجع مصطلح (أخبار ف ١٠٨ - ١١٤)

ج - اخذت في التبعين عدا

١٧ - بعد طست في التبعين تجري عليه
لاحكام الخمسة

فقد يكون اخذت واجبا وذلك إذا كان
الحلف على نكاح واجب على أو على فعل
محرم. وإذا حلف مثلا على أن لا يفعل خدي
الصنوبر الخمس بزوجته وجب عليه
الحث

وقد يكون اخذت مندوبا وذلك إذا حلف
على ترك صنوبر كفة الصبي أو على فعل
مكروه كان يفتت بوجهه في الصلاة فبند
الحث

وقد يكون اخذت مباحا وذلك إذا حلف
على ترك مساح أو فعله كدخول دار وأكل
شحم معوي وليس ثوب ذلك بعض الفقه
الأخص في هذا ترك اخذت لما له من عظيم

الله تعالى

وقد يكون اخذت حراما وذلك إذا حلف
على فعل واجب أو ترك حرام فعليه أن يبعد
ما حلف عليه. وإذا بدأ ببدائي (ولا يفسد)
أو لم يبدأ ببدائي، وقد حلفتم الله عبيكم
فبدا إن الله يفتن ما تفتن، (١٠) وقد

الآخرة ولا يفتنهم الله ولا ينظر إليهم يوم
القيامة ولا يزكهم وهم عذات لهم

وقوله معز. (وخالقوا على الكذب وهم
يقنمون) (١١) لقول النبي (١٢) من حلف

على رجل صبر بفتح ما ماء مري، مسم
لبي الله وهو عليه عسلان (١٣) ولما رواه

عبد الله بن عمرو بن ميم الله عنهم عن النبي
(١٤) والكفار (١٥) إنك الله. وعصوى

الوالدين، (١٦) لبيس، (١٧) لبيس، (١٨)
والنمير التي تصعد فيها الكذب سميت

عصوى لأنها تسمى الخلف في الإيمان في الدنيا
وتعصيه في النار يوم القيامة

وقال ابن عذابة. الكذب حرم بهذا كان
عصوى عنه كذا في التحريم، وإن أبطل

به حقه أو فصح به مال معصوم كان
اشد

سورة آل عمران ١٧٠

(١) سورة المائدة ١٠

(٢) حديث من حلف على غير مصطلح ما كان يرى.

مسند أبي داود طبع في مصر ١٢٨٠

حديث يعقوب بن صالح بن داود ١٢٨٠ من حديث

عبد الله بن مسعود

(٣) حديث في الكذب والفرقة بينه وعصوى (١٤) من

عصوى (١٥) حديث

حديث في الكذب والفرقة بينه وعصوى (١٦) من

حديث في الكذب والفرقة بينه وعصوى (١٧) من

حديث في الكذب والفرقة بينه وعصوى (١٨) من

حديث في الكذب والفرقة بينه وعصوى (١٩) من

(٢٠) سورة المائدة ١٠

عمرى^(١)

وقال الملاكىة هي أن يقول الرجل بلا عمر
إن من قبل فدايك و وإن من لبناك هداى
لك^(٢)

الحكم الإجمالى

٦- ذهب الفقهاء فى اجمله إلى حوز
العمرى فبينه ^١ من عمر عمرى هي
للذى 'عمرى حيا وبها ولعلب' ^(٣) ولقرنه
^٢ العمرى جائز لأهلها^(٤)

والعمرى نوع من هبة يقتصر إلى ما يقتصر
إليه ملكه امتدت من الإيجاب والنسول
والقبض، أو ما يقع مقام ذلك^(٥).

٧- وقد احتلف الفقهاء فى كون العمرى
تمليك عرى أو منعة

فقال الخنبة والشافعية والحنابلة، إنها
تمليك عرى فى الحالت، وبطلان العمرى^(٦) فما

والفرد بين أن العمرى معيده بالعمر
ب- الحرية
٣- أنه يجب به ثمر بخلة أو ثمر شجرة دون
أصنافها^(٧)

فالعمرى تصدق بثمن، وأما العمرى فهي
بشر ويعدو سنة العمر

ج- شفعة

٤- سمح أن يعطيه شاة أو بعرة أو نخلة لخصها
فى أيام اللس ثم يعود إلى ربا^(٨)

لشفعة خاصة بلس شاة أو بقرة أو نخلة
وليس كذلك العمرى

د- الرقعى

٥- الرقعى فى اللغة من الرقابة، يقال أرقبت
ريدا أقدار إرقاءه والأسم الرقعى لأن كل
واحد من طرفها يرب موت صاحبه يتقى
له

وفى الاصطلاح، عند جمهور الفقهاء هي
أن يقول الشخص أرقبتك الدار مثلا أو هي
فك رقى مدة حياتك عني إنك إن من ليل
عادت إلى ويوم مته ففعله فهي لك
ولعنتك

(١) سمي صفة ومجانبة لى عيسى ٥٠١٤، شرح الزيلقى
٢/٢ والشرح لمصر ٥٧٠/٤

(٢) الفوائد الخنبة هي ٧١، وليس ٦٨٣/٥

(٣) مؤيد الخنبة هي ٢١٥، وليس ٢٦٥.

(١) الصراح لخير، وإبداه ٢٤٢٢ والشرح لمصر ٥١١
وسمى الخنبة هي ٢٠٥، وبها الصراح ٢٤١
وليس ١٨١/٢٦

(٢) حديث (من عمر عمرى
أعوجه منذ ١٤٩/٣ ١٤٩/٤ من حديث حاز

(٣) حديث 'العمرى جائز لأهلها'
المرجعية القردى (١٣٣/٢) من حديث سمي وأخرجه

إسماعيل (شرح الشرى ١٣٨١) وبها (١٤٨/٢) ١٤٨/٢
بها والعمرى جائز وأسم 'العمرى ميراث لأهلها'

(٤) الاحتيا ٥٣٢٣ راليد شيخ ١١٩/١ الفوائد الخنبة هي
٢٠٥ والشرح لمصر ٢٠٦ والفتح ٢٥٢/٢ وليس

الاحتيا ٢٠٢٢، وليس ٢٥٧/٥ من الأجاز ١١٨/٢

(٥) سمي الخنبة ٩٣/٢، م- شيخ ١١٩/٢ وبها

وقص الشعر الضاميه، فقالوا بصعري ثلاثة
أحوال
أحدها إذا كان الرجل أعرج هذه الضاميه
فإذا مات فهو رؤسك أو لعنتك فيصح وهي
له عينا، فإذا مات قال رؤسك إن لم
يكون عليه مال، ولا يعود إلى موته
بحال

الثاني يقتصر على قوله جعلها لك عمرك
ولم يقتصر على ما سواه فله قولان أظهرهما وهو
الحديث أن نصح له حكم الله، وفي
التفسير أنه داخل

الثالث أن يقول جعلها لك عمرك فإذا
مات عادت إلى رأسك إن كنت ميتا،
فلا يصح أنه قالت هي الله بشرط ما سواه،
وقال الأصح بطلان هذا عند عماد
الشرط^١

وإن كانت فلم يعرفوا بين هذه الكلمات
حتى قال السهوي نصح هبة في جميع
مقتضاه وهي مثله الشعري، وتكون المعنى
المعروفه للشعر بلذته من بعدهم كانوا،
لأن لم يكن له، ثم فليس المال كسائر الأموال
المتخذه^٢

روى جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قال
قال رسول الله ﷺ: «أما سكونا عليكم أموالكم،
ولا نعتوها، فإنه من عمر شعري فهي
لذي أعمرها حيا وبينا ولعنه»^٣ وفي لفظ
«قص الشعر» قال شعري أيها من وقت
له^٤

وقال المالكية ونبت به ليس للشعر
فيها إلا لثمنه فإذا مات عادت من الشعر
لأنه يعني بين سعيد من عبد الرحمن بن
الحسام قال سمعت محمدا بن يسار الحسام
من محمد بن شعري يقول الناس فيها^٥
فقال الحسام ما أدركت أناس إلا على
شروعهم في موته وقد أعطوا

بمال إبراهيم بن إسحاق أجري من الس
الشعري لم يختلف العرب في الشعري واليهي
والصحة وسحرها أنه على ملك رباب وصاحبها
لأنه جعل له، ولأن التمني لا يتلف كي
بأنه إلى هذه فإذا كان لا يتلف من موته هي
تلف المتاع لأنه نصح موته^٦

١ الحديث ١٠٢٦ من مقتله كلمات الأثره روى الشيخ

٢٠٧ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

٣ ١٠٢٧ ١٠٢٨

٤ الحديث ١٠٢٧ من مقتله كلمات الأثره روى الشيخ

٥ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

٦ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

٧ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

٨ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

٩ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٠ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١١ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٢ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٣ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٤ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٥ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٦ الحديث ١٠٢٧ من مقتله كلمات الأثره روى الشيخ

١٧ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٨ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

١٩ ١٠٢٧ ١٠٢٨ روى بطيخ ١٠٢٧ روى لا والله

الحسنه^(١)، وباروا، إبراهيم رضى الله عنه
عن رسول الله ﷺ أنه قال: الحج والعمرة
وقد الله، إن دعوه أجابهم، وإن استغفروه
غفر لهم^(٢).

ويروى أفاء العمرة -

٥ - تأتي العمرة على ثلاثة أوجه، وهي
(أ) الفرد للعمرة، بذلك بأن يحج بالعمرة أى
بغيرها ويطلق - فهو أن يتمها حج - أو أشهر
الحج، أو يحج ثم يعمرها بعد الحج، أو يأتي
بأنها العمرة في غير شهر الحج بهذه كتب
أفراد بالعمرة

(ب) التمتع وهو أن يحج بالعمرة في أشهر
الحج ويأتي بأصلها وينحفل - ثم يحج،
فيكون متمتعاً ويجب عليه هدى للتمتع
بالشرط المعروض للتمتع
(ج) التمتع ف لا ربح ف (٣٧) .

(د) القران وهو أن يحج بالعمرة والحج معاً
في إحرام واحد، يأتي بأصلها مجتمعين
وينحفل لقضاء العمرة في الحج عند المشهور،

رضى الله عنه - الحج جهاد والعمرة
نظير^(٣)

راشد الشافعية والحنابلة على فرضية
العمرة بعقله بعد - (وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ
لِلَّهِ^(٤)، أى فاعلموا تتأجب، فيكون
النسأ مرأ بها فيدل على فرضية الحج
والعمرة

ويحدث عائشة رضى الله تعالى عنها
قالت: قلت يا رسول الله هل على النساء
جهاد؟ قال: نعم، عيهن جهاد لا قتال
في: الحج والعمرة^(٥).

فضيلة العمرة

١ - ورد في فضل العمرة أحاديث كثيرة منها
ما رواه أبو هريرة رضى الله تعالى عنه عن
رسول الله ﷺ أنه قال: «العمرة إلى العمرة
كفارة لما بينهما، والحج المبرور ليس به جزاء إلا

١ - أخرجه البيهقي (٣٦١) والبيهقي (٣٩٤١) وروى
جده عنه

(٢) - حديث طحاويين مبداه - الحج جهاد - العمرة نظير
مروى من جده (٣٩٥٠) وصاحب إسناده غير حسن في
الطحاويين (٣٩٤/١)

(٣) - سيه اندو (١٩٦)

(٤) - حديث عائشة: «هل على النساء جهاد»

أخرجه ابن جده (٣٩٤/١) وقال من حسن في
تأليفه (٩١/٢) وأصله: «صالح البطون» وهو
صالح المعنى (صالح التوى (٣٩٤/٢)

(١) - حديث أبي هريرة - والعمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما
أخرجه الطحاوي (صالح التوى (٩١/٢) وصاحب إسناده غير حسن في
(٩٨٢/٢)

(٢) - حديث الطحاوي والبيهقي (٣٩٤/١) وقال من حسن في
تأليفه (٩١/٢) وأصله: «صالح البطون» وهو
صالح المعنى (صالح التوى (٣٩٤/٢)

ويجزئه لها طواف واحد وسعي واحد عدده.
وبعض من يحرر حتى تحلل بأهله يوم الحرة
الحج

ومذهب الخليلي: أن تشارف بطواف
طوافين ويسعى سعيين طواف وسعي
لمبركة، ثم طواف وسعي واحد ولا يحل
بعد أهله بمعرفة من يظل عمرًا أبداً حتى
يشعل تحلل الحج (و: قرآن، وسج
ف ٣٧/ ب)

وكيف أدى العمرة على أي وجه من هذه
الوجوه تجزئ عنه، ويؤدي فرضه عند
الماتلين بموضعها كما تكادي سبب على
التمسك بسببها^(١)

قال ابن عديم في السعي والتجزي، عمره
المنع وعمره القليل، والعمرة من أدنى الحلال
من العمرة الواجبة، ولا يعلم في إيجز، عمره
المنع بخلاف ذلك قال من عمر رضى
الله عنها وعطاء ودرس ومحمد، ولا يعلم
عن غيرهم خلافهم

روى عن أحمد أن عمرة القليل
لا تجزئ، وهو المختار بين ذكره. وهو من
أن العمرة من السعي الحلال لا تجزئ من العمرة
الواجبة. وقال: إنها هي من رتبة أهله

ولحج على أن عمره القليل لا تجزئ، بأن
عائشة رضى الله عن ابن عمر حديثاً
من شقيق، قال كان عمرهما في لزنا
أحزاباً لما أعمرها بعد ما

واستند ابن قدامة بقول الحسن بن
معدان: أنى وجدت الحج والعمرة مكتوبين
عن فاهللب بها، قد عمر أهل بيت سنة
سنة^(٢) وهذا يدل على أنه أحرم بها بعقد
أو ما كتب الله عليهنها واخروج عن
عهدهنها، فتصويه عمره، وقال: وهذا سنة
سنة، وبحديث عائشة رضى الله تعالى عنها
أن النبي ﷺ قال لما حججت بين الحج
والعمرة لا تجزئ، محك طوافك الصفا ولزوه
عن حجك وعمرتك^(٣)، وقال ابن عديم

وإن أمة رضى الله عن السعي بعد
التحليل، فلهما وإحله ما لهما، لا لأنه كان
واجب عليهما، ثم إن لم تكن أحرمها عمرة
القرب فقد أحرمها أمة من أمة، فحق
وهو أحد ما انفصلت الدلالة عليه، ولأن
الوجوه خمسة، واحد، وقد أنى بها صحاحه
شجرته كعمرة المنع، ولأن عمره القليل لا

(١) حديث الحسن بن محمد قال روى الحج عليه

سنة ١٠٢٠ هـ (٢) سنة ١٠٢٠ هـ (٣) سنة ١٠٢٠ هـ

(٤) سنة ١٠٢٠ هـ (٥) سنة ١٠٢٠ هـ

(٦) سنة ١٠٢٠ هـ (٧) سنة ١٠٢٠ هـ

احمد والعمرة لك وانك لا تترك لك
وبعدا يصح نحوها الى خلاف العمرة، ونحو
عنه محظورات الإحرام، ويستمر يلبي حتى
يدخل مكة ويشرح في الطواف

٨ - بعد دخول الفعتمر مكة دائر إلى المسجد
الحرام، وتجه إلى النكبة عظيمة بعانة
الحشوع (الاعترا)، ويبدأ بالطواف من
الحجر الأسود، فطواف سبعة أشواط طواف
دكن الحرم، يسويه ويستلم الحجر في ابتداء
الطواف، ويقلع إن لم يجس برحام أو ابتداء
الحرم ويكره وإلا أشرك إليه وكثر. وينفع
سببه بالسلام، الحجر في البدء الطواف أو
الإشارة إليه، وكما مر بالحجر استلمه وسلمه
أو أشرك إليه

٩ - ويسن له أن يصطف في أشواط طواف
هذه كلها، والأصطفا أن يجس وسط الداء
نحو وسط الحصى، ويؤد طوفه على كتفه
اليسرى ويقي كتفه اليسرى مكشوفة، كما
يسن لمرحلي الترم في لأشواط الثلاثة الأولى،
والشئ في الثاني، وليكثر المعتصر من
الدعاء والذكر في صوته كله

١٠ - ثم إذا فرغ من طوافه يوصل ركعتي
العدالة ثم يرجع إلى الحجر الأسود يستلمه
ويقلع إن يسر ويكره أو يشرك إليه ويكره
ويذهب إلى الصفا، وضعا الآية: ﴿إِنَّ

سكنى الحرم فأجرات كالحج، والحج من
مكة جرى في حرم توسع، فاعلمه من
النبي الخلف في حرم الحرم - بالعمرة - أولى^١

صفة أداء العمرة

٦ - من أراد العمرة فإنه يستعد للإحرام
بالعداء متى بلغ ثبقات أو تقرب منه إن كان
للقابا، أو يجرد من حيث أنشأ أي من حيث
شرع في التوجه للعمرة، كان مكانا، أي
يسكن أو يزل في المواقيت أو عبادتها، وفي
المنطق الشئ بها وبين حرم

أما إن كان مكيا أو حرميا أو مدينا أو نازلا
في مكة وفي منطقة الحرم حول مكة فإنه
يخرج من الحرم إلى الحرم مناطق حتى إليه،
فيحرم بالعمرة من حارة الحرم أو داخل وهو
بخطوة

٧ - والاستعداد للإحرام أن يعرض يمين
له، وهو الاعتصام والمنطق وتعبس
البدن، ثم يعرض يمينه منه للإحرام،
وغيره، عنهما صلاة المكتوبة، ثم يوى
بمعدنها العمرة، بحجر، اللهم إني أريد
العمرة فبشرها لي وثبتها مني، بك أنت
السميع العليم، ثم يلبي قائلا: «بيك
الهمم ليك بيتك لا شريك لك سلك إن

العد

وبشروط الإحرام مقاربه ما تنبى عنه
أي حصية ومحمد، والتغية شرط عدم
حيث من المالكة، فلا يصح الإحرام بدون
التنبيه لو ما فهم مقامها عليهم

والجمهور على أن التلبية شرط شرعا،
فقال أفلكم هي واجبة في الأصل، والله
قرب بالإحرام، وقال الشافعي وأصحابه إن
سنة في الإحرام مطلية

وسبعة تنبيه هي نيك قلهم نيك،
ليك لأشريك لك نيك، في حمد والمنة
لك وملك، لأشريك لك

وأصحاب الأحرام للعمرة

١٤ - يجب في العمر الإحرام من الإحرام،
بحسب الظروف لإحرام

ميتب الأحرام للعمرة

١٥ - ميتب الإحرام من الإحرام، وميتب
ميتب

الحققات الفرمان للإحرام من العمرة

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

الفرمان هو جميع العام لغز ششش ششش،
يصح أن حرم في الإسلام ويعطها في جميع
السنة، وهي الفصح في شهر رمضان بها في
غيره لما عياني

ودعت اختفية في ظاهر الفريضة إلى أن
العمرة تكبر تحريم يوم عرفه، وأربعة أيام
بعده "١"، واستدلوا بقول عائشة رضي الله
عنها: حدثت العمرة في السنة كنه، إلا في
أربعة أيام يوم عرفه ويوم النحر ويومك بعد
قدسه "٢"، ولأن هذه الأيام أيام شعل شلح،
والعمرة فيها تسع لهم عمر دنك، وربما غف
أحسن لها فنكرو

الميتب المتكسب للإحرام من العمرة :

أ) ميقات لاقي

١٦ - والآتي هو من ميقات حرج مطعة
الموتى، ميقات لاقي هي ذو الحجة
لأهل مكة ومن غيرها، والحججه لأهل
الشام ومن جاء من منها كذهل مصر
والعرب، ولعمركم لأن من يغفل الحجة

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

١٥ - ميتب ميتب، في كل ميتب ميتب

وبقيت لأهل المدينة ذاك الحيلة، ولأهل الشام
المحضة، ولأهل نجد قرن المنازل، ولأهل
اليمم بالمطعم وهو نخ، ولأن عليهم من
غيرهم ممن أراد الحج والعمرة، ومن كان دون
ذلك، فمن حيث أنشأ حتى أهل مكة
من مكة^(١٦)

وأما الإجماع فقال النوري: إذا انتهى
الأنف إلى المذبح وهو يد الحج أو العمرة
أو القرآن حرم عليه بحلوقته غير محرم
بالإجماع^(١٧)

وأما مذهب الحرم والمكة للعمرة فقد
نحس من الحديث السابق بما ورد عن عائشة
رضي الله عنها في قصة حجها قالت:
ويلصق الله، أتطلقون بصرا وحججه وأنطلق
بالحج؟ فطر عبد الرحمن بن أبي بكر أن خرج
معها إلى السعيم فاعلمت بعد الحج في ذي
الحجة^(١٨)

اجتناب محظورات الإحرام

١٩ - محظورات الإحرام للعمرة هي محظورات
الإحرام للحج، منها

(١٦) حديث أبي موسى، قال قال رسول الله ﷺ: «...»
الترمذي، الصحيح الحديث ١٣٨١/٢، ومسلم
١٨٣٩ - ١٨٤١/١
(١٧) المجموع ١/٧
(١٨) حديث عائشة في قصة حجها
أخرجه البخاري (صحيح الحديث ١٦٢/٢) ومسلم
١٨٤١ - ١٨٤٢/٢

بغليل، ورمز، سارك، ويسمى الآن السيل،
لأهل نجد، وبالمطعم لأهل اليمم وبهاجة
والنجد، وذات عرق لأهل العراق وسائر أهل
المشرق

ب) الخفافى :

١٧ - وبقيت هو من كان في مناطق
الوفايت أو ما يجدها أو، توفي في مكة
وهؤلاء ميثاقهم من حيث أنشأوا العمرة
وأحرم بها، لا لأن أحدهم قال: ميثاقهم
الحل كله، ولأنه قال: يحرم من داره أو
مسجده لأصغر، والناعية والحادثة قالوا:
ميثاقهم المقرة التي يسكنونها لأنها ذواتها بغير
إحرام

ج) الحرمي :

١٨ - وأخرى وهو القيم بمسطقة الحرم
والمكة من كان نزلًا بمكة أو الحرم، هؤلاء
ميثاقهم للإحرام بالعمرة الحل، فلا بد أن
يجزوا للعمرة عن الحرم إلى الحرم ولو بحدوة
واحدة يتحلزون بها الحرم إلى الحل .

وتنصلي في مصطلح (إحرام ف
٣٩ - ٥٢ - ٥٣) .

وتدليل على تحديد هذه الوافايت للإحرام
بالعمرة أنه والإجماع، فمن أنه حديث
ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ

وكذا حَتَّ الجسد حك شديداً، والنرس .
(ر إحرام ف ٩٥ - ٩٨) .

سني الإحرام :

٢١ - سن في الإحرام للعمرة أربع عصال هي :

الأضغاث، وتطيب البدن لا الشوب،
وصلاة ركعتين، يفعل هذه الثلاثة قبل
الإحرام ثم التلبية عقب تلبية، والتلبية
مرس في الإحرام عند الحسية خلافاً
للجمهور (ر إحرام ف ١٠٨ - ١١٩) .

وبن للمعتمر أن يكثر من التلبية عند
ية الإحرام بالحرة من يده الطواف باستلام
الحجر الأسود، عند الجمهور، وقال مالكية
للمعتمر الأقلان يلبس حتى يبلغ الحرم، لا إلى
رؤية بيوت مكة، والمعتمر من الجعراة أو
من التميم يلبس إلى دخول بيوت مكة (١)

الركن الثاني . الطواف .

٢٢ - الطواف بالكتابة المعظمة ركن في
العمرة، وفرصة سيحه أشراط عند الجمهور،
وقال الحنفية الأربعة مرس، والثلاثة المالكية
واحدة

وبشرط في هذا الطواف سني الإحرام
مكتملة - قم مقرر شروط الطواف العامة .

(١) انظر نقد المحتج هذا المص ٢٢٧/٢

أ) يحرم على الرجل لبس دحيط وعلى
ماتج عبطا بالجسم أو يغطي الأصابع
كالبجواب، ويحرم عليه وضع غطاء على الرأس
وتغطية وجهه، وليس حذاء ويلبغ الكعبي .

ب) يحرم على المرأة انحرمة ستر الوجه
بستر يلاص البشرة، وليس قفازين، وتبس
سوى ذلك لباسها العادي .

ج) يحرم على الرجال والنساء الطيب وأي
شيء فيه طيب، وإزالة الشعر من الرأس
ومن أي موضع في الجسم، واستعمال الدهن
للأفئ للشعر أو لجسم - ولو غير مطيب -
وتقليم الأظفار، والتعبد والجراح وجوارحه
لهيئة له، والرفوف وأي المعاداة متناهية
وليحجب المحرمون النسوة أي مخالفة أحكام
الشريعة، وكذا الجسد بالباطل

ويح في ارتكساب شيء من محظورات
الإحرام الحزاء، في أصابع خاصة فساد
العمرة والكفولة والقضاء، عند ما حرم من
الركن والعسوق وجدال فيها الإثم والحزاء
الأخرى فقط

انظر مصطلح (إحرام) ف ١٤٥ - ١٨٥

مكروهات الإحرام

٢٠ - يكره في إحرام العمرة ما يكره في إحرام
الحج، مثل تعبد الرأس أو حنكه بقوة،

شروط فرضه العمرة

٢٤ - شروط فرضية للعمرة عند التكليف
فرضيتها هي شروط فرضية الحج، وقد عُلِّقَ
الغرض من وجوبها وسببها

شروط فرضية العمرة عند التكليف والإسلام
والجنون والحرية والاستطاعة، والاستطاعة
شخصية لفرضية العمرة فقط، لكن لا يتوقف
عليها سقوط فرض الحج من يقول بفرضية
العمرة أو وجوبه. فهو معتزم من لم تتوفر فيه
شروط الاستطاعة صحت عمرته وسقط
الفرض عنه

وتتضمن الاستطاعة في ملك سواد
والقدرة على آلة الركوب، وذلك حاسبة
للمرحال والفتن،

ويجوز سبيلاً بفرضية الحج وما
هو حجة الروح أو الحريم. وعدم المدة
أخرى عند السامعية ولغة ساء بدت
عوض عن الحج أو الروح في سفر المحرم

أما البدل والحرية فهما شرحتا لوجوب
العمرة وإجرائها عن الفرض، فلو عمر
لصبي أو ألعبد صحب عمرته، ولم يستط
فرضها عليها عند البلوغ أو الحنث

وما يعمل بالإسلام فهي شرطية

لوجوب العمرة وجعلها فلا تجب للعمرة
على كافر ولا عصفور ولا نكاح فيها، لكن
يجوز الحج بالعمرة من المحرم وله ويؤدى
فأساسك عنه، ويجب عظومات الإحرام
وعكده، لكن لأصله من ركعتي الإحرام أو
الطواف، من سقطت عنه عند الحنث
ولمات فيه، أم عند الفدية فيصيرها عنه،
بحسب ظاهر كلام الحنابلة^(١)

(١) إسناده في ١٣٥ صحيح في ١٠٤ - ١٠٦

وأجبت العمرة

٢٥ - يجب في العمرة امر

الأول أن يحرر من الصغار والمروء عند الحنث
والحنث، وقال عنهم هو ركن
الثاني أن يحرر أو المصير عند الحنث
والثالثية والحدية، وذلك الشاذية في التراجع
عندهم إنه ركن

والصغار أو واجب هو خلق شعر جميع
الراس أو تقصيره عند الحنث، والحنث،
وضع رأس على الأقل عند الحنث، وثلاث
شعرات على الأقل عند الشاذية
في خلق المرحال أفضل في العمرة، لا

(١) في ذلك طبعه من ٨ - ١٠ من صحيح
١١٩٤ و١١٩٥ و١١٩٦ و١١٩٧ و١١٩٨ و١١٩٩

واحد، لأنه يلزم الإثم عند الجميع، ويلزم الإثم عند الحمية ومنهم .

ويكفر ترك سنة من السن، ولا يسمى كراهة تحریم، ولا يلزم بتركها

المباح في العمرة :

٢٨ - مباح في العمرة كل ما لا يخل بأحكامها، ونحوها أحكام الإحرام التي سبقت العمرة في شهر رمضان :

٢٩ - تنقطع العمرة في شهر رمضان، صرح بذلك الحنفية^(١)، فثبت في الحديث من ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ لا امرأ من الأنصار وما معك أنه تحبس معصاة؟ قالت لم يكن لنا إلا ناضح^(٢)، فخرج أبو ولده وأبى على ناضح، وترك ما ناضحاً فتضح عليه، قال فإذا جاء رمضان فاعتمرى، فإله عمرة فيه تعدل حجة، ولـ رواية مكشوفة حجة، أو حجة معي^(٣).

المكان الأفضل لإحرام المكي

٣٠ - اختلف الفقهاء في أي الحبل الفصل

للمتمتع، فالتقصير له الفصل، لكن يبقى شعر يأخذ في الحج

والله للنساء التقصير فقط، ويكفر الحلق في حلقه لأنه مثله^(٤)

سنن للعمرة

٣٦ - يسر في العمرة ما يسر في الأنفصال، استركة بينا وبين الحج : في الإحرام والغرافة والسحى، والحلق .

بمنوعات العمرة .

٣٧ - يمتنع في العمرة مخالفة أحكامها بحسب الحكم الذي يقع بمخالفة له .

محرمات العمرة، هي ترك شيء من أركانها، بجرع ترك شيء من الطواف، أو السعى أو الحلق، على الفور بركبتها، ولا ينحلل من إحرام العدة حتى يتم ما تركه

ومكروهات العمرة ترك واجب من واجباتها، وترك الواجب مكروه كراهة تحریم عند الحنفية، وهذا غيرهم حرām، والمعي

(١) فتح الباري ٢/ ١٧٨، ١٧٩، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥

الإكثار من العمرة

٢١ - يستحب الإكثار من العمرة، ولا تكره تكرارها في السنة الواحدة عند الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة وطريق وابن المأثورين من المالكية) وهو قول علي وابن عمر وابن عباس وابن زبائن وعائشة رضي الله تعالى عنهم وعطاء وطلوس ومكرمه وجمهور الفقهاء^(١)، وإذا هم الأحاديث الواردة في فضل العمرة، وأثبت عليها، فإنها عظيمة تتبادر تكرار العمرة تحت عليه.

وفصل ابن قدامة ما لم يثبت فيه الإكثار فقال: فإن صلى رضى الله عنه في كل شهر مرة، وكان أسبوعاً حملاً رأسه خرج فاعتمره، وقال: عكرمة يصبر إذا أمكن لموسى من سعده، وقال عطاء: إذا شاء اعتمر في كل شهر مرتين، وقال أحمد: إذا اعتمر فلا بد أن يحلق أو يقصر في عشرة أيام يمكن حلق الرأس^(٢).

وقال الشافعي: إن قدر أن يصبر في الشهر مرتين أو ثلاث أحسنت له ذلك^(٣)، والمشهور عند المالكية يكره تكرار العمرة

للإحرام، وعمرة لمن كان بمكة أو الحرم عند حنيفة وهو المذهب عند الحنابلة. إن الإحرام من التمتع لفصل لأن النبي ﷺ أمر عبد الرحمن بن أبي بكر أن يصبر عاتقه من التمتع^(٤) فهو أفضل مدنيها لدلالة غرل عن دلالة العمل.

وقال حنابلة من الإحرام من التمتع في الأنصالية الإحرام من الحجرة ثم حنيفة وقال الشافعية والحنابلة في وجوب الإحرام من أحمرانة لفصل. ثم من التمتع ثم من الحديبية لأن النبي ﷺ أحرم من الحجرة^(٥) وأمر عائشة بالأحرام من السجيم وبعد إحرامه من بلدى الحليفة عام الحديبية ثم بالذحون إليها من الحديبية فصره المذركوي عنها، فعدم الشافعي ما عمله ﷺ ثم ما أمر به ثم ما صم به.

وقال كثير المالكية التمتع والعمرة مستاويان، لا أنصالية بواحد منهما على الآخر، وتوجيهه ظاهر، وهو وروى الأثر في كل مني^(٦).

عدم تارة، ٩٠٠

(١) حديث: «شكر الله من حج مرة»

معرفة الحديث وأصح حديثي "٩٠٠" في التمتع من حديبية ليس.

(٢) المسند المصنف من ٤٨٨، المسند المصنف من ١٢٦

الشافعي من ١٥٠، مسنده ٩٠٠، وقصص ٢٥٠

وقلتها من ٢٠٠، إجماعات ١٢٤٤، (الذوق ٢٢٩)

(١) المسند المصنف من ٢٠٨، ومنه أيضاً ١٢٨

والإمام من ٢٢٦، (الشافعي ٢٢٦)

(٢) قصص ٢٢٦

(٣) حاشية المحقق على الإصحاح من ١٢٨، (الذوق ٢٢٩)

١٢٦

في السنة مرتين، وهو قول الحسن وابن سيرين، وتندب الرواية على أنه تكرار في عام آخر

والمراد بالتكرار في العام السنة الهجرية، فلو عتمر في ذي القعدة ثم في المحرم لا يكره، لأنه عتمر في السنة الثانية

وبعل كراهة التكرار في العام الواحد فلم ينكسر دخول مكة من موصع عليه فيه إجماع، كما لو خرج مع الحجيج ثم رجع إلى مكة قبل أشهر الحج، فإنه يجرع بعمره، لأن الإجماع بالحج قبل أشهره مكروه

ونقد استدلال المالكية بأنه عليه الصلاة والسلام لم يكرها في عام واحد مع حديثه على ذلك

ومقابل المشهور عند المالكية قول مطرف وابن الماجشون من حوز التكرار، بل قال ابن حبان - لأنا من جاز كل شهر مرة

وعلى المشهور عندهم من أنه يكره تكرارها في السنة الواحدة لو أخرج بشابة لتمتع إحرامه إجماعا، قاله سند وغيره^(١)

ويشمل استحباب العمرة واستحباب تكرارها أشهر الحج، لأن النبي ﷺ اعتمر فيها، وفي ذلك إسقاط لزعم الجاهلية أن العمرة في أشهر الحج من أجزء العمرة بل

إذ عمراته ﷺ - هي أربع - كانت كلها في أشهر الحج كما ثبت عن أنس رضي الله عنه: وأن رسول الله ﷺ عتمر أربع عمر، كلهن في ذي القعدة إلا التي مع حجته - عمرا من الحديبية لو من الحديبية في ذي القعدة، وعمرا من العام المضى في ذي القعدة وعمرة من حمرات حيث قسم غنائم حنين في ذي القعدة، وعمرة مع حجته^(٢)

ويعرف لا بد منهم من تعلق بين هذا وما سبق من أفندية العمرة في رمضان قال الكيال بن هشام إن رمضان أفضل بشعبه ﷺ على ذلك، وتركه بذلك لإقتضائه بأمر يحبه كاشتغاله بعبادات أخرى في رمضان مثلا، وأن لا يشق من أمته، فإنه لو عتمر فيه لم يخرجه معه، ولقد كان يتم رجيا، وقد أخبرني بعض المحدثات أن تركه لها مثلا يشق عليهم مع محبة ما كلفهم بهم في رمضان، ويعتد لأن يبقى نفسه مع سقاة ومن ثم تركه كي لا يظلمهم شئ من على سقابهم، ولم يحضر عليه الصلاة والسلام في السنة إلا مرة

وما قاله الكيال بحق وما هو ضرر عند الأصوليين، من أن دلالة القول مقدمة على

(١) حديث أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ اعتمر أربع عمر
شرحه البخاري (فتح الباري ٦٠٠/٢) وسلم
(٢) (٩١٦/٢) والمطالع

الحُمْرَةُ فِي تَارِكِ السَّنَةِ بِكَوْنِهِ مَسِيئًا، وَلَا يَكُونُهُ
جَزَاءً وَلَا فِدَاءً .
أَدَاءُ الْعُمْرَةِ مِنَ الْفَيْرِ :

٣٨ - ذَهَبُ الْقَهْقَاءِ فِي الْجُمْلَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ
أَدَاءُ الْعُمْرَةِ مِنَ الْفَيْرِ، لِأَنَّ الْعُمْرَةَ كَالْحَجِّ
تَجُوزُ التَّيْلُابَةُ فِيهَا، لِأَنَّ كِلَا مِنَ الْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ
عَدَّةٌ بِفِيئَةٍ مَالِيَةٍ وَفِي ذَلِكَ تَفْصِيلٌ

ذَهَبُ الْحُمْرَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَدَاءُ الْعُمْرَةِ مِنَ
الْعَمْرِ بِالْعَمْرِ، لِأَنَّ جَوَارِهَا بِطَرِيقِ السَّيَاحَةِ،
وَالسَّيَاحَةُ لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِالْأَمْرِ، فَكُلُّ أَمْرٍ أَنْ يَحْتَمِرَ
فَالْعَمْرُ بِالْعُمْرَةِ وَاعْتَمَرَ جَلَزًا، لِأَنَّهُ قِيلَ مَا أَمَرَ

وَذَهَبُ الْمَلَكَةِ إِلَى أَنَّهُ نَكَرُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فِي
الْعُمْرَةِ وَإِنْ وَاعَتْ صَحَّتْ .

وَفَالِ الشَّافِعِيَّةِ ' تَجُوزُ الْجَلِيلَةُ فِي أَهْلِ
الْعُمْرَةِ مِنَ الْعَبْرِ إِذَا كَانَ حُرًّا أَوْ عَابِرًا مِنْ
أَدَائِهَا بِنَفْسِهِ، فَمَنْ مَاتَ رَوَى دَمَهُ عَمْرَةً
وَاحِدَةً مُسْقُوتَةً بَأَنَّهُ تَكُنُّ بَعْدَ اسْتِطَاعَتِهِ مِنْ
فَعْدِهَا وَلَمْ يَدَّهَا حَتَّى مَاتَ . وَجِبَ أَنْ تَلَاذِي
الْعُمْرَةَ عَنْهُ مِنْ تَرْكِهِ، وَلَوْ أَدَّاهَا عَنْهُ أَجْبَى
جَارٌ وَيُوَلِّا يَدَهُ كَمَا أَنَّ لَهُ أَنْ يَفْعَسَ دِينَهُ بِلَا
يَدٍ

وَتَجُوزُ السَّيَاحَةُ فِي أَدَاءِ عَمْرَةِ النُّطُوقِ إِذَا كَانَ
عَابِرًا عَنْ أَدَائِهَا بِنَفْسِهِ، كَمَا فِي السَّيَاحَةِ مِنَ
الْبَيْتِ

وَجِبَ فِي إِسْقَادِ الْعُمْرَةِ مَا جِبَ فِي إِسْقَادِ
الْحَجِّ مِنَ الْإِسْتِمْرَارِ فِيهَا، وَالْفَصَاءِ،
وَالْقُدَمِ

٣٥ - وَخُتِلَفَ فِي فِدَاءِ إِسْقَادِ الْعُمْرَةِ .
مَذْهَبُ الْحَنْبَلِيِّ وَالْحَنَابِلَةِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ شَاءٌ،
لِأَنَّ الْعُمْرَةَ أَتَمُّ رِبَاةٍ مِنَ الْحَجِّ، صَحَّتْ
جَنَابَتُهَا، فَرُجِحَتْ شَاءٌ

وَمَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ وَالشَّافِعِيَّةِ أَنَّهُ تَارِكُهُ بِدَنَةِ
قِيَامًا عَلَى الْحَجِّ

أَمَّا فِدَاءُ الْجُمْلَةِ الَّذِي لَا يَسْقُدُ الْعُمْرَةَ شَاءً
فَقَطُّ عِنْدَ الْحَنْبَلِيِّ، وَفَعْدُهُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ (١)
(وَالْحَرَامُ عَنْ ١٧٤ - ١٧٥)

رَابِعًا: تَرْكُ وَاجِبٍ فِي الْعُمْرَةِ :

٣٦ - مَنْ تَرَكَ وَاجِبًا فِي الْعُمْرَةِ، كَالسَّمْعِ عِنْدَ
الْحِمَةِ وَفِي الْقَوْلِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الْحَنَابِلَةِ،
وَكُلِّ عِلْقٍ عَنِ الْجُمْهُورِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيَّةِ، فَإِنَّهُ
بِأَثَمِ عِدَاءٍ وَجِبَ عَلَيْهِ الْقَمْعُ مِنْهُمْ

خَامِسًا: تَرْكُ سُنَّةٍ مِنَ سُنَنِ الْعُمْرَةِ .

٣٧ - تَارِكُ السُّنَّةِ يَحْرَمُ نَفْسَهُ الثَّوَابَ وَالْفَضْلَ
الَّذِي اعْتَدَى اللَّهُ بِهِ أَتَى بِالسُّنَّةِ . وَصَرَحَ

(١) مَسْجُودٌ ٢/٢٤٦ - وَمَعْلَمَةُ الْمُصَدَّقِ ١/٥٥٦ .
بِالْمَجْمُوعِ ٣٥١/٧ - ٣٨٢ وَفَرْحُ الْمَعْلَمِ ٢/١٣٩ .
وَالْفَقْهُ ٢/٢٨١ وَجَوَابُ

ويجب الحيلة إلى أنه لا يجوز العمرة من
الحس إلا بإذنه، لأنها عساة تدخلها الببابة
فلم تجر إلا بإذنه، أما الميت فنجوز عنه بعير
إذنه^١

عُمَرَةُ

التعريف :

١ - العمرة - ويعبر عنها جمهور الفقهاء
«بالمصريين» لما صورتان لمسألة في
الفرائض، أو هما مسألتان اشتهرتا بهذا الاسم
سبة، في عمر بن الخطاب رضي الله تعالى
عنه لأنه أول من قصص فيها، وقسم
أيضاً ما قروا به تشبه بتكويك والأعر
لشهرتها وبالفريسيين لأنها لا تظهر لها^٢
وصورتا المسألة أو المسألة .

١) روج، وأبوان .

٢) فوردجه وأبوان

الأحكام المتعلقة بالعمرة .

٢ - نصيب الأم في الفروض للعمرة في كتاب
الله تعالى إلى المسلم أو النكح، فاحد
السدس في حالتي

١) إذا كان للميت ولد، أو ولد وله .

٢) إذا كان معها عطف من الإخوة والأخوات
وليس بنصيت ولد أو ولد وله



(١) مدافع المصالح ١١٦٢، ١١٦٣، ص ٩٠، ٩١

نصيب المصالح ١١٦٢ وما بعدها، والمجموع ٦٠

نصيب أبيه فداية ٢٣١/٥

(٢) تنبيه محتاج ١٩٠، نظام الوقف ١ ٣٥٢

نعمهما شرطاً لم يكن في قوله: «وَوَيْتَهُ نَوَاه»
 قائمه، وكان تطويلاً يعني به قوله: «فَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ فَلْيَأْمُرْ بِالْثَلَاثِ»، فلما قال:
 «وَوَيْتَهُ نَوَاه» علم أن استحقاق الأم الثلث
 معروف على الأمرين، وهو مسجله وتعالى
 ذكر أحوال الأم كلها نصاً وإيحاءً فذكر أن لها
 السدس مع الإخوة أو الولد، وأن لها الثلث
 كاملاً مع عدم الولد وتفرد ذبويين بالبراث
 يثبت حالة ثالثة وهي عدم الولد وعدم نهر
 الأبوين بالبراث، وبذلك لا يكون إلا مع
 الزوج أو الزوجه، فماذا أن يعطى لعدا
 الحال الثلث كاملاً، وهو خلاف مذهب
 الصواب في قوله تعالى: «وَلْيَكْفُرْ مِثْرَ حَقِّ
 الْآلَتَيْنِ»^١، وإما أن يعطى السدس والله لم
 يجعله فريضة، إلا في موضعين مع الولد ومع
 عدد من الإخوة والأخوات، فإن امتنع الأمراء
 كان السدس بعد فرض الزوجين هو المال
 الذي يستحقه الأبوان ولا يشترکہا مشارة فهو
 بسره للآل كله إذ لم يكن زوج ولا زوجة،
 فإذا تقاسمها اثلاثاً كان الواجب أن يتعاضداً
 الثاني بعد فرض الزوجين كذلك، وانعكاس
 المحصر أن الأم مع الأب كالمثلث مع الزوجة
 والآن مع الأب، لأنها ذكر وأنثى من جنس
 واحد، فأعطى الله الأب ضعف ما أعطى الأم

وتأخذ ثلث التركة إن لم يكن معها من
 ذكر وتصره الأبوان بالبراث، لقوله تعالى:
 «وَلَا تَوْرَثُوا بَعْضُكُمْ مِمَّا لِبَعْضٍ يَرْتَضِي إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ، فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمِّ السُّدُسُ»^(١)

فإن كان مع الأبوين أحد الزوجين فإن
 فرض الأم لم يرد في القرآن الكريم، وهي
 المسألة العنصرية

وهذا يختلف المصنعة في فرضها، فذهب
 أكثر المصنفين ومذهب الفقهاء إلى أن فرضها
 ثلث ما يقضى بعد فرض الزوج أو الزوجه،
 مع حالة زوج وأبوين نصح مسألة من ستة
 فبأحد الزوجين النصيب وهو ثلاثة، وتأخذ الأم
 ثلث الباقي وهو واحد، وتأخذ الأب الباقي
 وهو اثنين، ولدى زوجة وأبوين نصيب المسألة
 من أربعة، فتأخذ الزوجة الربع، وهو واحد،
 وتأخذ الأم ثلث الباقي وهو واحد، وثلاث
 ما يقضى وهو اثنين، وصحة الجمهور في هذا أن
 الله سبحانه وتعالى إنما أعطاها الثلث كاملاً
 إذ عسر لأبوان بالبراث لأن قوله سبحانه
 وتعالى: «لَا يَكُنْ لَهُ نَكْرٌ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ
 فَلِلْأُمِّ ثُلُثٌ» شرط في استحقاق ثلث
 عدم الولد، بتفرد أبيه، لأنه لو لم يكن

عُذْرِيَّةٌ ١٢ عَمَّاشَةٌ

تفضيلاً من ذنوب الذكور

وقال ابن عباس رضي الله عنهما: إن الأمم تأخذ في الثأنين ثلاث أصناف: بركة مستدلاً بأن الله سبحانه وتعالى جعل لها أولاً ستمس الشريعة مع الوليد فقبله بحلي ﴿وَلَا يُزِيهِ بِكُنٍّ وَاحِدٍ مِّنَ السُّدُسِ عَمَّا تَرَىٰ إِذْ كَانَ تَهْ وَلَدَهُ﴾ ثم ذكر سخطه أن جامع عدم الولد الثالث، فيهم من أن أراد عتاً لث أصل الفزكة أيضاً، وقد تظاهر ابن عباس مع ربه في ثأنت رضى الله تعالى عنهم في العمرين فقد له: أن في كتاب الله ثنت مطلقاً، فقال ربه: وليس لي كتاب الله إحصائياً اثنت كاله مع الزوجين^(١)

وقال أبو بكر الأصم: إن للام مع الزوج ثنت ماقى بعد فزعه، ومع الزوجة ثنت أصل الفزكة، لأنه لو جمن جامع الزوج ثنت جميع لما لزد نصيبه على نصيب الأب، لأن المسألة سبب من منه لأصحاب النصف والثالث، وبأحد الزوج ثلاثة، وللأم اثنا على ذلك التفسير جميعاً للأب واحد، ولذا تفضيل الأنثى عن الذكر، وإذا جعل لها ثنت ماقى بعد فزعه الزوج كان لها واحداً، وللاب اثنا، وهو جعل له مع الزوجة ثنت الأصم لا يلزم ذلك سببيل، لأن المسألة

من ثمر عشر، لا احتراع ربيع والثنت، إلا حلت الأم أربعة وهو ثنت الفزكة - معى ثلاث خمسة فلا تفضيل له عليه^(٢) والتفضيل في مصطلح، ثلاث ف (١٥١)

والأم تأخذ ستمس الفزكة في حالة الزوج والأبوين، وبأحد الربيع في حالة الزوج والأبوين، ولم يصر الصلابة من بعدهم بالسدس، والربيع تأخياً مع ظاهر القرآن^(٣)

عَمَّاشَةٌ

نظر اصحية



(١) المرجعة من ١٢٢

(٢) المصدر السابق

(١) كلام المؤلفين لابن القيم ٢٥٨/١ وسابحة، ومجلة

المصالح ٩/٦

وتختلف الأعمال التي يعملها الصمد
باعتلاف مختلفتها من عبادات ومعاملات.
حيث على الطاعات ويمتنع على المنعيات
إلا أن يشهده الله بعباده
وأن يحصل في مهمل الخ (نواف ف ١٣،
عقاب، تكليف ف ٤) وغيره.

عَمَل

المعروف :

١ - العمل في البعثة : هو العمل
والجمع العمل
وفي الكليات : عمل يتم لأفعل المفعول
والعلوف
وقال الخروزي : هو إحداهن أمر قولاً كان أو
فعلاً بالخارجة أو البقية^(١)
ولا يخرج معنى الاصطلاح عن معنى
استعمل^(٢)

الأحكام المتعلقة بالعمل

٢ - تعريف العمل لأحكام أحسنه

لها طلب الشارع منه على سبيل الإلزام
فهو واجب وما طلبه على سبيل الترخيع في
عدم إلزام فهو مندوب، ومن طلب الشارع تركه
عن سبيل الإلزام فهو حرام وما طلب تركه
على سبيل الترخيع من غير إلزام فهو مكروه،
وما خير الشارع بين عمله وتركه فهو باح

(١) هو العمل - مع التواضع - كعمله من

(٢) هو الذي لا



عبوديتهم أنه إذا اجتمع أهل المدينة على أمر
لم يميز لأحد من يقول بخلافه^(١)
وعصم ذلك في الملحق الأصغر.

عَمَلُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ

الشريف

١ - يستعمل الفقهاء عبارة (عمل أهل
المدينة) فيما أحص على عملة عليه المدينة في
القرون الثلاثة الأولى التي وردت الآثار عن
أهلها خيم القرون، وتوارثوا جيلا بعد جيل

حجة عمل أهل المدينة

٢ - خلف العلماء في حجة عمل أهل
المدينة

وهذه الجمهور إلى أن إجماع أهل المدينة
على عمل ليس حجة عن من خارجهم

ورفع ثالث إلى أن عمل أهل المدينة
حجة على غيرهم، ونقل عنه أنه قال: إذا
جمع أهل مدينة على شيء لم يمتد بخلاف
غيرهم، وإن بعض أصحابه، إلى أن أراد بدلت
بموجب روايتهم على ولاية غيرهم، وقال
بعضهم: أراد به أن يكون إجماعهم أولى من
غيرهم، ولا يمتد بخلافهم، وقال آخرون
بهم: أنه أراد بذلك أصحاب رسول الله
عليه وآله، والصحيح التراجع الذي نقل عنه



(١) لا إجماع في تفسير الأحكام ١٤٣١٩ كتب الأمير
١٣١٧٣ ورواه الأثير ٨٢١ والبيهقي ١٨٧/١
وحاشي المسائل ٢ ٦١٧ ورواه الأثير ٣٨٠/٢

فقط فإن العم الثمين بمسرد يدان كله
ويجيب نعم لأب

كما اتفق الفقهاء على أن العم لأبوين
يجيب بالأب والجد وإن علا والأب وإن
وإن سفل وأخ لأبوين وأخ لأب وإن الأخ
لأبوين وابن الأخ لأب وإن سفل، وأن العم
لأب يجيب هؤلاء وبالعم لأبوين، وإن لم
لعم لأبوين يجيب هؤلاء، وبالعم لأب، وإن
لم العم لأب يجيب هؤلاء وابن العم
لأبوين

أما هم الأب وهم أحد ونحوها فهم
عجوبون بلير عم ألفت وإن نزل كما أن عم
الأب لأبوين يجيب هم لأب لأب، وابن
عم الأب لأبوين يجيب ابن عم الأب
لأب

وعم للجد عجوب أبناء عم الأب وإن
سفلوا وهكذا، أبدا لا يرث بنو أب عمي مع
من أب أقرب منه وإن نزلت درجاتهم لقوله
﴿وَأَحْسِنُوا إِلَى الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾^(١)
لأن رجل ذكره^(٢)
وأما العم لأم وهو أخو أب ألفت لأمه فهو

عم

التعريف .

١ - العم في اللغة هو: أخو الأب، وجمع
العم عمال وعمومة^(٣)
ولا يخرج للمعنى إلا معالاجي من المعنى
اللمري

ما يتعلق بالعم من أحكام

تحقق بالعم أحكام ما

في الإرث -

٢ - اتفق الفقهاء على أن عم من العصيات
في الميراث، فإذا انفرد بك لم يكن معه
موجب فرض ولم يوجد من يجبه استغرق
المال كله وإذا كان معه أحد من أصحاب
الفرض أخذ الباقي بعد أخذ أصحاب
الفرض فروصهم، وإذا كان معه عم آخر
يساويه في الدرجة والعقوبة كان يكره لأب وأم
أو يكون لأب انفسا التركة ثلاثين، وأما إذا
اجتمع هم شقيق مع عم غير شقيق أي لأب

(١) حديث بطريقين صحيحين بإسناد

المسند الصحيحين في صحيح البخاري ١/١٦٢ ومسلم
١/١٦٣ من حديث أبي جابر

١ - العم والعمومة من غير الفروع بالاصحاح
المعجم الحديث

ثم ابن عم لأبوين ثم ابن عم لأب ثم عم
الأب كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم
كذلك ثم ابنه كذلك (١)

وذهب المالك إلى أن ترتيبه يأتي بعد ابن
المرأة وأبنة وإن سئل ثم الأب ثم الأخ لأبوين
ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم ابن الأخ
لأب ثم جده ثم العم الشقيق ثم العم لأب
ثم ابن العم الشقيق ثم ابن العم لأب وإن
سئل (٢)

أما الشافعية فيرون أن ترتيب العم في
الأولياء يأتي بعد الأب ثم الجد وإن علا ثم
الأخ لأبوين ثم الأخ لأب ثم ابن الأخ لأبوين
ثم ابن الأخ لأب وإن سئل ثم العم الشقيق
ثم عم الأب ثم ابن العم لأبوين ثم ابن
العم لأب وإن سئل (٣)

وذهب الحنفية إلى أن أحق الناس بكراع
لثمة أبوها ثم أبوه أي جده وإن علا ثم ابنه
ثم ابن عمه ثم أخوها لأبيها وأميها
وأخوها لأبيها ثم أولادهم وإن سفلوا ثم عمها
لأبوين وعمها لأب ثم بنوهم وإن سفلوا ثم
عم أبيها لأبوين ولأب ثم موهم وإن تزوا ثم
عم جدهم لأبوين وعم جدهم لأب ثم موهم

من ذوي الأرحام الغير احتلف على
ترتيبهم (٤)

وتفصيل ذلك في مصطلح (٥) و٧٤
وما بعدها .

في الخدرة

٣ - اختلف الفقهاء في ترتيب العم بولاية
أمور أغلب من الغسل وإدخال المقبر ووصلة
عليه فذهب الجمهور إلى أنه يأتي بعد الأخوة
وإبنة الإخوة وإن سفلوا، وأما العم الشقيق
فمقدم على العم لأب، وذهب مالك إلى أن
ترتيبه يأتي بعد الجد (٦)

في ولاية النكاح

٤ - اختلف الفقهاء في ترتيب العم بالنسبة
لأولياء النكاح وذلك بعد ما انقروا على أن
العم لأب فقط لا ولاية له في النكاح
فذهب الحنفية إلى أن ترتيبه انعم في
النكاح يأتي بعد كل من ابن المرأة وإن سفل
ثم الأب ثم الجد وإن علا ثم الأخ الشقيق ثم
الأخ لأب ثم ابن الأخ لأبوين ثم ابن الأخ
لأب ثم يأتي ذو العم الشقيق ثم العم لأب

(١) مخالف ابن حبيب، ١٩٤: ٥، الفقيه المصنف

من ٣٨٢، المحتاج ١٩٤/٢، ١٩، والفقيه وساج

١/٢ - ٥٤٥، والميراث ١٩٤: ٦، ١٩٨

(٢) البراءة الميراث ١٩٤: ٦، المحتاج ٢١٧/٢

(٣) حنبلية ابن حبيب، ١٩٤: ١

(٤) حنبلية الإكثار ٢٧٩/١، والفقيه المصنف، ٢

(٥) نفس المحتاج ١٩٤/٢

كما ان النعم كثيره من الأولياء العصبه عند
الحضرة الاعراض على تكبح مولده إفا
تروحت روحا غير كفو فم يدبر رصا مه (١)

في الحضانة

٥ - باتى ترتيب النعم في حضانة كثره في
ولاية الكبح عبد الشافعية، وبعد لهيب
عند الحايقة، وكثيره في إراث عند الحنعية
بالنسبة لمرتب الرجال، ويأتي تربية بعد
الأخ وس الأخ وإن سعل عند المالكية، إلا
أن النعم لم فقط يشترك في الحضانة عندهم
ويقدم على دم لأب فقط لزيادة المكان
والتمتع به (٢)

والتمتع به (٢)
والتمتع به (٢)
٩ - ١٣، ثقة



وإن برلوا وعلى هذا فلا ين الكبح هو أن
أعلا من يس اب تحرب منه وإن نزل
درحتهم (١)

والنعم الفقهاء في إحصاء النعم لم يثبت
- يثبت أخيه - فذهب جمهور الفقهاء من
المالكية والشافعية والحنبلة إلى أن نعم ليس
له حق إجبر مربيته فلا يزوح صديرة بحال
سواء كانت بكر أو ثيا وسواء كانت عاتقة أو
محسنة، ولا يزوح كذلك كبره محسنة سواء
كانت بكر أو ثيا

ذهب الحنابلة والأوزاعي والحنس ومصر
إلى أن العزير ومطلة وطوروس وإتادة وابن
شيرة ن أن نعم يدبره من الأولياء العصبه
يأنهم إحصاء الصديرة سواء أكانت بكر أم
ثيا عاتقة أو محسنة، كما أنه له إحصاء الكبره
سواء كانت بكر أو ثيا، إذا كانت محسنة أو
معتوقة، والمصيرة الحبار في قسح الكبح
عند بنوعها، وبمحمية كدك عند إحصائها
من محسنة

ومن الصديرة عندهم الولد الصغير وكذا
الكبير لمحتوا لنعم (إحصاءها) وفي الخبر
في قسح الكبح إذا بلغ الصغير ونحو
أبجود (٢)

٥ - ٣ - ١٠، وموافاق الإكفيل ١٧٨/٢ - وليس لأب نكاح
٤٨٩/٦

(١) ابن علقمة ٢٩٧
(٢) ابن علقمة ٢٩٨، وموافاق الإكفيل ٤/١ - وليس
المحتاج ١٥٣٣، وظفر لأب صفة ١٢٢/٧

(١) ابن علقمة ٢٩٧
(٢) ابن علقمة ٢٩٨، وموافاق الإكفيل ٤/١ - وليس
المحتاج ١٥٣٣، وظفر لأب صفة ١٢٢/٧

وَأَعْرَانَكُمْ وَغَيْرَكُمْ وَحَالَائِكُمْ رِبَّائِكُمْ
الْأَحْرَامَ رِبَّائِكُمُ الْأَحْرَامَ (١)

ولمحدث الشهور وهو قوله
«لَا تُكْحِنُ الرَّأْيَ عَلَى عَمَلِهِ وَلَا عَلَى خَالِنَاهُ» (٢)
ومنه (٣) يخرج من الرخصة ما بينهم من
السبب (٤) وتعميمه في مصطلح
(محرمات، تكاح)

ميراث الصمة

٣- نعمة في النسب في المراث من غير
دوى الأرحام، وقد اختلف الفقهاء في توريث
دوى الأرحام منهم من قال بتوريثهم ومنهم
من صرح بذلك
واختلف الفضائلون بتوريثهم في كسبه
توريث دوى الأرحام.

ويستحق عن تقصير يظفر في مصطلح
(يثوت د ٧٤)

عَمَّة

المعريف

١- العمة في اللغة هي أخت الأب (١)،
والجمع عمت، ولفظ العمة يشمل أخوات
الأب والجد

وقد ليس للعمة والعمة أخوات، بل
من جهات قسرات وأخوات الأجداد من
قبل الأب ومن قبل الأم فربما كان المحدث
بعيدا ولو أن أو غير وارت (٢)
لقوله تعالى: «حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ
وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَسَوَائُهُنَّ» (٣)

الأحكام التي تتعلق بالعمة

حكم تكاح الصمة

٢- جمع الفقهاء على تحريم تكاح العمة من
النسب ومن الرصد، لأب من انحرام المحرم
بما جاز بالكتاب والسنة لمؤنه تعالى
في حرمته عليكم أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ

١- ميراث لأصمعي والمعجم الوسيط

٢- ليس لأب لعمه ١٦٥٨، ١٦٥٩ في الرصد

(٣) سورة النساء، ١٢٢

(١) حاشية القاموس ١٢

(٢) حديث الأئمة في حاشية

أصمعي البصري (١٦٠/٢) في حاشية

(٣) ٢٩، ٣٠ من حاشية في حاشية

(٤) حاشية ١٨ من حاشية

أصمعي البصري (١٦٠/٢) في حاشية

(٥) ١٦٥٢/٢ من حاشية

والمعجم الوسيط (١٦٥٢/٢) في حاشية

(٦) ٢٥٨، ٢٥٩ في حاشية

القدم وروى عنه في حاشية

(٧) ١٦٥٢/٢ - ٢٥٨ في حاشية

لا تحب النعمة لذوي الأرحام يدين لا يوثقون
بمرض ولا تعصيب رويّه ونحوه لأنّ عربهم
صبيّة^(١)
وتفصيل ذلك يظهر من مصطلح.
(مفقه)

حق الحضانة للعمّة .

١ - يكون للعمّة حق حضانة إذا عدم
المستحقّ ما من هو أولى منها، وقد اختلف
الفقهاء في ترتيب من له حق الحضانة وبهم
العمّة

وتفصيل ذلك في مصطلح: (حضانة و
٩ وما بعدها)

عمّة العمّة :

٥ - اختلف الفقهاء في وجوب النعمة لنفسه .
فذهب المالكية والشافعية إلى عدم وجوب
النعمة لنفسه^(٢)

ذهب الحنابلة إلى أنّ النعمة يجب لكن
بى رحم محرّم^(٣)

ذهب الحنابلة إلى أنّ النعمة يجب لكل
مهر يوثق قريبه النفس بمرض أو تعصيب
لأرحم كحال من سوى عموميّ به سواء
ورثة الأحرار كاحمى أو لا كعمه لأنّ العمّة
لا يوثق ابن محبب بمرض ولا تعصيب وهو
يزنّها بالتعصيب لأنّ حق النعمة عن التوارث .
وحالف القاضي من احسانه في ذلك فقال .



(١) شرح مشهور الإزهار ٧٥٥/٣ وكشف القناع
٥٨١/٤ والقي ٥٨٦/٧

١ - حاشية العلوي ٦ ٤٧٣ عرويه ٥٨٦/٩
١ - حاشية ابن عثيمين ٨١/٢ واجتهد . وفتح المبدع
٣٥-٣٥

تراجم الفقهاء

الوردة أسماؤهم فى الجزء الثلاثين

٤١

الحديث من أبي جعفر بن الحسين، المسند وجابر بن
باسم، وابن النعمان وروى عنه ابنه محمد
وابو المعمر الأنصاري ويحيى بن يوسف
ويؤنس بن عتبة - ثم حدث عن أبي
إسماعيل أبي يعلى وما أظنه إلا بالإجازة، فقد
ذكر أسد الغابة أبو الحسين - أنه والد
أبيه له ولأخيه أبي حاتم
من مصلحته والتبصرة في الخلاف،
والرؤوس المسائل، وشرح مختصر
أخرى.

[جبل طبقات الحنفية ١/ ١٨٤،
والإعلام ٧/ ٢٤٩، وشذرات الذهب
٤، ١٢٦، ٤]

ابن أصح (٣٤٧ - ٣٤٠ هـ) :

هو قاسم بن أصح، أبو محمد، القزويني
الكنى يعرف بالهاني، فقيه، محدث وأئمة
إليه علو الإسناد بالأسفل مع الحديث
والإمامين وبرعه العربية والتقدم في لغته،
أبى عليه غير واحد - سمع محمد بن
وصاح وأصح بن حنبل وغيرهما، حدث عنه
عليه قاسم بن محمد، وعليه الله بن محمد
السامي ومحمد بن نصر وغيرهم

ومن تصانيفه الحكمة القرآن، ودرر
الولائيين، واللمح واللمح، ودرر
الحسين، ودرر مائة

الأوسى - هو محمود بن عبد الله

تقدم ترجمته في ج ٥ ص ٣٢٥

الأوسى - هو علي بن أبي علي

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

الحسن بن عثمان

تقدم ترجمته في ج ٢ ص ٣٢٩

أبى أسى ربه القزويني هو عبد الله

ابن عبد الرحمن

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي بيل هو محمد بن عبد الرحمن -

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي يعلى (١٥٧ - ٥٢٧ هـ)

هو محمد بن محمد (أبى حسن) ابن
الحسين بن محمد بن الفراء أبو خازم - فقيه
حسن، من أهل بغداد، قرأ الفقه على
القاضي يعقوب، ولأبيه، روى في معرفة
الذهب والخلاف والأصول وكان من
أقطاب الزهادين والأخبار الصاحرين، سمع

[مسير أسلام النبلاء ١٥/٤٧٢،
وشذرات الذهب ٢/٣٥٧، والأعلام ٦/١،
وشجرة الدر الزكية ص ٨٨]
ابن الأعرابي (١٥٠-٢٢١ هـ)

هو محمد بن رباح بن الأعرابي، أبو
عبد الله الهاشمي الحنظلي، بحري، روى
عن أبي يعقوب الصيرفي والقاسم بن عمار،
وأبي الحسن الكسائي، وروى عنه إبراهيم
الحري، وعشيق الدويري، وأبو شعيب
المرزوقي وغيرهم، قال الإمام أبو منصور
الأزهري في لؤلؤ تهذيب اللغة: كان
أبو عبد الله كوفي الأصل رجلاً صالحاً ورعاً
زهياً صدوقاً وحفظ عن الثرائف ما لم يحفظه
غيره.

[مسير أسلام النبلاء ١٠/٦٨٩،
تهذيب الأسماء والسبأ ٢/٢٩٥،
وشذرات الذهب ٢/٧٠، ومعهما للذهبي
١١/١١٠]

ابن تيمية (توفي الفيلس)، هو أحمد بن
عبد الحليم.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦.

ابن جزيج هو عبد الملك بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

بن حزي هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٢

ابن الحاجب هو هشام بن عمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حاتم هو الحسن بن حاتم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حجر المصلاحي هو أحمد بن علي

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٢٩٩

ابن حجر الكسي هو أحمد بن حجر

الحشمي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حلدون هو عبد الرحمن بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٣٩

ابن رحمة هو عبد الرحمن بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد هو محمد بن أحمد (الحمد)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رشد هو محمد بن أحمد (الحمد)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن السبكي هو عبد الوهاب بن علي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٢

ابن سلمة هو إلياس بن سلمة

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥١

ابن عرقہ ہو محمد بن محمد بن عرقہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۱

ابن عقیل ہو علی بن عقیل

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۴۰۱

ابن عمر ہو عبداللہ بن عمر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲

ابن عیثہ ہو سلیمان بن عیثہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۷ ص ۲۲۰

ابن فرحون ہو ابراہیم بن فرحون

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۳۲

ابن القاسم ہو محمد بن قاسم

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۲

ابن قاسم العادی ہو احمد بن قاسم

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۲

ابن قدامہ ہو عبداللہ بن احمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۳

ابن القصار ہو علی بن احمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۸ ص ۲۷۸

ابن قیم حوزیہ ہو محمد بن ابی بکر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳۳

ابن کج ہو یوسف بن احمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱۰ ص ۳۱۴

ابن سیریں ہو محمد بن سیریں

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۲۹

ابن شاشی ہو عبداللہ بن محمد

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۲۹

ابن شمرہ ہو عبداللہ بن شمرہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۴۰۰

ابن سہاب ہو محمد بن مسلم

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۵۳

ابن الصلاح ہو عثمان بن عبدالرحمن

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۳۰

ابن عابدین ہو محمد بن عمر

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۳۰

ابن عیسیٰ ہو عبداللہ بن عیسیٰ

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۲۳

ابن عبد البر ہو یوسف بن عبداللہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۴۰

ابن عبدالحکم ہو محمد بن عبداللہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۲ ص ۳۴۲

ابن عبدالسلام ہو محمد بن عبدالسلام

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۳۱

ابن لعربی ہو محمد بن عبداللہ

تقدیم ترجمہ فی ج ۱ ص ۳۳۱

ابن کبیر (۹۰ - ۹۱)

هو عبدالله بن کبیر، ابو عمرو، القرشي التيمي، الفلاس، روى عن عن أسباط بنت أبي بكر وعن ابن عمر، وروى عنه عطاء بن أبي رباح وهو من أتوفيه وهو بين ديار نجد الملك بن أبي سفيان وعمره.

قال أبو داود: ثبت، وقال الحاکم أبو أحمد بن أحمد: لا يثبت. وذكر ابن حبان في الثقات

[حديث التهذيب ۵، ۲۷۹]

ابن الجاشون، هو عبد الملك بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۳۳

ابن محمد - هو محمد بن يزيد

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۲۸

ابن مبارك - هو عبدالله بن المبارك

تقدمت ترجمته في ج ۲ ص ۱۰۲

ابن مسعود - هو عبدالله بن مسعود

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۳۹۰

ابن الظاهر (۲۸۶ - ۳۷۹ هـ)

هو محمد بن مظفر بن موسى بن عيسى

ابن محمد، أبو الحسن، النبطي

سمع من حماد بن شبيب التميمي وغيره

ابن باعثنى وأبى القاسم أبو عمرو ومحمد بن

جرير لطيفي وغيرهم

حدث عنه أبو حمزة بن شاهين

والد القاسم وأبو حمزة الرضائي القاسمي

وغيرهم

ابن الخطيب كان ابن الخطيب له حفاظا

صالحا، وقال: حدث عمرو بن محمد

الداودي قال رأيت الدارقطني بعظم ابن

المظفر وبغلة، ولا يثبت بحضرته، كان

قاسمي. ماتت الدارقطني عن ابن الخطيب

فقال ثقة مأمون

[سير أعلام النبلاء ۱۶/ ۴۱۸، وقدره

المعاني ۳/ ۹۸۰، ويران الاعتدال ۱/ ۲۳

ولبابة والنبلاء ۱۱/ ۳۰۸]

ابن مطيع هو محمد بن مطيع

تقدمت ترجمته في ج ۱ ص ۲۲۱

ابن ملك (۹ - ۹۵ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن ملك داود بن

الحسن، أبو عبد الله، الخراساني، بكسر

الخاء، سببه أبي بنده مقروم - صدر الفقيه،

فقيه حنفي كان إماماً فاضلاً أحد العلماء

عن حماد بن أسد بن محمود بن عبد الله

الحصري وأحسن قاضيها

من مصنفاته: تصنيف الجامع الكبير

في الفقه، وروضة المسند، اختصر به مش

الإمام أبي حنيفة، وتذليل على صحيح مسلم

(في شهر الحجة ٦٣١ هـ، والمواضع البقية ص ١٧٢، والأعلام ٥١/٧، راجع التراجم ص ٤٦)

ابن النضر هو محمد بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن منصور هو محمد بن منصور

تقدمت ترجمته في ج ٧ ص ٢٢١

ابن النواز هو محمد بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

ابن فليح، هو فاسم بن عيسى

تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤١

ابن نافع، هو عبدالله بن نافع

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٥

ابن نجيم هو عمرو بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن نجيم هو دين الدين بن إبراهيم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٢٤

ابن هيرة هو يحيى بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

ابن الهمام هو محمد بن عبدالواحد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

ابن وهب، هو عبدالله بن وهب المالكي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٣٥

ابن يسار (١٠٠ - ١٧٠ هـ)

هو معاوية بن عبدالله بن يسار

أبو عبدالله، الطبراني، الثاني من التوراة

أحد رجال الكمال جزء وأبنا وعلمنا وحجراً

اشتهر بالحديث والأدب وروى عن

أبي إسحاق، ومنصور وغيرهم حدث عنه

منصور بن أبي مراحم وغيره الصلي باللهدي

قبلي خلانته، فكان كاتبه ورزقه وكان

أبدي يافع في إجلاله واحترامه، وبعد

على ربه وتذليله وحسن سياسته

من مصابفه، كتاب في الحراج ذكر فيه

أحكامه الشرعية وقضاؤه وقواعده، وهو أول

من كتب كتاباً فيه

[الإعلام ١٧٤/٨، سير أعلام النبلاء

٣٩٨/٧، وشذرات الذهب ١/١٧٩،

ومجموع المؤلفين ٢٠٤/١٢]

ابن يونس، هو أحمد بن يونس

تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٥

أبو إسحاق الأزدي، هو إبراهيم بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

أبو نعمة هو صديق بن حجلان الباهلي

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٢٤٥

أبو بكر البقلائي

أبو بكر البقلائي - هو محمد بن الطيب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

أبو بكر برازى (الجبصاصي)

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر بصديقي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو بكر حيد العزير بن جعفر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

أبو ثور هو إبراهيم بن خالد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو جعفر الحنفي هو محمد بن عيلان

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٤/٤

أبو حامد الإسفريسي هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤

أبو الحسين الفراء (٤٥١ - ٥٢٦ هـ)

هو محمد بن محمد (بن يحيى) بن الحسين

بن محمد بن الفراء، أبو حمزة، فقيه

حنلي، مؤرخ، سمع منه وأما جعفر بن

سفيان وأبو بكر الخطيب ومحمد بن

الحسن وغيرهم، وأجاز له أبو محمد

جوهرى، وثقه عدة من أهل الشريفة

بن جعفر روى في اللغة والفقه، ونظر

في الفقه وجمع حقيق الحديث،

حدث عنه ابن عساكر وأبو موسى المديني

أبو سبرة الشنقي

وعلى من عمرو الواعظ وغيرهم يقال بن

البحر، ثم وصف في الأصلين والحقائق

والمذهب، وكان له عدة حيد القبرة

من تصنيفه (٢٨٨٨) في الفقه

والفرداد، أو شمس، أو طبقات

الحليلة، والمجرد في صاحب الإمام أحمد

والصالح الأذنة في الرد عن الفرق المصنفة

الفضيلة

[مجموع أعلام النبلاء ١٩/٦٠١،

طبقات حنابلة، ٧٦/١، وصاحب الإمام

أحمد ص ٥٢٩ والأعلام ٧/٢٤٧، وشذرات

الذهب ٤/١٧٩]

أبو حنيفة هو الثعلب بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب هو عمرو بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو المزدحم هو عويمر بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو ربه هو جندب بن جادة

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

أبو سعيد الحنفي هو سعيد بن مالك

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو سبرة الشنقي (٢ - ٩)

هو حميد بن عبد الله بن الأعلم الشنقي،

نفسى ، كان مولى لى حائلة ، له صحبة ،
قال أبو انفاس الحمزى : سمى من يمين بن
سيرة ، أو اسمه عميرة بن الأعرج ، وروى عن
أنس رضي الله عنه فى ركبة العمل ، وروى عنه
سليمان بن موسى التميمي ، وأبو ماجة
{ تليق الكيال فى أسبلة الرجال
[٣٩٧/٣٣ مؤيد بن التيهب ١٢٥/١٢]

أبو طالب ، هو أحمد بن عبد

تقدمت ترجمته فى ج ٢ ص ٢٤٧

أبو سعيد هو انفاس بن سلام

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٢٧

أبو قتادة هو عبد الله بن زيد

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٢٨

أبو هريرة هو عبد الرحمن بن صخر

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٢٩

أبو يوسف هو يعقوب بن إبراهيم

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٢٩

أبو يعقوب الناصى

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٦٤

الأبى مالك هو محمد بن خليفة

تقدمت ترجمته فى ج ٨ ص ٢٨٠

الأرج هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٢٩

أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٢٩

الأقرعى هو أحمد بن حمدان

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٤١

إسحاق بن راهويه

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٤٠

الإسوى هو عبد الرحمن بن الحسن

تقدمت ترجمته فى ج ٢ ص ٢٤٩

أشهب هو أشهب بن عبد العزيز

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٤١

أصبح هو أصبغ بن الفرج

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٤١

الأصبهاني هو الحسن بن محمد

تقدمت ترجمته فى ج ٦ ص ٢٤٧

إمام الحرمين هو عبد الملك بن عبد الله

تقدمت ترجمته فى ج ٢ ص ٢٥٠

أم سلمة هي هند بنت أبي أمية

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٤١

أم عطية هي سمية بنت كعب

تقدمت ترجمتها فى ج ١٠ ص ٢١٨

أنس بن سيرين (٩ - ١٢٠ هـ)

هو من بن سيرين ، لى موسى ،

الأصبهاني ولده لسة أو ستين نفيا من

الركوي هو محمد بن برهلي
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٦
البردي هو علي بن محمد .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٣
العمري هو الحسين بن مسعود
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٤٣

الهاشمي هو محمد بن الحسن:
تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢
مير بن حكيم

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢
البهوتي هو منصور بن يونس
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

الوطني هو يوسف بن يحيى .
تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣٠٦
البيهقي هو أحمد بن الحسين

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧
اليضاوي هو عبدالله بن عمر
تقدمت ترجمته في ج ١٠ ص ٣١٩



خللايه عشاق رضى الله عنه ، روى عن
عيسى وابن عمر وجندب البجلي وشريح
القاضي وغيرهم ، روى عنه شعبة والبخاري
وهاشم بن حسان وغيرهم .

قال ابن معين وأبو حاتم والسنائي ثقة ،
وقال ابن سعد كان ثقة قليل الحديث .
وقال المعجمي : ثقة ثقة

[سير اعلام النبلاء ٦٢٢/٤ ، ومهذب
المهذب ٣٧٤/١ ، وطغيات ابن سعد
٢٠٧/٧ ، وشذرات الذهب ١٥٧/١]

انس بن مالك .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢
الأنباري هو عبد الرحمن بن عمرو
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

البارني هو محمد بن محمد
تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢
البخاري هو محمد بن إسماعيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣
البراء بن عازب
تقدمت ترجمته في ج ٦ ص ٣٢٥

الجزائري، هو علي بن محمد،

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٦

البصيص، هو أحمد بن علي،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الخوهرى (٩- ١٠٩٩ هـ)

هو عبدالمصور بن محمد، الشافعى،

الشافعى، المعروف بالخوهرى، فقيه، نحوى

منطقى، ولد بابل، ولحق القسطنطينية

على الشيخ بكر الأعرس، وأخذ الحديث

عنه وأثنى عليه في قوة الفهم، وكان الشيخ

المذكور من خيار العلم، علا، محدثاً، فنيهاً

من مصنفه، اشرح الجامع الصغير في

الحديث، وشرح الفقه في الحديث في النحو،

وله غير ذلك من تأليف.

[سلك القدر لأميل، نهرن انشى

حضر ٢٩/ ٢، ومعه المظفر ٢٧٠/ ٥]

ت

التصنيفات هو محمد بن صالح :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٢

التهانوى، هو محمد بن علي،

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ث

ثورى هو سفيان بن سعيد،

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

ح

ج

الحسن البهرى هو الحسن بن يسار

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن صالح

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

جابر بن زيد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

جابر بن عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الخطاب. هو محمد بن محمد بن
عبد الرحمن.

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٧

الحكم هو الحكم بن عبيدة

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ١١٠

حكيم بن حزام

تعدت ترجمته في ج ٣ ص ٢٥٤

هناد بن أبي سليمان

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

د

الدارمي. هو عبد الله بن عبد الرحمن

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الدردير هو أحمد بن محمد

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدمسوقي هو محمد بن أحمد الدمشقي

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٢٥١

الدهموي هو أحمد بن عبد الرحيم

تعدت ترجمته في ج ٢ ص ٤٦٠

ح

الحارثي هو محمد بن عبد الله

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحارثي هو عمر بن الحبيب

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي. هو محمد بن محمد

تعدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٩

الحلال هو أحمد بن محمد

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

حبيب هو حبيب بن إسحاق

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

ر

الرازي هو أحمد بن علي الخصائص

تعدت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

الرابع هو شمس بن محمد

تعدت ترجمته في ج ٦ ص ٣٤٧

الرائسي هو عبد الكريم بن محمد

تعدت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

ريضة الراى

ريضة الراى هو ربيعة بن فروج :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرملى لكبير هو أحمد بن حمزة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الرملى هو خير الدين الرملى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

الروياتى هو عبد الوحد بن اسماعيل

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

ريدين ثابت

وشرح ثان على الخرمى، اختصره من الشرح

لكبير لكنه لم يكمله من منى منه مقدار

الشرح، وشرح قطعه من السحر للشيوخ

محمد الدين من الكناح بن باب (الملاحى)

وشرح قطعه من التوجيه من العتق بن

المدان

[شذرات الذهب ١/٢٢٤، ونشع

للإمام أحمد ٤٦٢، ومعجم المؤرخين

٢٣٩/١١، ومسطحات الفلك الحسن

ص ١٨٦].

ز

الزركشى: هو محمد بن بهادر

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

زروق هو أحمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٤١

الزبير بن السوام

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١١

الزرقانى هو عبد الله بن يوسف

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الزركشى (٢ - ٧٧٢ هـ)

هو محمد بن عبد الله بن محمد،

أبو عبد الله، شاعر، منى، الزركشى،

المصرى، الخصى طبعه، كان إماماً فى

المذهب

من تلاميذه شرح الخرمى فى الفقه

زفر، هو زفر بن المدين

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٥٣

زكريا الأنصارى هو زكريا بن محمد

الأنصارى

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزهرى هو محمد بن مسلم

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن ثابت

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٢

الربلمی هو عثمان بن علی

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳

س

السائب بن یزید

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۴۲

سالم بن عبد الله

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۳

السکونی: هو عن بن عبد الکافی

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۴

سحنون هو عبد السلام بن سعید

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۴۱۲

السدي، هو اسماعیل بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمه فی ج ۲ ص ۴۱۳

السرخسی هو محمد بن محمد

تقدمت ترجمه فی ج ۲ ص ۴۱۳

سعد بن ابی نجات (۹ - ۹)

هو سعد بن ابی طالب مکنى زید بن الحارث

انما هی فی الثقات لابن حبان والطقات لابن

سعد، وأما ل الإحصاء فورد. سعد بن

ابی ذئب قال ابن حبان له صحبه «روی میر

اسی عبد الله عن أبیه عن سعد بن

ابی ذئب، قال تقدمت عن رسول الله ﷺ

فلمنع، فقال بالرسول الله اجعل ثقبی

ما استعصوا علیه، فععل، واستعملنی

علیهم، ثم استعملنی أبوبکر ثم استعملنی

عمر رضي الله عنهم، فقدم علی قومه من

أهل السراة، فقال بالقبی، اذر ركاة

العسل، فبعث به إلى عمر، فجعله فی

صندوق للسمی،

[أسد القباة ۱۹۵/۲، وکتب

ثقات لابن حبان ۱۵۳/۳، والطقات

لابن سعد ۶۱/۲]

سعد بن جبر:

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۱

سعید بن الحب

تقدمت ترجمه فی ج ۱ ص ۳۵۴

سفیان بن عیینة

تقدمت ترجمه فی ج ۲ ص ۳۳۰

سفیان بن وهب (۹۱ - ۹)

هو سفیان بن وهب، أبو یمن، الخولانی

القصري، حدث عن أبی بنی وحدث فی

مسند أحمد بن حنبل، وحدث عن عمره

والنیر وفرا مغرب وبن عثمان رضي الله

عه روی عنه أبو عثمان الملقبی، وبکر

ابن سوادة والمعاذ بن ویداد وغيرهم

عنه في الصحابة أحمد بن الحنفية
وعبد الرحمن بن أبي حاتم وابن يونس
وعبرهم، وأما ابن سعد والمجاصي، فذكرناه
في التاجين، فافهم

وقد شهد حجة الودع في أيلول
[سفر أعلام النبلاء، ٢/٢٥٢، وطلعت
من سعد ١/٤٤٠، وأسد العامة ٢/٤١٠،
والدريغ الكبير ١/٨٧].

اسيوطي هو عبد الرحمن بن أبي بكر
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥

الشيرازي هو علي بن علي
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥
الشيرازي هو محمد بن أحمد .

الشيرازي هو علي بن علي .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥
الشيرازي هو الشيخ عبد الحميد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦

شريع هو شريع بن الحارث
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦
الشمس هو عامر بن شريح .

تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٦
الشوكاني هو محمد بن علي
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١١٤

الشيخان

تقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١
ص ٢٥٧

الشيرازي هو إبراهيم بن علي .
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١١٤



ش

الشاشي له محمد بن أحمد
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٦٥

الشاطبي هو إبراهيم بن موسى
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١١٣

الشاطبي هو لقاسم بن مرة
تقدم ترجمته في ج ٢ ص ١١٣

الشاملي هو محمد بن إدريس .
تقدم ترجمته في ج ١ ص ٢٥٥

صاحب البدائع^١ هو يحيى بن عمار
النسوي

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

صاحب الهداية: هو علي بن أبي بكر
المرياني.

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

الصاحبان

مقدم بيان المراد بهذا اللفظ في ج ١
ص ٣٥٧

الصارى: هو أحمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧

ض

الضحاك^٢ هو الضحاك بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٩٠

الضحاك^٣ هو الضحاك بن قيس

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٢٥٨



ص

صاحب البدائع^٤ هو أبو بكر بن محمود

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

صاحب تفسير الخازن: و:

عن ابن عبد الحازن

صاحب تهذيب الفروق هو محمد بن
حسن^٥

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

صاحب الخواص هو علي بن محمد
الساوري^٦

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

صاحب القيس: هو عبد الله بن أحمد:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

صاحب الفروع: هو محمد بن مصعب

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢١

صاحب المال: هو عبد الله بن أحمد بن
عبد الله

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

الطحاوى: هو على بن أحمد النلكى

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٢٧٥

عربا بن الربيع

تقدمت ترجمته فى ج ٢ ص ٤١٧

حميرى بن العاصم

تقدمت ترجمته فى ج ٦ ص ٣٥٤

عمر الدين بن عبد السلام هو عبد العزيز بن

عبد السلام

تقدمت ترجمته فى ج ٢ ص ٤١٧

عطاء بن اشمم

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٦٠

عكرمة

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٦١

عوى بن نعيم طالب

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٦١

عوى القلاوى هو على بن سلطان

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٦١

على بن موسى (٣٠٥ - ٣٠٥ هـ)

هو على بن موسى بن يزيد أبو حسن،

اليسلى بورد، المصنف، إمام حنابلة فى

عصره، تفسر بمسألة بالفتاوى، ويخرج به

الكبار ويعد مبيهاً، وهال عصره، وكان

صاحب راحة وبصره، سمع من محمد بن

محمد الشاذلى ومحمد بن مديونة بن صالح

ط

طاووس بن كيسان

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوى هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٥٨

الطحاوى: هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٥٨

ع

عائشة

تقدمت ترجمتها فى ج ١ ص ٣٥٩

صفاه بن أحمد بن حنبل

تقدمت ترجمته فى ج ٣ ص ٣٦٢

عبد الله بن عكيم

تقدمت ترجمته فى ج ٧ ص ٣٣٩

عثمان بن عثمان

تقدمت ترجمته فى ج ١ ص ٣٦١

وتلقبه بمحمد بن شجاع اللندجي، حدث عنه أبو بكر أحمد بن محمد بن نصر وغيره، ذكره الحاکم عظمه وصحة، وقال: هذا وأبو سعيد الخراساني كانا عالمي غراسان في مذهب أبي حنيفة، فخرج بهما جماعة من الكبار

غ

من تصانيفه: (الملكوت القرآن)

[سير أعلام النبلاء ١٤/٢٣٦، والأعلام ١٧٨/٥، والمختصر لمصنفه ١/٣٨٠، وتاج التراجم ص ٢٩]

عمران بن حصين .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمر عبدالمعمر

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عمرو بن حزم

تقدمت ترجمته في ج ١٤ ص ٢٩٥

عمرو بن شعيب .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢

العيني : هو عمرو بن أحمد .

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٨

الفرافري (٩-١١٩٥ هـ)

هو محمد بن عمر أبو عبد الله، الفراءني الطرابلسي، النوسري. ولوحد عصره عبداً ومضلاً ولهما أحد من إسماعيل الأحمدي ومحمود المنزلي ومحمد الحقاوي ومحمد بن علي بن فضل المغربي وغيرهم، وعنه أخذ ابنه أبو العباس أحمد ومحمد بن شمس المحبوب وأبو العباس أحمد بن محمد المنزلي وأبو العباس العنصوري وغيرهم وأجاز الحافظ مرفعي الزبيدي، وهو أول من تولى التدريس بالجامعة الإسلامية التي أسسها الشافعي باسم ابن سليمان

من تصانيفه : شرح على مقدمة الشيخ النوسري، ورسالة في الخشيش المشكل، وبعض الخلق في الصلاة على ركب البراق، وحوادثه على الخبيص، (شجرة النور الزكية ص ٣٤٩) .

الفرافري هو محمد بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

الفنوحى هو أحمد بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١٥ ص ٣١٦

ف

ق

الفنوحى هو محمد بن أحمد

تقدمت ترجمته ل ج ٣ ص ٣٦٥

قاسم (٥٥٥ - ٦١٧ هـ)

هو العلامة القاسم بن الحسين بن أحمد،

محمد الدين الخوارزمي،لقبها بصلير
الأفاضل عالم بالعربية، من علماء أصفه،
تفقه عن ربهن الدين ناصر صاحب معرف
عن نجم الدين عمر التستري عن صفي
الإسلام محمد التبريزي، وغيرهم .

من تصنيفه «شرح القاصد»
للزحدرى، و«الشرح»، و«الشرح»
و«الشرح»، و«الشرح» و«الشرح»
شرح أفعال الفقه

[المحرر حصة ١/١٠١]، و«الشرح»
البيه من ١٥٣، و«الشرح» ٨٠/١٠، و«الشرح»
المحرر ٩٨/٨

القاسم بن سلام، أبو عبيد

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٣٧

القاسم بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٤١٨

الفنوحى (بعد ١٨٠ - ٢٧٢ هـ)

هو محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن
مهران، أبو أحمد، قراء التيسير، كمال وجه
متبحر بسنن عملا وعلمًا وحلاله وحلته،
سمع حفص بن عبد الرحمن الفقيه وحفص بن
عوف و«الشرح» بن موسى و«الشرح» بن عبيد
وغيرهم. وحدث عنه يشرى الحكيم وأحمد
بن الأزهري والنسائي في «الشرح»، والإمام ابن
خزيمة وغيرهم، له الحاشية على بعض في
الفقه والحديث والعمية ويرجع إليه فيها
قال علي بن الحسن الدقنقري
أبو أحمد محمد بن عيسى بن عيسى بن عيسى
يذكره ابن حبان في «الشرح»

[المحرر ٩٠٩، ٣٨٨، ٣١٩،
و«الشرح» ل«الشرح» ١٢٣/٢، و«الشرح»
الشرح ١٢/٦١٦، و«الشرح»
ص ٢٦٢]

- القاضي أبو الطيب هو طاهر بن عبد الله .
 نقلت ترجمته في ج ٦ ص ٢٤٢
 القاضي أبو يعلى هو محمد بن الحسين :
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤
 القاضي حسين : هو حسين بن محمد .
 نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩
 القاضي : هو عبيد الله بن الحسن
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
 القاضي : هو محمد بن يوسف .
 نقلت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢
 القاضي : هو أيوب بن موسى :
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

تكملة بن دعامة

- نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥
 القاضي : هو محمد بن أحمد .
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي : هو أحمد بن إدريس

- نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥
 القاضي : هو محمد بن أحمد :
 نقلت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

- القاضي : هو حسن بن منصور .
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القاضي : هو أحمد بن أحمد

- نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

ل

- القاضي : هو علي بن محمد :
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢
 القاضي : هو سعد .
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

م

- القاضي : هو محمد بن علي :
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨
 مالك : هو مالك بن أنس
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

ك

- القاضي : هو أبو بكر بن مسعود :
 نقلت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

المؤردى هو على بن محمد

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٦٩

المؤردى هو عبد الرحمن بن مأمون :

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٤٢٠

محمد بن جبر

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن الشيبلى

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧٠

المؤردى هو على بن سليمان

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧٠

المؤردى هو على بن أبي بكر

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧١

المؤردى هو إسماعيل بن يحيى المزنى

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧١

مسرون

تقدمت ترجمته ل ج ٣ ص ٣٦٧

مسلم هو مسلم بن الحجاج

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧١

مطرف بن عبد الرحمن

تقدمت ترجمته ل ج ٢ ص ٤٢٢

معاذ بن جبل

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧١

المغيرة بن حبة

تقدمت ترجمته ل ج ٢ ص ٤٢٢

مكحول بن شهران :

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٣٧٢

المناوى : (٩٥٩ - ١٠٣١ هـ)

هو عبد الرؤوف بن ناج الدين بن على

ابن زبى المأبدين ، روى الحديث ، المؤردى ،

أحمد بن القاهرى ، الشافعى عالم مشاكى

أنواع من العلوم ، وكان إماماً فاضلاً زاهداً

عابداً فاك الله حاشاً له كثير فله جمع وحفظ

كثيراً من منون الشافعية

من تصانيفه : شرح التحرير فى الفقه

الشافعى ، وفتح الرؤوف الصمد شرح

صورة السيد ، وفتح لرؤوف الفاضل

واضح الرؤوف خبر شرح كتاب النسب

واشرح لمختصر الحنفى ، واكتساب فى

المواضع وشرح من النسخة لفضيلة

[خلاصة الأثر ١٢/٢ ، والدرر المطالع

٣٥٧/١ ، ومعجم المؤلفين ٢٢٩/٥ ، وهدي

الدعوى ٥١٠/١ ، وإيضاح المكنون

٢١/١٩/١ -

المسرى هو عبد العظيم بن عبد الحفى

تقدمت ترجمته ل ج ١ ص ٢٩٨

المؤلف هو محمد بن يوسف

تقدمت ترجمته ل ج ٢ ص ٣٦٨

القرائى: هو عطف بن عبد الرحمن .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

القرائى: هو يحيى بن شرف .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

ن

نلق: هو نلق الملقب، أبو هبة

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٢

النخعي: هو إبراهيم النخعي .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النعمان بن بشير .

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٢١٨

ي

بعل بن أمية .

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٧



فهرس تفصیلی

الصفحة	العنوان	الفرقة
١٤ - ٥	صدر	٢١ - ١
٥	التعريف	١
٥	الإملاء ذات الصلة	
٥	الفصل	٢
٥	ب - النظام	٣
٦	ج - النسق	٤
٦	أحكام المدن	٥
٦	في إمام الصلاة	٦
٦	في عملي مركزه	٧
٧	في رؤية هلال رمضان	٨
٧	في إقفله	٩
٧	في سجدة ماء أو طهره	١٠
٨	في ولي الشكح	١١
٨	في الوصي	١٢
٨	في ماطر طرف	١٣
٩	في ولي المحذور عليه	١٤
٩	في الإمامة المقتضى والولايات العامة	١٥
٩	في القضاء وولاية النظام ونصير ومتجانين من القضاء	
	ولمحكمين ومبهم	١٦
١٠	في الشهود	١٧
١١	في ولي الحديث	١٨
١٣	لعدن في الحكم	١٩
١٣	العقل بين الزوجات	٢٠
١٤	العقل بين الأولاد	٢١
١٤ - ١٤	عنوان	٥ - ١
١٤	التعريف	١

الصفحة	المصوب	المقبرات
١٥	الألف ذات الصلة	
١٥	أ - انقلب	٢
١٥	ب - انقلب	٣
١٥	ج - انقلب	٤
١٦	ح - انقلب	
١٦	ط - انقلب	
١٦ - ١٩	ق - انقلب	١٦ - ١٩
١٦	ك - انقلب	١
١٦	ل - انقلب ذات الصلة	
١٦	المصرح	٢
١٦	م - انقلب بالفتحة من أحكام	
١٦	ن - انقلب كواشها	٣
١٨	هـ - انقلب	٦
١٩	و - انقلب للفتح من التصحيح	٧
١٩ - ٣١	ز - انقلب	١ - ٤٢
١٩	ح - انقلب	١
١٩	ط - انقلب ذات الصلة	
١٩	ث - انقلب	٢
٢٠	ج - انقلب	٣
٢٠	د - انقلب	٤
٢٠	هـ - انقلب	
٢٠	و - انقلب	
٢٠	ز - انقلب	٥
٢٠	ح - انقلب	
٢٠	ط - انقلب	
٢٠	ث - انقلب	

الصفحة	المسألة	الفتاوى
٢٢	شروط ثبوت المنع ورواؤه	٨
٢٢	ظلال طهارة صاحب العذر	٩
٢٣	طوره انحدري أثناء الصلاة	١٠
٢٤	الفرع الثاني أعداد طارئة	١٣
٢٥	القسم الثاني أعداد عامة تحصل بحكماء عبادات	١٤
٢٥	أ - السفر	
٢٥	فصل الصلاة وجمعها	١٥
٢٥	جواز التطهر في رمضان	١٦
٢٥	استدانة على المسح عن الخصى	١٧
٢٥	سقوط وجوب الجمعة -	١٨
٢٥	سقوط القسم بين اربعات	١٩
٢٥	ب - المرض	
٢٦	التيمم عند المعجز من استعمال الماء شرعا	٢٠
٢٦	المعجز عن أداء ركع من أركان الصلاة	٢١
٢٦	الجمع بين الصلاتين	٢٢
٢٦	التخفيف من الحصة	٢٣
٢٦	التطهر في رمضان	٢٤
٢٦	خروج المصكب من المسجد	٢٥
٢٦	الاستبراء في الحج والعمرة وفي زعماء الجمرات	٢٦
٢٦	استبراء محظورات الإحرام مع الضحية	٢٧
٢٦	التدريء بالمحرم	٢٨
٢٧	إباحة النظر إلى العورة ولبسها	٢٩
٢٧	ج - الإكراه	٣٠
٢٧	د - الجهل والنسيان	٣١
٢٨	هـ - اختون في إيمان والهم	٣٢
٢٨	و - الاصطفا	٣٥

الصفحة	المصنفات	الصفحة
٢٨	ز - اخلاص	٢٦
٢٨	ح - الصبر	٢٧
٢٩	أعذر لما أحكمم خاصة	
٢٩	أ - الإطعام والهدنة	٢٨
٢٩	ب - الطوفان تأخير في البيع المبيع	٢٩
٣٠	ج - المقر في تأخير طلب الشفعة	٣٠
٣١	د - أثر العذر في العفو	٣١
٣١	هـ - العفو في برك الشهاد	٣٢
٣٢	عذر	
	انتظر بكرة	
٣٢	صلوة	
	انتظر نجاسة	
٣٢	صلوة	
	انتظر بكرة	
٣٢	صلوة	
	انتظر إعداء ودعوة	
٣٢ - ٣٤	عزلة	١ - ٩
٣٢	التبرع	١
٣٢	الألباط ذات الصلة	
٣٢	أ - التبرع	٢
٣٣	ب - لكهانة	٣
٣٣	ج - البحر	٤
٣٣	الحكم التكليفي	٥

الصفحة	العنوان	الطبعات
٣٤	عُزْرَة	
	انظر: عوز	
٣٤	هوايا	
	انظر: بيع العربا	
٣٤	عربون	
	نظير: العربون	
٣٥ - ٣٧	عربية	٨ - ٩
٣٥	التعريف	١
٣٥	الإنشاءات ذات الصلة	
٣٥	أ - عجمية	٢
٣٥	ب - لغة	٣
٣٦	فصل اللغة العربية	٤
٣٦	الحكم التكليمي	٥
٣٦	ما يشترط معرفته من العربية بالنسبة للمجتهد	٦
٣٦	الاحتجاج بـ عربية	٧
٣٧	ما يشترط له العربية ولا يشترط	٨
٣٧	عُزْرَج	
	انظر: أعرج	
٣٧ - ٤١	عُزْرَس	٨ - ٩
٣٧	التعريف	١
٣٧	الإنشاءات ذات الصلة	
٣٧	الزفاف	٢
٣٨	تحجب العروس عن الحصة والمجلس	٣

الصفحة	الموضوع	القطرات
٣٨	وليمة العرس	١
٣٩	تثنية العروس	٥
٣٩	دعاء العروس لنفسه ولعروسه	٦
٤٠	عزب الدخول في العرس	٧
٤١	عصم العروس	٨
٤٢ - ٤٧	فرصة	٩ - ١
٤٢	التعريف	١
٤٢	الإلقاط ذات الصنة	
٤٢	أ - التبريم	٢
٤٢	ب - الماء	٣
٤٣	ما يتعلق بالفرصة من أحكام	
٤٣	أ - البيع	٤
٤٣	ب - الشفعة	٥
٤٦	ج - الأجر	٧
٤٦	د - فرصة	٨
٤٧	هـ - مواعيل البحث	٩
٤٨ - ٥١	فرض	١٠ - ١
٤٨	التعريف	١
٤٨	الحكم الإجمالي	
٤٨	أ - فرض الإسلام على من لم يسلم من الزوجين	٢
٥٠	ب - فرض فترة نفسها على الرجل المصلح	٣
٥٠	ج - فرض الإنسان مولاهة على أمه الخبر	٤

المقررات	المحتوى	الصفحة
٥٠٦	معرض	٥٣٠ - ٥٦١
١	تعريف	٥٦١
	والعلاقات انصبة	٥٦٢
٢	الحسب	٥٦٢
٣	حكم الإحاطة	٥٦٢
١٥٠٦	معرض	٦٠٠ - ٥٣٣
١	تعريف	٥٣٣
	الانصاف ذات الفصل	٥٣٣
٢	- ثمة	٥٣٣
٣	ب - الاستحقاق	٥٣٤
	اجسام العرف	٥٣٤
	أولاً : اعرف المولى وتعريف العمل	٥٣٤
٤	- اعرف القوي	٥٣٤
٥	ب - اعرف شمس	٥٣٥
٦	لدي : يعرّف لعدم وتعريف الخاص	٥٣٦
٧	ثالثاً : اعرف الصحيح والعرف المتعدد	٥٣٦
٨	رابعاً : اعرف الثالث وتعريف الحسب	٥٣٦
٩	اعتبار معروف	٥٣٧
	شروط اعرف	٥٣٨
١١	الشرط الأول	٥٣٨
١٢	الشرط الثاني	٥٣٨
١٣	الشرط الثالث	٥٣٨
١٤	الشرط الرابع	٥٣٩
١٥	الشرط الخامس	٥٣٩

الصفحة	المسود	القرارات
٦٠ - ٦١	حرقان	٣ - ١
٦٠	التعريف	١
٦٠	حدود عمدة	٢
٦١	الحكم التكليفي	٣
٦١ - ٦٤	عرق	١ - ٦
٦١	التعريف	١
٦١	الفاظ ذات الصلة	
٦١	أ - المدع	٢
٦٢	ب - المصاب	٢
٦٢	الحكم الإجمالي	
٦٢	أ - العرق بمعنى ما وضع من البدن	٤
٦٤	ب - العرق بمعنى الجنس	٦
٦٥	عزّة	١ - ٢
٦٥	التعريف	١
٦٥	الحكم التكليفي	٢
٦٦ - ٦٧	عروض	١ - ٣
٦٦	التعريف	١
٦٦	الألفاظ ذات الصلة	
٦٦	انقباضه	٢
٦٦	الحكم الإجمالي	٣
٦٦ - ٧١	عزبان	١ - ١٠
٦٧	التعريف	١
٦٧	الألفاظ ذات الصلة	
٦٧	المكشوف	٢

الصفحة	الموضوع	الفقرات
٦٨	المعز	٣
٦٨	الأحكام التي تتعلق بالعريان	
٦٨	أ- الاعتناء بعريان	٤
٦٨	ب- دخول الحمام عرياً	٥
٦٩	ج- الصلاة عريان	٦
٦٩	كيفية اتصال عريان	٧
٧١	حال بعيد العريان إذ وجد سراً بعد الصلاة ؟	٩
٧١	للطواف عرياً	١٠
٧١	معز	
	انظر معارف	
٧٢- ٨٢	معزل	١- ٣٥
٧٢	التعريف	١
٧٢	ما ينبغي للعزل من أحكام	
٧٢	عزل الإمام من قبل من يليه	٢
٧٢	عزل الإمام نفسه	٣
٧٢	عزل الثوري	٤
٧٣	عزل القاضي .	
٧٣	أولاً: عزل القاضي نفسه	٥
٧٣	ثانياً: عزله بموجب الإمام أو عزله عن الإمامة	٦
٧٣	ثالثاً: عزل القاضي من قبل الإمام	٧
٧٤	مثلاً - عزله عن السلطة من يرضى في عزل القضاة ؟	٨
٧٥	بالحق عز - القاضي عن شرط	٩
٧٥	ربما عزل القاضي لاعتقاده شرط من شروط صلاحه للقضاء ،	١٠
٧٥	أ- الجنون	١١
٧٥	ب- الإحصاء	١٢
٧٦	ج- الردة	١٣

الصفحة	الموضوع	القررات
٧٦	د - النفس	١٤
٧٦	هـ - الرشوة	١٥
٧٦	و - لمصر المانع من مراوغة الفضل	١٦
٧٧	ز - الدعوى	١٧
٧٧	ح - الصمم	١٨
٧٧	ط - انكسار	١٩
٧٧	ي - كثرة شكاوى المرافعين عليه	٢٠
٧٨	القرار بعزل القاضي	٢١
٧٩	وإل أسباب عزل القاضي	٢٢
٧٩	علم القاضي بالحرر	٢٣
٧٩	الأشياء الشخصية الحاصلة بعد عزله	٢٤
٧٩	عزل حليفة القاضي	٢٥
٨٠	عزل المحكم أو المحكم	٢٦
٨٠	عزل الوكيل	٢٧
٨٠	عزل الوصي	٢٨
٨٠	عزل المصلوب	٢٩
٨٠	عزل الكفيل	٣٠
٨٠	عزل ماطر الوقف	٣١
٨١	عزل المريض عن الاستعانة	٣٢
٨١	العزل عن الزوج والأمة	٣٣
٨١	أولاً - اعزل عن الأمة للمملوكة	٣٤
٨١	ثانياً - العزل عن الزوجة الحرة	٣٥
٨٢ - ٨٧	مركبة	٧٠ - ١
٨٣	التسليم	١
٨٣	الأحكام ذات الصلة	

الصفحة	العنوان	الفقرات
٨٣	أخيرة	٢
٨٣	حكم العزلة	٣
٨٥	آداب العزلة	٤
٨٦	كيفية الاعتناء	٥
٨٧	فوائد العزلة	٦
٨٧	آفات العزلة	٧
٨٨ - ٩١	محرم	٩ - ١
٨٨	التعريف	١
٨٨	الألفاظ ذات الصلة	
٨٨	أ - الإزلة	٢
٨٨	ب - النية	٣
٨٩	ج - المحرم	٤
٨٩	١ - حكم الإجماع	٥
٨٩	أ - التزاع أو العقاب على المحرم	٦
٩٠	ب - المحرم على أداء الواجب لموضع	٧
٩٠	ج - المحرم على ترك شيء عنه	٨
٩١	د - المحرم عن عدم العودة التوبة	٩
٩١ - ٩٣	عزيمة	١ - ٤
٩١	التعريف	١
٩١	الألفاظ ذات الصلة	
٩١	الرحضة	٢
٩٢	أنواع العزيمة	٣
٩٢	أقسام العزيمة أو الرحضة	٤
٩٣ - ٩٥	حب الفصل	١ - ٥
٩٣	التعريف	١

الفقرات	المسائل	الأمثلة
	الأقدام ذات الصلة	٩٣
٢	أ - التعريف	٩٣
٣	ب - الملاحظات	٩٤
٤	الحكم لإجمالي	٩٤
	عشر	٩٥
	انظر بسجور خاصة	
٥ - ١	عسل	٩٥ - ٩٨
١	التعريف	٩٥
	الأقدام ذات الصلة	٩٥
٢	الكر	٩٥
	الأحكام المتعلقة بالعسل	٩٦
٣	١ - لتدأوى بالعسل	٩٦
٤	ب - ركعة العسل	٩٦
٥	ج - نصف العسل	٩٨
٣ ١	فيلة	٩٩ - ١٠٠
١	التعريف	٩٩
٢	الحكم لإجمالي	٩٩
	عشرة	١٠١
	انظر صلاة النساء	
١٣ - ١	عشر	١٠١ - ١١٥
١	التعريف	١٠١
	الأقدام ذات الصلة	١٠١
٢	أ - الرى	١٠١
٣	ب - أخرى	١٠١

الصفحة	المسود	المقررات
١٠٢	ج - الخراج	٤
١٠٢	د - الخمس	٥
١٠٢	هـ - نفي	٦
١٠٢	حكم أحد عشر	٧
١٠٢	أدبه مشروعه اث عشر	٨
١٠٣	حكمة مشرعية اث عشر	٩
١٠٣	الاستحسان الذي نعلم مواظبه	١٠
١٠٣	أولا الاستحسان	١١
١٠٤	ثانيا اهل دمه	١٢
١٠٥	لغشيرة تجارة مسلمي	١٣
١٠٦	شروط من بعض عليهم العشر	١٤
١٠٦	- الشوع	١٥
١٠٦	ب - الفصل	١٦
١٠٦	ج - المذكورة	١٧
١٠٧	الاموال التي تمسح لعشر	١٨
١٠٧	شروط وجوب العشر في الاموال الجديدة	١٩
١٠٧	' - الاستقلال بـ	٢٠
١٠٧	ب - انه يكون للمالك ان يبيع في احدى اقل من حولا	٢١
١٠٧	ج - المصانف	٢٢
١٠٨	د - الخراج من القديم	٢٣
١٠٩	معدلو العشر	٢٤
١٠٩	أولا المصد - الواسع في محقرة القدس	٢٥
١٠٩	ثانيا - مقدار الواجب في مجارة الخرس	٢٦
١١٠	المدة التي تجري عنها العشر	٢٧
١١٠	ولا العشر	٢٨
١١١	ثانيا اعرس	٢٩

الصفحة	العنوان	العدد
١١١	وقت سبحة العشر	٣٠
١١٢	من له حق استسقاء العشر	٣١
١١٢	طرق استسقاء العشر	٣٢
١١٢	الطريق الأول: العمالة على العشر	٣٣
١١٢	حكم بمثل على العشر	٣٤
١١٣	شروط بعث	٣٥
١١٣	منازلهم ومنازل حيازة العشر	٣٦
١١٤	نوعين من العشر	٣٧
١١٤	الطريق الثانية لاستسقاء العشر: القبالة	٣٨
١١٥	مقطعات العشر	٣٩
١١٥	أ - الإسلام	٤٠
١١٥	ب - إسقاط الإمام	٤١
١١٥	ج - إسقاط حق بولاية بالسبب والحرم	٤٢
١١٥	مصادر العشر	٤٣
١١٦-١١٧	العشر الأواخر من رمضان	٤ - ١
١١٦	تتميم	١
١١٦	أحكام الكلي	٢
١١٨-١١٩	عشر ذي الحجة	٣-١
١١٨	تتميم	١
١١٨	الأحكام المتعلقة بعشر ذي الحجة	
١١٨	مصدرة بعض بها	٢
١١٨	استحباب الصوم في عشر ذي الحجة	٣
١١٩-١٢٠	عشرة	٢٨-١
١١٩	تتميم	١
١١٩	الأمور ذات الصلة	

الصفحة	المسود	الفقرات
١١٩	الشور	٢
١٢٠	حكم العشرة بالمعروف	٣
١٢٠	حدث على العشرة بالمعروف	٤
١٢١	دعى العشرة بالمعروف	٥
١٢١	تحقق العشرة بالمعروف بين الزوجين	٦
١٢١	حقوق الزوج	٧
١٢٢	أ - تسليم المركة نفسها	٨
١٢٢	ب - مولى التسليم	
١٢٢	١ - عدم استيفائها بالمهر المجدل	٩
١٢٢	٢ - الصفر	١٠
١٢٣	٣ - المرس	١١
١٢٣	ب - الطاعة	١٢
١٢٤	ج - الاستمتاع بالزوجه	١٣
١٢٤	منع الزوج رجوعه من كل ما يسمع من الاستمتاع أو كماله	١٤
١٢٥	د - التنايب عند الشور	١٥
١٢٥	هـ - عدم الإذن من يكو الزوج دخوله	١٦
١٢٦	و - عدم الخروج من البية إلا بإقتد الزوج	١٧
١٢٦	ز - الخدمة	١٨
١٢٦	ح - السهر بالزوجه	١٩
١٢٦	حقوق الزوج	
١٢٦	أ - المهر	٢٠
١٢٧	ب - النصف	٢١
١٢٧	ج - إعصاف الزوجه	٢٢
١٢٨	د - البليات عند الزوجه	٢٣
١٢٩	هـ - إندام الزوجه	٢٤
١٢٩	و - القسم	٢٥

الصفحة	المسود	الفقرات
١٢٩	المحروك لشركه بين الروحين	
١٢٩	أ - العشرة بالعرب	٢٦
١٢٩	ب - الاستماع	٢٧
١٣٠	ج - الإرث	٢٨
١٣٠	منجرا	
١٣٠-١٣١	انظر. عاقلة	
١٣٠	عصاة	٤١
١٣٠	الحريف	١
١٣١	لأنها ذات العصاة	
١٣١	الحيرة	٢
١٣١	الحكم الإجمالي	
١٣١	أولا - تعصية بمعنى العزاة	
١٣١	أ - المسح	٣
١٣١	ب - السجود عن كوز العزاة	٤
١٣٢	ثانيا - تعصية بمعنى عابثية	٥
١٣٢-١٣٤	عصية	٨١
١٣٢	سحر صا	١
١٣٣	لأنها ذات العصاة	
١٣٣	تعصية العزوات	٢
١٣٣	دور الأرحام	٣
١٣٣	الأحكام لتعصية بالعصاة	
١٣٣	تقديم التعصية في غسل الميت والصلوة عليه	٤
١٣٣	العصاة في ولاية الكلي	٥
١٣٣	حق التعصية في العصاة	٦
١٣٣	بروز دية الخطأ وثبته التعصية على الرعية	٧
١٣٤	العصاة في الإرث	٨

المصحة	المسؤول	الفقرات
١٣٤-١٣٦	عصبة	٣-١
١٣٤	المعرف	١
	الإبلاغ ذات الصلة	
١٣٤	الحمية	٢
١٣٥	الأحكام المتعلقة بالعصبة	٣
١٣٦	عَصْر	
١٣٦	انظر حبله العنصر	
	عُصْفُو	
١٣٦	انظر لعممة	
١٣٧-١٤٠	عصمة	٩-١
١٣٧	التعريف	١
١٣٧	الأحكام المتعلقة بالعصمة	٢
١٣٩	العصمة في الكناح	٦
١٤٠	بحال عصمة الكناح وحده	٧
١٤٠	أ- تعريف فروع زوجته في التطلاق	٨
١٤٠	ب- اشتراط الزوجة أن تكون العصمة بها	٩
١٤١-١٤٢	عص	٣-١
١٤١	التعريف	١
١٤١	الحكم الإجمالي	٢
١٤٣-١٤٥	عضل	٥-١
١٤٣	المعرف	١
١٤٣	الحكم التكميلي	٢
١٤٤	مشر يعثر العضل	٣
١٤٤	أنر العضل	٥
١٤٩-١٤٩	عضو	٧-١

الصفحة	العنوان	الفقرات
١٤٦	التمريض	١
١٤٦	الأعداد ذات الصلة	
١٤٦	الطرب	٢
١٤٦	الأحكام التي تتعلق بـ	٣
١٤٦	أ - اهدؤ عن العضو المضطرب	٤
١٤٧	ب - الطهارة على العضو الزائد من	٥
١٤٨	ج - العضو المتأثر	٦
١٤٨	أولاً العضو المتأثر من الإنسان	
١٤٨	ثانياً العضو المتأثر من الإنسان الميت	
١٤٩	ثالثاً العضو المتأثر من الحيوان	
١٤٩	الجنابة على عضو الأدمى	٧
١٥٨-١٥	عطاء	١٧-١
١٥٠	التمريض	١
١٥٠	الأعداد ذات الصلة	
١٥٠	الزوى	٢
١٥٠	الأحكام المتعلقة بالعطاء	
١٥١	أولاً العطاء من بيت مال	
١٥١	١ - عطاء الخدم	
١٥١	الأول	٣
١٥١	الثاني	٤
١٥٢	الثالث	٥
١٥٤	الزبد على الكفاية	٧
١٥٤	وقت العطاء	٨
١٥٥	مبدأ من العطاء ولا يدخل	٩
١٥٥	يؤثر لعطاء	١٠
١٥٥	٢ - عطاء ذوي الحاجة	١١

الصفحة	المصطلح	الترقيم
١٥٥	٣ عطاء الباسين بالشمع والخرق والجهد وادامه	١٢
١٥٦	ثانياً العطاء المنحرف من مرض اليد	١٣
١٥٨	ثالثاً عطاء الأياد	١٤
١٥٨	عطاس	-
١٥٨	انحر تشيب	-
١٥٨	عطب	-
١٥٨	انحر بك	-
١٥٨	عظم	-
١٥٨	انحر نقب	-
١٥٨	عطية	-
١٥٩ - ١٦١	انحر هـ	-
١٥٩	عظم	١ - ٥
١٥٩	العرصة	١
١٥٩	الأحكة - الدودة - عصم	٢
١٥٩	صخرة عظم أو جرسه	٣
١٦٠	الاستحالة - عظم	٤
١٦١	البحر - عظم	٥
١٦١	الحصير - عظم	٦
١٦١ - ١٦٢	عصا	١ - ٣
١٦١	العرب	١
١٦١	البلطاب - حب	٢
١٦١	أ - حب	٣
١٦٢	ب - حب	٤
١٦٢	الحكم - الإحار	٥

الصفحة	العنوان	القصيدة
١٥٣ - ١٦٥	عقبة	١ - ٦
١٦٣	التعريف	١
١٦٣	الإنشاء - ات الصلة	
١٦٤	تخصيص	٢
١٦٤	الأحكام المتعلقة بالبيعة	
١٦٤	بيعة عن الأظفار وسوار المناس	٣
١٦٤	بيعة عن الرنا	٤
١٦٥	مصادر الأصول والفرع	٥
١٦٥	نكاح - مصيب بالزانية	٦
١٦٦ - ١٦٧	عقرب	١ - ٤
١٦٦	التعريف	١
١٦٦	الإنشاء - ات الصلة	
١٦٦	تخصيص	٢
١٦٦	ب - الفرع	٣
١٦٦	عنكم الإحار	٤
١٦٧ - ١٨٦	عصر	١ - ٣٦
١٦٧	التعريف	١
١٦٧	الأحكام ذات الصلة	
١٦٧	ب - المصباح	٢
١٦٨	ب - المصباح	٣
١٦٨	ج - الإسقاط	٤
١٦٨	د - التمسح	٥
١٦٨	الحكم - حقيقي	٦
١٦٨	الحكم - المصادم	

الصفحة	المسائل	الأمثلة
١٦٨	أولا - المحض عن بعض النجاسات	٧
١٧٠	أ - المحض عن يسير الدم	٨
١٧١	ب - المحض عن طين الشوارع	٩
١٧١	ج - المحض عن مال اندركة الطرف من نجاسات	١٠
١٧١	د - المحض عن دم مالا ينسب له مثله	١١
١٧٢	ثانيا - المحض الزكاة	١٢
١٧٢	ثالثا - المحض الصباغ	١٣
١٧٣	رابعا - المحض الحج	١٤
١٧٣	خامسا - المحض المعاملات	
١٧٣	المحور عن الشفعة	١٥
١٧٣	المحور عن الدين	١٦
١٧٣	المحور عن الصدق	١٧
١٧٤	سادسا - المحض المعونات	
١٧٤	المحور عن القصاص	١٨
١٧٦	المحور عن الشفاعة	٢٠
١٧٦	عفو بعض المستحقين	٢١
١٧٧	عفو المحض عنه في القتل العمد	٢٢
١٧٨	عفو المحض عنه في ذوق النفس عمداً وحكم السر به	٢٣
١٧٩	حكم السرابة	٢٤
١٨٠	عفو الولي بعد اخراج رجل من المحض عنه	٢٥
١٨٠	عفو المحض عنه من الخيانة الخطأ	٢٦
١٨١	عفو مجبور عنه	٢٧
١٨٣	المحور عن القصاص على ما -	
١٨٣	أ - في العمد	٢٨
١٨٣	ب - في الخطأ	٢٩
١٨٣	عفو موكل دون عهده موكل باستيفاء القصاص	٣٠

المقررات	العنوان	الصفحة
٣١	النمو في الخدين	٨٤
٣٢	النمو في القدمين	٨٥
	عقاب	١٨٦
	نظر عمية	
٣٤ - ١	عقار	١٨٦ - ١٩٧
١	انتعاش	١٨٦
	أولئك طادت لينة	١٨٦
٢	أ - المنقول	١٨٦
٣	ب - منقول	١٨٧
٤	ج - المنقول	١٨٧
٥	نموه فسمه لمار إلى عدم وجود	١٨٧
٦	أولئك لغير أو فتون وبتحسين	٨٨
	أحكام العسر	١٨٩
٧	المصالة في الأرض المضمومة	١٨٩
٨	ركب عدم	١٩١
١١	سح عسر	١٩١
١٢	أولاً بيع دواء في العمار	٩٢
١٣	ثانياً بيع العسل قبل بضائع	١٩٢
١٤	ثالثاً بيع الأرض المفتوحة عود	١٩٢
١٥	بيع النوى أو الرصص عذر القاصر	١٩٣
١٦	عسر العسر	١٩٤
١٧	عسر حقة العذر المبيع المردود بالغير	١٩٤
١٨	العسر أو العسر في أرض ظهر سجداته للغير	١٩٥
١٩	العسر أو العسر في الأرض المؤجرة	١٩٥
٢٠	عسر العسر	١٩٦

الصفحة	العنوان	الفصل
١٩٦	نصب النصب	٢١
١٩٧	وقف النصب	٢٢
١٩٧	تعلق حق الإنفاق بالعقد، بيع	٢٣
١٩٧	نظر حق الشفعة في العقد لا المقبول	٢٤
١٩٧	نظر كراه النصب	
١٩٨ - ٢٤٣	عقد	١ - ١٣
١٩٨	التعريف	١
١٩٩	الأقسام ذات الصلة	
١٩٩	أ - الأقسام	٢
١٩٩	ب - النصب	٣
١٩٩	ج - العهد والوعد	٤
٢٠٠	أركان العقد	٥
٢٠١	أولاً صيغة العقد	٦
٢٠١	أشياء بالإيجاب والقصور	٨
٢ - ٢	وسائل الإيجاب والقصور	٩
٢٠٢	أ - العقد بالإيجاب والقبول المنطوق	١٠
٢٠٣	اعتبار اللفظ أو المعنى في العقد	١١
٢٠٦	الصرح والكناية في الصيغة	١٢
٢٠٩	ب - العقد بالكناية أو الرخصة	١٣
٢١٠	ج - العقد بالإشارة	١٥
٢١١	د - العقد بالتعاطي (المعاطة)	١٦
٢١١	مؤلفه المقبول بغير	١٧
٢١٢	اتصال المقبول بالإيجاب	١٨
٢١٣	أ - خروج الموجب عن الإيجاب	١٩

الصفحة	المضمون	الصفحة
٢١٣	ب - صدور ما يدل على الإعراض من قبل العاقدين أو أحدهما	٢١
٢١٤	ج - وفاة أحد العاقدين بين الإنجاب والقبول	٢١
٢١٥	د - اتحاد مجسّم العقد	٢٢
٢١٥	١ - مجلس العقد في حالة حضور العاقدين	٢٣
٢١٦	التراضي أو العزوية في القبول	٢٤
٢١٧	علم الموجب بالقبول	٢٥
٢١٧	٢ - مجلس العقد في حالة غياب العاقدين	٢٦
٢١٨	عقد لا يشترط فيها اتحاد المجسّم	٢٧
٢١٩	تلقيا العاقدان	٢٨
٢١٩	الأول الأهلية	٢٩
٢١٩	الثاني الولاية	٣٠
٢١٩	الثالث الرّف والاختيار	٣١
٢٢٠	موجب الرّف	٣٢
٢٢١	ثالثا محل العقد	٣٣
٢٢١	وحدو المحل	٣٤
٢٢٣	ب - قابلية المحل لحكم العقد	٣٦
٢٢٤	ج - معلومية محل للعاقدين	٣٧
٢٢٥	١ - عقد فسخة	٣٩
٢٢٥	٢ - عقد توصية	٤٠
٢٢٦	د - لفظة عن التسليم	٤٢
٢٢٧	تقسيمات العقد	٤٣
٢٢٧	أولا المقعد المالك والمقعد غير المالك	٤٤
٢٢٨	ثانيا المقعد اللائحة والمقعد غير اللائحة	٤٥
٢٢٩	ثالث تقسيم العقد - عشر قبوله لتحويل	٤٦

المصنف	الموضوع	الصفحة
٢٣٠	رابعاً - العقود التي يشترط بها الفسخ والتمسك لا يشترط فيها	٤٧
٢٣٤	خامساً - عقود المدونة وعقود البيع	٥٠
٢٣٥	سادساً - العقد الصحيح والباطل والعمد	٥١
٢٣٦	سابعاً - العقد النكاح والعقد الوقف	٥٢
٢٣٧	ثامناً - العقود الموققة والعقود المطلقة	٥٣
٢٣٨	التشروط المقررة بالعقود	٥٤
٢٣٩	أما العقد	٥٥
٢٣٩	انتهاء العقد وأسبابه	٥٦
٢٤٠	لؤلاً - الأسباب الاختيارية لانتهاء العقد	٥٦
٢٤٠	أ - الفسخ	٥٧
٢٤٠	ب - الإقالة	٥٨
٢٤٠	ج - انتهاء المدة المدة أو العمل المعين	٥٩
٢٤١	ثانياً - أسباب العقد الضرورية	٥٩
٢٤١	أ - هلاك المقعود عليه	٦٠
٢٤٢	ب - وفاة أحد المتعاقدين أو كليهما	٦١
٢٤٢	ج - عصب - عقود عمه	٦٢
٢٤٢	د - أسباب أخرى يفسخ ب العقد أو يستثنى	٦٣
٢٤٣	عقد الفقة	-
	انظر أهل المدة	-
٢٤٤-٢٥٦	عقد موقوف	٢٧-٢٨
٢٤٤	التعريف	١
٢٤٤	الالفاظ ذات المصحة	
٢٤٤	أ - البيع النكاح	٢
٢٤٤	ب - البيع النكاح	٢

المصنف	المصنفات	المقدمات
٢٤٤	ج - جميع أساطير	٤
٢٤٤	حكم العهد المؤقت	٥
٢٤٦	انصرافات التي يرى عليها حكم عهد المؤقت	-
٢٤٦	أ - بيع بعض المير ورثاء	-
٢٤٦	ب - تصرفات الميراثية	٧
٢٤٧	ج - تصرف ذي لفئة ومعددة	٨
٢٤٧	د - تصرف المصور	٩
٢٤٨	مهور عند التصرف	
٢٤٨	الصورة الأولى مع العاصم	١٠
٢٤٩	الصورة الثانية تصرف الوكيل إذا تجاوز حدود الوكالة	
٢٤٩	أولاً مخالفة الوكيل في الشراء	
٢٤٩	أ - مخالفة الوكيل في بيع موكل بشرائه	١١
٢٤٩	ب - خمسة موكيل في بيع الشئ	١٢
٢٥٠	ج - مخالفة الوكيل المفيد بالشراء في قدر الشئ	١٣
٢٥٠	د - مخالفة الوكيل بسيد يسره في صحة الشئ	١٤
٢٥١	١٠ - تصدق الوكيل في البيع	١٥
٢٥١	الصورة الثالثة لوجبة بيان المير	١٦
٢٥١	الصورة الرابعة هبة مال مع	١٧
٢٥٢	الصورة الخامسة دفع مال المير	١٨
٢٥٢	انصرافات ميراثية مدخل المير	
٢٥٢	أولاً بيع المير ميراث المدعي	١٩
٢٥٣	ثانياً تبرع المير المير	٢٠
٢٥٣	ثالثاً تصرف المير في الميراث الميراث الميراث	٢١
٢٥٣	أ - موقوف للميراث	٢٢
٢٥٤	ب - الميراث للأهلي ميراث من الميراث	٢٣

الصفحة	المسؤول	القطرات
٢٥٤	ربيعا مع الزلزال العين ارمويه	٢٤
٢٥٥	حانسا مع العين المؤجرة	٢٥
٢٥٦	سانسا مع الشريك حصته اثنائية	٢٦
٢٥٦	كعبة الإجابة في العقد المعروف	٢٧
٢٦٢. ٢٥٧	عشر	٢٨١
٢٥٧	تعريف	١
٢٥٧	الفاظ ذات الصلة	
٢٥٧	أ. الحسم	٢
٢٥٧	ب. الجرح	٣
٢٥٧	ج. التدكية	٤
٢٥٧	أثر العمول حل أكل لحم غنير	
٢٥٨	أ. اللؤلؤ الصبي	٥
٢٥٨	ب. الثاني ما يدور الإين واليهو والصم	٦
٢٦٠	عشر حيوانات العسمة عند معجر عن ظلي	٧
٢٦١	الزحفر الكندي في الفهر	٨
٢٦٢. ٢٦٣	عشر	٢٠١
٢٦٢	الحريف	١
٢٦٣	الفاظ ذات الصلة	
٢٦٣	لأجر	٢
٢٦٣	حكم الإجمال	
٢٦٣	عقنق	
	نظر أطمعة	
٢٦٤. ٢٦٦	عقل	٦٠١
٢٦٤	التعريف	١

الصفحة	المسار	المفردات
٢٦٤	الأصطحاب الصنة	
٢٦٤	الثب	٢
٢٦٤	الحكم الإحدى	٣
٢٦٦	عقب	
	انظر سلام	
٢٦٦	عقم	٦ - ١
٢٦٦	التعريف	١
٢٦٧	الأصطحاب الصلة	
٢٦٧	العتق	٢
٢٦٧	الأحكام، سبعة، والعقم	٣
٢٦٨	نكاح العقيم	٤
٢٦٨	نظام قوة محل والإبدال ماخذه	٥
٢٦٨	نظم النسب بدواء	٦
٢٦٩، ٢٧٢	عقوبة	١١ - ١
٢٦٩	تعريف	١
٢٦٩	الأصطحاب الصنة	
٢٦٩	أجزاء	٢
٢٦٩	ب - لحداد	٢
٢٧٠	السلام العنوبة	٤
٢٧٠	العبء	٥
٢٧٠	ب - الأرض	٦
٢٧٠	ج - الحرمان من الإرث والقوص	٧
٢٧١	القسم عقوبة الحد	٨
٢٧١	الغفوات التعزيرية	٩

الفقرات	أقسام	الصفحة
١	تعدد العقوبات	٢٧٢
١١	تداخل العقوبات	٢٧٢
	عقوبات	٢٧٢
	لمطرير البوالمدين	
١ - ١	عقوبات	٢٧٢ - ٢٧٢
١	التعريف	٢٧٢
	الأنواع ذات الصلة	٢٧٢
٢	أ - الحجر	٢٧٢
٣	ب - مصاد	٢٧٢
٤	ج - الباقية	٢٧٢
	الحكمة الإلهية	٢٧٢
٥	ولا يصح بمسئولية	٢٧٢
	ثالث العقوبة بمسئولية من الحجر	٢٧٢
٦	١ - السجن بالمعنى	٢٧٢
٧	ب - ركلة العنق	٢٧٢
٨	ج - رمي في العمود	٢٧٢
٩	د - السجود للعقوبة	٢٧٢
١٠	هـ - الرمي بالمعنى	٢٧٢
١٢ - ١	عقوبات	٢٧٢ - ٢٨٠
١	التعريف	٢٧٢
	الأنواع ذات الصلة	٢٧٢
٢	أ - لصحية	٢٧٢
٣	ب - الجلس	٢٧٢
٤	الحكم التكميلي	٢٧٢

المقاربات	المصون	الصفحة
	حكمه ثم وقع العطفه	٢٧٧
٥	العطفه عن انبت	٢٧٧
٦	العطفه عن الأشي	٢٧٦
٧	من تطلب منه لعقبه	٢٧٦
٨	وقت العقبه	٢٧٨
٩	مباينيه في العقبه ومبشبه	٢٧٩
١٢	صيح العقبه	٢٨
	علاج	٢٨٠
	انظر نظيب	
٧٠١	علاميه	٢٨٢-٢٨١
١	العريف	٢٨١
	الإعطاءات الصلة	٢٨١
٢	أ - الحرف	٢٨١
٣	ب - الحرف	٢٨١
	احكمه الإسمى	٢٨١
	في النطق والتعبيرات	٢٨١
٤	المعنى الأخر	٢٨١
٥	المعنى الثاني	٢٨٢
٦	معنى الثالث	٢٨٢
٧	علامه الحرف للإعلاء	٢٨٣
٦ - ١	حيفه	٢٨٣ - ٢٨٥
	الحرف	٢٨٢
	الإعطاءات الصلة	٢٨٣
٢	أ - النطقه	٢٨٣
٣	ب - المعنى	٢٨٤

الصفحة	لعنوان	الفصل
٢٨٤	ج - الحث	٤
٢٨٤	الأحكام المتعلقة بالعلقة	
٢٨٤	إسقاط العلقه	٥
٢٨٥	ما يترتب على سقوط العلقه	٦
٢٨٦ - ٢٩٠	ب - العلقه	١٠ - ١
٢٨٦	التعريف	١
٢٨٦	الأقسام ذات الصلة	
٢٨٦	أ - المحكمة	٢
٢٨٦	ب - التبع	٣
٢٨٧	ج - الشرط	٤
٢٨٧	د - المانع	٥
٢٨٧	الأحكام المتعلقة بالعلقة	٦
٢٨٧	شروط العلقه	٧
٢٨٨	ما تثبت به القدر	٨
٢٨٩	إثبات العلقه بالاستنباط وطرق الاستدلال	١٠
٢٩٠ - ٢٩٤	ع - علم	١١ - ١
٢٩٠	التعريف	١
٢٩١	الأقسام ذات الصلة -	
٢٩١	أ - الجهل	٢
٢٩١	ب - المعرفة	٣
٢٩١	أقسام العلم	٤
٢٩١	الحكم التكليفي	٥
٢٩١	ع - علم	
	انظر - محس	

الصفحة	الموضوع	القرائن
٢٩٤ - ٢٩٥	عَلُوق	٦٠١
٢٩٤	التعريف	١
٢٩٤	الانقاط ذات الصلة :	
٢٩٤	أ - الصور	٢
٢٩٤	ب - الإنزال	٣
٢٩٥	أثر العلوق	٤
٢٩٥	أثر العلوق في الترجمة	٥
٢٩٥	أثر العلوق في الوصية والإرث	٦
٢٩٦ - ٢٩٨	عَمَى	١٠٠١
٢٩٦	التعريف	١
٢٩٦	الانقاط ذات الصلة :	
٢٩٦	أ - الصور	٢
٢٩٦	ب - الممش	٣
٢٩٦	الأحكام المتعلقة بالعمى	٤
٢٩٦	تخلف الأعمى عن حقوقه المصونة	٥
٢٩٧	أفك الأعمى	٦
٢٩٧	إسالة الأعمى	٧
٢٩٧	شهادة الأعمى	٨
٢٩٧	عقد الأعمى	٩
٢٩٨	لعان الأعمى	١٠
٢٩٨ - ٢٩٩	جَمَاهَا	٦٠١
٢٩٨	التعريف	١
٢٩٨	الانقاط ذات الصلة :	
٢٩٨	أ - النساء	٢
٢٩٨	ب - التزويج	٣

الصفحة	المسود	التصاريح
٢٩٩	ج - الإحياء	٤
٢٩٩	الأحكام المتعلقة بالموت	٥
٢٩٩	عمارة المساجد	٦
٣٠٠-٣٠٦	عمارة	١٢-١
٣٠٠	التعريف	١
٣٠٠	الأبعاد ذات الصلة	
٣٠٠	أ - عمقه	٢
٣٠٠	ب - العرض	٣
٣٠٠	ج - المساحة	٤
٣٠٠	د - المنحدر	٥
٣٠٠	هـ - المساحة	٦
٣٠٠	و - عمقه	٧
٣٠١	أشكال المساحة	٨
٣٠٢	مساحة عمارة المسجد	٩
٣٠٣	مساحة عمارة أهل السنة	١٠
٣٠٤	المساحة بالمساحة	١١
٣٠٤	المساحة على كور المساحة	١٢
٣٠٥	حكم المسح عن المساحة	١٣
٣٠٥	المساحة للمساحة	١٤
٣٠٦	مساحة المساحة في الإحرام	١٥
٣٠٦	المساحة للمساحة	١٦
٣٠٦-٣١٦	مساحة	١٢-١
٣٠٧	التعريف	١
٣٠٧	الأبعاد ذات الصلة	
٣٠٧	أ - المساحة	٢


الصفحة	الموضوع	الفقرات
٣٠٧	ب - المصير	٢
٣٠٧	ج - الخطأ	٤
٣٠٧	الأحكام المتعلقة بالعقد	
٣٠٧	أ - في المصلحة	٥
٣٠٨	ب - في المصوح	٦
٣٠٨	ج - في المصائب	٧
٣٠٨	د - في الردة	٨
٣٠٩	هـ - في الطلاق	٩
٣٠٩	و - الكذب على رسول الله ﷺ عمدًا	١٠
٣٠٩	ز - حلف اليمين كذب عمدًا	١١
٣١٠	ح - الخلف في اليمين عمدًا	١٢
٣١١ - ٣١٣	فقرى	١ - ٧
٣١١	المريض	١
٣١١	الألفاظ ذات الصلة	
٣١١	أ - الإعارة	٢
٣١٢	ب - الحريم	٣
٣١٢	ج - الحنة	٤
٣١٢	د - الرمي	٥
٣١٢	حكم الإحسان	٦
٣١٤ - ٣١٩	فقرى	١ - ٣٨
٣١٤	المريض	١
٣١٤	الألفاظ ذات الصلة	
٣١٤	حج	٢
٣١٤	حكم تكليف	٣

الصفحة	المسرد	الفقرات
٣١٥	فضيلة العمرة	٤
٣١٥	وجوب أداء العمرة	٥
٣١٧	صفة أداء العمرة	٦
٣١٨	أركان العمرة:	١٢
٣١٨	الركن الأول: الإحرام	١٣
٣١٩	واجبات الإحرام للعمرة	١٤
٣١٩	مقتات الإحرام للعمرة:-	
٣١٩	المقتات الثماني للإحرام بالعمرة	١٥
٣١٩	المقتات المكاني للإحرام بالعمرة:	
٣١٩	أ- مقتات الأثافي	١٦
٣٢٠	ب- المقتات	١٧
٣٢٠	ج- الحرم	١٨
٣٢٠	اجتناب محظورات الإحرام	١٩
٣٢١	مكروهات الإحرام	٢٠
٣٢١	سنن الإحرام	٢١
٣٢١	الركن الثاني: الطواف	٢٢
٣٢٢	الركن الثالث: السعي	٢٣
٣٢٣	شروط فرضية العمرة	٢٤
٣٢٣	واجبات العمرة	٢٥
٣٢٤	سنن العمرة	٢٦
٣٢٤	ممنوعات العمرة	٢٧
٣٢٤	المباح في العمرة	٢٨
٣٢٤	العمرة في شهر رمضان	٢٩
٣٢٤	التمكن الأفضل لإحرام المكي	٣٠
٣٢٥	الإكثار من العمرة	٣١


	الإخلاص بأحكام العمرة	٣٢٧
٣٢	أولاً: ترك ركن من أركان العمرة باتباع قاهر	٣٢٧
٣٣	ثانياً: ترك ركن من أركان العمرة من غير حائض قاهر	٣٢٧
٣٤	ثالثاً: فساده العمرة	٣٢٧
٣٦	رابعاً: ترك واجب في العمرة	٣٢٨
٣٧	خامساً: ترك سنة من حنن العمرة	٣٢٨
٣٨	أداء العمرة عن الغير	٣٢٨
٢-١	عنصرية	٣٢٩-٣٣١
١	التعريف	٣٢٩
٢	الأحكام المتعلقة بالعنصرية	٣٢٩
	عنفسه	٣٣١
	انظر: أصحعية	
٢-١	فصل	٣٣٢
١	التعريف	٣٣٢
٢	الأحكام المتعلقة بالعمل	٣٣٢
٢-٣	عمل أهل المدينة	٣٣٢
١	التعريف	٣٣٣
٢	حجية عمل أهل المدينة	٣٣٣
٤-١	عم	٣٣٤-٣٣٦
١	التعريف	٣٣٤
	ما يتعلق بالعم من أحكام	٣٣٤
٢	في الإرث	٣٣٤
٣	في الجنائز	٣٣٥

المفردات	العنوان	الصفحة
٤	في ولاية النكاح	٣٣٥
٥	في الخصانة	٣٣٦
٥ - ١	عممة	٣٣٨ - ٣٣٧
١	التعريف	٣٣٧
	الأحكام التي تتعلق بالعممة	٣٣٧
٢	حكم نكاح العممة	٣٣٧
٣	ميراث العممة	٣٣٧
٤	حق الخصانة للعممة	٣٣٨
٥	نفقة العممة	٣٣٨
	نواجم الغضبه	٣٤٠
	مؤبر تفصيلي	٣٤٣





تم بحمد الله الجزء الثلاثون من الموسوعة الفقهية
ويليه الجزء الحادي والثلاثون ، وأوله مصطلح : عموم



رقم الإيداع ٩٣/٥٠٣٥

I.S.B.N

977-5353-02-6